

أسرار السيرة الخفية

للإمام عبد القاهر الجرجاني

٤٠٠ - ٤٧١ هـ - ١٠١٠ - ١٠٧٨ م

شرح وتعليق الدكتور

محمد عبد المنعم خنبل

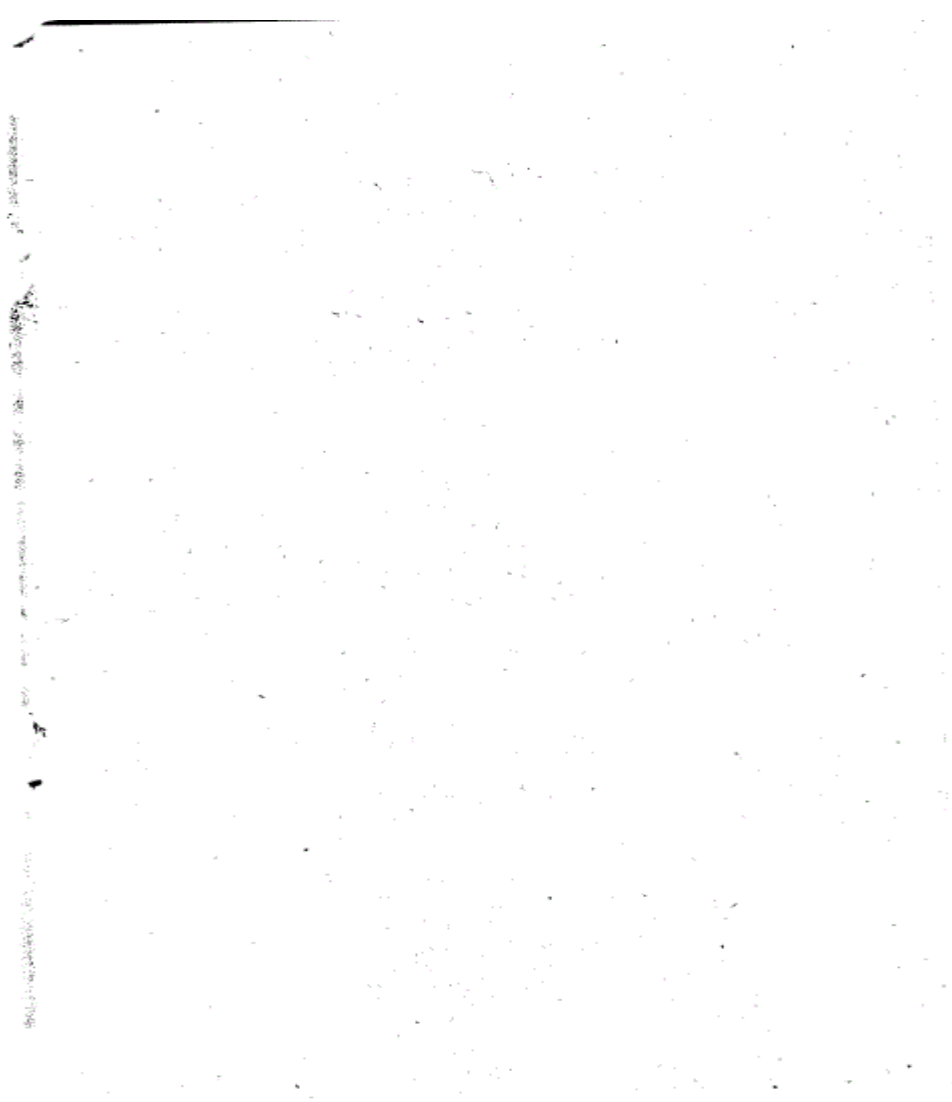
الجزء الثاني

الطبعة الثالثة

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

الناشر
مكتبة القبة

مطبعة علي يوسف
بشارع القاهرة بشارع الأزهر
مستعمرة ٩٥٦ مصر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

هذا هو الجزء الثاني من « أسرار البلاغة » للإمام الناقد العربي الكبير شيخ البلاغيين ، عبد القاهر الجرجاني ، يصدر بشرحنا وتعليقنا عليه وإيضاحنا لكثير من مسائله ومشكلاته العلمية .

إن تراث عبد القاهر الجرجاني في البلاغة جدير منا بكل عناية وإكبار ، وبكل خدمة علمية وبحث تحليلي لأرائه ونظرياته في النقد والبلاغة .

ونحن نأمل أن يقبل الباحثون عن تراثنا في النقد والبلاغة على قراءة عبد القاهر ، وتدبر أفكاره البلاغية والنقدية ، لعلهم يكشفون عن شيء حول مضامينه ، وعن الجديد من آرائه ونظرياته .

وأحمد الله على توفيقه ، وأسأله من يداً من الرعاية والعمون والساداد .
وباقه التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم طريق ، وما توفيقنا إلا بالله ،
عليه توكلت وإليه أنيب .

محمد عبد المنعم خفاجي

مقدمة الجزء الثاني من الكتاب

- ١ -

عبد القاهر شخصية طريفة حقاً ، عاش ثمانية وستين عاماً ميلادياً ،
وواحداً وسبعين عاماً هجرياً (٤٠٠ - ٤٧١ هـ : ١٠١٠ - ١٠٧٨ م) .
وبذلك يكون قد مضى على وفاته تسعة قرون ميلادية ، وفي تمام ١٤٠٠ هجرية
يكون قد مضى على ميلاده عشرة قرون هجرية ، وكتاب « أسرار البلاغة »
يمثل لنا عبد القاهر في تحليله النقدي الرائع لأساليب البيان العربي .
وللفروق بين أسلوب وأساليب ، وشاعر وشاعر في الصورة الشعرية عند
هذا أو ذاك .

وعبد القاهر من أعظم النقاد في تاريخ الثقافة الأدبية عند العرب ، وهو
الذروة التي وصل إليها النقد العربي ، وقد سبقه نقاد كبار وضعوا أصول
نظريات في النقد ، فالأصمعي وضع مقياس الشخصية الفنية في النقد في
كتابه « لحول الشعراء » ، وابن سلام وضع مقياس الطبقة في كتابه « طبقات
لحول الشعراء » ، والجاحظ وضع مقياس الذوق في تقرير الأثر الأدبي ،
وابن قتيبة وضع مقياس المحاكاة للجاهليين ، وابن المعتز وضع نظرية
البدیع ودافع عن المحدثين من خلالها ، وقدامة وضع مقياس الميزان
النقدي في تقدير الشاعر والشعر ، والآمدی وضع مقياس العمودية أو نظرية
عمود الشعر ، والقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني وضع نظرية العدالة
النقدية في الحكم على الشاعر ، وعبد القاهر الجرجاني وضع نظرية النظم
وطبق عليها تطبيقات نقدية رائعة في كتابه « دلائل الإعجاز » و
« أسرار البلاغة » .

ويقول الدكتور محمد مندور في كتابه « في الميزان الجديد » ص ١٤٢ :
« إن لدينا كتب نقد منهجية مفصلة لا نظن أن الأوربيين قد وضعوا في
آدابهم خيراً منها ، وخير مثل لتلك الكتب هو : « الموازنة » للامدى ،
و « الوساطة » للقاضى الجرجاني . . . ومع ذلك فالفرق كبير بين عبد القاهر
الجرجاني وبين الامدى والقاضى الجرجاني ، فإذا كانت أحكام هذين الناقدين
تعد الأساس القوي لإنشاء النقد العربى ، فإن دراسات عبد القاهر قد بنت
للتقيد صرخاً شاعراً ، وكتابه « الدلائل » و « الأسرار » جد مبتكرين في
تاريخنا النقدى والبيانى . ويرى الدكتور مندور أن كتاب « أسرار البلاغة »
أقرب إلى الفلسفة النظرية منه إلى النقد الأدبى . فالأدب فن لغوى ،
ومنهجه هو المنهج الفقهى ، كما فهمه عبد القاهر وطبقه في « دلائل
الإيجاز » (١) .

وفي الواقع أن « الأسرار » استهداه بالدق وتحليل للنصوص ووضع
أصول بيانية من خلال هذا التحليل ويبرشاده .

ويبحث عبد القاهر في « أسرار البلاغة » على المعانى الثانوية ذات
العلاقة اللزومية ، بينما يقصر البحث في « الدلائل » عن وجوه النظام
وأسراره ، ويجعل البلاغة فيه . . . ومن ثم كانت بحوث عبد القاهر في
« الأسرار » ترجع إلى الكلمة المفردة ، من حيث دلالتها على المعانى
اللزومية ، وذلك في التشبيه والتخييل والاستعارة والمجاز والكناية ، أما
« دلائل الإيجاز » فهو بحث في الأسلوب وخصائصه ووجوهه والفرق
البلاغية التي تدور حول هذه الوجوه ، ويؤكد ذلك ما قاله عبد القاهر في
« دلائل الإيجاز » . . . من أنه « ما رأينا في الدنيا عاقلاً اطرأ على النظر ،
والحاسن التي هو السبب فيها ، من الاستعارة والكناية والتخييل وضروب

(١) ١٤٧ في الميزان الجديد — للدكتور مندور .

المجاز والإيجاز ، وصد بوجهه عن جميعها . فدراسة النظم أفاض فيها
عبد القاهر في « دلائل الإيجاز » ، ودراسة المحاسن التي هو السبب فيها ، من
الاستعارة والكناية والتخييل وضروب المجاز والإيجاز هي موضوع كتاب
« أسرار البلاغة » .

ولا يقتل عبد القاهر في كتابه « أسرار البلاغة » عن أهمية المعاني الثانوية
ودلالاتها الجمالية في النص الأدبي ، سواء كانت هذه المعاني الثانوية معاني
لرؤية ، أو مستقيمات التراكيب ، أو أثراً لرموز صوتية ، أو إيجادات
نفسية ، فهي التي تعطى للأسلوب دلالاته البلاغية ، وتمنحه قيمة جمالية .
وكثير من المهارة الأدبية إنما هو في إطلاق تلك المعاني الثانوية لتؤثر
تأثيرها في الخيال . ويقرر أن اللفظ يدل على معناه الذي يقتضيه موضوعه
في اللغة ، ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، فالمعنى عنده
هو المفهوم من ظاهر اللفظ ، ومعنى المعنى هو أن تعقل من اللفظ معنى ،
ثم يفرض بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ، ومدار هذا على الاستعارة
والكناية والتخييل . . وقد فصل الحديث عنها في هذا الكتاب . « أسرار
البلاغة » . وهو في ذلك كله يتلاقى مع كبار النقاد في مختلف العصور .
أوهم الذين يتلاقون مع عبد القاهر ، وينورون حوله . . يقول لاسل
آبركرومي الناقد الإنجليزي في كتابه « قواعد النقد الأدبي » : إن المعنى الذي
نجد في معاجم اللغة ما هو إلا النواة التي يتجمع حولها طائفة من المعاني
الثانوية ، وكثير من المهارة الأدبية عبارة عن إطلاق تلك المعاني الثانوية
لتؤثر تأثيرها في الخيال (١) . فإن اسمي ما يصل إليه فن الأدب أن

(١) ص ٤ قواعد النقد الأدبي ترجمة د. محمد عوض .

يجعل (١) الإيحاء اللفظي من القوة والسيطرة وبعد المدى والحيوية والقوة
بمكان عظيم ، فالشاعر (٢) يستخدم المعاني العقلية للألفاظ ، ويستخدم كذلك
علاقاتها وإيحاءاتها وإيقاعها والصور الموسيقية وغيرها مما تكونه الألفاظ
حين يربط بعضها ببعض ، فإن عناصر الصورة تتكون من الدلالة المعنوية
للألفاظ والعبارات ، ويضاف إلى ذلك مؤثرات أخرى يكمل بها الأداء
الفني ، وهي الإيقاع للكلمات والعبارات ، والصور والظلال التي يشعها
التعبير : وأصبحت هذه المعاني الثانوية ذات خطر كبير في الصورة
الأدبية (٣) .

ولقد كشف عبد القاهر بذهنه اللامع ، وعبقريته الفائقة عن نظرية
الرمزية في اللغة ، فقرر أن اللفظة رمز لمعناها ، رمز لفكرة أو التجربة
أو العاطفة ، أو المعنى ، وأن قيمتها فيما ترمز إليه ، وليست البلاغة
فيها وحدها .

وإذا قال أفلاطون من قبل : إن الكلمة إنما تعني الفكرة ذاتها
وحقيقتها الخارجية المتمثلة في صورة كلمة على السواء (٤) ، أو قال
أرسطو : إن عملية النطق مستلزمة لضرورة للتفكير والكلمات رموز
للمعاني (٥) . فإن عبد القاهر يؤكد أنك تطلب المعنى وإذا ظفرت بمفاد اللفظ

(١) ص ٣٨ المرجع نفسه .

(٢) ١٠٢ الأدب وفنونه ، الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث
للسحرتي .

(٣) ص ٤٥ الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث للسحرتي .

(٤) ٢٧ الأدب وفنونه لعز الدين إسماعيل .

(٥) الخطابة لأرسطو ١٤٠ ب ص ١٥ - ٢٤ .

مملك وإزاء ناظرك (١). ويحيى برجسون بعد ذلك فيقول : إننا إنما نفكر بالالفاظ ؛ ويقول لاسل آبركرومى أستاذ النقد الإنجليزى بجامعة لندن : إن على الأديب أن يجعل الالفاظ محاكية لتجاربه ورمزاً لتلك التجارب ، وعليه أن يجمع بين مقدرته على التعبير عما فى نفسه بذلك الرمز وبين مقدرة ذلك الرمز نفسه على نقل تجاربه إلى القراء (٢) ، فها وظيفة الالفاظ فى الأدب إلا أن تكون رمزاً (٣) ، ويقول ميخائيل نعيمة فى كتابه « الغربال » : لا قيمة للغة فى ذاتها ونفسها ، بل قيمتها فيما ترمز إليه من فكر أو عاطفة .

والعلاقات الأسلوبية بين الالفاظ فى رأى عبد القاهر هى موطن البلاغة ، وهى ما عبر عنه بالنظم ، وما نعبّر نحن عنه بالشكل والصورة ، مع الخلاف بين النقاد فى تحديد معنى الشكل تبعاً لاختلافهم فى تحديد معنى المضمون ، فمن مجموع العلاقات بين الالفاظ فى النص الأدبى تتكون الصورة ، وفيها تظهر البلاغة أو الجمالية ، فاللغة حين يستعملها الشاعر تصبح لغة شعرية ، لا لأنها فى ذاتها لها هذه الخاصية ، ولكن لأنها خضعت للتجربة الشعرية فى نفس الشاعر ومقتضيات التعبير عن هذه التجربة ، فالشاعر يريد إنتاج تركيب معين من خلال اللغة ذات الطبيعة التحليلية ، وأحداث الأثر التركيبى من خلال أداة تحليلية يمثل أعظم نجاح الشاعر . وكما اعتد عبد القاهر الجرجاني بالشكل الأدبى ، ورأى الحقيقة الجمالية فيه لا فى المضمون ، ذهب هذا المذهب أيضاً بندتو كروتشي (١٩٠٢ -)

(١) ٤٩ دلائل الإعجاز .

(٢) ٢٤ قواعد النقد الأدبى - ترجمة د. محمد عوض - القاهرة ١٩٣٦ .

(٣) ٣٥ المرجع نفسه .

متأثراً في ذلك بالأراء النظرية لعبد القاهر ، ويحدد كروتشيه المضمون بأنه الأحاسيس أو الناحية الانفعالية قبل صقلها صقلاً جمالياً ، أما الشكل فهو صقلها وإبرازها في التعبير عن طريق النشاط الفكري ، ولا قيمة عنده في الشكل للكلمات المفردة من حيث هي مادة التعبير ، ولا من حيث الجرس والصوت منفصلين عن الفن والصورة ، وهذا كله هو رأى عبد القاهر ، فالشكل عند كروتشيه هو النظم عند عبد القاهر ، والمضمون عنده صورة قريبة من المعنى عند عبد القاهر ، وإذا ذهب الكثير من النقاد إلى الفصل بين الشكل والمضمون ، أو اللفظ والمعنى ، كما فعل ابن قتيبة وقدامة ، حيث ذهبا إلى أنهما عنصران مستقلان تمام الاستقلال ، فإن ابن طباطبا في كتابه « عيار الشعر » يذهب إلى أن اللفظ جسم روحه المعنى ، وكذلك ذهب ابن رشيق القيرواني في كتابه « العمدة » . فلا يمكن عند هذين الناقدين الفصل بين اللفظ والمعنى ، إذ هما متلازمان ، وهذا هو ما اهتدى إليه عبد القاهر والنقاد الجباليون فيما بعد ، إذ رأوا أن الصورة والمضمون في النص الأدبي هما وجهان النموذج الأدبي ، والفصل بينهما غير ممكن ، فليس هناك مضمون وصورة . بل هما شيء واحد ، فادة النموذج وصورته لا تفترقان فهما كل واحد ، وبيننا نجد الكلاسيكيين يرفعون من شأن اللفظ ، والرومانسيين يهتمون بالمعنى ويقدمونه على اللفظ ، ودعاة « الفن للفن » يحررون النص الأدبي من كل قيود المضمون والمحتوى ، ما دام النص يغذى فينا حاسة الجمال ، ودعاة الرمزية يهتمون اهتماماً خاصاً بما توحيه الصور والألفاظ من رموز وبجاذبات عن طريق موسيقاها وأصواتها ، ودعاة الواقعية يهتمون بالمضمون في النص ومحتواه الواقعي أو الاجتماعي .. فإن الفلسفة الجمالية ، وهي مطابقة تمام المطابقة لفلسفة عبد القاهر النقدية ، إن لم نقل إنها متأثرة بها ، تؤكد وحدة العمل الأدبي ، وترتبط بين مضامينه

وأشكاله برباط وثيق من الوحدة والالتزام (١) ، وهكذا تجد فلسفة عبد القاهر اللغوية ذات قيم جمالية مبتكرة ، فاللفظ يستمد عنده بلاغته من أنه ظل للمعنى . والمعنى يستمد من رتبته من حيث إنه المادة الغفل التي يصوغها اللفظ ، ومن أجل ذلك رفض عبد القاهر الاعتداد بالمعنى وحده ، مردداً ما رددته الجاحظ من قبل (٢) من أن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجبي والعربي والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن . وتخير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع ، وجودة السبك ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير ، وهذا هو ماقرره الأرميه الفرسي فيما بعد من أن الشعر لا يصنع من الأفكار ولكنه يصنع من الألفاظ (٣) ، ومن ثم فإن الشاعر لا يكفيه أن يحصل على قدر من الأفكار حتى يستطيع أن يقول الشعر . فنحن لانحكم على الشاعر إلا بعد أن نقرأ الألفاظ التي كتبها (٤) . كما رفض عبد القاهر الاعتداد باللفظ وحده ، فبنى أن يكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ ، والألفاظ في ارتباطها الفني إنما تكون في القصيدة مجموعة الصور التي تنقل إلينا الفكرة أو التجربة أو المشاعر النفسية .

ويشرح لنا عبد القاهر غرضه من كتابه « أسرار البلاغة » ، فيقول (٥) :
اعلم أن غرضي أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف ، ومن

- (١) راجع ١٠٢ في النقد الأدبي للدكتور شوقي ضيف .
- (٢) ٤٠ : ٣ الحيوان للجاحظ ، ص ١٦٧ دلائل الإيجاز .
- (٣) ١٠٩ الأدب وفنونه .
- (٤) ص ١١٠ المرجع نفسه .
- (٥) ١ : ١١٨ أسرار البلاغة - طبع مكتبة القاهرة ١٩٧٢ .

أين تجتمع وتفرق ، وأفضل أجناسها وأنواعها ، وأتبع خاصها ومشاعها .
ويقول : من الكلام ما هو شريف في جوهره كالذهب الأبريز الذي
تختلف عليه الصور ، وتماقب عليه الصناعات ، وجل المعول في شرفه
على ذاته . وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته ، ومنه ما هو كالمصنوعات
العجيبة من مواد غير شريفة ، فلها - مادامت الصورة محفوظة عليها - قيمة
تغلو ، ومنزلة تعلو (١) . .

ويقول : أول ذلك وأولاه ، وأحقه بأن يستوفيه النظر ويتقناه :
القول على التشبيه والتخييل والاستعارة (٢) وحديث عبد القاهر عن هذه
الأساليب إنما هو لتقرير أن بلاغة التشبيه والتخييل والاستعارة وغيرها
راجعة إلى النظم أو هي بسبب منه : ونظريته في النظم هي موضوع كتابه
« دلائل الإعجاز » . ورأيه في المحاسن التي يرجع السبب فيها إلى النظم في
الاستعارة والتخييل والتشبيه هو موضوع كتابه « أسرار البلاغة » ففكرة
عبد القاهر في كتابيه واحدة ، وهي أن البلاغة ترجع إلى النظم والصياغة ،
أي أنها في الشكل لا في المضمون ، سواء فيما يتصل بخصائص الأسلوب
من ذكر وحذف وتقسيم وتأخير الخ ، أو بأم عناصره من التشبيه
والتخييل والاستعارة والكناية والمجاز ، وقد بحث بلاغة النظم في « الدلائل » .
وبلاغة التشبيه وأخواته في « أسرار البلاغة » حيث يقرر أن بلاغة هذه
الأنواع راجعة في الحقيقة إلى النظم ، فإذا كان عبد القاهر يؤكد في كتابه
« الدلائل » أن البلاغة إنما هي في النظم ، الذي هو تعلق معاني الكلام بعضها
ببعض ، فإنه يدور حول ذلك في « أسرار البلاغة » حيث يشرح ويطبق

(١) المرجع نفسه ١١٨/١ .

(٢) المرجع نفسه ١٢٠/١ .

هذه النظرية على التشبيه وأشباهاه ، لأن ذلك وثيق الصلة بالإبداع الأدبي ،
في الدلائل ، يشرح نظريته في النظم ويقيم تطبيقات واسعة عليها ، وفي
الأسرار ، يدرس أبواب التشبيه ونظائره دراسة تؤكد اعتباره هذه
الأبواب على فكرة النظم .

ومن أجل ذلك فقد درس عبد القاهر هذه الأبواب دراسة نقدية
وبيانية مفصلة ، درس التشبيه والتمثيل والاستمارة والكناية وسائر
ضروب المجاز ، وتحسنت عن الأخذ والسرقة ، وقسم المعاني إلى
هقلية وتخيلية .

ويقرر عبد القاهر أن خاصية الأسلوب ، وملكية كل أديب لأسلوبه هو
الذي يميز بين موهبة وموهبة ، وشاعر وشاعر . وهذا الأسلوب ليس سرداً
لألفاظ ، بل ترتيباً لمعانيها وفق ترتيبها في النفس ، فهو المقصود من كلام
عبد القاهر على المعنى ، وأنه الذي يستحق أن تكون فيه المزية والفضيلة .

إن نظرية النظم التي شرحها عبد القاهر في دلائل الإعجاز . . قد بنى
عليها تطبيقات واسعة في أسرار البلاغة ، لفنون التشبيه والتمثيل والمجاز
والكناية ، فدلائل الإعجاز يتضمن نظرية النظم وتطبيقات واسعة عليها
تدور حول الأسلوب ، وأسرار البلاغة ، يتضمن تطبيقات عليها تدور
حول الاستمارة والتشبيه وأخواتهما من التمثيل والمجاز والكناية والأخذ
والسرقة وضروب المعاني التحقيقية والتخيلية ، لأنها صور المعاني ، والقطب
الذي تدور حوله البلاغة .

بلاغة الشكل إذا تدور عبد القاهر وجوها البلاغية في الدلائل . .
أما ما يتصل بالشكل وهو الكلمة من حيث دلالتها على معانيها الزرومية
في المجاز والاستمارة والكناية وصلة ذلك بالتشبيه والتمثيل ، ومن حيث

دلالته كذلك على المعاني التحقيقية والتخييلية والعامية والخاصية مما هو وثيق الصلة بالإبداع الأدبي من ناحية ، وبالنظم والصياغة من ناحية أخرى ، فقد درسه عبد القاهر في « أسرار البلاغة » ، دراسة مفصلة ، حيث جعل ذلك كله من المحاسن التي يكون النظم السبب فيها .

وفي « الأسرار » تظهر بوضوح ملكة عبد القاهر البلاغية والنقدية ، ويبدو الرجل ناقدًا من أعظم النقاد ، الذين يدركون بأذواتهم أسرار الكلام ، ودقائق البلاغة ، ويفرقون بمشاعرهم الفنية بين أسلوب وأسلوب ، ولفظة ولفظة وحرف وحرف ، ومع أنه قد أفاد من جهود النقاد قبله ، فإنه كان ذروة لم يستطع أحد الوصول إليها ، وكان قوة تجديدية كبيرة في الأحب ونقده ، وفهم موازينه ، وإدراك أسرار بلاغاته .

في الأسرار أروع الفصول التحليلية في النقد ، وفي خصائص البيان ومشكلاته في عصره ، وفيه ربط النقد بالتأثير النفسي للنص الأدبي ، ومحاولة الكشف عن مدى هذا التأثير ، وأثره في بلاغة النص . مما يجعل للكتاب أهمية خاصة .

في « أسرار البلاغة » إذا كثير من الأحكام النقدية على النصوص وعلى الشعراء ..

فهو يشير إلى أقوال بعض النقاد في طرح بلاغة أبيات كثيرة عزة المشهورة :

ولما قضينا من كل حاجة
ومسح بالآركان من هو ماسح

وشئت على دم المطايا رسالتنا
ولم ينظر للنادى الذى هو رايح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطى الأباطح

ويرى عبد القاهر كلامهم لغواً ، ويعل من شأن الصورة الشعرية التى
رسمها كثير فى أبياته ، ويمتد يلاغتها اعتداداً كبيراً (١) .

ويقول عبد القاهر فى البحرى : لا تكاذ تجد شاعراً يعطيك فى المعانى
الدقيقة من التسهيل والتقريب ، ورد البعيد القريب إلى المألوف القريب ،
ما يعطى البحرى أو يبلغ فى هذه ميلته ، فإنه ليروض لك المهر الأرن
رياضة الماهر ، ثم لا يمكن ادعاء أن جميع شعره فى قلة الحاجة إلى الفكر ،
والغنى عن فضل النظر ، كقوله :

فؤادى منك ملآن وسرى فيك إعلان (٢)

ويقول عن ابن المعتز : ابن المعتز حسن التشبيهات بديها ، لأنك
تعنى تشبيهة المبصرات بعضها ببعض ، وكل ما لا يوجد التشبيه فيه من
طريق التأول . الخ (٣) .

ويشير إلى بلاغة التشبيه فى قول عدى بن الرقاع :
ترجى أغنى كان إبرة روجه قلم أصاب من الدواة مدادها
وحسد جرير له على ما وصل إليه الشاعر من هذا التشبيه البليغ (٤) .

(١) ١١٤ - ١/١١٦ أسرار البلاغة ط القاهرة ١٩٧٢ .

(٢) ٢٧٢ و ١/٢٧٣ المرجع .

(٣) راجع ١٩٨ - ١/٢٠١ المرجع .

(٤) راجع ١/٢٨٠ المرجع نفسه .

ويعرض عبد القاهر لكثير من النصوص الشعرية ويحللها ويوازن بينها ويكشف عن سر بلاغتها ، ويبين منزلتها في الإبداع الأدبي ، ويمتدئ بذوقه إلى أدق الفروق البيانية بين كلام وكلام وصورة وصورة .

* * *

وبعد فكتاب أسرار البلاغة من أجل كتب النقد التي ظهرت في تراننا العربي ، وأحكامه واستنباطاته وكشفه عن خصائص أساليب التشبيه والاستعارة والتشليل والكنائية والمجاز ، أخذ علماء البلاغة القواعد التي تحدث عنها عبد القاهر في « أسرار البلاغة » ووضعوها مقاييس لبلاغة هذه الأساليب ، وبنوا عليها أحكاماً صارت جزءاً من البلاغة العربية .

وللحظ أن عبد القاهر مزج في كتابه النقد بأصول البلاغة ، فمن هذه الأصول يعرف أن عبد القاهر من أئمة النقاد المنهجيين ، ومن أحكامه في النقد نعين مدى روعته في التطبيق على مقاييسه النقدية والبيانية التي كشف عنها .

ونحن لانملك هنا إلا غاية الإيجاز ، حتى لا تقع في فرط التطويل الذي يذهب ببلاغة القصد . ويعد بنا عن بلوغ الغاية .

فصل

وهذا من آخر من القول يجمع التشبيه والتخييل (١) جميعاً .

(١) للتخييل أربعة تفسيرات :

أولها : أنه يطلق على التشبيه مطلقاً ، وهو مختار الكشاف كما في عروس
الأفراح ٣ : ٤٤٢ شروح التلخيص .
وثانيها : أنه ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً ، بأن كان عقلياً
أو اعتبارياً وهمياً ، وهو مذهب عبد القاهر .
وثالثها : أنه ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً ولا عقلاً ، بأن
يكون اعتبارياً وهمياً ، وهو مذهب السكاكي .
ورابعاً : أنه ما كان وجهه مركباً متحققاً أو غير متحقق . وهو
مذهب الجمهور .

وفي اشتراط التركيب عند السكاكي وكذا عبد القاهر نظر ، فإن الذي
في كلامهما انزعاج الوجه من متعدد ، وقد فسره السعد بأن المراد أنه مركب
من متعدد هو أجزاءه ، وقد رد عليه بأن المراد من التعدد التعدد في طرفي
التشبيه (٤ : ١٠٤ فيض الفتاح) ، وهذا يمكن أن يقال في رأى السكاكي
فقط.. وقد بنوا على ذلك أن أهم تلك المذاهب الأربعة هو مذهب صاحب
الكشاف - الزمخشري - ويليه في العموم مذهب الجمهور .

وقد ذكر بعض البلاغيين أن التخييل عند عبد القاهر ما كان وجهه عقلياً
غير حقيق مفرداً أو مركباً ، وأن التخييل عند السكاكي ما كان وجهه مركباً
عقلياً غير حقيق ، وأن التخييل عند الجمهور ما كان وجهه مركباً حسيّاً
أو عقلياً حقيقياً أو غير حقيق (٢٤ . ٢٥ دراسات تفصيلية) وهذا أقرب
إلى حقيقة هذه المذاهب .

(م ٢ - أسرار البلاغة - ج ٢)

(تقسيمهما إلى غريب وغير غريب) :

اعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة غير معرفته من طريق التفصيل ، فنحن وإن كنا لا يشكل علينا الفرق بين التشبيه الغريب وغير الغريب إذا سمعنا بهما ، فإن لوضع القوانين (١) وبيان التقسيم في كل شيء ، وتمييز العبارة في الفروق ، فائدة لا ينكرها المميز . ولا يخفى أن ذلك أتم للغرض وأشقى للنفس .

والمعنى الجامع في سبب الغرابة أن يكون الشبه (٢) المقصود من الشيء (٣) مما لا ينزع إليه الخاطر ، ولا يقع في الهم (٤) عند بديهية النظر إلى تظهير الذي يشبه به ، بل بعد تثبت وتذكر وفكر النفس في الصور التي تعرفها وتحريك الهم في استعراض ذلك واستحضار ما غاب منه .

بيان ذلك أنك كما ترى الشمس ويجرى في خاطرك استدارتها ونورها : تقع في قلبك المرأة المجلوة ويتراءى لك الشبه منها فيها .. وكذلك إذا نظرت إلى الوشي مفشوراً وتطلبت لحسنه ونقشه واختلاف الأصباغ فيه شيئاً حضرك ذكر الروض مطوراً مفتراً عن أزهاره ، متبججا عن أنواره .. وكذلك إذا نظرت إلى السيف الصقيل عند سله وبريق منته لم يتبادر عنك أن تذكر انتمحاق البرق (٥) وإن كان هذا أقل ظهوراً من الأول ، وعلى هذا القياس .

(١) القواعد .

(٢) أى وجه الشبه .

(٣) أى من حيث إلحاقه بالمشبه به .

(٤) أى الخاطر .

(٥) انعق البرق : تسرب في السحاب .

ولكنك تعلم أن خاطرك لا يسرع إلى تشبيه الشمس بالمرآة في كف
الأشمل كقوله (١) :

١٦٢ - • والشمس كالمرآة في كف الأشمل •
هذا الإسراع ولا قريباً منه ، ولا إلى تشبيه البرق بإصبع السارق
كقول كشاجم (٢) :

١٦٣ - أرققت أم تحت لندبره بارق
مؤتلق مثل فؤاد العاشق
كأنه إصبع كف السارق

وكقوله ابن (٣) بابل :

١٦٤ - ونضنض في حنن سمانك بارق
له جذوة من زبرج السلاذ لامة
تعوج في أعلى السحاب كأنها
بذل يد من كلة اللاد ضارعة
ولا إلى تشبيه البرق في انبساطه وانقباضه ، والقاعة وانتلاقه ، بانفتاح
المصحف وانطياقه ، فيما مضى من قول ابن المعتز :

١٥٥ ، ١٦٥ - وكان البرق مصحف قار فانطباعاً ، مرة وانفتاحاً

(١) أي ابن المعتز أو أبي النجم أو الشياخ - وتماه : • لما رأيتها بدت
فوق الجبل • - وينسب لجبار بن جز - ابن أخي الشياخ .
(٢) أبو الفتح محمد بن الحسين من شعراء القرن الرابع توفي عام ٣٥٠ .
(٣) هو أبو القاسم عبد الصمد المتوفى سنة ٤١٠ هـ نضنض : تحرك .
الحنن : الجانيان . سمانك : سمانك : مكان بالعراق . بارق :
فاعل الزبرج : الزينة . ضارعة : ذليلة ، أو طالبة ، وضرع من الشيء :
دعا منه في روغان .

ولا إلى تشبيه سطور الكتاب بأغصان الشوك في قوله (١) :
١٦٦- بلفظ يأخذ الحروف المحلى كان سطوره أغصان شوك
ولا إلى تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت على رماح زبرجد كقول
السنوبري (٢) :

١٦٧- وكان محمر الشقيق -ق إذا تصوب أو تصعد
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد
ولا إلى تشبيه النجوم طامعات في السماء مفترقات مؤتمرات في أدعها
وقد ما زجت زرقة لونها بياض نورها بدر منشور على بساط أزرق ، كقول
أبي طالب (٤) الرق :

١٦٨- وكان أجرام النجوم لوا معاً درر نثرن على بساط أزرق
ولا ما جرى في هذا السيل ، وكان من هذا القليل ، بل تعلم أن الذي
سبقك إلى أشباه هذه التشبيهات لم يسبق إلى مدى قريب ، بل أحرز غاية
لا ينالها غير الجواد ، وقرطاس في دفتي لا يصاب إلا بعد الاحتفال
والاجتهاد .

(١) يصف كتاباً جاء مشكولاً ، فسطوره تشبه أغصان الشوك في دفتها
واستقامتها ، وشكلها فوقه وتحتها يشبه الشوك فوق الفص وتحتها - والبيت
لابن المعتز وراجع البيت من ديوانه ، وفي ١٢٦ أدب الكتاب للصولي ،
وفي الزمخاني ، للشهاب الخفاجي .

(٢) من شعراء القيمة وهو أبو بكر محمد الحلبي المتوفى سنة ٣٣٣هـ .

(٣) شقائق النعمان اسم جنس واحدته شقيقة . والنعمان : الدم ، نسبت
إليه لجرمتها . تصوب وتصعد بمعنى مال إلى أسفل أو إلى أعلى .

(٤) من شعراء القيمة . أجرام النجوم أى في السماء .

واعلم (١) أنك إن أردت أن تبحث بحثاً ثانياً ، حتى تعلم : لم يجب أن يكون بعض الشبه على الذكر أبداً ، وبعضه كالفائب عنه وبعضه كاليعيد عن الحضرة لا ينال إلا بعد قطع مسافة إليه ، وفضل تعطف بالفكر عليه ؟ فإن ههنا ضربين من العبرة : يجب أن تضبطهما أولاً ثم ترجع في أمر التشبيه ، فإنك حينئذ تعلم السبب في سرعة بعضه إلى الفكر وإباء بعض أن يكون له ذلك الإسراع :

فإحدى العبرتين : أنا نعلم أن الجملة أبداً أسبق إلى النفوس من التفصيل ، وأنت تجد الرؤية نفسها لا تصل بالبدئية إلى التفصيل عند إعادة النظر ، ولذلك قالوا : النظرة الأولى حقا . وقالوا : لم ينعم النظر ولم يستقص التأمل . وهكذا الحكم في السمع وغيره من الحواس ، فإنك تتبين من تفاصيل الصوت بأن يعاد عليك حتى تسمعه مرة ثانية ما لم تتبينه بالسماع الأول . وتذكر من تفصيل طعم المذوق بأن تعيده إلى اللسان ما لم تعرفه في الذوق الأول ، ويأدرك التفصيل يقع التفاضل بين راء وراء وسماع وسماع وهكذا ، فأما الجملة فمستوى فيها الأقدام . . ثم تعلم أنك في ادراك توصيل ما تراه وتسمعه أو تذوقه كن ينتقي الشيء من جملة ، وكن يميز الشيء مما قد اختلط به ، فإنك حين لا يملك التفصيل كمن يأخذ الشيء جرافاً وجرافاً (٢) .

وإذا كانت هذه العبرة ثابتة في المشاهدة ، وما يجرى مجراها مما تناله

(١) شروع في تفصيل أسباب الغرابة .

(٢) الجراف : فارسي تعريب كراف ، وهو بيع الشيء لا يعلم كيـله ولا وزنه . والجراف : الذهاب بالشيء كله .

الحاسة ، فالأمر في القلب كذلك . تجد الجمل أبداً هي التي تسبق إلى الأوهام .
وتقع في الخاطر أولاً ، وتجد التفاصيل معصورة فيما بينها ، وتراداً لا تحضر
إلا بعد إعمال للروية واستعانة بالتذكر . ويتفاوت الحال في الحاجة إلى
الفكر بحسب مكان الوصف ومرتبته . من حد الجملة وحد التفصيل ، وكلما
كان أوغل في التفصيل كانت الحاجة إلى التوقف والتذكر أكثر ، والفقر
إلى التأمل والتأمل أشد .

وإذا قد عرفت هذه العبرة فالاشتراك في الصفة (١) إذا كان من جهة
الجملة على الإحاطة بحيث لا يشوبه شيء من التفصيل ، نحو أن كلا الشيتين
أسود أو أحمر فهو يقل عن أن يحتاج فيه إلى قياس وتشبيه ، فإن دخل في
التفصيل شيئاً نحو أن هذا السواد صاف براق والخررة رقيقة ناصعة ،
احتيجت بقدر ذلك إلى إدارة الفكر . وذلك مثل تشبيه حمرة الخد ، بحمرة
التفاح ولورد ، فإن زاد تفصيله بخصوص تدق العبارة عنه ، ويتعرف
بفضل تأمل ، ازداد الأمر قوة في اقتضاء الفكر ، وذلك نحو تشبيه سقط
النار بعين الديك في قوله (٢) :

١٦٩ - وسقط كمين الديك عورت محرق

(أباما وهيأنا لموقعها وكرا)

وذلك أن ما في عينه من تفصيل وخصوص يزيد على كون الخررة رقيقة

(١) أي وجه التشبه .

(٢) البيت لدى الرمة أو لرؤبة وهو في وصف السقط الذي يكون من
الزند . وكان من حادثهم حينما يريدون استخراج النار أن يأتوا بهودين
أحدهما أسفل ويسمونه الآثي ويفرضون فيه فرضاً ويجرون فيه عوداً
آخر يسمونه الأب ، فإذا زال العمل ولم تخرج النار تناوب العود الذكر
جماعة ، الواحد بعد الآخر يحرّكه حتى تخرج النار .

نأصعة والسواد صافياً برافاً ، وعلى هذا تجد هذا الحد من المرتبة التي لا يستوى فيها البليد والذكي ، والمهمل نفسه والمستيقظ المستعد للفكر والتصور ، فقله (١) :

١٧٠ - كان على أنيابها كل سحرة
صياح البوازي من صريف اللوائك

أرفع طبقة من قوله (٢) :

١٧١ - كأن صليل المروحين تشذه
صليل زيوف ينتقدن بعقرا (٣)

كان التفصيل والخصوص في صوت البازي أبين وأظهر منه في صليل الزيوف ، وكما أن قوله يصف الفرس :

١٧٢ - وللفؤاد وجيب تحت أبهره
لدم القلام وراء الغيب بالحجر (٤)

(١) البيت لذى الرمة ، وقد سبق (راجع الشاهد رقم ٧٥) .

(٢) هو لامرئ القيس من قصيدة مطلعها :

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا وحملت سليمى بطن قرفعرعرا

(٣) المرو : الحجارة البيضاء الرقاق . تشذه : تنجيه ، عقر : بلد بالعين .

صليل زيوف : أى أنه شديد الصوت صافيه .

(٤) البيت لقيم بن أبي بن مقبل من بني العجلان من الشعراء المخضرمين .

الآهر : عرق مستوطن في الصلب والقلب متصل به فإذا انقطع لم تكن معه

حياة . الوجيب : تحرك القلب تحت أبهره . اللدم : الضرب بشئ ثقيل .

الغيب : ما كان بينك وبينه حجاب .

لا يستوى بتشبيه وقع الحوافر بهزمة الرعد ، وتشبيه الصوت الذى
يسكون لغليان القدر بنحو ذلك كقوله (١) :

١٧٣ - لها (٢) لفظ جنح الظلام كأنه

عجاف غيث رايح متهمزم

لأن هناك من التفصيل الحسن ما تراه . وليس فى كون الصوت من
جنس اللفظ تفصيل يعتد به وإنما هو كالزيادة والشدة فى الوصف ، ومثال
ذلك مثال أن يكون جسم أعظم من جسم فى أنه لا يتجاوز مرتبة الجمل كبير
تجاوز فإذا رأى الرجل شخصاً قد زاد على المعتاد فى العظم وال ضخامة لم
يحتج فى تشبيهه بالقليل أو الجبل أو نحو ذلك إلى شيء من الفكر بل يحضره
ذلك حضور ما يعرف بالبدية .

والمقابلات التى تربك الفرق بين الجملة والتفصيل كثيرة :

ومن اللطيف فى ذلك أن تنظر إلى قوله (١٣) :

١٧٤ - يتابع لا يبتغى غيره بأبيض كالكبس الملتب

ثم تقابل به قوله (١) :

(١) هو عمرو بن أحر الباهلى شاعر مخضرم أسلم وغزا وأصيب بإحدى عينيه
وتوفى فى خلافة عثمان بن عفان ، اللفظ والجلبة : اختلاط الصوت ، ووجه
التشبيه حركة الصوت فى كل . العجاف شدة المطر : متهمزم : ذو صوت شديد .
(٢) أى اللقد ، والبيت فى وصف قدر تغلى (راجع ٢ : ٣١٥ الحاسة -
تعليق الرافعى) .

(٣) أى عنقرة - راجع ١ : ١٦٥ الحاسة ، ٢٠٥ نظام الغريب .

(٤) أى امرئ القيس - وهو فى المفصليات (طبعة التجارية) لعمير
ابن جعيل - والرواية المشهورة : حملت ردينياً ، نسبة إلى ردينة وهى
امراة كانت تقوم الرماح ، وفى البيت إيناف ، بتحقيق التشبيه .

١٧٥ - جمعت (١) ردينيا كان سنانه

سنا لهاب يتصل بدخان

فإنك ترى بينهما من التفاوت في الفضل ما تراه مع أن المشبه به في الموضعين شيء واحد وهو شملة النار . وما ذاك إلا من جهة أن الثاني قصد إلى تفصيل لطيف ومر الأول على حكم الجمل (١) . ومعلوم أن هذا التفصيل لا يقع في الوهم في أول وهلة بل لابد فيه من أن تثبت وتوقف وتروى وتنظر في حال كل واحد من الفرع والأصل حتى يقرم حيثذ في نفسك أن في الأصل شيئاً يقدح في حقيقة الشبه وهو الدخان الذي يعلو رأس الشمعة وأنه ليس في رأس السنان ما يشبه ذلك ، وأنه إذا كان كذلك كان التحقيق وما يؤدى الشئ كما هو أن تستثنى الدخان وتنفي اتصاله بالهاب وتقتصر التشبيه على مجرد السنا وتصور السنان فيه مقطوعاً عن الدخان ، ولو فرضت أن يقع هذا كله على حد البديهة من غير أن يخطر ببالك ما ذكرت لك قدرت محالاً لا يتصور ، كما أنك لو قدرت أن يكون تشبيه الثريا بعنقود ملاحية حين نور بمنزلة تشبيهها بالنور على الإطلاق أو تفتح نور فقط كما قال (٢) :

١٧٦ - كان الثريا في أواخر ليلها

تفتح نور (أو الجسم مفضض)

حتى ترى حاجتهما إلى التأمل على مقدار واحد وحتى لا يحوج أحدهما من الرجوع إلى النفس ويبحثها عن الصور التي تعرفها إلا إلى مثل ما يحوج

(١) وجه التشبه في البيت هو البريق واللمعان وعدم الاتصال بدخان .

(٢) قال : على حكم الجمل : لأن فيه تفصيلاً . ولكن لما زاد الثاني

عليه بقوله : لم يتصل بدخان ، كان هو في حكم الجمل .

(٣) أى ابن المعتز .

إليه الآخر ، أسرفت في المجازفة ، ونفست يداً بالصواب والتحقيق .
والعبرة الثانية : أن مما يقتضى كون الشيء على الذكر وثبوت صورته
لنفس أن يكثّر دورانه على العيون ويدوم تدرجه في مواقع الإبصار ، وأن
تدركه الخواص في كل وقت أو في أغلب الأوقات ، وبالعكس وهو أن من
سبب بعد ذلك الشيء عن أن يتبع ذكره بالخاطر وتعرض صورته والنفس
لقتروته ، وأنه مما يحس بالفينة بعد الفينة (١) ، وفي الفرط بعد الفرط (٢) ،
وعلى طريق الندرة . وذلك أن العيون هي التي تحفظ صورة الأشياء على
النفس وتجدد عدها بها وتحرسها من أن تدر وتتمتعها أن تزول ، ولذلك
قالوا : من غاب عن العين فقد غاب عن القلب ، وعلى هذا المعنى كانت
المدرسة والمناظرة في العلوم وكرروها على الأسماع سبب سلامتها من
النسيان ، والممانع لها من التفات والذهاب .

ولذا كان هذا أمراً لا يشك فيه بأن منه أن كل شيء رجع إلى وصف
أو صورة أو هيئة من شأنها أن ترى وتبصر أبداً فالتشبيه المعقود عليه
ناراً مبتدلاً ، وما كان بالضد من هذا وفي الغاية القصوى من مخالفته ،
فالتشبيه المردود إليه غريب نادر بدیع . ثم تتفاضل التشبيهات التي تجيء
واسطة لهذين الطرفين بحسب حالها منهما ، فما كان منها إلى الطرف الأول
أقرب ، فهو أدنى وأزول ، وما كان إلى الطرف الثاني أذهب ، فهو أعلى
وأفضل ، وبوصف الغريب أجيد (٣) .

(١) الفينة والفينة - بمعنى الحين .

(٢) بمعنى الحين أيضاً .

(٣) وقد تتلاقى العبرتان معاً فيكون من أخص أنواع التشبيه كأن
يكون الاشتراك في الصفة من طريق التفصيل ويكون الوصف نادراً مما
لا تقع صورته مثل : وكان عمر الشقيق .

واعلم أن قولنا « التفصيل » عبارة جامعة ومخصوص لها على الجملة أن معك وصفين أو أوصافاً فأنت تنظر فيها واحداً واحداً وتفصل بالتأمل بعضها من بعض ، وأن بك في الجملة حجة إلى أن تنظر في أثر من شيء واحد ، وأن تنظر في الذي الواحد إلى أثر من جهة واحدة ، ثم إنه يقع على أوجه : أحدها : وهو الأول والأحق بهذه العبارة (١) أن تفصل بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً ، كما فعل في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده ، وكما فعل الآخر حين فصل الخدق عن الجفون وأثبتها مفردة فيما شبه ، وذلك قوله (٢) :

١٧٧ - لها خدق لم تتصل بجفون

ويقع في هذا الوجه من التفصيل لطائف : فمتى قول ابن المعتز (٣) :

١٧٨ - يطارح النظرة في كل أفق ذي منسر ألقى إذا شك خرق ومقلة تصدقه إذا رمق كأنها نرجسة بلا ورق
وقوله (٤) :

١٧٩ - تكتب فيه أيدي المزاج لنا

مبات سطر بغير تعريق

(١) وهو التفصيل .

(٢) هو ابن المعتز في وصف الخمر وصدر البيت : لجأت بها في كأسها ذهبية - وفي رواية : في كفها - والحدقة : سواد العين .
(٣) في وصف خروج البازي سحراً للصيد ، وألقى : أى ذوارق ارتفاع من أعلاه وتقوس من وسطه .
(٤) هو ابن المعتز أيضاً في وصف الخمر ، والتعريق هنا مد الميم ، فالتعريق الالتواء في الحروف ، وقيل : عرق الحرف إذا كتبه كله كاملاً ، والبيت من المنسرح .

والثاني : أن تفصل بأن تنظر من الشبه في أمور لتعتبرها كلها وتطلبها فيها تشبه به وذلك كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الأنجم نفسها والشكل منها واللون وكونها مجتمعاً على مقدار في القرب والبعد، فقد نظرت في الأمور واحداً واحداً وجعلتها بتأملك فصلاً فصلاً ثم جمعتها في تشبيهك وطلبت الهيئة الحاصلة من عدة أشخاص الأنجم ، والأصناف التي ذكرت لك من الشكل واللون والتقارب على وجه يختص هيئة أخرى شبيهة بها فأصبتها في العنقود المنور من الملاحظة ولم يقع لك التشبيه بينهما إلا بأن فصلت أيضاً أجزاء العنقود بالنظر وعلمت أنها غسل بيض وأن فيها شكل استدارة النجم ، ثم الشكل إلى الصفر ما هو (١) ، كما أن شكل أنجم الثريا كذلك ، وأن هذه الحاصل لا مجتمع اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الامتراق ، بل لها مقادير في التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأى العين بين تلك الأنجم ، بذلك (٢) على أن التشبيه موضوع على مجموع هذه الأوصاف حتى إما لو فرضنا في تلك الكواكب أن تفرق وتتباعد تباعداً أكثر مما هي عليه الآن أو قدر في العنقود أن ينثر لم يكن التشبيه بحاله . وكذلك الحكم في تشبيه الثريا باللباج المفضض (٣) لأنك راعيت الهيئة الخاصة من وقوع تلك القطع والأطراف بين اتصال وانفصال وعلى الشكل الذي يوجب موضوع اللباج ، ولو فرضت أن تركيب مثلاً على سنن واحد طولاً في سير واحد مثلاً ويلصق بعضها ببعض بطل التشبيه . وكذلك قوله :

(١) ما هو مبتدأ وخبر على أن ما استغماية والجملة بدل من الصفر .

(٢) الصواب : فذلك بذلك .

(٣) راجع الشاهد ١٧٦ .

١٧٥ - تعرض أثناء الوشاح المفصل (١)

قد اعتبر فيه هيئة التفصيل في الوشاح والشكل الذي يكون عليه الخرز المنظوم في الوشاح فصار اعتبار التفصيل أعجب تفصيل في التشبيه .
والوجه الثالث : أن تفصل بأن تنظر إلى خاصية في بعض الجنس كالتي تجدها في صوت البازي (٢) وعين الديك (٣) فأنت تأتي أن تمر على جملة أن هذا صوت وذاك حمرة ولكن تفصل فتقول : فهما ما ليس في كل صوت وكل حمرة .

واعلم أن هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب الأعراف ، وإلا فدقائقه لا تكاد تضبط .

فما يكثر فيه التفصيل ويقوى معناه فيه ما كان من التشبيه مركبا بين شيئين أو أكثر وهو ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون شيئا بقدر المشبه وبصفته أولا يكون . ومثال ذلك تشبيه النرجس بمداهن درختموهن عقيق ، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت فترن على رماح من زبرجد ، لأنك في هذا النحو تحصل الشبه بين شيئين

(١) لا مرمى القيس ، وصدرة : إذا ما ألتريا في السماء تعرضت ، أثناء جمع ثنى وهو الجانب ، والوشاح بالضم والكسر : كرسن بضم السين وكسر الهمزة أي صنوان من لواق وجوهر متقاومان يخالف بينهما ، معاروف أحدهما على الآخر . وشبه قلادة يذبح من أديم عريض يرصع بالجوهر تشدد المرأة بين عاتقها ركشها

(٢) أي في مثل البيت :

كان على أنيابها كل سحرة صياح البوازي من صريف اللواتك

(٣) أي في البيت : وسقط كعين الديك عاورت صحتي .

يقدر اجتماعهما على وجه مخصوص وبشرط معلوم فقد حصلته في النرجس من شكل المداهن والعقيق بشرط أن تكون المداهن من الدر وأن يكون العقيق في الحمر منها ، وكذلك اشترطت في هيئة الأعلام أن تكون من الياقوت وأن تكون منشورة على رماح من زبرجد . فبك حاجة في ذلك إلى مجموع أمور لو اخلت بواحد منها لم يحصل الشيء ، وكذلك لو خالفت الوجه المخصوص في الاجتماع والاتصال بطل الغرض ، فكذلك حاجة إلى أن يكون الشكل شكل المدهن وأن يكون من الدر وأن يكون معه العقيق ، فبك أيضاً ففر إلى أن يكون العقيق في حمر المداهن - وعلى هذا القياس .

وثانيتها : أن تعتبر في التسمية (١) هيئة تحصل من اقتران شيئين وذلك الاقتران بما يوجد ويكون ، مثاله (٢) قوله (٣) :

١٧٦ - غدا والصبح تحت الليل ناد كطرف أشهب ملق الجلال
قصد الشبه الحاصل لك إذا نظرت إلى الصبح والليل جميعاً وتأملت
خالهما معاً ، وأراد أن يأتي بنظير للهيئة المشاهدة من مقارنة أحدهما الآخر ،
ولم يرد أن يشبه الصبح على الانفراد ولا الليل على الانفراد ، كما لم يقصد
الأول أن يشبه الدائرة البيضاء من النرجس بدهن الدرهم يستأنف تشبيهاً

(١) أي المشبه به .

(٢) راجع الشاهد ١٦٢ .

(٣) أي ابن المعتز وقد أخذه من ذي الرمة في قوله :

وقد لاح للسارى الذى كل المرى على أخريات الليل فتق مشهور
كمثل الحصان الأنيط البطن قائماً تمايل عنه الجل والليل أشقر
وفاعل غدا ضمير ، الطرف : القوس الكريم . الجلال : جمع جل وهو
السر . أشهب : أبيض في سواد .

لثانية بالمعيق ، بل أراد أن يشبه الهيئة الحاصلة من مجموع الشكلين « من غير أن يكون بين (١) في البين ، ثم إن هذا الاقتران الذي وضع عليه التشبيه مما يوجد ويعهد إذ ليس وجود الفرس الأشهب قد ألقى الجمل من المعوز فيقال إنه مقصور على التقدير والوهم .

فأما الأول فلا يتعدى التوهم وتقدير أن يصنع ويعمل فليس في العادة أن تتخذ صورة أعلاها يافوت على مقدار العلم ونحت ذلك اليافوت قطع متطابقة من الزبرجد كهيئة الأرماس والقامات ، وكذلك لا يكون هنا مداها تصنع من الدر ثم يوضع في أجوافها عقيق . وفي تشبيه الشقيق زيادة معنى تباعد الصورة من الوجود وهو شرطه أن تكون أعلاما منشورة والنشر في اليافوت وهو حجر لا يتصور موجوداً .

وبقي أن تعلم أن الوجه في إلقاء الجمل أن تريد أنه أداره عن ظهره وأزاله عن مكانه حتى تكشف أثر جسده لا أنه روى به جملة حتى انفصل منه لأنه إذا أراد ذلك كان قد قصد إلى تشبيه الصبح وحده من غير أن يفكر في الليل ، ولم يشأ كل قوله في أول البيت « والصبح تحت الليل بارد » . وأما قوله (٢) :

١٨٠- إذا تيدى البرق منهاخلته بطن شجاع في كتيب يضطرب
وتارة تبصره كأنه أبقى مال جله حين وثب
فالأشبه فيه أن يكون القصد إلى تشبيه البرق وحده ببياض الباق دون أن يدخل لون الجمل في التشبيه حتى (٣) كأنه يريد أن يريك بياض البرق في

(١) البين الأول المرة والثاني الوسط .

(٢) هو ابن المعتز . الشجاع : الأفعى من الحيات ، وهو الأسود ، ووجه الشبه هنا هو الاضطراب في البيت الأول ، والظهور بفتة في الثاني . والأبقى . الفرس يميل لونه إلى البياض .

(٣) تفريع على قوله « يدخل » فهي في حكم المنق مثل « يدخل » .

سواد الغمام ، بل ينبغي أن يكون الغرض بذكر الجبل أن البرق يلمع بفتحة ويلوح للعين فجأة فصار لذلك كيباض الأباقي إذا ظهر عند وثوبه وميل جله عنه .

وقد قال ابن بابك في هذا المعنى :

١٨١- للبرق فيها (١) لمب طائش كما يعصرى الفرس الأباقي
إلا أن أقول ابن المعتز ، حين وثب ، من الفائدة ما لا يخفى (٢) . وقد
عنى المتقدمون أيضاً بمثل هذا الاحتياط ألا تراه قال (٣) :

١٨٢- وترى البرق عارضاً مستطيلاً مرشح البلق جلن في الأجلال
فجعلها ترح وتجرول ليسكون قد راعى ما به يتم الشبه وهو معظم
الغرض من تشبيهه وهو هيئة حركته وكيفية لمعه .

ثم اعلم أن هذا القسم الثانى الذى يدخل فى الوجود يتفاوت حاله :

فمنه ما يتسع وجوده .

ومنه ما يوجد فى النادر ، ويبين ذلك بالمقابلة ، فأنت إذا قابلت قوله (٤) :

١٨٣- وكان أجرام النجوم لو أمعا درر نثرن على بساط أزرق

(١) والضمير فى قوله ، فيها ، يعود إلى السجاية - والبيت من السربع .

(٢) وهى لفادة ظهور البياض فجأة ، وبسرعة ، بخلاف قول ابن بابك

فإن قوله ، يعرى ، يفيد التدرج .

(٣) أى كثير عزة وعرض ظهر ولم يدم ، مرشح : مفعول مضاف إلى فعل

مخدوف فى موضع نصب على الحال . جل الدابة جمعه جلال وأجلال .

وجلن : تحركن - مستطيلاً : وفى رواية : مستطيراً ، قول الشاعر :

برق أطار الليل لما استطار أطار جنح الليل لما استنار

(٤) هو أبو طالب الرقى .

يقول ذي الرمة :

١٨٤ - وكأنها فضة قد مسها ذهب ، (١)

علت فضل الثاني على الأول في سعة الوجود وتقدم الأول على الثاني في غرابته وقلته وكونه نادر الوجود ، فإن الناس يرون أبداً في الصياغات فضة قد أجرى فيها ذهب وطلبت به ولا يكاد يتفق أن يوجد در قد نثر على بساط أزرق .

واذ قد عرفت انقسام المركب من التشبيه إلى هذين القسمين فاعتبر موضعهما من العبرتين (٢) المذكورتين فأبك تراهما (٣) بحسب نسبتها (٤) منها (٥) . وتحققهما بهما قد أعطاهما لطف الغرابة ، ونفضتا عليهما صيغ الحسن ، وكستاهما روع الإعجاب ، فتجد المقدار الذي لا يباشر الوجود نحو قوله :

١٨٥ - أعلام ياقوت نثر ن على رماح من زبرجد

وكقوله (٥) في النيلوفر :

١٨٦ - كلنا بأسط اليد نحو نيلوفر ندى

كدبابيس عسجد قضبها من زبرجد

(١) صدر البيت :

كحلاء في برج صفراء في نزع

والنمج : البياض الخالص . والبرج في العين أن يكون البياض محيطة بالسواد كله .

(٢) أي اللذين هما سبب الغرابة : التفصيل ، وبعد الشيء عن العين .

(٣) أي العبرتين . (٤) أي من المركبين .

(٥) هو الصنوبري أو ابن المعتز ، والنيلوفر بفتح النون وضم اللام وفتحها =

(م ٣ - أسرار البلاغة - ج ٢)

قد اجتمع فيه العبرتان جميعاً . وتجدر العبرة الثانية (١) قد أتت فيه على غاية القوة ، لأنه لا مزيد في بعد الشيء عن العيون على أن يكون وجوده محتجماً أصلاً ، حتى لا يتصور إلا في الوهم .
وإذا تركت هذا القسم ونظرت الى القسم الثاني الذي يدخل في الوجود نحو قوله :

١٧٨ - درر نثرن على بساط أزرقي

وجدت العبرة الثانية لا تقوى فيه تلك القوة لأنه إذا كان مما يعلم أنه يوجد ويعهد بحال وإن كان لا يتسع بل ينذر ويقل ، فقد دنا من الوقوع في الفكر ، والتعرض للذكر ، دنواً لا يدنوهُ الأول الذي لا يطمع أن يدخل تحت الرقبة للزومه العدم ، وامتناعه أن يجوز عليه إلا التوهم .
ولا جرم لما كان الأمر كذلك كان للضرب الأول من الروعة والحسن ولصاحبه من الفضل في قوة الذهن ، ما لم يكن ذلك في الثاني . وقوى الحكم بحسب قوة العلة (٢) ، وكثر الوصف الذي هو الغرابة بحسب الجالب له .
وفي هذا التقرير ما تعلم به الطريق إلى التشبيه : من أين تفاوت في كونه غريباً ، ولم تفاضل في عجيبه عجباً ، وبأى سبب وجدت عند شيء منه من الهزة ما لم تجده عند غيره ، علماً يخرجك عن نقيصة التقليد ، ويرفعك عن طبقة المقتصر على الإشارة ، دون البيان والإصاح بالعبرة .

= ضرب من الرياحين ينبت في المياه الراكدة يسمى عند العامة بالوشنين أو عروس النيل ، ورواية معاهد التنصيص : مثل نيلوفر ندى . الدبايس جمع دبوس . لمسجد : الذهب أو الجوهر .

(١) وهي عبرة البعد عن العين .

(٢) أي بفضل الأول على الثاني والمراد بالعلة العلة الموجبة للغرابة .

واعلم أن العبرة الثانية التي هي مرور الشيء على العيون هو (١) معنى واحد لا يتكسر ولكنه يقوى ويضعف كما مضى (٢) وأما العبرة الأولى وهي التفصيل فإنها في حكم الشيء يتكسر وينضم فيه الشيء إلى الشيء . ألا ترى أن أحد التفصيلين يفضل الآخر بأن تكون قد نظرت في أحدهما إلى ثلاثة أشياء أو ثلاث جهات وفي الآخر إلى شيئين أو جهتين والمثال في ذلك قول الشاعر (٣) :

١٨٨- كان مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكب (٤)
مع قول المتن :

١٨٩- يزور الأعداء في سماء عجاجة أسنته في جانبيها الكواكب (٥)
أو قول كلثوم بن عمرو العتاني (٦) :

١٩٠- تبنى سنا بسكها من فوق أروهم

سقفاً ككواكب البيض المبائر
التفصيل في الأبيات الثلاثة كأنه شيء واحد لأن كل واحد منهم يشبه لمعان السيوف في الغبار بالكواكب في الليل ، إلا أنك تجد ليبت بشار من الفضل ومن كرم الموقع واطاف التأثير في النفس ما لا يقل مقداره ، ولا يمكن إنكاره ، وذلك لأنه راعى ما لم يراع غير وهو أن جعل الكواكب تهاوى فأتم الشبه ، وعبر عن هيئة السيوف وقد سلت من الأغداد وهي تعلق

(١) تذكير الضمير مراعاة للخبر المذكور .

(٢) التفاوت في العبرة الثانية بالكيفية وفي العبرة الأولى بالكمية .

(٣) بشار زعيم المحدثين (- ١٦٧هـ) .

(٤) مثار لاسم مفعول من أثار بمعنى هيج . النقع : الغبار . تهاوى : تنساقط . وراجع البيت في دلائل الإعجاز ، ص ٢٧٥ و ٢٧٧ و ٤٦٧ تحقيق خفاجي .

(٥) العجاجة : الغبار . الأسنة : جمع سنان وهو فصل الرمح .

(٦) من شعراء المحدثين توفي عام ٢٠٨هـ .

وترسب، ونجى. وتذهب، ولم يقتصر على أن يريك لمعانها في أثناء العجاجة كما فعل الآخران . وكان لهذه الزيادة التي زادها حظ من الدقة تجعلها في حكم تفصيل بعد تفصيل، وذلك أما وإن قلنا إن هذه الزيادة - وهي إضافة هيئة السيوف في حركاتها - إنما أنت في جملة لا تفصيل فيها، فإن (١) حقيقة تلك الهيئة لا تقوم في النفس إلا بالنظر إلا أكثر من جهة واحدة. وذلك أن تعلم أن لها في حال احتدام الحرب، واختلاف الأيدي بها في الضرب، اضطراباً شديداً وحركات بسرعة، ثم إن لتلك الحركات جهات مختلفة، وأحوالاً تنقسم بين الأعوجاج والاستقامة، والارتفاع والانخفاض، وإن السيوف باختلاف هذه الأمور تتلاقى وتتداخل ويقع بعضها في بعض ويصدم بعضها بعضاً. ثم إن أشكال السيوف مستطيلة فقد نظم هذه الدقائق كلها في نفسه، ثم أحضر صورها باللفظة واحدة ونبه عليها بأحسن التنبية وأكمله بكلمة وهي قوله (تهاوى) لأن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل، ثم إنها بالتهاوى تستطيل أشكلها، فاما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة . ويشبه هذا الموضع في زيادة أحد التشبيهين على الآخر مع أن جنسهما جنس واحد وتركيبهما على حقيقة واحدة بأن في أحدهما فضل استقصاء ليس في الآخر قول ابن المعتز:

١٩١ - وطاف بها ساق أديب بمزل
وحتمل آذريوتة فوق أذنه ككأس عقيق في قرارتها مدك (٢)

(١) الفاء للتعليل وخبر وأنا، محذوف تقديره: ألا تقول إنها لا تقتضي تفصيلاً.

(٢) المزل: ما يصفى به الشراب. والعيار: بالتشديد الصعلوك: والآذريون جمع آذريوتة، وهو المعروف بعباد الشمس، والبيتان في ديوان ابن المعتز ٢: ٥٥ طبع بيروت.

مع قوله :

١٩٢ - مدارب من ذهب فيها بقايا غالية (١)
الأول ينقص عن الثاني شيئاً ، وذلك أن السواد الذي في باطن
الأذريونة الموضوع بإزاء الغالية والمسك فيه أمران : أحدهما أنه ليس
بشامل لها ، والثاني أن هذا السواد ليس صورته صورة الدرهم في قعرها أعنى
أنه لم يستدر هناك بل ارتفع من قعر الدائرة حتى أخذ شيئاً من سمكها من
كل الجهات وله في منقطعها هيئة تشبه آثار الغالية في جوانب المدهن إذا
كانت بقية بقيت عن الأصابع ، وقوله في قرارها مسك ، يبين الأمر الأول
ويؤثر من دخول النقص عليه كما كان يدخل لو قال وكسكس غقيق فيها
مسك ، ، ولم يشترط أن يكون في القرارة .

وأما الثاني من الأمرين فلا يدل عليه كما يدل قوله : بقايا غالية ، وذلك
أن من شأن المسك والنبث اليابس إذا حصل في شيء مستدير في القعر
لا يرتفع في الجوانب الارتفاع الذي تراه في سواد الأذريونة ، وأما الغالية
فهي رطبة ثم هي تؤخذ بالأصابع وإذا كان كذلك فلا بد في البقية منها من
أن تكون قد ارتفعت عن القرارة وحصلت بقية شبيهة بذلك السواد ثم
هي لنوعيتها تترك فتكون كالصنع الذي لا جرم له يملك المكان وذلك أصدق للتشبيه
ومن أبلغ الاستقصاء وعجيبه قول ابن المعتز :

١٩٣ - كأننا وضوء الصبح يستعجل الدجى
نطير غراباً ذا قوادم جون (٢)

(١) هو لابن المعتز.

(٢) قوادم الطير : مقادير ريشه وهي عشرة في كل جناح الواحدة
قادمة . الجرن : بالضم جمع جون بالفتح وهو الأبيض والأسود والمراد
الأول ، شبه الليل الذي فيه تباشير الصبح بغراب له قوادم بيض والبيت
في ديوان ابن المعتز ٢ : ٦٦ طبع بيروت .

شبه ظلام الليل حين يظهر فيه الصبح بأشخاص الغرابان ثم شرط أن تكون قوادم ريشها بيضاء لأن تلك الفرق من الظلمة تقع في حواشيها من حيث يلي معظم الصبح وعموده مع نور يتخيل منها في العين كشكل قوادم إذا كانت بيضاء ، وتنام التدقيق والسحر في هذا التشبيه في شيء آخر وهو أن جعل ضوء الصبح لقوة ظهوره ودفعه لظلام الليل كأنه يحفز الدجى ويستعجلها ، ولا يرضى منها بأن تتمهل في حركتها . ثم لما بدأ بذلك أولا اعتبره في التشبيه آخر أفعال : « نظير غرابا » ولم يقل غراب يطير مثلاً . وذلك أن الغراب وكل صائر إذا كان واقفاً هادئاً في مكان فأزعج وأخيف وأحير منه أو كان قد حبس في يد أو قفص فأرسل كان ذلك لاجالة أسرع ليدري أنه وأجمل وأمد له وأبعد لأمده فإنت تلك الفزعة التي تعرض له من تنغيره أو الفزعة التي تدركه وتحدث فيه من خلاصه وانفلاته ربما دعت إلى أن يستمر حتى يغيب عن الأفق ويصير إلى حيث لا تراه العيون وليس كذلك إذا طار عن اختيار لأنه يجوز حينئذ أن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول وألا يسرع في طيرانه بل يمشي على هيئته ويتحرك حركة غير المستعجل فاعرفه .

ومما حقه أن يكون على فرط الاستقصاء في التشبيه وفضل العناية بتأكيد ما بدأ به قول ابن فارس (١) في صفة البازي :

(١) هذا البيتان نسبهما ابن قتيبة (٣٣١ الشعر والشعراء) لأبي نواس . وقال في الصناعتين : « وسمعت بعض العلماء يقول ومن المعاني الباردة قول أبي نواس في وصف البازي « كعطفة الجيم بكب أعصرا » فهذا مليح جيد ، ثم قال بعده فن يجعل أن الجيم إذا أضيفت إليها العين والفاء والراء تصير جعفرًا وسواء قال هذا أو قال : لو زاد هاء إلى دال وراء فاقصت بالجيم صارت ججدرا ، وإنما أراد أبو نواس أن يشبه الجيم لا يغادر من شبهها =

١٩٤ - كان عينيه إذا ما أثاراً فصان قيصاً من عقيق أحمر
في هامة غلباء تهندي منسراً كمطفة الجيم بكف أعسراً

أراد أن يشبه المنقار بالجيم ، والجيم خطان الأول الذي مبدؤه وهو
الأعلى والثاني وهو الذي يذهب إلى اليسار وإذا لم توصل فلها تعريق (١) .
كما لا يخفى والمنقار إنما يشبه الخط الأعلى فقط فلما كان كذلك قال كمطفة
الجيم ، ولم يقل كالجيم ثم دقق بأن جعلها بكف أعسر لأن جيم الأعسر -
قالوا - أشبه بالمنقار من جيم الأيمن . ثم إنه أراد أن يؤكد أن التشبه
مقصود على الخط الأعلى من شكل الجيم فقال :

١٩٥ - يقول من فيها بعقل فكري
لو زادها عيناً إلى فاء ورا
فاتصلت بالجيم صارت جعفرأ

فأراك عياناً أنه عمد في التشبيه إلى الخط الأول من الجيم دون تعريقها
ودون الخط الأسفل . أما أمر التعريق وإخراجه من التشبيه فواضح لأن

== شيئاً حتى لو زدت عليها هذه الأحرف صارت جعفرأ لشدة شبهها به
وهو عتدي صواب ، إلا أنه لو اكتفى بقوله : كمطفة الجيم بكف أعسراً ،
ولم يزد ما بعدها كان أجود وأرشق وأدخل في مذاهب الفصحاء ، والبيتان
في أدب الكتاب للصولي ص ٦٤ . أثار : طلب الثأر أو أثار بالثأر أى
حدد النظر . والمنسر : منقار الطير الجارح يوزن منبر ومجلس أيضاً .
(١) تعريق الجيم أن يعطف بالخط الأسفل إلى اليمين على هيئة قوس
كما هو الشأن في الجيم المفردة وعطفته وهي الخط الأعلى التي تشبه بالمنقار
هكذا (ج) .

الوصل يسقط التمريق أصلاً . وأما الخط الثاني فهو وإن كان لابد منه مع الوصل فإنه إذا قال « لو زادها عينا إلى فاء وراء » ثم قال « فاقصت بالجيم » فقد بين أن هذا الخط الثاني خارج أيضاً من قصده في التشبيه من حيث كانت زيادة هذه الحروف ووصلها هي السبب في حدوثه . وينبغي أن يكون قوله « بالجيم » يعني بالمطفة المذكورة من الجيم ولاجل هذه الدقة قال : « يقول من فيها بمقل فكرا » فهذا لما أراد أن يقول ، ونبه على أن بالمشبه حاجة إلى فضل فكر وأن يكون فكره فكرة من يراجع عقله ويستعينه على تمام البيان (١) .

وجملة القول أنك متى زدت في التشبيه على مراعاة وصف واحد أو جهة واحدة فقط دخلت في التفصيل والتركيب وفتحت باب التفاصيل ثم تختلف المنازل في الفضل بحسب الصورة في استنفادك قوة الاستقصاء أو رضاك بالعفو دون الجهد .

(١) راجع الصناعتين من ١١٣ طبعة صحيح في تعليقه على هذه الآيات.

فصل

اعلم أن مما يرداد به التشبيه دقة وسجراً أن يحىء في المشتات التي تقع عليها الحركات . والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين : أحدهما أن تقتصر بغيرها من الأوصاف كالشكل واللون ونحوهما . والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يرداد غيرها .. فن الأول قوله (١) :

١٩٦ - هـ والشمس كالمرآة في كشف الأشكال هـ

أراد أن يربك مع الشكل الذي هو الاستدارة ومع الإشراق والتلاؤ على الجلة الحركة إلى تراها للشمس إذا أتممت التأمل ثم ما يحصل في نورها من أجل تلك الحركة وذلك أن للشمس حركة متصلة دائمة في غاية السرعة ولنورها بسبب تلك الحركة تموج واضطراب عجيب ولا يتحصل هذا الشبه إلا بأن تكون المرآة في يد الأشكال لأن حركته تدوم (٢) وتتصل ويكون فيها سرعة وقلق شديد حتى ترى المرآة لا تقر في العين ، وبدوام الحركة وشدة القلق فيها يتموج نور المرآة ويقع الاضطراب الذي كأنه يسحر الطرف ، وتلك حال الشمس بعينها حين تحد النظر وتنفذ البصر حتى تتبين الحركة العجيبة في جرمها وضوئها فإنك ترى شعاعها كأنه يهيم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانبها ثم يبدو له فيرجع في الانقباض الذي بدأه إلى انقباض كأنه يجمعه من جوانب الدائرة إلى الوسط ، وحقيقة حالها في ذلك هـ لا يكفل البصر لتقريره وتصويره في النفس فضلاً عن أن تسكل العبارة لتأديته ، ويبلغ البيان كنه ضرورته .

ومثل هذا التشبيه وإن صور في غير المرآة قول المهلب الوزير (٣) :

(١) راجع الشاهد ١٩٦ والبيت لابن المعتز وينسب لأبي النجم أيضاً

(٢) وفي للنسج : تدور .

(٣) وزير معز الدولة ابن بويه الديلمي المتوفى ٣٥٢ وكان رفيع القدر =

١٩٧ - الشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوقفة أحييت يحول فيها ذهب ذاتب (١)
وذلك أن الذهب الذاتب يتشكل بأشكال البوقفة على النار فإنه يتحرك
فيها حركة على الحد الذي وصفت لك ، وما في طبع الذهب من النعومة وفي
أجزائه من شدة الاتصال والتلاحم ، يمنع أن يقع فيه غليان على الصفة التي
تكون في الماء ونحوه مما يتخلله الهواء فيرتفع وسطه ارتفاعاً شديداً ولكن
جملته كأنها تتحرك بحركة واحدة ويكون فيها ما ذكرت من انبساط إلى
الجوانب ثم انقباض إلى الوسط فاعرفه .

ومن عجيب ما جمع فيه بين الشكل وهيئة الحركة قول الصنوبري (٢) :

١٩١ - كأن في غدرانها حواجبا ظلت تمشط (٣)
أراد ما يبدو في صفحة الماء من أشكال كأصناف دوائر صفار ثم إنك
تراها تمتد امتداداً ينقص من انحناؤها وتحديها كما تباعد بين طرفي القوس
وتثنيها إلى ناحية الظهر كأنك تقرّبها من الاستواء وتسليها بعض شكل
القوس الذي هو إقبال أحد طرفيها على الآخر ومتى حدثت هذه الصفة في
تلك الأشكال الظاهرة على متون الغدران كانت أشبه شيء بالحواجب إذا
مدت لأن الحاجب لا يخفى تقويمه ومدّه ينقص من تقويمه .

ومن لطيف ذلك أيضاً ، أعني الجمع بين الشكل وهيئة الحركة ، قول
ابن المعتز يصف وقوع القطر على الأرض :

= على الهمة مشهوراً بحب الأدب وأهله ترجم له الثعالب في البيتمة .
(١) الحاجب : المانع ، والبوقفة : ما يذيب الصائغ فيه الذهب والفضة .
(٢) هو أبو علي الحسين بن أحمد وكان معاصراً للمتنبّي ومدح سيف الدولة
(٣) الضمير يعود إلى السحابة ، والمعنى : إن فيها غدراناً يهب عليها الريح
فتبدو على صفحات غدرانها أشكالات كأنها حواجب لها تقوم وامتداد .

١٩٨ - بكرت تعير الأرض ثوب شباب

رجيية محمودة الإسكاب (١)

نشرت أوائلها حينما فكأنه نقط على عجل يبطن كتاب
وأما هيئة الحركة مجردة من كل وصف يكون في الجسم فيقع فيها نوع
من التركيب بأن يكون للجسم حركات في جهات مختلفة نحو أن بعضها يتحرك
إلى يمين والبعض إلى شمال وبعض إلى فوق وبعض إلى قدام ونحو ذلك
وكما كان التفارقت في الجهات التي تتحرك أبعاض الجسم إليها أشد كان
التركيب في هيئة المتحرك أكثر ، فحركة الرجا والدولاب وحركة السهم
لا تركيب فيها ، لأن الجهة واحدة ، ولكن في حركة المصحف في قوله :

١٩٩ - فأنطبا قامة وانفتاحاً (٢) .

تركيب لأنه في إحدى الحالتين يتحرك إلى جهة غير جهته في الحالة
الأخرى :

فما جاء من التشبيه معقوداً على تجريد هيئة الحركة ، ثم لطف وعرف
لما فيه من التفصيل والتركيب قول الأعشى يصف السفينة في البحر
وتقاذف الأمواج بها :

(١) الرجيية ما يسيل بجانب الوادي نسبة إلى الرجب ، أو رجيية نسبة
إلى رجب أي شتوية أي أنها تنهل في شهر رجب . وفاعل بكرت يعود إلى
السحابة والإسكاب محته التسكاب ، لأنه ليس هناك فعل رباعي من السكب
فلا يوجد أسكب ، والتشبيه في البيتين من تشبيه المفرد بالمفرد ، والوجه
مركب حصل من حركة ضم أعلى إلى أسفل في أماكن عدة مع شكل من
البقع غير منتظمة .

(٢) صدره : وكان البرق مصحف قار ، وهو ابن المعتز .

٢٠٠ - نقص السفين بجانيه كما ينزو الرياح خلاله كرع (١)

الرياح : الفصيل ، وقيل الفرد ، والكرع ماء السماء ، شبه السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل في نزوه ، وذلك أن الفصيل إذا نزا - ولاسيما في الماء - حين يعتريه ما يعتري المهر ونحوه من الحيوانات التي هي في أول النش - كانت له حركات متفاوتة تصير لها أعضاؤه في جهات مختلفة ويكون هناك تسفل وتصعد على ترتيب وبحيث تكاد تدخل إحدى الحركتين في الأخرى فلا يشبه الطرف مرتفعاً حتى يراه منحنياً متسفلًا ويهوى مرة نحو الرأس ومرة نحو الذنب وذلك أشبه شيء بحال السفينة وهيئة حركاتها حين يتدافعها الأمواج .

ونظيره قول الآخر (٢) يصف الفصيل وهو يشب على الناقة ويعلوها ويلقي نفسه عليها لأنها قد بركت فلا يتمكن من أن يرتفع فهو يفعل ذلك لتثور الناقة :

٢٠١ - يقتاعها كل فصيل مكرم كالحبشي يرتقي في السلم (٣)
« يقتاعها » يقتعل من قولهم قاع اليمير الناقة إذا ضربها بقوعها قوعاً أراد يعلوها ويثب عليها ، وشبه الحبشي (٤) في هذه الحالة المخصوصة لما يكون له عند ارتفاعه في السلم من تصعد بعض أعضائه وتسفل بعض على اضطراب مفرط وغثارة (٥) شديدة ، وذلك كما ترى في أنه اختلاف في

(١) نقص : ثب . والنزو : الوثوب ، والرياح كرمات ويخفف : الفصيل أو الفرد . وخلا من الخلو . والكرع : الغدير والضمير في جانيه يعود إلى البحر . (٢) هو المعراج الراجز (- ٩٧ هـ) :

(٣) إقتاع الفحل : إذا هاج .. وهذا البيت من الرجز .

(٤) خص الحبشي لطوله وسمرته وشدة حركته .

(٥) اختلاط أو كدرة .

جهات أبعاد الجسم على غير نظام مضبوط كحركات التفصيل في الماء وقد خلا له ، وقد عرفت أن الاختلاف في جهات الحركات الواقعة في أبعاد الجسم كالتركيب بين أوصاف مختلفة ليحصل من مجموعها شبه خاص .

واعلم أن هذه الهيئات يغلب عليها الحكم المستفاد من العبرة الثانية (١) ، وذلك أن كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك في جهة واحدة فن شأنها أن تقل وتمز في الوجود فيباعدتها ذلك أيضاً (٢) من أن تقع في الفكر بسرعة زيادة مباحة مضمومة إلى ما يوجه حديث التركيب والتفصيل فيها . ألا ترى أن الهيئة التي اعتمدها في تشبيه البرق بالمصحف ليست تكون إلا في النادر من الأحوال وبعد عمد من الإنسان وخروج عن العادة ومقصد خاص أو عيب غالب على النفس غير معتاد : وهكذا حال التفصيل في وثوبه على أمه ليشيرها وانسياقه في الماء ونزوه كما توجيه رؤيته الماء عالياً ، وطباع الصغير والفصيلة عما لا ترى إلا نادراً ، وليس الأمر في هذا النحو كالأمر في حركة الدولاب والرحا والسهم ونحو ذلك من الحركات المعتادة التي تقع في مصارف العيون ١٣ كثيراً .

وعما يقوى فيه أن يكون سبب غرابته قلة رؤية العيون له ما مضى (٣) من تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل ، ، وذلك أن الهيئة التي تراها في حركة المرأة إذا كانت في كف الأشل بما ترى نادراً في الأقل ، فربما قضى الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد مرتعش .

- (١) وهي كون الشيء على الذكر لكثرة دورانه — راجع ما سبق .
- (٢) أي كما يبعدها في الوجود يباعدها في الفكر .
- (٣) أي متقلباتها .
- (٤) (ما) مبتدأ خبره (وما) .

هذا - وليس موضع القزابة من التشبيه دوام حركة المرأة في يد الأشل (١) فقط ، بل النسكئة المقصودة فيما يتولد من دوام تلك الحركة من الالتعاق وتموج الشعاع وكونه في صورة حركات من جوارب الدائرة إلى وشها ، وهذه صفة لا تقوم في نفس الراى المرأة الدائمة الاضطراب إلا أن يستأنف تأملا ، وينظر متشبتاً في نظره متملا ، فكأن ههنا هينتين كلتاهما من هيئات الحركة : إحداهما حركة المرأة على الخصوص الذى يوجبه ارتعاش اليد ، والثانية حركة الشعاع واضطرابه الحادث من تلك الحركة . وإذا كان كون المرأة في يد الأشل بما يرى نادراً ثم كانت هذه الصفة التى هى كائنة في الشعاع إنما ترى وتذكر في حال رؤية حركة المرأة بجهد ، وبعد استئناف إعمال للبصر فقد بعدت عن حد ما يعتاد رؤيته مرتين ، ودخلت في النادر الذى لا تألفه العيون من جهتين ، فأعرفه .

واعلم أنه كما تعتبر هيئة الحركة في التشبيه فكذلك (١) تعتبر هيئة السكون على الجملة (٢) وبحسب اختلافه نحو هيئة المضطجع وهيئة الجالس ونحو ذلك ، فإذا وقع في شىء من هيئات الجسم في سكونه تركيب وتفصيل لطف التشبيه وحسن .

فمن ذلك قول ابن المعتز يصف سيلا :

٢٠٣ - فلما طفا ماؤه في البلاد وغص به كل واد صدى (١)
ترى الثور في منته طاميا كضجة ذى التاج في المرقد (٥)

(١) يقول التلعفري في هذا المعنى :

ولاحت الشمس تحكى عند مطلعها امرأة تبر بدت في كف مرتمش

(٢) الفاء زائدة وكذلك مؤكدة للتشبيه السابق .

(٣) أى من غير ملاحظة أوضاع الجسم .

(٤) أى ظلمان . (٥) ترى مضارع يقول بالماضى أى رأيت .

وكقول المتنبي في الكلب :

٢٠٣ - يقمى جلوس البدوى المصطفى (بأربع مجدولة لم تجدل)
فقد اختص هيئة البدوى المصطفى في تشبيه هيئة سكون أعضاء الكلب
وموافقها فيها ولم ينل التشبيه حظا من الحسن إلا بأن فيه تفصيلا من حيث
كان لكل عضو من الكلب في إفعائه موقع خاص وكان مجموع تلك الجملات
في حكم أشكاف تولف فتجىء منها صورة خاصة .

ومن لطيف هذا الجنس قوله (١) في صفة المصلوب :

٢٠٤ - كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل
أو قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتقطيه من الكسل (٢)
ولم يلفظ إلا لكثرة ما فيه من التفصيل ولو قال كأنه متمط من نعاس
واقتصر عليه كان قريبا من التناول لأن التشبيه إلى هذا القدر قد يقع في نفس
الرائى المصلوب لكونه من الجملة ، فأما بهذا الشرط وعلى هذا التقييد الذى يفيد
به استدامة تلك الهيئة فلا يحضر إلا مع سفر من المخاطر وقوة من التأمل

و ابن عصفور يحين وقوع المضارع جواباً للماضى ،
وغيره يقدر الجواب أى أصبحنا أو صرنا نرى . والثور : الوحش الجبلى ،
ومتن السيل : لجه . المرقد موضع الرقاد .

(١) أى الأخيطل الشاعر العباسى - راجع ٤٣٢ معجم الشعراء للدرزيانى

٢ : ٥٥ السكامل للمرد .

(٣) هذا مثال لهيئة السكون المضاف إليها من غير أوصاف للجسم ،
لأنه اغترر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها مع صفرة الوجه
بالموت بالحالة الموجودة في المشبه به . واللثة : الضعف والاسترخاء بسبب
النعاس ولام « لتقطيه » للتقوية و « من » بعدها تعليلية .

وذلك لحاجته أن ينظر إلى غير جهة فيقول هو كالمتمطى ثم يقول المتمطى
يعد ظهره ويده مدة ثم يعود إلى حالته فيزيد فيه أنه موصل لذلك ، ثم لما
زاد ذلك طلب علته وهي قيام اللزعة والكسل في القائم من النعاس ، وهذا
أصل فيما يزيد به التفصيل وهو أن يثبت في الوصف أمر زائد على المعلوم
المتعارف ثم يطلب له علة وسبب :

ويشبه التشبيه في البيت قول الآخر (١) وهو مذكور مع في الكتب (٢)
٢٠٥ - لم أر صفا مثل صف الزلط تسعين منهم صلبوا في خط (٣)
من كل عال جذعه بالشط كأنه في جذعه المشتط
أخو نعاس جد في النمط قد خامر النوم ولم يبط (٤)

بقوله جد في النمط ، شرط يتم التشبيه كما أن قوله موصل ، كذلك
إلا أن في اشتراط المواصلة من الفائدة ما ليس في هذا ، وذلك أنه يجوز أن
يبالغ ويحتد ويحد في تمطيه ثم يدع ذلك في الوقت ويعود إلى الحال التي
يكون عليها في السلامة ، مما يدع إلى القصد ، وإذا كان كذلك كان استفاد من
هذه العبارة صورة النمط وهيبته الخاصة وزيادة معنى وهو بلوغ الصفة غاية
ما يمكن أن يكون عليها ، وهذا كله استفاد من الأول (١) ، ثم في (٢) زيادة
أخرى ، وهو أخص ما يقصد من صفة المصلوب ، وهي الاستمرار على

(١) هو دعبيل بن علي الخزاعي الأسدي المتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

(٢) كالسكامل ص ٤٥ - ٢ طبعة التجارية .

(٣) الشط : شاطئ . نهر يتفرع من نهر دجلة ، وجذعه : فاعل لاسم
الفاعل الذي هو (عال) و من كل عال ، هيئة الخط ، والضمير في وكأنه ،
للمصلوب ، المشتط : الزائد في الغلو ، يبط : يستغرق في النوم .

(٤) أي من البيت الأول (٥) أي في البيت الأول .

الهيئة والاستدامة لها فأما قوله بعد : « قد غامر النوم ولم يخط » فهو وإن كان كأنه يحاول أن يرينا هذه الزيادة من حيث يقال إنه إذا أخذ النعاس فتمطى ثم غامر النوم ، فإن الهيئة الحاصلة له من جده في التخطى تبقى له ، فليس يبالغ مبلغ قوله « مواصل لخطيه » ، وتقييده من بعد بأنه « من الكسل » ، واحتياطه قبل بقوله « فيه لوثنه » .

وشبهه بأبول في الاستقصاء قول ابن الرومي :

٢٠٦ - كان له في الجور حيلة يبوعه

إذا ما انقضى حبل أتبع له حبل

يعانق أنفاس الرياح مودعا وداع رحيل لا يحط له رحل (١)

فاشترطه أن يكون له بعد الحبل الذي ينتهي ذرعه حبل آخر يخرج من يوع (٢) الأول إليه كقوله « مواصل لخطيه من الكسل » في استيفاء التشبيه والتنبيه على استدامته لأنه إذ كان لا يزال يبيع حبل لم يقبض بآعه ولم يرسل يده . وفي ذلك بقاء شبه المصلوب على الاتصال (٣) فأعرفه .

وأعلم أن من حقق ألا تضع الموازنة بين التشبيهين فحاجة أحدهما إلى زيادة من التأمل على وقتنا هذا ، ولكن تنظر إلى حالهما في قوى العقل ولم تسمع بواحد منهما ، فتعلم أن لو أرادهما مرید وانفقاه جميعاً ولم يكن قد سمع بواحدة منهما ، بهما كان يكون أسهل عليه ، وأسرع إليه ، وأعطى يديه ، وأبهما تجده أدل على ذكائه . من يسمعه منه ، وأرجى لتخرج من يقوله ، وذلك أن تقابل بين تحميد الجور بالصاينح والمصابيح بها ، وبين تشبيهه سل

(١) البيتان في صفة مصلوب ، يوع : يقيس ، أتبع : يهيء .

(٢) البوع : مد الباع بالشيء ، يبيع : يقيس بالباع ، يشهر : يقيس بالشهر .

(٣) ولكن الأول صرح بالموافاة والثاني كنى عنها .

(م ٤ - أسرار البلاغة - ج ٢)

السيوف بعقبات البرق^(١) وتشبيهها بسيل السيوف ، فإنك تعلم أن الأول يقع في نفس الصبي ، أول ما يحس بنفسه ، وأن الثاني لا يجيب إجابته ، ولا يبذل طاعته ، وكذلك تعلم أن تشبيه الثريا بنور العنقود لا يكون^(٢) في قرب تشبيهها بتفتح النور ، وأن تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة كما مضى يقع في نفس الغر العامى والصبي ، ولا يقع تشبيهها بالمرآة في كف الأشل إلا في قلب الحصيف ، وتشبيهها في حركتها لك بمرآة تضطرب على الجملة من غير أن تجعل في كف الأشل قد يقع لمن لا يقع له بهذا التقيد ، وذلك لما مضى من حاجته إلى الفكرة في حال الشمس وأن حركتها دائمة متصلة ، ثم طلب متحرك حركة غير اختيارية ، وجعل المرآة صادرة عن تلك الحركة ومأسورة في حكمها دائماً ، وإنما شترطت عليك هذا الشرط لأنه لا يمتنع أن يسبق الأول إلى تشبيه لطيف يحسن تأمله ، ويدل على ذكائه وحدة خاطره ثم يشيع ويتسع ، ويذكر ويشهر ، حتى يخرج إلى حد المبتذل ، وإلى المشترك في أصله . وحتى يجري مع دقة تفصيل فيه جرى المجل الذي تقوله الوليدة الصغيرة والمعجوز الورها^(٣) ، فإنك تعلم أن قولنا « لا يشق غباره » الآن في الابتذال كقولنا : « لا يلحق ولا يدرك » وهو كالبرق ، ونحو ذلك ، إلا أنا إذا رجعنا إلى أنفسنا علمنا أنه لم يكن كذلك من أصله ، وأن هذا الابتذال أنه بعد أن قضى مأمراً بطرأة^(٤) الشباب وجدة الفتاة^(٥) ، وبمزة المنيع ، ولو قد منعك جانب وطوى عنك نفسه ، لعرفت كيف يشق مطايعه ، ويصعب تناوله . ومثل هذا وأظهر منه أمراً أن قولنا « أما بعد » منسوب

-
- (١) جمع عقيقة وهي البرق يشق السحاب وينزل منه .
 (٢) في قول قيس بن الخطيم : كعنقود ملاحية حين نورا .
 (٣) الخفاء . (٤) أى فضايرة . (٥) قوة الشباب .

في الأصل إلى واحد بعينه (١)، وإن كان الآن في البذلة (٢) كقولنا : هذا بعد ذلك — مثلاً .

وهكذا الحكم في الطرق التي ابتدأ بها الأولون ، والعبارة التي لخصها المتقدمون ، والقوانين التي وضعوها ، حتى صارت في الاشتراك كاشي . المشترك من أوله . والمبتذل الذي لم يكن الصون من شأنه ، والمبتذل الذي لم يترسّ دونه المنع في شيء من زمانه . ورب نفيس جلب إليك من الآلة مكنة الشاسعة ، وركب فيه النوى الشطون (٣) ، وقطع به عرض القيافي ثم أخفى عنك فضله ، حتى جهلت قدره ، أن (٤) سهل مرامه ، واتسع وجوده ، ولو انقطع مدده عنك حتى تحتاج إلى طلبه من مظنته . لعلت إحسان الجاني به إليك ، والجالب المقرب نيله عليك ، ولا كثرت من شكره بعد أن أقللت ، وأخذت نفسك بتلاق ما أهملت ، وكذلك رب شيء نال فوق ما يستحقه من شغف النفوس به ، وأكثر مما توجب المنافع الراجعة إليه ، لأنه (٥) لا يتسع اتساع الأول الذي فوائده أعم وأكثر ، ووجود العوض عنه عند الفقد أعسر ، فكسبت عزة الوجود هذا عزا لم يستحقه بفضله ، كما منعت سمته الآخر فضلاً هو ثابت له في أصله .

ويتصل بهذا الموضع حديث عبد الرحمن بن حسان (٦) ، وذلك أنه

(١) وهو قس بن ساعدة .

(٢) أي الابتداء .

(٣) أي البعيدة .

(٤) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أخفى .

(٥) تعليل لنيله فوق ما يستحقه .

(٦) ١ : ١٢٥ الكامل للبرد ، وتوفي عبد الرحمن عام ١٠٤ هـ (٣٨٦ : ٢٨٦) .

أسد الغابة لابن الأثير — طبعة طهران .

رجع إلى أبيه حسان وهو صبي يبكي ويقول « لسعني طائر » فقال حسان :
صفه يا بني فقال : كأنه ملتف في بردى حبرة (١) ، وكان لسعه زنبور فقال
حسان : قال أبني الشعر ورب السكبية . أفلا تراه جعل هذا التشبيه عما يستدل
به على مقدار قوة الطبع ويجعل عياراً في الفرق بين الذهن المستعد للشعر
وغير المستعد له ، وسره ذلك من ابنه كما سره نفس الشعر حين قال (٢) في
وقت آخر :

٢٠٧ — الله يعلم أني كنت منتبذاً في دار حسان أصطاد اليماسيبا (٣)

فإن قلت : إن التشبيه يتصور في مكان الصبغ والنقش العجيب ولم
يجب حسان هذا وإنما أعجبه قوله « ملتف » ، وحسن هذه العبارة ، إذ لو
قال : طائر فيه كوشى الحبرة ، لم يكن له هذا الموضع ، فهو إن يكن مشبيهاً
ما أنت فيه فن حيث دلالة على الفطنة في الجملة .

قيل : مسلم لك أن نكتة الحسن في قوله « ملتف » ولكن لا يعلم أنه
خارج من الغرض ، بل هو عين المراد من التشبيه وتماه فيه ، وذلك أنه
يفقد الهيئة الخاصة في ذلك الوثنى والصبغ وصورة الزنبور في اكنتائه
بهما ، ويؤدي الشبه كما مضى عن طريق التفصيل دون الجملة ، فما ظننت أنه
يحمده عما نحن بصدده هو الذي يدنيه منه ، ولقد نفيت العيب من حيث
أردت إثباته .

(١) هي ضرب من برود الين غطط .

(٢) أي ابنه عبد الرحمن .

(٣) الانتباز التنحي ، اليماسيب : جمع يعسوب طائر أصفر من الجراد
تشبه به الخيل الضمر .

فصل

في التشبيه المتعدد والفرق بينه وبين المركب (١)

(١) عنى عبد القاهر بتقسيم الوجه العقلي إلى مفرد ومركب ومتعدد، وأطنب في بيان الفرق بين الوجه المتعدد والوجه المركب، لأن من قبله اشتبه عليهم أمرهما، فذكر وأن الوجه العقلي المفرد ما كان وجهه منتزعا من أمر واحد، نحو قولك - حجة كالشمس في الظهور - وأن الوجه المركب ما كان وجهه منتزعا من مجموع أمرين أو أكثر، نحو قوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الخمار يحمل أسفاراً) فالشبهه منتزع من أحوال الخمار، وهي أنه يرأى منه فعل مخصوص هو الخمر، وأن يكون المحلول شيئاً مخصوصاً وهو الأسفار التي هي أوعية العلوم، وأن يكون هذا مع جمل الخمار بما فيها. وأما الوجه المتعدد فهو ما ينتزع من أمرين أو أكثر لا يرتبط أحدهما بالآخر، نحو قولك - هو كإساءة يسفو ويكدر - تشبه رجلاً في حال رضاه وفي حال غضبه، بالماء في صفائه وكدرته من غير ارتباط أحدهما بالآخر، ولهذا يجوز الاقتصار على أحدهما، كما يجوز تقديم أحدهما وتأخيرها على صاحبه، بخلاف الوجه المركب .

وذلك التقسيم لا يختص بالتمثيل ولا بالوجه العقلي، وقد لا يكون هناك معنى لعناية عبد القاهر به في التمثيل وحده، ولعله عنى به لما ذكره فيه من أن التشبيه المركب كلما كان أكثر جملاً كان أوغلاً في كونه عقلياً، لأن حاجته إلى العمل العقلي تكون أكثر، وبني على هذا أن التشبيه الذي لا يحصل إلا من جملة من الكلام أو أكثر هو الذي ينبغي أن يكون المثل الحقيقي، والاولى بأن يسمى تمثيلاً، وهو بهذا لا يريد حصر التمثيل فيما كان مركباً، كما هو ظاهر قوله - والاولى بأن يسمى تمثيلاً - والحق أنه لا شأن =

للتركب في مزية التمثيل ، لأنه يأتي في الوجه الحسي أيضاً ، ومزيتة فيه كمزيتة في الوجه العقلي ، وكما لا يقتضى أن يكون الأول باسم التشبيه ما كان مركباً ، لا يقتضى أن يكون الأول باسم التمثيل ما كان مركباً ، ولبت عبد القاهر لم يتعرض لشيء من هذا الكلام على التمثيل ، لأنه كما سيأتي كان سبباً في انحراف من أتى بعده عن فهمه على حقيقته عنده .

ولعل الذي دعا الشيخ إلى تقسيم التشبيه إلى تمثيل وغير تمثيل أنه وحده بعض أنواع التشبيه يمتاز بالدقة واللطف ، والحاجة إلى شيء من الترفق ، وحسن التأنى ، وبعضها ليس بهذه المثابة ، وأن الأول ما كان وجه التشبيه عقلياً غير حقيقى ، والثانى ما كان وجهه حسياً أو عقلياً حقيقياً ، فأراد أن يفرق بين الضربين ، ليخص هذا الضرب الممتاز باسم التمثيل ، ويبين ضروبه ومزاياه وخصائصه وأسباب امتيازها وتأثيره في النفوس ، ويضرب له من الأمثلة ما يظهر فضله ومدى شأوه .

وقد يكون السر في مزية التمثيل ما فيها من التجوز بسبب عدم اشتراك المشبه في وصف المشبه به ، مع أن تشبيهه به يقتضى ثبوته له ، فأنت بالتمثيل في حكم من يرى صورة من الصور ، ولكنه يراها نارة على حقيقتها ، وأخرى في المرآة ، ومن هنا أخذ اسم التمثيل ، أما في التشبيه فأنت ترى صورتين حقيقتين ، وذلك أنك حينما تقول : خذها كالوردة في الحرة - ترى حمرة الخد حقيقة ماثلة ، وترى حمرة الورد كذلك ، ولا تتوقف معرفة إحداها على وجود الأخرى بجوارها ، حتى لو فقدت إحداها لم يؤثر هذا في العلم بالأخرى ، وأما نحو : كلامه كالعسل في الحلوة - فإنك وإن أثبت الحلوة للطرفين فليس هنا في الحقيقة إلا صورة واحدة تراها على حقيقتها في العسل ، وأما حلوة الكلام فهي صورة معكوسة للحلوة العسل ،

وليس لها وجود في ذاتها، حتى لو ارتفع العمل وفرضنا أنه لم يوجد أصلاً لم يتصور فهم الخلاوة في الكلام، فلا تجد إلى وجودها فيه سبيلاً، ولا تستطيع لها تحصيلاً، ولا جملة ولا تفصيلاً، وعلى هذا لا يكون في إثبات الحرية للخد في امثال الأول تجوز أصلاً، ويكون في إثبات الخلاوة للكلام تجوز ظاهر، وسيان في المزية بين هذا وذاك، وهذا الفرق في المزية يترتب على حقيقة التمثيل عند عبد القاهر، ولا يوجد فيه على مذهب من سبقه، ولا على مذهب من أتى بعده، ولا أثر فيه التركيب وجه الشبه ونحوه مما يشترك بين التمثيل والتشبيه، ولا يقتضى مزية خاصة بالتمثيل، وقد كان هناك من يعد التشبيه مطلقاً نرمان المجاز، فإذا لم يصح هذا في التشبيه غير التمثيل، فهو صحيح في التشبيه التمثيلي، لأن الطرفين لم يشتركا فيه، على الحقيقة بل لا بد فيه من التأول على ما سبق، ومتى وجد التأول وجد التجوز.

وهذا يكون التأول هو المعول عليه في الفرق بين التمثيل وغيره، لا مجرد كون وجه الشبه عقلياً غير حقيقي، فقد يكون وجه الشبه عقلياً غير حقيقي ولا يوجد فيه تمثيل لفقد التأول، نحو قولك: كلامه كالعمل في ميل النفس إليه— وهذا التأول كما يوجد في تشبيه المعقول بالمحسوس، يوجد في تشبيه المحسوس بالمحسوس، كقولك: كلامه كالعمل في الخلاوة— وكقول القاضى التنوخى:

رب ليل قطعت كصدود وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقل تقذى به الميع ونأتى حديثه الأسماع
فتشبيه الليل المحسوس بالصدود والفراق المعقولين من عكس التمثيل

على طريق التخييل كما سبق، وتشبيهه بالثقل من تشبيهه المحسوس بالمحسوس
ووجه الشبه فيه وهو : « تقضى به العين وتأتي حديثه الأسجاع ، لا يوجد
في المشبه ، فلا بد أن يراد منه لازمه وهو النفرة وعدم الاستطابة ، وهذا
يكون تشبيهاً تمثيلاً .

وفد وضع عبد القاهر التمثيل في وضعه اللائق به ، ووصل في حده إلى
ما يجب أن يكون له ، وجعل هناك معنى للعناية في البلاغة بأمره ، بعد أن
وضعه من قبله وضعا غامضا ، واضطربوا في أمره اضطرابا ظاهرا ، فهو
عندهم مرة نوع من البدیع غير استعارة ، وهو عندهم مرة نوع منها ،
والكنه يفرّد في باب وحده ، وهو على ما سبق ما سمى بالاستعارة التمثيلية ،
وقد خصوها وحدها باسم التمثيل ، وجعلوا الاستعارة مرادفة للجاز
وقصروها على الاستعارة المفردة ، وقد خالفهم عبد القاهر في هذا كله . فأقام
التمثيل على أساس التأول في وجه الشبه ، لأنه هو الذي يليق باسمه ، وهو
الذي يستحق أن ينال العناية بتحقيق أمره ، وهو بعد هذا قد يذكر فيه طرفا
التمثيل فلا يكون استعارة ، ويكرن أخص من التشبيه الاصطلاحي خصوصا
مطلقاً ، كما ذكر ذلك في «أمرار البلاغة» وقد يذكر فيه أحد الطرفين فيكون
من الاستعارة ، وهو الذي ذكره في «دلائل الإيجاز» فقال : «وأما التمثيل
الذي يكون مجازاً مجيئاً به على حد الاستعارة فناله : أراك تقدم رجلاً
وتؤخر أخرى — ولكنّه عند عبد القاهر لا يختص بالاستعارة المركبة
كما في هذا المثال ، بل قد يأتي في الاستعارة المفردة ، كاستعارة النور للقرآن
والحياة للعلم ، فقد صرح عبد القاهر بجواز تسميتها تمثيلاً ، بل قد يأتي في
الاستعارة بالكساية على ما سبق من قول سعد بن ناشب :

إذا هم ألقى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا

اعلم أنى قد قدمت بيان المركب من التشبيه .

وهنا ما يذكر مع الذى عرفتك أنه مركب ويقرن إليه فى الكتب (١) وهو على الحقيقة لا يستحق صفة التركيب ، ولا يشارك الذى مضى ذكره فى الوصف الذى كان له تشبيهاً مركباً ، وذلك أن يكون الكلام معتقداً على تشبيه شيئين بشيئين ضربة واحدة إلا أن أحدهما لا يداخل الآخر فى التشبيه ، ومثاله قول امرئ القيس (٢) :

٢٠٨ — كأن قلوب النابير رطباً وباباً

لدى وكرها العناب والحشف البالى

وذلك أنه لم يقصد إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالاً وإنما أراد اجتماعاً فى مكان فقط . كيف ولا يكون لصناعة الرطب من القنارب إلى اليابس هيئة يقصد ذكرها ، أو يعنى بأمرها ، كما يكون ذلك لتباين الصبح و أثناء الظلماء ، وكون الحقيقة على قامتها الخضراء ، يؤدى ذلك التشبيه الحاصل من مداخله أحد المذكورين الآخر واتصاله به اجتماع الحشف البالى والعناب ، كيف ولا فائدة لأن ترى العناب مع الحشف أكثر من كونهما فى مكان واحد . ولو أن اليابسة من القلوب كانت بمجموعة ناحية والرطوبة كذلك فى ناحية أخرى لكان التشبيه بحاله . ولذلك لوفرت التشبيه هنا فقلت : كأن

(١) أى كتب النقد والأدب القديمة .

(٢) العناب : ثمر أحمر ، الحشف : ما يبس من النمر ، شبه الطيرى من قلوب الطير بالعناب ، والمتيق بالحشف . وخص قلوب النابير لأنها أطيب لحا وضمير وكرها راجع إلى العقاب وفرخ العقاب يأكل لحم الطائر إلا قلبه فلذلك كثر عند وكرها ، وقيل : لأنه مادام صغيراً لا يأكل إلا قلوب الطير فتأتى العقاب لفرحها به .

الرطب من القلوب غناب وكان اليابس حشف بال ، لم تر أحد التشبيهين موقوفاً في البائدة على الآخر وليس كذلك الحكم في المركبات التي تقدمت .

وقد يكون في التشبيه المركب ما إذا فتنضت تركيبه وجدت أحد طرفيه يخرج عن أن يصلح تشبيهاً لما كان جاء في مقابلته مع التركيب ، بيان ذلك أن الجلال في قوله :

٢٠٩ - كل طرف أشهب ملقى الجلال (١) في مقابلة الليل وأنت لو قلت كان الليل جلال وسكت لم يكن شيئاً .

وقد يكون الشيء منه إذا مضى تركيبه استوى التشبيه في طرفيه إلا أن الحال تتغير ومثال ذلك قوله (٢) :

٢١٠ - وكان أجرام النجوم لو أمعا درر نثرن على بساط أزرق فأنت وإن كنت إذا قلت : كان النجوم درر وكان السماء بساط أزرق ، وجدت التشبيه مقبولا معتاداً مع التفريق فإنك تعلم بعد ما بين الحالتين ، ومقدار الإحسان الذي يذهب من البين ، وذلك أن المقصود من التشبيه أن يريك الهيئة التي تملأ النواظر عجباً ، وتستوقف العيون وتستنطق القلوب بذكر الله تعالى : من طلوع النجوم مؤتلفة مفترقة في أديم السماء وهي ذرقاء وزرقها الصافية التي تخدع العين والنجوم تتلأل وتبرق في أثناء تلك الزرقة ومن لك بهذه الصورة إذا فرقت التشبيه وأزلت عنه اجمع والتركيب ؟ وهذا أظهر من أن يخفى .

وإذا قد عرفت هذه التفاصيل فاعلم أن ما كان من التركيب في صورة بيت امرئ القيس ، فإنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه ، لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه .

(١) راجع الشاهد ١٧٦ . (٢) أبو طالب الرقي ، وقد سبق البيت .

وقوله : « كل رجل وضعته » . وهي إذا كانت بمعنى « مع » ، لم يكن في معطوفها الانقطاع ، وأن يكون الكلام في حكم جزأين ألا ترى أن قولهم « لو تركت الباقية وصيلاها ، لوضعها » لا يكون بمنزلة أن تقول لو تركت الذقة ولو ترك فصيلها ، فتجعل الكلام جملتين . وكذا لا يمكنك أن تقول كل رجل كذا وضعته كذا ، فتفرق الخبر عنهما ، كما يجوز في قولك زيد وعمرو كريمان ، أن تقول : زيد كريم وعمرو كريم . وهذا موضع غامض والكلام فيه موضع آخر (١) .

وإن أردت أن تزداد تبيناً لأن التشبيه إذا كان معقوداً على الجمع دون التفريق كان حال أحد الشئيين مع الآخر حال الشئ في صلة الشئ . وتابعا له ومبغيا عليه حتى لا يتصور إمراده بالذكر ، فالذي يقضى بك إلى معرفة ذلك أنك تجد في هذا الباب ما إذا فرق لم يصلح للتشبيه بوجه كقوله (٢) :

٢١٥ - كما الماربخ والمشتري قدماه في شايخ الرفعة
منصرف بالليل عن دعوة قد أسرجت قدماه شمعه

لو قلت كأن الماربخ منصرف بالليل عن دعوة وتركت حديث المشتري والشمعة كان خالفاً من القول . وذلك أن التشبيه لم يكن للماربخ من حيث هو نفسه ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشتري أمامه . وأنت وإن كنت تقول « المشتري شمعة على التشبيه العامي الساذج في قولهم كان النجوم مصابيح وشموع فلما لم يضع التشبيه على هذا وإنما قصد الهيئة التي يكتسبها الماربخ من كون المشتري أمامه .

(١) خلاصة الفرق بين المركب والمتعدد : صحة تفريق التشبيهات في المتعدد ، وأن فائدة التشبيه المتعدد الاختصار وحسن الترتيب ، وفائدة المركب تصوير الهيئة ، والتدنية المركب يجعل الساذج خاصيا وأحد المشبهين في المركب كالتابع للآخر .

(٢) أي القاضى التنوع .

ليس القصد فيه أن يريك كل لون على الانفراد وإنما القصد أن يرى
الشبه من اجتماع اللونين .
وقول البحتري (١) :

٢١٣ - ترى أحجاله يصعدن فيه

صعود البرق في الغيم الجمام (٢)
لا يريد به تشبيه بياض الحجل على الانفراد بالبرق ، بل المقصود
الهيئة الخاصة الحاصلة من مخالطة أحد اللونين الآخر .
كذلك المقصود في بيت بشار بتشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى
كواكب ، لا تشبيه الليل بالنقع من جانب والسيوف بالكواكب من جانب ،
ولذلك وجب الحكم كما كنت ذكرت في موضع بأن الكلام إلى قوله وأسيفناه
في حكم المسئلة للمصدر (٣) ، وجار مجرى الاسم الواحد ، لئلا يقع في التشبيه
تفريق ويتم أنه كقولنا : « كأن مشار النقع ليل وكان السيوف كواكب » .
ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال ، ولا يوجب أن يكون في
تقدير الاستئناف ، لأن الواو فيها بمعنى « مع » كقوله :
٢١٤ - « فإني وقيار بها لغريب » (٤) :

== الكشف في سورة البقرة عند قوله تعالى (عوان بين ذلك) ورواه :
كأنه في الجلد ، ومعنى التوليع : استطالة البلق . واليهق بالتحريك . بياض
رقيق في البشرة .

(١) في وصف فرس استهده من عبد الله بن طاهر .

(٢) الجمام السحاب لا ماء فيه ، وقوله فيه : أى في الفرس المحجل .

(٣) أى لئلا وهو مصدر ميمى أو اسم مفعول .

(٤) هو لضاف البرجمي وصدره : ومن يك أمسى بالمدينة رحله . والواو

فيه بمعنى مع لأن « قبارا » لا يمكن أن يكون غريبا وحده وكذا الخبر فيها بعده .

ونظيره أن للجمع بين عدة تشبيهات في بيت كقوله (١) :

٢١١ - بدت قرأ وماست خطوط بان

وفاجت عنبراً ورنّت غزالا

مكاننا من الفضيلة مرموقا ، وشأوا ترى فيه سابقاً ومسبوفاً ، لا أن
حقائق التشبيهات تتغير بهذا الجمع ، أو أن الصور تتداخل وتتركب وتتناقض
المتلاف الشككين يصير أن إلى شكل ثالث فيكون قدها كخطوط البان ، لا يزيد
ولا ينقص في شبه الغزال حين تنزو منه العينان . وهكذا الحكم في أنها
تفوح فوح العنبر ، ويلوح وجهها كالقمر .

وليس كذلك بيت يشار : كأن مثار النفع ، لأن التشبيه هناك كما مضى
مركب ، وموضوع على أن يربك الهيئة التي ترى عليها النقع المظلم والبيوف
في أثنائه تبرز وتومض ، وتعلو وتنخفض ، وترى لها حركات من جهات
مختلفة ، كما يوجه الحال حين يحمى الجلود ، وترتكض بفرسانها الجياد ،
كما أن قول رؤبة مثلاً :

٢١٢ - فيها خطوط من سواد وبارق

كانها في الجلد توليع البهق (٢)

(١) أي المتنبي من قصيدة في مدح ابن عمار .

ومثل البيت قول ديك الجن :

سفرن بدورا ، وانتقن أهلة ومن غصونا وانتقن جآذرا

وللو أواء الدمشق :

وأمرت لؤلؤاً من نرجس وسقت

ورداً وعضت على العناب بالبرد

(٢) يصف حمراً وحشية فيها خطوط الخ ... وقد أورده في =

وهكذا قول ابن المعتز :

٢١٦ - كأنه وكان الكأس في فمه هلال أول شهر غاب في شفق (١)
لم يقصد أن يشبه الكأس على الأفراد بالهلال والشفقة بالشفق بل أراد
أن يشبه مجموع الصورتين ، ألا ترى أنك لو فرقت لم تحل (٢) من التشبيه
بطاهر ؟ إذا لا معنى لأن تقول : كأن الشفقة شفق ، وتسكت .. ألا ترى
أن قوله (٣) :

٢١٧ - بياض في جوانبه احمرار كما احمرت من الخجل الحدود (٤)
لم يستوجب الفضل والخروج من التشبيه العامي وأن يقال قد زاد زيادة
لم يسبق إليها إلا بالتركيب والجمع ، وبأن ترك أن يراعى الحرة وحدها ؟ .
وقال القاضي أبو الحسن (٥) رحمه الله : « لو اتفق له أن يقول : احمرار
في جوانبه بياض ، لكان قد استوفى الحسن ، وذلك لأن خد الخجل هكذا
يصدق البياض فيه بالحرة ، لا الحرة بالبياض ، إلا أنه لعله وجد الأمر
كذلك في الوردة فشبّه على طريق العكس ، فقال : هذا البياض حوله الحرة
هاهنا كالخمر حوله البياض هناك » .

فانظر الآن إن فرقت كيف يتفرق عنك الحسن والإحسان ، ويحضر

(١) شبيه به قول أبي نواس :

فكأنه وكان الكأس فوق بنانه شمس يمد بها إليك هلال

وهو في ديوان ابن المعتز ٢ : ٥٤ .

(٢) أي لم تفز وهو يفتح التاء واللام وسكون الحاء .

(٣) أي ابن المعتز .

(٤) يوجد في ديوان ابن المعتز ٢ : ١٢٠ .

(٥) صاحب كتاب الوساطة راجع ص ١٥١ من الوساطة ، وراجع العمدة

(٢ : ١٧ طبعة التجارية) حيث رأى أن مصاد التشبيه راجع لفساد المقابلة .

المنى وبذهب البيان، لأن تشبيهه البياض على الانفراد لا معنى له، وأما تشبيهه
الحمرة وإن كانت تصح على الطريقة الساذجة، أعني تشبيهه الورد الأحمر
بالحمد، فإنه يفقد من حيث إن القصد إلى جنس من الورد مخصوص،
وهو ما فيه بياض يصدق به حمرة، فيجب أن يكون وصف المشبه على
هذا الشرط أيضاً.

وبهذا الاختصاص وكما ذكرت لك نجد أحد المتنبئين في الأمر الأعم
الأكثر وقد ذكر في صلة الآخر ولم يعطف عليه كقوله (١) :

٢١٨ - والشيب ينهض في الشباب

٢١٩ - و « بياض في جوانبه احمرار » (٢)

وأشبه ذلك . فإن جاءت « الوار » كانت « او حال كقوله (٣) :

٢٢٠ - كأنما المريح والمشتري

قدماه في شائع الرفعه

وهي إذا كانت حالية فهي كالصفة في كونها تابعة وبحيث لا يتفرد
بالذكر، بل يذكر في ضمن الأول، وعلى أنه من تبعه وحاشيته.

وهكذا الحكم في الطرف الآخر ألا ترى قوله (٤) :

٢٢١ - « ليل تمأوى كواكبه »

فتأوى كواكبه : جملة من الصفة لليل . وإذا كان كذلك فالكواكب

مذكورة على سبيل التبع لليل، ولو كانت مستبعدة بشأنها لقلت: ليل وكواكب
وكذلك قوله (٥) :

(١) أي الفرزدق، وتمة البيت : كأنه ليل يصبح بجانبه نهار .

(٢) راجع الشاهد ٢٠٩ .

(٣) أي التوخي راجع الشاهد ٢٠٧ .

(٤) أي يشار . (٥) أي الفرزدق .

٢٢٢ - ليل يصبح بجانبه نهار (١)

وأشد من ذلك أن يجىء (كا) في الطرف الثاني كقوله :

٢٢٣ - د كما احمرت من الخجل الحدود ،

وبيت امرئ القيس (٢) على خلاف هذه الطريقة لأن أحد الشيتين فيه في الطرفين معطوف على الآخر ، أما في طرف الخبر وهو طرف التشبيه به فبين وهو قوله والعناب والخشف البالي ، وأما في طرف الخبر عت وهو المشبه ، فإنك وإن كنت ترى اسما واحداً وهو القلوب فإن الجمع الذي تنقده الصيغة والمتفق ، مجرى مجرى العطف في المختلف . فاجتماع شيتين أو أشياء في لفظ تشبيه أو جمع لا يوجب أن أحدهما (٣) في حكم التابع للآخر ، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني في صفة الأول أو حاله أو ما أشبه ذلك ، هذا وقد صرح بالمعطف في البدل وهو المقصود فقال (٤) : رطبا ويا بيا .

واعلم أنه قد تجيء في هذا الباب (٥) شئ له حد آخر وبحو قوله (٦) :

٢٢٤ - إلى وترييني بمدحى معشراً كعلق درأ على خنزير

هو على الجملة جمع بين شيتين في عقد تشبيه إلا أن التشبيه في الحقيقة لأحدهما ألا ترى أن المعنى على أن فعله في التزيين بالمدح كفعل الآخر في

(١) والشيب ينهض في الشباب كأنه

ليل يصبح بجانبه نهار

وراجع الشاهد ٢١١ و ٢٠٩ . (٢) وهو كأن الطير الخ .

(٣) أى أو أحدها . (٤) أى امرؤ القيس .

(٥) أى باب التشبيه المركب . (٦) هو ابن الرومي .

محاولة تزيين الخنزير بتعليق الدر عليه ، ووجه الجمع أن كل واحد منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثر لأن الثوب غير قابل للتحسين ، ومتى كان المشبه به كعلق في البيت فلا شك أن التشبيه لا يرجع إلى ذات الشيء بل إلى المعنى المشتق منه الصفة . وإذا رجع إليه رجع إليه مقروناً بصلته على نحو ماضى في نحو « ما زال يفتل في الذروة والغارب » فقد شبه تزيينه بالمدح من ليس من أهله بتعليق الدر على الخنزير هكذا يجعله لا بالتعليق غير معدى إلى الدر والخنزير ، فالشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما فى صلته . ولا بد للواو في هذا النحو أن تكون بمعنى مع ، وأمرها فيه أبين إذ لا يمكن أن يقال إني كذا وإن تزييني كذا لأنه ليس معنا شيئان يكون أحدهما خيراً عن ضمير المتكلم في « إني » الذي هو المعطوف عليه والآخر عن « تزييني » المعطوف ، كما يكون في نحو بيت بشار شيطان يمكن في ظاهر اللفظ أن يجعل أحدهما خيراً عن النقع والآخر عن الأسياف إلى أن نجى إلى فساد من جهة المعنى . فأنت في نحو « إني وتزييني » ملجأ إلى جعل الواو بمعنى مع من كل وجه حتى لا تقدر على إخراج الكلام إلى صورة تكون فيها الواو عارية من معنى مع ويكون تشبيهاً بعد تشبيه .

فان قلت : إن في « معلق » معنى الذات والصفة معاً ، فيمكن أن يكون أراد أن يشبه نفسه بذات الفاعل وتزيينه بالفعل نفسه . أقول : لو أراد : أي كعلق دراً على خنزير ، وإن تزييني بمدحى معشراً كتعليق در على خنزير ، كان قولاً ظاهراً السقوط ، لما ذكرت ، من أنه لا يتصور أن يشبه المتكلم نفسه من حيث هو زيد مثلاً معلق الدر على الخنزير من حيث هو عمرو ، وإنما يشبه الفعل بالفعل فاعرفه (١) .

(١) جعل الخطيب القزويني البيت من تشبيه المفرد بالمفرد والطرفان مقيدان ١٧٥ ، ١٧٦ الإيضاح .

(م هـ - أمرار البلاغة - ج ٢)

فان قلت : فما تقول في قوله (١) :

٢٥٥ - وحتى حسب الليل والصبح إذ بدا

حصانيز مختلفين جونا وأشقرا

فانه ظاهره أنه من جنس المفرق ؟

أقول : نعم : إلا أن ثمة شيئاً من الحسن ، وهو أن لاقتران الحصانين
الجون والأشقر في الاختيال ضرباً من الخصوصية في الهيئة ، لكنه لا يبلغ
مبلغ دليل تهاوى كواكبه ، ، ولا يبلغ قوله (٢) :

٢٢٥ - والصبح مثل غرة في آدم ،

كما أن قوله (٣) :

٢٢٧ - دون التعانق ناحلين كشكلى

نصب أدهما وضم الشاكل (٤)

لا يكون كقوله (٥) :

٢٢٨ - لئن رأيتك في نوى تعانقني

كما تعانق لام الكتاب الألفا

فإن هذا قد أدى إليك شكلاً مخصوصاً لا يتصور في كل واحد من

(١) أي ابن المعتز . (٢) أي ابن المعتز .

(٣) أي المتنبي .

(٤) راجعه في ٣ : ٢٥٣ شرح العسكري لديوان المتنبي .

(٥) هو بكر بن النطاح كما في أدب الكاتب ، لأصولي ، أو أبو بكر

ابن خارجة كما في ديوان المعاني (١ : ٢٤٣) ، أو بكر الموسوس كما في

المقد ٤ : ٢١٢ .

المذكورين على الانفراد بوجه، وصورة لا تتكون مع التفريق، وأما المتنبي فأراك الشيبين في مكان واحد وشد في الفرق بينهما، وذلك أنه لم يمرض الهيئة العناق، وعذبتها صورة الافتراق، وإنما عمد إلى المبالغة في فرط التحول واقتصر من بيان حال المعافاة على ذكر الضم مطلقاً، والأول لم يعم بحديث الدقة والتحول، وإنما عني بأمر الهيئة التي تحصل في العناق خاصة من انعطاف أحد الشككين على صاحبه والتفاف الجيب بحبه، كما قال (١) :

١٢٩ - (ولم أنس ليلتنا في العناق)

لن الصبا بقضيب قضيباً

وأجاد وأصاب الشبه أحسن إصابة لأن خطى اللام والألف في، لا، ترى رأسهما في جهتين وتراهما قد تماساً من الوسط وهذه هيئة المعتنقين على الأمر المعروف، فأما قصد المتنبي، فليس بصفة عناق على الحقيقة، وإنما هو قضم وتلاصق، وهو بنحو قوله (٢) :

٢٣٠ - ضمته ضمة عدنا بها واحداً فلو رأنا عيون ما خشيئناها

أشبه، لأن القصد في مثله شدة الالتصاق، من غير تعريض على هيئة الاعتناق، وذهب القاضي (٣) في بيت المتنبي إلى أنه «كانه معنى مفردة غير مأخوذ من قوله «كما تعانق لأم الكتاب الألفا». وقال : «ولئن كان أخذه

(١) أي البحتري .

(٢) هو أبو إسحاق الفارسي من عصر الدولة البويهية، راجع ٢ : ٢٢٣ شرح المسكبري على ديوان الماشي طبع الحلبي، وشبه به قول ابن المعتز : فلو تراءنا في قيص الدجى حسبتنا في جسد واحد

(٣) أي القاضي الجرجاني صاحب الوساطة .

كما يقولون فليس عليه يعتب ، لأن التعب في نقله ليس بأقل من التعب في ابتدائه (١) .

وهذا التفضيل والتفصيل من قول القاضى ليس قادحاً في غرضى لأنى أردت أن أريك مثالا في وضع التشبيه على الجمع والتفريق وأجعل البيتين معياراً فيما أردت ، ولئن كان المتن قد زاد على الأول فليس تلك الزيادة من حيث وضع الشبه على تركيب شكلين ، ولكن من جهة أخرى « وهي الإغراق في الوصف والتحول ، وجمع ذلك للخلين معاً ، ثم إصاابة مثال له ونظير من الخط ، فاعرف ذلك ، ولا تظن أن قصدى المفاضلة بين البيتين ، من حيث القول في السابق والمسبوق ، والأخذ والسرقة ، فتحسب أنى خالفت القاضى فيما حكم به .

(١) راجع ١٨٨ الوساطة .

فصل

هذا فن غير ما تقدم في الموازنة بين التشبيه والتشليل ،

(فروق بين التشليل والتشبيه)

(قلب التشبيه) :

اعلم : أنى قد عرفت أن كل تشليل تشبيه وليس كل تشبيه تشليلاً وثبت وجه الفرق بينهما .

وهذا أصل إذا اعتبرته ، وعرضت كل واحد منهما عليه . فوجدته يجرى في التشبيه مجتأ حسناً ، وينقاد القياس فيه انقياداً لا تعسف فيه ، ثم صادفته لا يطاوعك في التشليل تلك المطاوعة ، ولا يجرى في عنان مرادك ذلك الجرى ظهر لك نوع من الفرق والفصل بينهما غير ما عرفت ، وانفتح منه باب إلى دقائق وحقائق .

وذلك جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، وهو إذا استقرت التشبيهات الصريحة وجدته يكثُر فيها ، وذلك نحو أنهم يشبهون الشيء فيها بالشيء في حال ثم يعطفون على الثاني فيشبهونه بالأول ، فترى الشيء مشبهاً مرة ومشبهاً به مرة أخرى ،

فن أظهر ذلك أنك تقول في النجوم كأنها مصابيح ، ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح كأنها نجوم ، ومثله في الظهور والكثرة : تشبيه الخلد بالورد والورد بالخلد ، وتشبيه الروض المنور بالوشى المنعم ونحو ذلك . ثم تشبيه النقش والوشى في الخلل بأنوار الرياض ، وتشبيه العيون بالزرجس فتم تشبيه الزرجس بالعيون ، كقول أبي نواس :

٢٣١ - لدى زرجس غض القطاى كأنه

إذا ما منحناه العيون عيون

وكذلك تشبيه الثغر بالآفاقى (١) ثم تشبيهها بالثغر، كقول ابن المعتز:

٢٣٢ - والأصوان كالنشايا الغر قد صقلت أنواره بالقطر

وقول التنوخي:

٢٣٣ - أحجوان معانق لشقيق ككفور تمض ورد الحدود

وبعد، وهو تشبيه الترجس بالعيون:

٢٣٤ - وعيون من ترجس تترأى ككميون موصولة التشديد

وكما يشبهون السيوف عند الإلتضاء بعقائق البروق كما قال (٢) ثم يعودون فيشبهون البرق بالسيوف المنتضاء كما قال ابن المعتز يصف سحابة:

٢٣٥ - وسارية لا تمل البكا جرى دمعها في حدود الترى

سرت تقدح الصبح في ليلها ببرق كهندي تنتضي

وكقول الآخر يصف نار السدق:

(١) الآفاقى بالتشديد، والآفاقى: جمع أفحوان بالضم زهر له أوراق بيض وضويلة ووسطه أصفر ومنه نوع صغير ليس له ورق وله رائحة قوية يسمى البابونج.

(٢) أى عنبرة في وصف سيفه:

وسينى كالعقيقة وهو كمي سلاحى لا أقبل ولا أطارا
والكعب بزنة حمل: الضجيع أو القميص. والفظار ما فيه تشقق.
والعقائق جمع عقيقة وهي الشماع أو البرق في وسط السحاب كأنه سيف مسلول.

٢٣٦ - وما زال يملو عجاج الدخان إلى أن تكون منه زحل (١)
وكتنا نرى الموج من فضة فذهب به النور حين اشتعل
شرار أبحاكي انقضاء النجوم وبرقا كاليماض يبيض قبل
ومن لطيفه قول علي بن محمد بن جعفر (٢):

٢٣٧ - دمن (٣) كأن رياضها يكسين أعلام المطارف
وكأما غدرانها فيها عشور من مصاحف
وكأما أنوارها تهز في نكباء عاصف (٤)

(١) هو لابي الحسن محمد بن عبد الله المخزومي السلمي نسبة إلى دار السلام وهي بغداد ومن أشهر أهل العراق ولد عام ٣٣٦ ، وتوفي سنة ٣٩٣ .
والسبق عيد للفرس في الحادي من شهر ربيع من ماه حوالى ١٣ نوفمبر .
وستتم فيه إيقاد النيران العظيمة بسائر الأدهان ويلقون فيها أنواع الحبوب ، ويروى بدل " تكون " : تكون .

(٢) هو علي بن محمد بن جعفر الحناني من بني حماد بن كعب بن سعد الكوفي الشاعر العباسي المتوفى عام ٥٢٠ ، وصواب إنشاد البيت الأول هكذا كما ذكرناه :

دمن كأن رياضها يكسين أعلام المطارف
وقبل البيت الأخير بيتان هما :

باتت سواريمها تمنح ض في رواعدها القواصف
ثم أنبرت سحبا كبا كبة بأربعة ذوارف

(٣) الدمن جمع دمنة وهي هنا : الموضع القريب من الدار . والمطارف : جمع مطرف كمنبر : رداء مربع من الخز فيه أعلام .

(٤) النكباء ريح بين الصبا والشمال .

طرر الوصائف يلتفت ن بها إلى طرر الوصائف (١)
وكنات لمع بروقها في الجو أسيان المناقف (٢)

المقصود البيت الأخير ولكن البيت إذا قطع عن القطعة كان كالكمعاب
تفرد عن الأتراب ، فيظهر فيها ذل الاغتراب ، والجمهرة الثمينة مع أخواتها
في العقد أبهى في العين ، وأملأ بالزين ، منها إذا أفردت عن النظائر ، وبدت
فحة للناظر .

ويشبهون الجواشن (٣) والدروع بالغدير ، يضرب الريح ممتنه فيشكر ،
ويقع فيه ذلك الشنج (٤) المعلوم ، كقوله (٥) :
٢٣٨ — ويبضأ زغف نثلة سلبية لها رفرف فوق الأنامل من عل
وأشبرن بها الهالكى كأنها غدير جرت في ممتنه الريح سلسل (٦)

-
- (١) الوصائف : جمع وصيفة وهي الفتاة الشابة .
(٢) المناقف : الملاعب بالسلاح .
(٣) الجواشن : الدروع جمع جوشن .
(٤) الشنج بالتحريك : التقبض من مس نار أو برد شديد .
(٥) هو أوس بن حجر بن عتاب كان من أوصاف الشعراء للحمر
الوحشية والسلاح لاسيما القوس قال أبو عمرو بن العلاء : كان أوس لخل
مضر حتى نشأ النابغة وزهين فأخلاه .
(٦) الزغف : الدرع الواسعة المحبكة ، والنثلة : الدرع الطويلة .
والسلبية : نسبة إلى سليم الذي جاء في شعرهم اختصاره عن سليمان سماعاً .
أشبرن بها : أعطانها . الهالكى : هنا الصيقل أو الحداد ، قيل إن أول من
صنع الحديد في العرب هو الهالك بن عمرو .

وقال (١) :

٢٣٩ - وسائفة من جياذ الدرو ع تسمع للسيف فيها صليلا
كمن القدير زهته الدبور يحمر المدجج منها فضولا

وقال البحتري (٢) :

٢٤٠ - يمشون في زغف كأن متونها
في كل معركة متون نهاء

وهو من الشهرة بحيث لا يخفى .

ثم إنهم يعمسون هذا التشبيه فيشبهون الغدران والبرك بالدروع
والجواشن ، كقول البحتري يصف البركة (٣) :

٢٤١ - إذا زهتها الصبا أبدت لها حبا
ومن فأن ذلك وفاخره ، لاستواء أوله في الحسن وآخره ، قول أبي
فراس الحمداني :

(١) هو عبد القيس بن خفاف البرجمي الشاعر الجاهلي راجع ١٨٤
المفضليات ، ٣١٧ : ١ : الحماسة . والدبور : ريح غربية . المدجج : اللابس
السلح . الفضول : الزيادة :

(٢) النماء أصغر محابس الماء الواحدة نماءة وهي القدير الصغير أو هي
جمع نبي ، ويشبهون الصارم بلون الملح أيضاً ، يقول مالك بن أبي كعب
والد كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ :

على فضفاضة كالنبي سائفة وصارم مثل لون الملح مصقول
(٣) أي بركة قصر المنوكل ، وزهتها : علتها ، والصبا : ريح شرقية ،
والحبك بضمين : جمع حبيكة وهي الطريق في الرمل .

- ٢٤٢ - انظر إلى زهر الربيع والماء في البرك البديع
وإذا الرياح جرت عليه في الذهاب وفي الرجوع
ثرت على بيض الصفا منح بيننا خلق الدروع
وتشبه أنوار الرياض بالنجوم كقوله (١) :
- ٢٤٣ - بكت السماء بما رذاذ دموعها ففدت تبسم عن نجوم سماها
ثم تشبه النجوم بالنور كقوله (٢) :
- ٢٤٤ - قد أظف العيس في ليل كان به وشياً من النور أو روضاً من العشب
وكقول ابن المعتز :
- ١٧٦ و ٢٤٥ - كان الثريافي أو آخر ليها تفتح نور أو لجام مفضض
وقال (٣) :
- ٢٤٦ - وتوقد المريح بين نجومها كبهارة في روضة من ترجم (٤)
وكذلك تشبه غرة الفرس الأدم بالنجم أو الصبح ، ويجعل جسمه
كالليل ، كما قال ابن المعتز :
- ٢٤٧ - جاء سليلا من أب وأم أدم مصقول ظلام الجسم
قد سمرت جبهته بنجم .

-
- (١) أي الباحثري من القصيدة السابقة .
(٢) أي الباحثري في مدح أبي الصقر .
(٣) أي ابن المعتز ٢ : ٥٢ ديوانه طبعة بيروت .
(٤) المريح : يتنازع بالحرار لونه . البهارة واحدة البهار بالفتح نبت طيب الرائحة .

- (٥) جاء سليلا من أب وأم لا أفقات من ولد يعقوب
أدم مصقول ظلام الجسم منتعل بمخندلات صم
قد سمرت جبهته بنجم

وكما قال الكاتب (١) المأمون يصف فرساً :

٢٤٨ - قد بعثنا بجواد مثله ليس يرام
فرس يزهى به لك حسن سرج ولباس
وجهه صبح ولكن سائر الجسم ظلام
والذى يصلح للسو لى على العبد حرام

وقال ابن نباتة :

٢٤٩ - وأدم يستمد الليل منه وتطلع بين عينيه الثريا
ثم يعكس فيشبه النجم أو الصبح بالغرة في الفرس كقول ابن المعتز :
٢٥٠ - والصبح في طرة ليل مسفر كأنه غرة مهر أشقر
وتشبه الجوارى في قدو دهن بالسرو تشبيهاً عامياً مبتدلاً . ثم لأنهم قد
جعلوا الفرع فيه أصلاً ، فشبهوا السرو بهن كقوله (٢) :

٢٥١ - حفت بسرو كالثقيان تلحفت
خضر الحرير على قوام معتدل
فكأنها والريح حين تميلها تنغى التعانق ثم يمنحها الخجل
والمقصود من البيت الأول ظاهر وفي البيت الثاني تشبيهاً من جنس الهيئة
المجردة من هيئات الحركة وفيه تفصيل ظريف فإذن فقد راعى الحركة

(١) هو أبو الفضل عمرو بن مسعدة بن صول أحد وزراء المأمون
ومن أبلغ الكتاب يضرب به المثل في جزالة اللفظ وقلته وصواب المعنى
وكثرته توفي عام ٢١٣ هـ .

(٢) هو أحمد بن سليمان بن وهب الكاتب كان ناثراً ناظماً بارعاً في
فنون كثيرة ومن أسرة شهرت بالأدب توفي سنة ٣٨٥ هـ .

حركة التهيؤ للدنو والعناق ، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق ، وأدى ما يكون في الحركة الثانية من سرعة زائدة تأدية تحسب معها السمع بصراً ، تبييناً للتشبيه كما هو ، وتصويراً لأن حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها إلى اعتدالها أسرع لا محالة من حركتها في خروجها من مكانها من الاعتدال ، وكذلك حركة من يدرك الخجل فيرتدع أسرع أبداً من حركته إذعج بالدنو . فإزعاج الخرف والوجل ، أبداً أقوى من إزعاج الرجاء والامل ، فمع الأول تمهل الاختيار ، وسمة الحوار ، ومع الثاني حفز الاضطراب ، وسلطان الوجوب . وأعود إلى الغرض .

ومن تشبيه السرو بالنساء قول ابن المعتز (١) :

٢٥٢ - ظلمات يملئ خير يوم وليلة تدور علينا الكاس في فتية زهر
بكف غزال ذي عذار وطرة وصدغين كالثقافين في طرق سطر
لدى نرجس غصن وسرو كأنه قدود جوار من في أزr أخضر
وتشبه ثدى الكواكب بالزمان كقوله (٢) :

٢٥٣ - ربما تبيت أنامل يحنين رمان النحور
وقال المتنبي :

٢٥٤ - وقابلي رماننا غصن باقة يميل به بدر ويمسكه حقف (٣)
وقوله (٤) :

٢٥٥ - يخططن بالعيدان في كل منزل ويخبآن رمان الثدى النواهد

(١) راجع ٢ : ٤٥ ديوان المعتز طبعة بيروت .

(٢) ينسب للسلاوى كما ينسب لمنصور الفهرى (٢٥٩ الشعر والشعراء)

ولمحمد بن عبيد الله الفهرى ، وللمنخل اليشكرى .

(٣) البدر استعاره للوجه . والحقف استعارة للردف .

(٤) النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي المشهور .

ثم يقلب فيشبه الرمان بالثدي كقول القائل (١) :

٢٥٦ - ورمانة شبيها إذ رأيتها بثدي ككباب أو بحقة مرمر
منمنمة صفراء تضد حولها يواقيت تحترق في ملاء معصفر
وتشبه الجداول والأنهار بالسيوف يراد بياض الماء الصافي وبصيصه
مع شكل الاستطالة الذي هو شكل السيف كقول ابن المعتز :
٢٥٧ - أعددت للجوار وللعفة ككوم الأعالى متساميات
روازقا في المحل مطعيات

يعنى نخلا، ثم قال بعد أبيات :

٢٥٨ - تسقى بأنهار مفجرات على حصي الكافور فائضات
مثل السيوف المتفريات (٢)

وقول ابن بابك :

٢٥٩ - فاسيل تخلصه المحاني كاسلت من الخلل المناصل (٣)
أبو فراس :

٢٦٠ - والماء يفصل بين زهر بر الروض في الشطين فصلا
كيساط وشي جردت أيدي القيون (٤) عليه فصلا
كشاجم :

٢٦١ - وترى الجداول كالسيو ف لها سواق كالليارد
آخر (٥) :

(١) هو أبو النضر سعيد بن الشاه من شعراء القرن الرابع، والكباب كسحاب
الفتاة تهدئها أي ظهر ، والحقة والحق : وعاء الطيب وغيره ويكون
مستديرا في الغالب .

(٢) المتفريات : من تفرى الشيء إذا انشق ويقال تفرى الليل عن صبحه

(٣) جمع محنية ومحنوة هي منعرج الوادي .

(٤) القيون جمع قين وهو الحداد (٥) هو النابغة الجعدي

٢٦٣- وفي الجداول أسيايف عمادة والطير تسجع أمزاجا وارمالا (١)
وقال ذو الرمة :

٢٧٤- لما انشق ضوء الصبح حتى تبينت جداول أمثال السيوف القواطع
ابن الرومي :

٢٦٤- على حفاقي جدول مسجور أبيض مثل المهرق المنثور
أو مثل متن الصارم المشهور (٢)

ثم يقلبون أحد طرفي التشبيه على الآخر فيشبهون السيوف بالجداول،
كقوله (٣) :

١٦٥- وتخال ماضربوا بين جداولاً وتخال ما طعنوا به أشطانا
ابن بابك :

٢٦٦- وأهدى إلى الفارات عزماً مشيعاً
وبأساً وباعاً في اللقاء ومقصلاً (٤)

سفيه مقط الطيرتين أشيمه فيوحى إلى الاعضاء أن تتزيلا
أغر كافي حين أخضب حده خرقت به في ملتقى الروض جدولا (٥)

(١) المحادته: المجلوة المصقولة: والمزج والرميل بالتحريك ضربان من التلحين

(٢) يصف عنياً رازقياً وهو عنب أبيض طويل الحب دقيق الوسط

غليظ الطرفين أصله من الطائف . والحفافى : ككتاب الجانِب ، والجداول :
النهر الصغير . والمسجور . المملوء . والمهرق الصحيفة .

(٣) هو القطامي أو يزيد بن أبان الملقب بنايقة بنى الحارث بن كعب .
والأشطان : الجبال التي يستقي بها غاصة .

(٤) المشيع : العجول . المقصل كمنبر : السيف القطاع .

(٥) السقيه : المضطرب والمسرف في عمله ، والطرة : طرف الشيء .
وجانبه .

السرى :

٢٦٧ - وكـم خرق الحجاب إلى مقام
كان سيوفه بين العوالى
توارى الشمس فيه بالحجاب
جداول يطردن خلال غاب
وله أيضا :

٢٦٨ - كان سيوف الهنديين رماحه
وتشبه الاسنة كما لا يخفى بالنجوم كما قال (٢) :
جداول فى غاب سما وتأشبا (١)
٢٦٩ - وأسنة زرقا تخال نجوما

وقال البحتري :

٢٧٠ - وتراه فى ظلم الوغى فتخاله
يعنى السنان :

وقال ابن المعتز :

٢٧١ - وتراه يصغى فى القناة بكفه
ومثله سواء قوله (٤) :

٢٧٢ - كأنما الحربة فى كفه
ثم قد شبهوا الكواكب بالسنان كقول الصنوبرى :

٢٧٣ - بشر بالصبح كوكب الصبح
فهر على الفجر كالسنان هوى
فاض وجنح الدجى كلا جنح
للعين كما هوى على رخ

(١) تأشب الشجر : التف .

(٢) أى ليلى الأخيلىة الشاعرة توفيت عام ٨٠ هـ .

(٣) يصغى الشئ - إصغاء : يعيله . النجم الأول : السنان ، والنجم الثانى :
الزج وهما لقناة واحدة فإذا أصغى المقاتل القناة فقد أزال السنان وجز الزج ،

وراجع البيت فى ديوان ابن المعتز ١ : ١١٦ طبعة بيروت .

(٤) أى ابن المعتز .

ابن المعتز :

٢٤٧- شربتها والديك لما يثبته سكران من نومته طافح (١)
ولاحت الشعري (٢) وجوزاؤها كشل زج (٣) ، جره راح
وهذه - إن أردت الحق - قضية قد سبقت وقدمت ، فقد قالوا السباك
الراح ، على معنى أن كوكبا يتقدمه وهو رجه ؟ ولا شك أن جل الفرض
في جعل ذلك الكوكب رجحا أن يقدروه سنانا ، فالرجح ربح بالسنان ،
وإذا لم يكن السنان فهو قناة ، ولذلك قال (٤) :

١٧٥ - ورجحا طويل القناة عسولا

ومن ذلك أن الدموع تشبه إذا قطرت على حدود النساء بالطل والقطر
على ما يشبه الحدود من الرياحين ، كقول النابغة :

٢٧٦ - بكت للفراق وقد راعها بكاء الحبيب لبعد الديار
كأن الدموع على خدها بقية طل على جلتار (٥)
وشبه به قول ابن الرومي :

٢٧٧ - لو كنت يوم الوداع حاضرا
لم تر إلا الدموع ساكبة
وهن يطفين غلة الوجد
تقطر من مقل على خد
كأن تلك الدموع ندى
يقطر من ترجس على ورد
ثم يعكس كقول البحتري :

٢٧٨ - شقائق يحملان الندى فكأنه دموع التصابي في حدود الخرائد
ومثله قول ابن المعتز بعد قوله في الترجس :

(١) أي ممتلىء بالشراب .
(٢) كوكب يطلع بعد الجوزاء .
(٣) هو أسفل الرمح .
(٤) عبد القيس البرجي عسول : شديد الاهتزاز .
(٥) الجلتار : زهر الرمان فارسي معرب .

٢٧٩ - كأن عيون الترجس الغض حولها

مداهن در حشوهن عقيق
إذا بلون القطر خلت دموعها بكاء عيون كحل من خلوق^(١)
وفي فن آخر منه خارج عن جنس ما مضى يشبه الشيخ إذا أناه الحرم
وحناه القدم حتى يدخل رأسه في منكببيه بالفرخ كما قال (٢):

٢٨٠ - ثلاث مئين قد مضين كواملا

وها أنا هذا أرجمسى مر أربع
وأصبحت مثل الفرخ في العين ثاويا إذا رام تطيارا يقال له : قع
وهو كثير ثم يعكس فيشبه الفرخ بالشيخ ، كما قال أبو نواس يرقى
خلفاً الأحمر (٣) :

٢٨١ - لو كان حي واثلا من التلف

كول ألت شغواء في أعلى شغف
أم فرج أحرزته في لجف مرغب الالفاد لم يأكل بكف (٤)
كأنه مستقعد من الخرف (٥)

-
- (١) الخلق : طيب يضرب إلى الصفرة أم أجزاء الزعفران .
(٢) هو كعب بن حمزة الدوسي الجاهلي وكان من المعمرين .
(٣) من أئمة الرواة والنقاد توفي عام ١٨١ هـ .
(٤) وأل : نجا . الشغواء : العقاب . الشغف : رأس الجبل . اللجف :
كل ما أشرف على العاير من صخر أو غيره ، مرغب : الذي نبت زغبه :
الالفاد جمع لفد لحة في الخلق والمراد ظاهر الخلق .
(٥) ليس في اللغة مستقعد فهو محرف عن مقعد .
(٦ م - أسرار البلاغة - ج ٢)

وأعاده (١) في قصيدة أخرى في مراثيه أيضاً :

٢٨٧ - لا تثل العصم في المضارب ولا

شغواء تغزو فرخين في الجف

تحنو بمشوشوشها على ضرم كقعدة المنحنى من الخرف (٢)

ويشبه الظليم حركة جناحيه مع إرسال لهما ، بالخباء المقروض ،

أنشد أبو العباس (٣) لعلقة (٤) :

٢٨٣ - صعل كأن جناحيه وجؤجؤه

بيت أطافت به خرقام مهجوم

إشترط أن يتعاطى تقويضه خرقاء ليكون أسد لتفاوت حركاته

وخروج مضطرا به عن الوزن . وقال ذو الرمة :

٢٨٤ - ويبض رفعنا بالضحي عن متونها

سماوة جون كالحباء المقروض

هجوم عليها نفسه غير أنه متى يرم في عينيه بالشبح ينمض (٥)

قالوا في تفسيره يعنى بالبيض بيض التعام ، ورفعنا ، أى أثرتنا عن

(١) أى أبونواس .

(٢) اللجب بالجم ، والعصم : جمع أعصم وهو الوعل في ذراعيه

أو إحداهما بياض . والجؤشوش الصدر . والشرم ككتف : فرخ العتاب .

(٣) أى المبرد أو ثعلب .

(٤) هو علقمة بن عيدة الفحل في وصف ناقته وتشبيهها بالظليم .

والصعل : الصغير الرأس ، والخرقاء : التى لا تحسن شيئاً فهمى تفسد ما عرضت

له ، والمراد بها هنا الريح الموحاء . (٥) الشبح محركا ويسكن : الشخص .

ظهورها ، و « سماءة جون » أى شخص نعام جون و سماءة الشئ شخصه ،
والجون الأسود ههنا ، لأنه قابل بين البياض والاسود . ثم شبه النعام فى حال
إثارته عن البيض بالخباء المقوض وهو الذى تزعت أطنابه للتحويل ، والبيت
الثانى من أبيات الكتاب (١) أنشده شاعداً على إعمال فمول عمل الفعل ، وذلك
قوله « هجوم عليها نفسه » فففسه منصوب بهجوم على أنه من هجوم متعدياً نحو
هجم عليها نفسه أى طرحها عليها كأنه أراد أن يصف الظلم فى خوفه بأمرين
متضادين بأن يبالغ فى الانكباب على البيض فعل من شأنه اللزوم والثبات
وأن يثيره عنها الشئ . اليسير نحو أن يقع بهصره على الشخص من بعد ، فعل
من كان مستوفراً فى مكانه غير مطمئن ولا مطمئناً نفسه على السكون ،
وقوله : « يرم فى عينيه بالشبح » كلام ليس لحسته نهاية (٢) .

وقد قال ابن المعتز ، فمكس هذا التشبيه ، فشيبه حركة الخباء بالطائر ،
إلا أنه راعى أن يكون هناك صفة مخصوصة . فشرط فى الطائر أن يكون
مقصوصاً ، وذلك قوله :

٢٨٦ — ورفعا خباءنا تضرب الريح حشاه كالجانف (٣) المقصوص
وأخرجه إلى هذا الشرط أنه أراد حركة خباء ثابت غير مقوض إلا أن
الريح تقع فى جوفه فتحرك فى جانبيه على توال كما يفعل المقصوص إذا
جنى وذلك أن يرد جناحيه إلى خلفه فيتحرك جانبيه ، فحصل له أمران :
أحدهما أن الموفور الجناح ببسط جناحيه فى الأكثر ، وذلك إذا صب فى
طيرانه فلا يدوم تحريكه جناحيه ، والمقصوص لقصوره عن البسط يديم
ضربهما . والثانى : تحريك الجناحين إلى خلف .

(١) لسيبويه (٥٦١ كتاب سيبويه) .

(٢) وهو استعارة تشيلية .

(٣) جنى الطائر من باب ضرب : أسرع .

وهذا كثير جداً وتلقه في كل باب ونوع من التشبيه يشغل عن
الفرض من هذه الموازنة ، ولأنه يتبع هذا القلب في طارق التشبيه لسبب
يعرض في البين ، فيمنع منه ، ولا يكون من صميم الوصف المشترك بين
الشئيين المشبه أحدهما بالآخر .

فمن ذلك وهو أقواه فيما أظن أن يكون بين الشئيين تفاوت شديد في
الوصف الذي لأجله تشبه ، ثم قصدت أن تلحق التناقض منهما بالزائد مبالغة
ودلالة على أنه يفضل أمثاله فيه .

بيان هذا أن ههنا أشياء هي أصول في شدة السواد كخافية الغراب والفار
ونحو ذلك فإذا شبهت شيئاً بها كان طلب العكس في ذلك عكساً لما يوجبه
الفعل ونقصاً للعادة لأن الواجب أن يثبت المشكوك فيه بالقياس على المعروف
لا أن يتكلف في المعروف تعريف بقياسه على المجهول وما ليس بوجود
على الحقيقة ، فأنت إذا قلت في شيء : هو كخافية الغراب فقد أردت أن
تثبت له سواداً زائداً على ما يعمد في جنسه وأن تصحح زيادة هي بمهولة ،
وإذا لم يكن ههنا ما يزيد على عافية الغراب في السواد فليت شعري ما الذي
تريد من قياسه على غيره فيه :

ولهذا المعنى ضعف بيت البحتری :

٢٨٦ - باب قفرين والليل لا طخ

جوانبه من ظلمة بمداد (١)

وذلك أن المداد يس من الأشياء التي لا تزيد عليها في السواد . كيف

(١) نقده ابن العميد وقال : لأنه تشبيه غير رائع ولا بارع (٦ رسالة
الصاحب في المتنبي) ، وقفسرين : كورة بالشام قرب حلب وهي مدن
بلاد الشام .

ورب مداد فاقد اللون ، واللّيل بالسّواد وشدته أحق وأحرى أن يكون
مثلا ، ألا ترى إلى ابن الرومي حيث قال :

٢٨٧ - حبر أبي حفص لعاب اللّيل يسيل للاخوان أى سيل
مبالغ في وصف الحبر بالسّواد حين شبهه باللّيل وكأنّ البحرى نظر
إلى قول العامة في الشيء الأسود هو كالنفس (١) ثم تركه للقفية إلى المداد .
فإن قلت : فينبغى على هذا ألا يجوز تشبيه الصّبح بغرة الفرس لأجل
أن الصّبح بالوصف الذى لا جله شبه الغرة به أخص ، وهو فيه أظهر وأبلغ ،
والتفاوت بينهما كالتفاوت بين غامية الغراب والقار وبين ما يشبه بينهما .
فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك فإن تشبيه غرة الفرس بالصّبح
حيث ذكرت لم يقع من جهة المبالغة في وصفها بالضياء والانبساط وفرط
النّلاز ، وإنما قصد أمر آخر وهو وقوع منير في مظلم ، وحصول بياض
في سواد ، ثم البياض صغير قليل بالإضافة إلى السّواد ، وأنت تجد هذا
التشبيه على هذا الحد في الأصل ، فإذا عكست فقلت كأن الصّبح عند ظهور
أوله في اللّيل غرة في مرس آدم لم تقع في مناقضة ، كما أنك لو شبهت الصّبح
في الظلام بعلم بياض على ديباج أسود لم تخرج عن الصواب ، وعلى نحو من
ذلك قول ابن المعتز :

٢٨٨ - نخلت الدجى والفجر قد مد خطاه
رداء موشى بالكواكب معلما
فالعلم (٢) في هذا الرداء هو الفجر بلا شبهة

(١) أى الحبر - مداد القلم .

(٢) العلم : رسم الثوب ورقه .

وله (١) وهو صريح ما أردت :

٢٨٩ - والليل كالحلقة السوداء لاح به

من الصباح طراز (٢) غير مرقوم

وإن كان التفاوت في المقسار بين الصباح والطراز في الامتداد والانبساط شديداً . وكذلك تشبيه الشمس بالمرآة المجاورة والدينار الخارج من السكة (٣) كما قال ابن المعتز :

٢٩٠ - وكان الشمس المنيرة دينا ر جلته حدائد الضراب

حسن مقبول وإن عظم التفاوت بين نور الشمس ونور المرآة والدينار أو الجرم لأنك لم تضع التشبيه على مجرد النور والانتلاق ، وإنما قصدت إلى مستدير يتلأل ويلعب ، ثم خصوص في جنس اللون يوجد في المرآة المجاورة والدينار المتخلص من حمى السكة كما يوجد في الشمس ، فأما مقدار النور وأنه زائد أو ناقص ، ومتناه أو متقاصر ، والجرم أعظم هو أم صغير ؟ فلم تتعرض له ، ويستقيم لك العكس في هذا كله نحو أن تشبه المرآة بالشمس وكذلك لو قلت في الدينار : كأنه شمس ، أو قلت : كأن الدنانير المنثورة شمس صغار ، لم تتعد (٤) .

وجملة القول أنه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء . والقصد إلى إيهام في الناص أنه كالزائد ، واقتصر على الجمع بين الشيتين في مطلق الصورة والشكل واللون ، أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع

(١) أي لابن المعتز أيضاً .

(٢) الطراز علم الثوب .

(٣) هي الحديد المنقوشة التي تطبع بها النقود .

(٤) أي لم تتجاوز الصواب ، أو أن صحتها لم تبعد .

على حد ، ويوجد هو أو قريب منه في الأصل ، فإن العكس يستقيم فيه التشبيه ، ومتى أريد شيء من ذلك لم يستقيم .

وقد يقصد الشاعر على عادة التخيل أن يوم في الشيء هو قاصر عن نظيره في الصفة أنه زائد عليه في استحقاقها واستيجاب أن يجعل أصلاً فيها فيصح على موجب دعواه وسرفه إلى أن يجعل الفرع أصلاً ، وإن كنا إذا رجعنا إلى التحقيق لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه ، ومثاله قول محمد بن وهيب (١) .

٢٩١ - وبدا الصبح كأن غرته وجه الخليفة حين يتدح
فذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكمل في
النور والضياء من الصباح فاستقام له بحكم هذه التنية أن يجعل الصباح فرعاً
ووجه الخليفة أصلاً .

واعلم أن هذه الدعوى وإن كنت تراها تشبه قولهم : لا يدري أوجه
أنور أم الصبح ؟ وغرته أضوأ أم البدر ؟ وقولهم إذا أفرطوا : نور الصباح
يغني في ضوء وجهه ، أو نور الشمع مسروق من جبينه ، وما جرى في هذا
الأسلوب من وجوه الإغراق والمبالغة ، فإن في الطريقة الأولى خلافة
وشيثاً من السحر ، وهو أنه كان يستكثر (٢) للصباح أن يشبه بوجه الخليفة
ويوم أنه قد احتشد له واجتهد في طلب تشبيه يفهم به أمره ، وجهته
الساحرة أنه يوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر ، ويفيد كما من غير
أن يظهر ادعاؤه لها ، لأنه وضع كلامه وضع من يقيس على أصل متفق عليه

(١) شاعر عباسي اتصل بالمأمون ومدحه طويلاً ، وكان يمدح
آل البيت ، وكان مقرب الفتح بن عافان وزير المتوكل . والبيت من قصيدة
له في مدح المأمون .

(٢) لأنه لم تجر العادة بهذا التشبيه .

ويزجي الخبر عن أمر مسلم لا حاجة فيه إلى دعوى . ولا إشفاق من خلاف مخالف وإنكار منكر وتجهيم معترض وتهكم قائل : « لم » و « من أين لك ذلك ؟ » والمعاني إذا وردت على النفس هذا المورد كان لها ضرب من السرور خاص ، وحدث بها نوع من الفرح عجيب ، فكانت كالنعمة لم تكدرها المنة ، والصنعة لم ينقصها اعتداد المصطنع لها . وفي هذا الموضع شبه بالنسكبة التي ذكرتها في التجنيس لأنك في الموضعين تنال الربح في صورة رأس المال ، وترى الفائدة قد ملأت يدك ، من حيث حبيبها قد جازتك وأضلتك (١) وتجد على الجملة الوجود من حيث توهمت العدم .

ولطيفة أخرى ، وهي أن من شأن المدح إذا ورد على العاقل أن يفقه بين أمرين يصعب الجمع بينهما وتوفية حتمهما : معرفة حق المادح على ما استشهد له من تزيينه وقصده من تفخيم شأنه في عيون الناس بالإصغاء إليه والارتياح له ، والدلالة بالبرهان والملافة على حسن موقعه عنده ، وملك النفس حتى لا يقلها (٢) السرور عليه ويخرج بها إلى المعجب المذموم وإلى أن يقول أنا وفيقع في صفة الكبر من حيث لا يشعر ، ويظهر عليه من أمارته ما يذم لأجله ويحقر ، فما كبر أحد في نفسه إلا أغان (٣) الكبر عقله ، وفسخ عقده من حله ، وهذا موقف تزل فيه الأقدام بل تخف عنده الحلوم حتى لا يسلم من جزع النفس هناك إلا أمراد الرجال ، وإلا من أدام التوفيق صحبته ، ومن أين ذلك وآتى ؟ فإذا كان المدح على صورة قوله وجه الخليفة حين يتدح ، خف عنه الشطر من تكاليف هذه الحصلة .

- (١) يقال : ضللت البيت والمسجد وأضلت البعير والعيد ، فالظاهر : وضلتك .
(٢) في فسخ الكتاب : يقلها .
(٣) أى غطى .

وإذ قد تبين كيف يكون جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً في التشبيه الصريح ، فارجع إلى التمثيل وانظر هل نجى فيه هذه الطريقة على هذه السعة والقوة ، ثم تأمل ما حمل من التمثيل عليها كيف حكمه وهل هو مساو لما رأيت في التشبيه الصريح ، وحاذ حذوه على التحقيق ؟ أم الحال على خلاف ذلك ؟ والمثال فيما جاء من التمثيل مردوداً فيه الفرع إلى موضع الأصل والأصل إلى محل الفرع قوله (١) :

٢٩٢ - وكان النجوم بين دجاء سنن لاح يبين ابتداء ذلك أن تشبيه السنن بالنجوم تمثيل والشبه عقلي ، وكذلك تشبيه خلافها من البدعة والاضلالة بالظلمة ، ثم إنه عكس وشبه النجوم بالسنن كما يفعل فيما مضى من المشاهدات ، إلا أنا نعلم أنه لا يجري مجرى قولنا كأن النجوم مصابيح تارة ، وكان المصابيح نجوم أخرى ، ولا يجري مجرى قولك : كأن السيف برق تنعق ، وكان البروق سيوف تسل من أغصانها متبرق ، ونظائر ذلك فيما مضى ، وذلك أن الوصف هناك لا يختلف من حيث الجنس والحقيقة وتجده العين في الموضوعين وليس هو في هذا مشاهداً محسوساً وفي الآخر معقولا متصوراً بالقلب بمنعاً فيه الإحساس ، فأنت تجد في السيوف إيماناً على هيئة مخصوصة من الاستطالة وسرعة الحركة تجده بعينه أو قريباً منه في البروق ، وكذلك تجد في المداخن من الدرع حشوه من عقيق من الشكل واللون والصورة ما تجده في الترس ، حتى يتصور أن يشبه الحال في الشيء من ذلك ، فيظن أن أحدهما الآخر ؛ فلو أن رجلاً رأى من بعيد بريق سيوف تنقضي من الغمود لم يبعد أن يغلط فيحسب أن بروقا انعقت ومالم يقع فيه الغلط كان حاله قريباً مما يجوز وقوع الغلط فيه ، ومحال أن يكون الأمر كذلك في التمثيل ، لأن السنن ليست بشيء يترادى في العين ، فيؤشبهه بالنجوم ، ولا ههنا وصف من الأوصاف المشاهدة يجمع السنن والنجوم ،

(١) أى التنوخى القاضى .

ولأنما يقصد بالتشبيه في هذا الضرب ما تقدم من الأحكام المتأولة من طريق
المقتضى فلما كانت الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها في حكم
من يمشى في الظلمة فلا يتردى إلى الطريق ولا يفصل الشيء من غيره حتى يتردى
في مهواة ويمر على عدو قائم وآفة الهلكة، لزم من ذلك أن تشبه بالظلمة ..
ولزم عكس ذلك أن تشبه السنة والهدى والثريمة وكل ما هو علم بالنور .
وإذا كان الأمر كذلك عدلت أن طريقة العكس لا تجيء في التمثيل على
حدهما في التشبيه الصريح ، وأنها إذا سلكت فيه كان مبنيا على ضرب من
التأويل والتخيل يخرج عن الظاهر خروجاً ظاهراً ويبعد عنه بعداً شديداً ،
فالتأويل في البيت أنه لما شاع وتعرف وشهر وصف السنة ونحوها بالبياض
والإشراق ، والبدعة بخلاف ذلك كما قال النبي ﷺ : « أنتمكم بالحنيفية البيضاء »
ليلها كنهارها ، وقيل هذه حجة بيضاء ، وقيل للشبهة وكل ما ليس بحق فإنه
مظلم ، وقيل : سواد الكفر وظلمة الجهل ، يخيل أن السن كلها جنس من
الاجتناس التي لها إشراق ونور وبيضاء في العين ، وأن البدعة نوع من
الأنواع وأن لها فضل اختصاص بسواد اللون فصار تشبيه النجوم بين
الدجى بالسن بين الابتداء على قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض
الشيب في سواد الشباب أو بالأنوار وانتلائها بين الثبات الشديد الخضرة ،
فهذا هنا كأنه ينظر إلى طريقة قوله : « وبدا الصباح كأن غرته » في بناء التشبيه
على تأويل هو غير الظاهر ، إلا أن التأويل هناك أنه جعل في وجه الخليفة
زيادة من النور والضياء يبلغ بها حال الصباح أو يزيد ، والتأويل هنا أنه
خيال ما ليس بمتلون كأنه متلون ثم بنى على ذلك .

ومن هذا الباب قول الآخر :

٣٩٣ - ولقد ذكرت لك والزمان كأنه يوم النوى وفؤاد من لم يمشق (١)

(١) البيت لأبي طالب الرقي -- ويرى بدل « والزمان » : والظلام .

لما كانت الأوقات التي تحدث فيها المكاره توصف بالسواد فيقال :
اسود النهار في عيني وأظلمت الدنيا علي ، جعل يوم النوى كأنه أعرف وأشهر
بالسواد من الظلام فشيء به ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق نظرفا وإماما
للصفة ، وذلك أن الغزل يدعى القسوة علي من لم يعرف العشق والقلب القاسي
يوصف بشدة السواد فصار هذا القلب عنده أصلا في الكدرة والسواد فقام
عليه ، وعلي ذلك قول لعامة : ليل كقلب المتناق أو الكافر إلا أن في هذا
شوبا من الحقيقة من حيث يتصور في القلب أصل السواد ثم يدعى الإفراط
ولا يدعى في البدعة نفس السواد لأنها ليس مما يتلون ، لأن اللون من
صفات الجسم ، فأنذى يساويه في الشبه المساواة الثابتة قولهم : أظلم من
الكفر - كما قال ابن العميد في كتاب يداعب فيه ويظهر التظلم من هلال الصوم
ويدعو علي القمر فقال : وأرغب إلى الله تعالى في أن يقرب علي القمر دوره ،
وينقص مسافة فلسكه ، ثم قال بعد فصل : ويسمى النعرة في قفا شهر
رمضان ويعرض علي هلاله أخفى من السحر وأظلم من الكفر .

وإن تأولت في قوله : سن لاح يبين ابتداع ، أنه أراد معنى قولهم :
إن سواد الظلام يزيد النجوم حسنا وجماء كان له مذهب . وذلك أنه لما
كان وقوف العاقل ، علي بطلان الباطل ، وإطلاعه علي عوار البدعة ،
وخرقه الستر عن فضيحة الشبهة ، يزيد الحق نبلا في نفسه ، وحدا في مرآة
عقله ، جعل هذا الأصل من المعقول مثالا للشاهد المبصر هناك ، إلا أنه
علي ذلك لا يخرج من أن يسكون غارجا عن الظاهر لأن الظاهر أن يمثل
المعقول في ذلك بالمحسوس كما فعل البحترى في قوله :

٢٩٤ - وقد زاده إفراط حسن جوارها خلايق أصفار (١) من المجد خيب
وحسن درارى النجوم بأن ترى طوالع في داج من الليل غيب

(١) أصفار صفة لمخزوف أى خلايق أناس أصفار ، أى عالين .

فبك مع هذا الوجه حاجة إلى مثل مامضى من تنزيل السنة والبدعة منزلة ما يقبل اللون ويكون له في رأى العين منظر المشرق المتبسّم، والأسود الآقتم، حتى يراد أن لون هذا يزيد في بريق ذاك وبهائه، وحسنه وجماله، وفي القطعة التي هذا البيت منها غيرها (١) مما مذهبه المذهب الأول، وهو :

٢٩٥ - رب ليل قطعت بصدود وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالنقيل تقذى به العيون وتأتى حديثه الأسماع (٢)
وكان النجوم . . . البيت، وبعده :

٢٩٦ - مشرقات كأن حجاج يقطع الحصى والظلام انقطاع
وما حقه أن يعد في هذا الباب قول القائل (٣) :

٢٩٧ - كأن انتضاء البدر من تحت غيمة
نجم من البأساء بعد وقوع

وذلك أن العادة أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذى ينحسر عنه الغمام والشبه بين البأساء والغمام والظلماء من طريق العقل لآمن طريق الحس. وأوضح منه في هذا قول ابن طباطبا (٤) :

٢٩٨ - محو وغيم وضياء وظلم مثل سرور شابه عارض غم
ومن حد ما يقع في هذا الباب قول التنوخى في قطعة وهى قوله :

٢٩٩ - أما ترى البرد قد وافى عساكره
وعسكر الحر كيف انصاع منطلقا

(١) أى غير هذه الأبيات .

(٢) البيتان للقاضى التنوخى .

(٣) وهو ابن طباطبا العلوى (المتوفى عام ٢٢٢ هـ) .

(٤) العلوى الأصمغانى (٢٢٢ هـ) - صاحب كتاب ديار الشعر . .

فالأرض تحت ضرب السبع تصبها قد ألبست جبكا أو غشيت ورقا
فانهض بنار إلى لحم كأنهما في العين ظلم وإنصاف قد انتفقا
جاءت ونحن كقلب الصب حين سلا برداً فصرنا كقلب الصب إذ عشقا (١)
المقصود : فانهض بنار إلى لحم ، فإنه لما كان يقال في الحق إنه منير واضح
لأنه فتنستار له أوصاف الأجسام المنيرة ، وفي الظلم خلاف ذلك تخيلهما
شيتين لها ابضاض واسوداد ، وإنارة وإظلام فشبه النار والقبح بهما .
ومن هذا الباب قول ابن بابك :

٣٠٠ - وأرض كأخلاق الكرم قلعها

وقد كحل الليل السك فابصرا

لما كانت الأخلاق توصف بالسعة والضيق وكثر ذلك واستمر تومعه
حقيقة مقابل بين سعة الأرض التي هي سعة حقيقة وأخلاق الكرم .
ومثله قول أبي طالب المأموني (٢) :

٣٠١ - وفلا كآمال يضيق بها الفتى لا تصدق الأوهام فيها قبيلا
أقربتها بشملة تقرى الفلا عنقا (٣) وتقرىها الفلاة نحولا
قاس الفلا في السعة وهي حقيقة فيها على الآمال وهي إذا وصفت بالسعة

(١) الحبك - الدروع ، والضرب هنا بمعنى الضروب أي المقيم النبات
أي أنها تحت الثاج الثابت كأنها دروع في التبلور والدمار ، وفي القاموس :
الضرب : السلق .

(٢) من نسل المأمون العباسي توفي عام ٢٨٣ هـ .

(٣) الشملة بكسر الشين والميم وتشديد اللام : الناقة السريعة والإقراء :
طلب القرى والضيافة وقرى الضيف قرى ، وقراء قرية : ضيفه ، وقرى البلاد
طائفها . والعنق : سير فسيح واسع للابل والدواب وهو اسم من أعنق .

كان مجازاً بلا شبهة ، ولكن لما كان يقال : آمال طوال وآمال لا نهاية لها واتسعت آماله وأشبه ذلك صارت هذه الأوصاف كأنها موجودة فيها من طريق الحس والعيان .

وعلى ذكر الأمل فن لطيف ما جاء في التشبيه به على هذا الحد ، وإن لم يكن في معنى السعة والامتداد ، ولكن في الظلة والاسوداد ، قول ابن طباطبا (١) :

٣٠٢ - رب ليل كأنه أمل فيك وقد رحت عنك بالحرمان
جيبته والنجوم تنمى في الأفق وتطرفن كالعيون الزواني
هارباً من ظلام فلك في نحو وضياء الفتى الأغر الهجان

لما كان يقال في الأمر لا يرجى له نجاح : قد أظلم علينا هذا الأمر وهذا أمر فيه ظلمة ، ثم أراد أن يبالغ في التباس وجه النجاح عليه في أمله تخيل كأن أمله شخص شديد السواد يقاس ليله به كأنه يقول : تفكرت فيما أعلمه من الأشياء السود فرأيت صورة أمل فيك زائدة على جميعها في شدة السواد فجعلته قياساً في ظلمة ليلي الذي جيبته .

ومن الباب وهو حسن قول ابن المعتز :

٣٠٣ - لا تخلعوا الدوشاب في قدح

بصفاء ماء طيب السبرد

لا تجمعوا بالله ويحكم حافظ الوعيد ورقة الوعد

(١) جيبته : قطعته . وطرفت العين : تحركت . الهجان : الكريم من كل شيء .

(٢) الدوشاب : نبيذ التمر معرب أو الاسود الغليظ منه ، وقال السعفاني : إنه الدبس .

لما كان يقال : أغلظ له القول ، ويوصف الجاني وكل من أساء وقال ما يكره بالغلظ ، ويوصف كلام المحسن ومن يعمد إلى الجميل باللطافة - جعل الوعيد والوعد أصلاً في الصفتين وقاس عليهما .
فأما قول الآخر :

٣٠٤ - شربت على سلامة أفتكين شراباً صفوه صفو اليقين (١)

فهر على الحقيقة لا يدخل في تشبيه الحقيقة بالمجاز لأن الصفاء خلوص الشيء وخلوه من شيء يميزه عن صفته ، إلا أنه من حيث يقع في الأكثر لما له بريق وبصيص كان كأنه حقيقة في المحسوسات ومجاز في المعقولات .
وأما قولهم : هواء أرق من تشاكي الأحباب ، فن الباب ، لأن الرقة في الهواء حقيقة . وفي التشاكي مجاز .
وهكذا قول أبي نواس في خلاعته :

٣٠٥ - وحتى هي في رقة ديني (٢) .

لأن الرقة من صفات الأجسام فهي في الدين مجاز .

وبما كأنه (٣) يدخل في هذا الجنس قول المتنبي :

٣٠٦ - يترشفن من في رشقات من فيه أحلى من التوحيد

وأبعد ما يكون الشاعر من الترفيق إذا دعت شهوة الإغراب إلى أن يستعير للهل والعبث من الحد وبتقول بهذا الجنس .

(١) أفتكين مولى إمام الدولة ومن ولاته وقواده . هزم في معركة مع

جيوش الفاطميين في ألتام ، وأسر في مصر حيث مات عام ٣٧٢ هـ .

(٢) عتقت في الدين حتى هي في رقة ديني

(٣) عبر بكانه لأن التشبيه فيه ضمني غير صريح .

وعما هو حسن جميل من هذا الباب قول صاحب كتب به إلى القاضي أبي الحسن (١) روى عن القاضي أنه قال : انصرفت عن دار صاحب قبيل العيد فجاءني رسوله بعطر الفطر ومعه رقعة فيها هذان البيتان :

٣٠٧ - يا أيها القاضي الذي نفسي له مع قرب عهد لقائه مشتاقة
أهديت عطراً مثل طيب ثنائه فكأنما أهدى له أخلاقه

وكون هذا التشبيه مما نحن فيه من الرجوع أوضح ما يكون فليس يخاف أن العادة أن يشبه التناهد بالعطر ونحوه ويستق منه وقد عكس كما ترى وذلك على ادعاء أن ثناءه أحق بصفة العطر وصيبه من العطر واخص به وأنه قد صار أصلاً حتى قيس بوع من العطر عليه فقد بولغ في صفته بالطيب ، وجعل له في الشرف والفضل على جنسه أوفر نصيب .

وإذا قد عرفت الطريقة في جعل الفرع أصلاً في التثنية ، فارجع وما يل بينه وبين التشبيه الظاهر ، تعلم أن جماله و الحقيقة مخالفة لتجوال ثم ، وذلك أنك لا تحتاج في تشبيه البروق بالسيوف والسيوف بالبروق إلى تأويل أو أثر من أن العين تؤدي إليك من حيث الشكل واللون وكيفية اللعان صورة خاصة تجدها في كل واحد من الشئتين على الحقيقة ، ولا يمكننا أن نقول إن الثريا شبيهة بالاجام المفضض وبعقود السكرم النور وبالشاح المفضل لتأويل كذا ، بل ليس بأدنى من أن نهم الثريا لوسا لون القصة ثم إن أجرامها في الصغر قريبة من تلك الأطراف المركبة على سيور اللجام ، ثم إنها في الاجتماع والافتراق على مقدار قريب من مواقع تلك الأطراف ، وكذا القول في العنقود فإن تلك الأنوار مشاكلة في البياض وفي أنها ليست

(١) الجرجاني صاحب كتاب الوساطة ، المتوفى عام ٣٩٢ .

متضامة تضام التلاصق ولا هي شديدة التباين حتى يبعد الفصل بين بعضها وبعض ، بل مقاديرها في القرب والبعد على صفة قريبة مما يترامى في العين من مواقع تلك الأنجم . وإذا كان مدار الأمر على أن العين تصف من هذا ما تصف من ذلك لم يكن تشبيه اللجام المقضض بالثريا إلا كتشبيه الثريا به . والحكم على أحدهما بأنه فرع أو أصل يتعلق بقصد المتكلم فما بدأ به في الذكر فقد جعله فرعاً وجعل الآخر أصلاً ، وليس كذلك قولنا : لمخلق كالمسك . وهو في دونه بعبثاته ، ويعدّه بعزه وعلاته ، كاليد في ارتفاعه ، مع نزول شعاعه ، لأن كون الخلق فرعاً والمسك أصلاً أمر واجب حيث كان المعلوم من طريق الإحساس والعيان متقدماً على المعلوم من طريق الروية وهاجس الفكر .

وحكم هذا في أن الفرع لا يخرج عن كونه فرعاً على الحقيقة حكم ما طريق التشبيه فيه المبالغة من المشاهدات والمحسوسات كقولك : هو كحلك (١) الغراب في السواد لما هو دونه فيه ، وقولك : الشيء من الفواكه مثلاً : هو كالعسل ، فكما لا يصح أن يعكس فيشبه حلك الغراب بما هو دونه في السواد والعسل بما لا يساويه في صدق الخلاوة كذلك لا يصح أن تقول : هذا مسك كخلاق فلان ، إلا على ما قدمت من التخييل ؛ ألا ترى أنه كلام لا يقوله إلا من يريد مدح المذكور ، فأما أنت فكيف يمكن القصد ببيان حال المسك على حد قصدك أن تبين حال الشيء المشبه بحلك الغراب في السواد والمشبّه بالعسل في الخلاوة فما لا يكون ، كيف ولولا سبق المعرفة من طريق الحس بحال المسك ثم جريان العرف بما جرى من تشبيه الأخلق به واستعارة الطيب لها منه لم يتصور هذا الذي تريد تخييله من أنا نبالغ في وصفه

(١) حلك الغراب بالتحريك : حنكه ، وقيل سواده .

المسك بالطيب تشبيهاً بخلق المدوح ، وعلى ذلك قولهم : كأنما سرق المسك عرفه من خلقك ، والعسل حللته من لفظك ، هو . بنى على العرف السابق من تشبيه الخلق بالمسك واللفظ بالعسل ، ولو لم يتقدم ذلك ولم يتعارف ولم يستقر في العادات لم يهمل لهذا النحو من الكلام معنى ، لأن كل معالفة ومجاز فلا بد من أن يكون له استناد إلى حقيقة .

وإذا ثبتت هذه الفروق والمقابلات بين التشبيه الصريح الواقع في العيان وما يدركه الحس وبين التمثيل الذي هو تشبيه من طريق العقل والمقاييس (١) التي تجمع بين الشيئين في حكم تقتضيه الصفة المحسوسة لا في نفس الصفة كما بينت لك في أول قول ابتدأته في الفرق بين التشبيه الصريح وبين التمثيل ، من أنك تشبه اللفظ بالعسل على أنك تجمع بينهما في حكم توجيه الحلالة دون الحلالة نفسها — فهنا لطيفة أخرى تعطيك للتمثيل مثالا من طريق المشاهدة ، وذلك أنك بالتمثيل في حكم من يرى صورة واحدة إلا أنه يراها تارة في المرأة وتارة على ظاهر الأمر . وأما في التشبيه الصريح فإنك ترى صورتين على الحقيقة .

يبين ذلك أنا لو فرضنا أن تزول عن أوهامنا ونفوسنا صور الأجسام في القرب والبعد وغيرهما من الأوصاف الخاصة بالأشياء المحسوسة لم يمكننا تخيل شيء من تلك الأوصاف في الأشياء المعقولة ، فلا يتصور معنى كون الرجل بعيداً من حيث العزة والسلطان : قريباً من حيث الجود والإحسان حتى يخطر ببالك ، وتطمح بفكرك ، إلى صورة البدر وبعد جرمه عنك ، وقرب نوره منك ، وليس كذلك الخاك في الشيئين يشبه أحدهما الآخر

(١) معطوفة على التمثيل عطف بيان .

من جهة اللون والصورة والقدر ؛ فإنك لا تفتقر في معرفة كون (١) النرجس وخرطه (٢) واستدارته وتوسط أحمره لا يبيضه إلى تشويهه بمداهن در حشوهن عقيق ، كيف وهو شيء تعرضه عليك العين وتضعه في قلبك المشاهدة ، وإنما يزينك التشويه صورة ثانية مثل هذه التي معك ويحتلها لكن من مكان بعيد حتى تراهما معا وتجدهما جميعا . وأما في الأولى فإنك لا تجد في الفرع نفس ما في الأصل من الصفة وجنسه (٣) وحقيقته ، ولا يحضرك تمثيل أو صاف الأصل على التعيين والتحقيق وإنما يخيل إليك أنه يحضرك ذلك ، فإنه يعطيك من المداح بداراً ثانياً فصار وزان أن المرأة تخيل إليك أن فيها شخصاً ثانياً صورته صورة ما هي مقابلة له ، ومتى ارتفعت المقابلة ذهب عنك ما كنت تتخيله ، فلا تجد إلى وجوده سبيلاً ، ولا تستطيع له تحصيلاً ، لا جملة ولا تفصيلاً .

(١) قد يكون صوابها : لون .

(٢) تفصيله وشكله وحجمه .

(٣) الضمير يرجع إلى ما أو إلى الأصل .

فصل

« في الفرق بين الاستعارة والتخييل »

اعلم أن من المقاصد التي تقع العناية بها أن تبين حال الاستعارة مع التخييل أي هو على الإطلاق حتى لا فرق بين العبارتين أم أحدها غير حده ، إلا أنها تتضمنه وتتصل به ، فيجب أن تفرد جملة من القول في حالها مع التخييل .

قد مضى في الاستعارة (١) أن أحدها أن يكون للفظ اللغوي أصل ثم ينقل

(١) الاستعارة عرفها الجاحظ بأنها « تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه .. ورجع بعض المثل إليها (١١٦ و ٢٩٢ : ١ البيان) . وذكرها أرسطو في خطابه ، فرأى أن الاستعارة أن تجعل الشيء غيره والتشبيه يحكم عليه بأنه كغيره . . وقسمها إلى : استعارة من الضد ، واستعارة من التشبيه ، واستعارة من الاسم وحده . وتكلم على بلاغة الاستعارة والمقام الذي تستعمل فيه ؛ ورأى أنه يجب أن تكون غير كثيرة التداخل بأن لا تدخل الاستعارة في استعارة .

وقد أخذ ذلك قدامة في نقد الشعر لجعل فاحش الاستعارة أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه وما هو غير لائق به (١٠٤ نقد الشعر) مما لم يعرف له مجاز (١٠٦ نقد الشعر) . . وأفاض في شرح ذلك ابن سنان في سر الفصاحة ، كما رأى أن تؤخذ من جنس مناسب لذلك الجنس مما له غير بعيد منه ولا خارج عنه ، وذلك ما سار عليه علماء البيان (١٠٥ و ١٠٦ نقد الشعر ، ١١٧ الموازنة ، ٣٧ و ٢٢٤ الوساطة ، ٢١٢ أسرار) ، ويقول ابن رشيق : وإنما يستحسنون من الاستعارة القريبة وعلى ذلك مضى جملة العلماء (٢٣٩ و ٢٤٠ ج ١ العمدة) ، ورأى تكون المعاني التي يستعار من أجلها =

== معروفة ، وهذه الدراسة لا نظير لها عند الجاحظ ، وهي دراسة
فيلسوف عميق البحث .

وأشار المبرد إلى الاستعارة في الكامل من غير أن يعرج عليها بالدراسة
أو التحديد ، وأشار ابن المديني إليها إشارة عابرة ، وذكر ثعلب الاستعارة
وقال : « وهي أن يستعار للشيء اسم غيره أو معنى سواء ، وذكر متلا
كثيرة لها (قواعد الشعر لثعلب) .

والاستعارة هي الباب الأول في كتاب البديع ، وعرفها ابن المعتز بأنها
استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها . وذكر كثير
من شراهدا ، ومثلاً لقييحها ، وبذلك تنهى دراسته لهذا الباب الذي نهج
فيه منهج أستاذه ثعلب في قواعد الشعر .

وقد عقد لها أبو هلال باباً تأثر فيه خطأ ابن المعتز في دراسة الاستعارة ،
وعلى ضوءهما سار ابن رشيق ، وقد ألم بها قدامة في نقد الشعر ، كما عرض
لها صاحب نقد النثر ، مع بعدهما عن اتجاه ابن المعتز في دراستها ، وقد
قسمها قدامة إلى حسن الاستعارة وفاحشها ، وفاحش الاستعارة هي الاستعارة
غير المفيدة عند عبد القاهر .

وقدامة يصل في بحثه في أسلوب الاستعارة - متأثراً بثقافة أرسطو في
دراساتها - إلى نتيجة جد خطيرة احتذاه فيها كثير من علماء البيان بعده ،
وهي أن الاستعارة لا تستجود في إغرابها إلا إذا كانت مبنية على التشبيه ،
وأن سر جمالها في قربها ووضوحها وعدم التفاضل في خفاياها ، فلا يصح
أن يدخل فيها بعض الكلام فيها ليس من جنسه ، ولا يصح أن تكون
منافرة للعادة ، أو بعيدة عما يستعمل الناس مثله .

وتقريب الشبه في الاستعارة فكرة سارت من أرسطو إلى قدامة ==

== إلى الأمدى - ١١٤ موازنة - إلى أبي الحسن الجرجاني - إلى ابن رشيق وسوام ، ويرى ابن رشيق أن قسما من الاستعارة يخرج عن التشبيه مثل : ولف الثريا في ملاءته الفجر (٢٣٩ : ١ الممددة) وكذلك درس عبدالقاهر هذا الأسلوب ، وحلله تحليلا مفصلا ، فذكر أن : ١ - أسلوب الاستعارة يعتمد التشبيه لأنها نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حد المبالغة فهي تعتمد التشبيه والتشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبيه بالفرع له - ٢٣ أسرار - والتشبيه قسمان : صريح مثل زيد كالأسد وغير صريح مثل رأيت أسدا ، ورأى أن أحد أقسام الاستعارة (العنادية) قد لا يتصور فيه التشبيه فتحايل على إرجاعه إلى معنى التشبيه على أنك كلما زدت إرادتك للتشبيه فيما إخفاء ازدادت الاستعارة حسنا ، ثم أكد أعياد الاستعارة على التشبيه فذكر أنها لا تطلق إلا على ما طريقة نقله التشبيه دون سواه .

٢ - ورأى أن اللفظ لا يستحق الوصف بالاستعارة لمجرد النقل بل لأنه يشار به إلى المعنى من حيث قصد باستعارة الاسم لإثبات أحص معانيه للمستعار له ، فالاستعارة طريقها العقل دون اللغة ، والتجاوز فيها إنما هو في المعنى لا اللفظ ، والمستعير لم يستعير إلا بعد أن ادعى للرجل أنه في معنى الأسد وأنه تأنه هو هو في قوة قلبه ، ومآل الأمر إلى أن القصد منها المعنى فهي ليست في نقل الاسم من شيء إلى شيء ، بل في ادعاء معنى الاسم لشيء ، ولذلك إنما تصرف فيها من طريق المعقول دون طريق اللفظ ، على أن المزية فيها إنما هي في الإثبات لا في المثبت ، ومع ذلك فهي من المجاز اللغوي لا العنفي ، ولذلك نأش رأى من ذهب إلى خلاف ذلك ورده إلى رأى من يرى أن الاستعارة من باب التخيل والتأويل ، وهو في رده على هذا الرأي ضعيف الحجة .

== ٣ - وقرر عبد القاهر أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل الذي يثبت فيه الشاعر أمراً غير ثابت أصلاً ، بل إنما سبيلها سبيل الكلام المحذوف الذي إذا رجعت إلى أصله وجدت قائله يثبت أمراً عقلياً صحيحاً ، كما قرر أن الاستعارة كلها عسر الرجوع فيها إلى صريح التشبيه كان أمر التخييل فيها أقوى . . ورأى عبد القاهر أن إنكار أمر التخييل في الاستعارة ضرب من المحال فأخذ يقرر أنها تعتمد التشبيه على وجه خاص هو المبالغة حتى كان الثاني انقلب مثلاً إلى جنس الأول فصار الرجل أسداً وبحراً وبدراً والعلم نوراً والجهل ظلمة ، وعبد القاهر لا يتردد في أن يرى الاستعارة في قول لبيد ، إذ أصبحت بيد الشمال زمامها ، تخيلية لأنها ضرب آخر غير الاستعارة في رأي أسداً ، فالثانية نقل الاسم فيها عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم فأجرى عليه وجعل متناولاً له ، والأولى أخذ الاسم عن حقيقة ووضع فيها موضعاً لا يبين فيه شيء . يشار إليه ، فليس فيها أكثر من أن تخيل إلى نفسك أن الشمال في تصرف الغداة على حكم طبيعتها كالمدير انصرف لما زمامه بيده وأن ذلك كله لا يتعدى التخييل والوهم . ويذكر عبد القاهر في موضع آخر رأى من يصف المجاز - وهو يشمل الاستعارة - بغير الصدق - أي بأنه أمر تخيلي لا حقيقة له - وينقده نقداً لاذعاً .

٤ - وقرر عبد القاهر في مواضع متفرقة نظرية وضوح الاستعارة ، فحتم أن يكون الشبه بين الشيئين مما يقرب مأخذه ويسهل تناوله ويكون في الحال دليل عليه وفي العرف شاهد له حتى يعرف الغرض فيها ويعلم المراد بها ، وجعل الأصل في التبيين بين ما يحسن مأخذه على سبيل الاستعارة ومالا يحسن هو ظهور وجه الشبه أو خفاؤه وكلما خفي مكان الشبه بين ==

== الشيئين وبعد عن العرف كان الإتيان بكلمة التشبيه أبين وأحسن وأكثر في الاستعمال ، وذلك لأن أسلوب الاستعارة إنما يحسن إذا تقرر التشبيه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له .

هـ - وقسم الاستعارة إلى مفيدة وغير مفيدة ، وفصل سر عدم الفائدة في الثانية وسر الفائدة في الأولى ، وبين ما تشبّه فيه المفيدة بغير المفيدة من المثل ، وهو في هذا التقسيم متأثر بقدامة في نقد الشرحين قسمها إلى قاحشة ليس مخرجها التشبيه وأخرى بالعكس ، وهو لا يعد غير المفيدة من الاستعارة إلا متابعة لعلباء البيان قبله . وتكلم على المفيدة وسحرها وخطرها في البيان ، وقسمها إلى حقيقية وتخيلية ، وإلى استعارة يوجد فيها الجامع في العارفين وهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ، وإلى استعارة جامعها عقلي وطرفاها حسي وعقلي أو حسيان أو عقليان وعبد القاهر في هذا التقسيم متأثر بأرسطو في تقسيمه لها إلى استعارة من التشبيه وأخرى من الضد (عنادية) ، ثم يقرر عبد القاهر الفروق بين الاستعارة والفنيل ، وبينها وبين التشبيه البليغ ، ويقرر أن التجريد ليس من أمم التشبيه في شيء حتى يظن أنه استعارة .

ومن الغريب أن يكون لحوى كلام عبد القاهر في الدلائل أن التجريد في مثل لئن لقيت زيدا لتلقين به الأسد يرجع إلى التشبيه .
وبذكر عبد القاهر المجاز اللغوي المفرد وأن الاستعارة قسم من أقسامه فكل استعارة مجاز ، ويفرق بين نوعي المجاز (الاستعارة والمجاز المرسل) ويرى أن الفنيل من المجاز إذا جاء على حد الاستعارة ، ويذكر الاستعارة التخيلية ، ثم تكلم على درجاتها في العامة والخاصة .
وذلك كله هو ما كتبه عبد القاهر عن الاستعارة ، وسنعبه بعد قليل

.....
بالتحليل والنقد .. ولا داعي لأن نبسط رأى السكاكي ومدرسته في
الاستعارة فهي صورة مقتبسة من آراء عبد القاهر فيها مع فرق ضئيل .

آراء لبعض العلماء :

وصاحب المثل السائر يجعل الكلام ثلاثة أقسام : توسع في الكلام
واستعارة وتشبيه .

وقسم التشبيه إلى مظهر الأداة مثل زيد كالأسد ومضمرة الأداة مثل
زيد الأسد ، و فرق بين التشبيه المضمرة الأداة والاستعارة بأنه يحسن فيه
إظهار الأداة بعكس الاستعارة . فتقدير الأداة فيهما لا بد منه ، وإن كان
يحسن إظهار الأداة في التشبيه دون الاستعارة (المثل السائر) .

ويذكر ابن الأثير أن الاستعارة لا تنجى إلا ملائمة مناسبة ولا يوجد
فيها مياينة ولا تباعد (١٤ المثل السائر) .

والتشبيه المحذوف - وهو ما ذكر فيه المشبه به دون المشبه - يسمى
عنده استعارة .

فابن الأثير يرى أن الاستعارة مبنية على التشبيه ، ويحتم فيها أن تكون
ملائمة مناسبة .. ومن ذلك لا نرى فيها كتبه عنها جديداً من القول . فإن
رأيه فيها صورة لما كتبه علماء البيان قبله .

وذكر الاستعارة الجرجاني م ٥٣٩٢ في الوساطة ، وابن سنان م ٥٤٦٦
في سر الفصاحة .

ولقد جهد علماء البيان منذ نشأة البحث البياني في أسلوب الاستعارة إلى
تصوير ألوانها وبيان مظاهرها وتحليل أساليبها باعتبار طرفيها أو قرينتها
أو الوصف الجامع فيها وباعتبار خاصيتها أو عاميتها وحسيتها أو عقليتها =

عن ذلك الأصل على الشرط المتقدم . وهذا الحد لا يحىء في الذى تقدم في معنى التمثيل الذى تقدم من أنه الأصل في كونه مثلاً وتمثيلاً ، هو التشبيه المنتزع من مجموع أمور . والذى لا يحصل له إلا جملة (١) من الكلام أو أكثر ، لأنك قد تجد الألفاظ في الجمل التى يعقد منها جارية على أصولها وحقاتها في اللغة .

وإذا كان الأمر كذلك بأن أن الاستعارة يجب أن تفيد حكماً رائداً على المراد بالتمثيل إذ لو كان مرادنا بالاستعارة هو المراد بالتمثيل لوجب أن يصح إطلاقها في كل شىء يقال فيه إنه تمثيل ومثل . والقول فيها بأنها دلالة على حكم يثبت للفظ وهو نقله عن الأصل اللغوى وإجراؤه على ما لم يوضع له . ثم إن هذا النقل يكون في الغالب من أجل شبه بين ما نقل إليه وما نقل عنه . وبيان ذلك ما مضى من أنك تقول رأيت أسداً - تريد رجلاً شبيهاً به في الشجاعة ، وظلية - تريد امرأة شبيهة بالظلية ، فالتشبيه ليس هو الاستعارة ولكن الاستعارة كانت من أجل التشبيه وهو كالغرض فيها ، وكالعلة والسبب في فعلها .

فإن قلت : كيف تكون الاستعارة من أجل التشبيه والتشبيه يكون ولا استعارة ؟ وذلك إذا جئت بحرفه الظاهر فقلت : زيد كالأسد .

== وأصليتها أو تبعيتها وبحسب قوة مما فيها الاستعارية وضعفها بكونها مطلقة أو مجردة أو مرشحة ، وباعتبار أنها استعارة مفردة أو استعارة تمثيلية وباعتبار أنها تحقيقية أو تخيلية أو مكنية .

وكثير من هذه البحوث البيانية في الاستعارة لا يمس صميم البيان ، وليس له أثر ما إلا تكثير أقسامها وتعدد صورها العامة وإيجاد خلافاً لفظية حولها ، وليس له قيمة في تدرجها البياني والأدبي .

(١) يراد بها خلافاً المفرد المطلق .

فالجواب : أن الأمر كما قلت ولكن التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه خاص وهو المبالغة فقولى « من أجل التشبيه » أردت من أجل التشبيه على هذا الشرط ، وكما أن التشبيه الكائن على وجه المبالغة غرض فيها وعلّة ، كذلك الاختصار والإيجاز غرض من باغراضها ، ألا أنك تفيد بالإسم الواحد الموصوف والصفة والتشبيه والمبالغة لأنك تفيد بقولك « رأيت أسداً » أنك رأيت شجاعاً شبيهاً بالأسد وأن شبهه به فى الشجاعة على أنهم ما يكون وأبلغه ، حتى إنه لا ينقص عن الأسد فيها .

وإذا ثبت ذلك فكيف لا يصح أن يقال : إن الاستعارة هى الاختصار والإيجاز على الحقيقة ، وإن حقيقتها وحقيقتها واحدة ، ولكن يقال إن الاختصار والإيجاز يحصلان بها ، أو هما غرضان فيها ، ومن جملة ما دعا إلى فعلها ، كذلك حكم التشبيه معها ، فإذا ثبت أنها ليست التشبيه على الحقيقة كذلك لا تكون التمثيل على الحقيقة ، لأن التمثيل تشبيه إلا أنه تشبيه خاص ، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلاً .

وإذا قد تقرر هذه الجملة فإذا كان الشبه بين المستعار منه والمستعار له ، من المحسوس والغرائز والطباع وما يجرى مجراها من الأوصاف المعروفة كان حقها أن يقال إنها تتضمن التشبيه ولا يقال إن فيها تمثيلاً وضرب مثل ، وإذا كان الشبه عقلياً جاز إطلاق التمثيل فيها وأن يقال ضرب الإسم مثلاً لكذا كقولنا : ضرب النور مثلاً للقرآن ، والحياة مثلاً للعلم فقد حصلنا من هذه الجملة على أن المستعير يعتمد إلى نقل اللفظ عن أصله فى اللغة إلى غيره ويجوز به مكانه الأصلي إلى مكان آخر لأجل الأغراض التى ذكرنا من التشبيه والمبالغة والاختصار ، والضارب للمثل لا يفعل ذلك ولا يقصده ولكنه يقصد إلى تقرير الشبه بين الشئين من الوجه الذى مضى ، ثم إن وقع فى أثناء ما يعقد به المثل من الجملة والجائتين والثلاث لفظة منقولة عن أصلها

فذلك شيء لم يعتمد من جهة المثل الذي هو ضاربه ، وهكذا كل متعاط
للتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه ، فإذا
قلت : زيد كالأسد ، وهذا الخبز كالشمس في الشجرة ، وله رأى كالسيف
في الخضاء ، لم يكن منك نقل اللفظ عن موضوعه ، ولو كان الأمر على خلاف
ذلك لوجب ألا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز ، وهذا محال لأن
التشبيه معنى من المعاني وله حروف وأسماء تدل عليه فإذا صرح بذكر ما هو
موضوع الدلالة عليه كان الكلام حقيقة كالحكم في سائر المعاني فأعرفه .

واعلم أن اللفظة المستعمارة لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً ، فإذا
كانت اسماً كان اسم جنس أو صفة ، فإذا كان اسم جنس فإنك تراه في
أكثر الأحوال التي تنقل فيها محتملاً متسكفاً (١) بين أن يكون للأصل وبين
أن يكون للفرع الذي من شأنه أن ينقل إليه .

فإذا قلت رأيت أسداً ، صلح هذا الكلام لأن تريد به أنك رأيت
واحداً من جنس السبع المعلوم وجزاز أن تريد أنك رأيت شجاعاً بأسلا شديد
الجرأة وإنما يفصل لك أحد الغرضين من الآخر شاهد الحال وما يتصل به
من الكلام من قبل وبعد ، وإن كان فعلاً أو صفة كان فيهما هذا الاحتمال في
بعض الأحوال ، وذلك إذا أسندت الفعل وأجريت الصفة على اسم مبهم
يقع على ما يكون أصلاً في تلك الصفة وذلك الفعل وما يكون فرعاً فيهما ، نحو
أن تقول : أثار لي شيء ، وهذا شيء منير ، فهذا الكلام يحتمل أن يكون
« أثار » و « منير » فيه واقعين على الحقيقة بأن يعنى بالشئ بعض الأجسام
ذوات النور وأن يكونا واقعين على المجاز بأن تريد بالشئ نوعاً من العلم
والرأى وما أشبه ذلك من المعاني التي لا يصح وجود النور فيها حقيقة ،

(١) المتسكن في هذا الموضع الصالح للأميرين على السواء أي متساوياً .

ولمّا توصف به على سبيل المثال والتشبيه ، وفي الفعل والصفة شيء آخر وهو أنك كأنك تدعى معنى اللفظ المستعار للمستعار له فإذا قلت : قد أثارته حجة ، وهذه حجة مثيرة ، فقد ادعيت للحجة النور ، ولذلك تجيء فتضيفه إليه (١) ، كما تضاف المعاني التي يشتق منها الفعل والصفة إلى الفاعل والموصوف فتقول : نور هذه الحجة جلا بصري وشرح صدرى ، كما تقول : نور الشمس ، والمثل لا يوجب شيئاً من هذه الأحكام فلا هو يقتضى تردد اللفظ بين احتمال شيئين (٢) ولا أن يدعى معناه للشيء ولكنه يدع اللفظ مستقراً على أصله .

وإذا تدبّرنا هذا الأصل ، فاعلم أن ههنا أصلاً آخر يبنى عليه وهو أن الاستعارة وإن كانت تعتمد التشبيه والتمثيل ، وكان التشبيه يقتضى شيئين مشبهاً ومشبهاً له وكذلك التمثيل ، لأنه كما عرفت تشبيه إلا أنه على-فان الاستعارة من شأنها أن تسقط ذكر المشبه من البين ، وتطرحه ، وتدعى له الاسم الموضوع للمشبه به ، كما معنى من قولك : رأيت أسداً تريد رجلاً شجاعاً ، ووردت رجلاً زاعراً تريد رجلاً كثير الجود فأنقض الكف ، وأبدت نوراً تريد علماً ، وما شاكل ذلك ، فاسم الذى هو المشبه غير مذكور بوجه من الوجوه كما ترى ، وقد نقلت الحديث إلى اسم المشبه به لقصدك أن تبلغ فيه فتشبع اللفظ بحيث يخيل أن معك نفس الأسد والبحر والنور كي تقوى أمر المشابهة وتشدهد . ويكون لها هذا الصنيع حيث يقع الاسم (٣) المستعار فاعلاً أو مفعولاً أو محروراً بحرف الجر أو مضافاً إليه :

فالفاعل كقولك بدا لي أسداً ، وانبرى لي ليث ، وبدا نور ، وظهرت

(١) إليها أوضح . (٢) كما في اللفظ الجامد .

(٣) صابط هذا أن يكون الاسم أصلاً في الحديث عنه أو كالأصل .

شمس ساطعة ، وقاضى لى بالمواهب بحر ، كقوله (١) :

٣٠٨ - وفى الجزيرة الغادين من بطن وجرة

غزال كحيل المفكتين ربيب (٢)

والمفعول كما ذكرت من قولك رأيت أسداً ، والمجرور نحو قولك

لا عار إن فر من أسد يزار ، والمضاف إليه كقوله (٣) :

٣٠٩ - يابن الكراكب من أئمة هاشم

والرجح الاحباب والاحلام

ولما تجاوزت هذه الأحوال كان اسم المشبه مذكوراً أو كان مبتدأ واسم المشبه به واقعا فى موضع الخبر ، كقولك زيد أسد ، أو على هذا الحد ، وهل يستحق الاسم فى هذه الحالة أن يوصف بوصف الإستعارة أم لا ؟ فيه شبهة وكلام سيأتى إن شاء الله تعالى .

وإذا قد عرفت هذه الجملة فينبغى أن تعلم أنه ليس كل شئ يحى مشبها به بكافى وبإضافة ، مثل ، إليه يجوز أن تسلط عليه الإستعارة وتنفذ حكمها فيه حتى تنقله عن صاحبه وتدعيه للمشبه على حد قولك ، أبديت نوراً ، تريد علماً ، وسللت سيفاً صارماً ، تريد رأياً ، وإنما يجوز ذلك إذا كان الشبه بين الشيئين مما يقرب مأخذه ويسهل متناوله ، ويكون فى الحال دليل عليه وفى العرف شاهد له حتى يمكن مخاطب إذا أطلقت له الإسم أن يعرف الغرض ويعلم ما أردت (٤) .

(١) الأحوص الأنصارى والأموى المعروف .

(٢) وجرة : موضع بين مكة والبصرة مشهورة بالغزلان . ربيب : منعم ،

غزال : مبتدأ أو فاعل بالظرف . (٣) أى قول أبى تمام .

(٤) وذلك مأخوذ من قدامة والأمدى والجرجاني صاحب الوساطة .

فكل شيء كان من الضرب الأول (١)، الذي ذكرت أنك تسكتني فيه بإطلاق الاسم ، داخلا عليه حرف التشبيه نحو قولهم : هو كالأسد، فإنك إذا أدخلت عليه حكم الاستعارة وجدت في دليل الحال وفي العرف ما يبين غرضك ، إذ يعلم إذا قلت رأيت أسداً وأنت تريد الممدوح - أنك قصدت وصفه بالشجاعة ، وإذا قلت طلعت شمس - وأنت تريد امرأة - علم بأنك تريد وصفها بالحسن ، وإن أردت الممدوح علم أنك تقصد وصفه بالنباهة والشرف .

فأما إذا كان من الضرب الثاني الذي لا سبيل إلى معرفة المقصود من التشبيه فيه إلا بعد ذكر الجمل التي يعتقد بها التمثيل فإن الاستعارة لا تدخله لأن وجه التشبيه إذا كان غامضاً لم يجوز أن تقتصر الاسم وتغضب عليه موضعه وتنقله إلى غير ما هو أهله من غير أن يكون معك شاهد ، ينفي عن التشبيه . فلو حاولت في قوله : « فإنك كالليل الذي هو مدركي » .

أن تعامل الليل معاملة الأسد في قولك : رأيت أسداً - أعني أن تسقط ذكر الممدوح من اليمين لم تجد له مذهبا في الكلام ولا صادفت طريقة توصلك إليه ، لأنك لا تخلو من أحد أمرين إما أن تحذف الصفة وتقتصر على ذكر الليل مجرداً فتقول : إن فررت أظلني الليل ، وهذا محال لأنه ليس في الليل دليل على النكته التي قصدتها من أنه لا يفوته وإن أبعد في الحرب ، وصار إلى أقصى الأرض ، لسعة مدكه وطول يده ، وأن له في جميع الأماكن عاملا وصاحب حبس ومطيعا لأوامره ، يرد المحارب عليه ، ويسوقه إليه ، وغاية ما يتأتى في ذلك أنه يريد إن هرب منه أظلمت عليه الدنيا وتبحر ولم يهتد فصار كمن يحصل في ظلمة الليل ، وهذا شيء خارج عن الغرض ، وكلامنا على أن تستعير الاسم لتؤدي به التشبيه الذي قصد في البهث ولم أرد أنه لا يمكن (١) وهو ما كان وجه التشبيه فيه ظاهرا مثل زيد كالأسد .

استعارته على معنى ما ولا يصلح في غرض من الأغراض، وإن لم تحذف الصفة وجدت طريق الاستعارة فيه يؤدي إلى تصف إذ لو قلت : إن فررت منك وجدت ليلاً يدركني وإن ظننت أن المتأني واسع الحرب بعيد - قلت ما لا تقبله الطباع ، وسلكت طريقه مجهولة لأن العرف لم يحجر بأن تجعل الممدوح ليلاً هكذا .

فأما قولهم إن التشبيه بالليل يتضمن الدلالة على سخطه فإنه لا يفسح في أن يجري اسم الليل على الممدوح جرى الأسد والشمس ونحوهما ، وإنما تصلح استعارة الليل لمن يقصد وصفه بالسواد والظلمة ، كما قال ابن طباطبا :

٢١٠ - « بعثت معي قطعا من الليل مظلماً »

يعني زنجياً قد أنقذه المخاطب معه حين انصرف عنه إلى منزله .

هذا وربما بل كلما وجدت ما إن رمت فيه طريقة الاستعارة لم تجدد فيه هذا القدر من التحل والتكلف أيضاً ، وهو كقول النبي ﷺ : « الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة » ، قل الآن : من أي جهة تصل إلى الاستعارة ههنا ، وبأي ذريعة تنزع إليها ؟ هل تقدر أن تقول : رأيت لإبل مائة لا تجد فيها راحلة ، في معنى رأيت ناساً ، أو الإبل المائة التي لا تجد فيها راحلة ، تريد الناس ؟ كما قلت رأيت أسداً ، على معنى رجلاً كالأسد أو الأسد على معنى الذي هو كالأسد ؟

وكذا قول النبي ﷺ : « مثل المؤمن كمثل النخلة أو مثل الخامة » لا تستطيع أن تنعاطي الاستعارة في شيء منه فتقول رأيت نخلة أو خامة على معنى رأيت مؤمناً . إن من رام مثل هذا كان كما قال صاحب الكتاب « ملغزاً تاركاً الكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم » ، وقد قدمت

طرقاً من هذا الفصل فيما مضى (١) ولما كنتى أعدته هنا لاتصاله بما
نريد ذكره .

فقد ظهر أنه ليس كل شئ يبنى فيه التشبيه الصريح بذكر الكاف
ونحوها يستقيم نقل الكلام فيه إلى طريقة الاستمارة وإسقاط ذكر المشبه
جملة والاختصار على المشبه به ، وبقي أن يتعرف الحكم في الحالة الأخرى
وهي التي يكون كل واحد من المشبه والمشبه به مذكوراً فيها نحو : زيد أسد
ووجدته أسداً . هل تساوق (٢) صريح التشبيه حتى يجوز في كل شعئين
قصد تشبيه أحدهما بالآخر أن تحذف الكاف من الثاني وتجعله خبراً عن
الأول أو بمنزلة الخبر ؟

والقول في ذلك أن التشبيه إذا كان صريحاً بالكاف و « مثل » كان
الاعرف الأشهر في المشبه به أن يكون معرفة كقولك : هو الأسد وهو
كالشمس ، وهو كالبحر وكليث العرين وكالصبح وكالنجم ، وما شاكل ذلك ،
ولا يكاد يبنى نكرة مجيئاً يرتضى ، نحو هو كآسد وكبحر وكليث ، لأن
يخصص بصفة نحو كبحر زاهر ، فإذا جعلت الاسم المجرور بالكاف
معرباً بالإعراب الذي يستحقه الخبر من الرفع والنصب كان كلا الأمرين -
التعريف والتشكيك - فيه حسناً جميلاً ، تقول زيد الأسد والشمس والبدر
والبحر : وزيد أسد وشمس وبدر وبحر .

وإذا قد عرفت هذا فارجع إلى نحو :

٣١١ - فإنك كالليل الذي هو مدركي

وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (٣)

(١) وهو في الفصل الذي قبل فصل سر بلاغة التثنية .

(٢) أى تساوى .

(٣) البيت للنايفة الذبياني .

(م ٨ - أسرار البلاغة - ج ٢)

واعلم أنه قد يجوز فيه أن تحذف الكاف وتجعل المجرور (الليل)
خبراً فتقول : فإنك الليل الذي هو مدركي ، أو أنت الليل الذي هو
مدركي ، وتقول في قول النبي ﷺ : مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع ،
المؤمن الخامة من الزرع ، وفي قوله عليه الصلاة والسلام : الناس كإبل
حانة ، الناس إبل مائة ، ويكون تقديره على أنك قدرت مضاماً محذوفاً
على حد (واسئل القرية) ، تجعل الأصل فإنك مثل الليل ثم تحذف مثلاً .

والنكتة في الفرق بين هذا الضرب الذي لا بد للمجرور بالكاف
ونحوها من وصفه بجملة من الكلام أو نحوها وبين الضرب الأول الذي
هو نحو زيد كالأسد ، أنك إذا حذف الكاف هناك فقلت : زيد الأسد
فالقصد أن تبلغ في التشبيه فتجعل المذكور كأنه الأسد وتشير إلى مثل
ما يحصل لك من المعنى إذا حذف ذكر المشبه أصلاً فقلت : رأيت أسداً
أو الأسد فأما في نحو : فإنك كالليل الذي هو مدركي ، فلا يجوز أن تقصد
جعل الممدوح الليل ولكنك تنوي أنك أردت أن تقول : فإنك مثل الليل
ثم حذف المضاف من اللفظ وأبقيت المعنى على حاله إذا لم تحذف ؛ وأما
هناك فإنه وإن كان يقال أيضاً إن الأصل زيد مثل الأسد ثم تحذف ،
فليس الحذف فيه على هذا الحد بل على أنه جعل كأن لم يكن لقصد
المبالغة ، ألا تراهم يقولون جعله الأسد ، ويعيد أن تقول جعله الليل لأن
القصد لم يقع إلى وصف في الليل كالثقل ونحوها وإنما قصد الحكم الذي
له من تعميمه الآفاق وامتناع أن يصير الإنسان إلى مكان لا يدركه
الليل فيه .

وإذا أردت أن تزداد علماً بأن الأمر كذلك ، أعني أن هنا ما يصلح فيه

(وفي نسخة : زيد)

التشبيه الظاهر (١) ولا تصلح فيه المبالغة (٢) وجعل الأول الثاني (٣) فاعمد إلى ما تجد الاسم الذي افتتح به المثل فيه غير محتمل لضرب من التشبيه إذا أفرد وقطع عن الكلام بعده، كقوله تعالى (إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء) الآية، لو قلت : (إنما الحياة الدنيا ماء أنزلناه من السماء أو الماء ينزل من السماء فتخضر منه الأرض، لم يكن للكلام وجه، غير أن تقدر حذف ماء مثل نحر (إنما الحياة الدنيا مثل ماء ينزل من السماء فيسكون كيت وكيت، إذ لا يتصور بين الحياة الدنيا والماء شبه يصح قصده وقد أفرد، كما قد يتخيل في البيت أنه قصد تشبيه الممدوح بالليل في السخط، وهذا موضع في الجملة مشكل ولا يمكن القطع فيه بحكم على التفصيل، ولكن لا سبيل إلى جمعك أنك تجد الاسم في الكثير وقد وضع موضعاً في التشبيه بالكافي لو حاولت أن تخرجه في ذلك الموضع بعينه إلى حد الاستعارة والمبالغة، وجعل هذا ذاك، لم ينقد لك، كالشكرة التي هي ماء، في الآية وفي الآية الآخر نحو قوله تعالى : (أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) ولو قلت : هم صيب ولا تضمر مثلاً ألبته على حد هو أسد، لم يجوز لأنه لا معنى لجمعهم صيباً في هذا الموضع، وإن كان لا يمتنع أن يقع صيب في موضع آخر ليس من هذا الغرض في شيء استعارة ومبالغة كقولك : فاض صيب منه تريد جوده، وهو صيب يفيض، تريد يتدفق في الجود - فلسنا نقول : إن هاهنا

(١) انتهى هو مثل زيد كأسد أو كالأسد، بما ذكر فيه الطرفان والأداة.

(٢) أي الاستفادة من طريق التشبيه البليغ بحمله على معنى المبالغة لا على الحذف.

(٣) أي على الخبرية إن صح النقل فيه إلى أساليب التشبيه البليغ لا على معنى المبالغة ولكن على معنى الحذف وتقدير لفظ مثل.

اسم جنس واسما صفة لا يصلح للاستعارة في حال من الأحوال (١) .
وهذا شعب من القول يحتاج إلى كلام أكثر من هذا ويدخل فيه
مسائل ولكن استقصاءه يقطع عن الغرض (٢) .
فإن قلت : فلا بد من أصل يرجع إليه في الفرق بين ما يحسن أن
يصرف وجهه إلى الاستعارة والمبالغة وما لا يحسن ذلك فيه ، ولا يجيبك
المعنى إليه ، بل يصد بوجهه عنك متى أردته عليه .

فالجواب : أنه لا يمكن أن يقال فيه قول قاطع ، ولكن ههنا نكتة
يجب الاعتماد عليها ، والنظر إليها ، وهي أن الشبه إذا كان وصفا معروفا
في الشيء قد جرى العرف بأن يشبه من أجله به ، وتعرف كونه أصلا
فيه يقاس عليه ، كالنور والحسن في الشمس أو الاشتهار والظهور وأنها
لا تخفى فيها أيضا ، وكالطيب في المسك والحلاوة في العسل والمرارة في الصاب
والشجاعة في الأسد والفيض في البحر والغيث ، والمضاء والقطع والحدة
في السيف ، والنفوذ في السنان وسرعة المرور في السهم ، وسرعة الحركة في شعلة
النار وما شاكل ذلك من الأوصاف التي لكل وصف منها جنس هو أصل
فيه ، ومقدم في معانيه - فاستعارة الاسم للشيء على معنى ذلك الشبه نجح
سهلة متقادة ، وتقع مألوفة معتادة ، وذلك أن هذه الأوصاف من هذه
الاسماء قد تعرف كونها أصولا فيها وأنها أخص ما توجد فيه بها ، فكل

(١) من هذا الكلام يفهم أن عبد القاهر يطلق على أساليب التشبيه
البليغ اسم استعارة اللهم إلا إذا قلنا : إن المطف في قوله إلى حد الاستعارة
والمبالغة ، ليس من عطف المترادفين بل من عطف المتغايرين ، فالاستعارة
مثل رأيت أسدا والمبالغة مثل زيد أسد ، وقد يرجع ذلك لقوله بعد : ومتى
صلحت الاستعارة في شيء فالمبالغة فيه أصلح .

(٢) وهو الفرق بين التمثيل والاستعارة .

أحد يعلم أن أخص المنيرات بالنور الشمس ، فإذا أطلقت ودلت الحال على التشبيه لم يخف المراد ، ولو أنك أردت من الشمس الاستدارة ، لم يجوز أن تدل عليه بالاستعارة . ولكن إن أردتها من الفلك جاز ، فإن قصدتها من الكرة كان أبين لأن الاستدارة من الكرة أشهر وصف فيها ، ومضى صلحت الاستعارة في شيء فالمبالغة فيه أصح ، وطريقها أوضح ، ولسان الحال بها أفصح ، أعنى أنك إذا قلت :

٣١٢ - يا ابن الكواكب من أئمة هاشم

٣١٣ - و يا ابن الليوث الغر .

فأجريت الاسم على المشبه لإجراؤه على أصله الذي وضع له ، وأدعيته له كان قولك : هم الكواكب وهم الليوث ، أو هم كواكب وليوث ، أخرى أن تقول له ، وأخف مؤنة على السامع في وقوع العلم له به .

واعلم أن المعنى في المبالغة - وتفسيرنا لها بقولنا جعل هذا ذاك وجعله الأسد وادعى أنه الأسد حقيقة - أن المشبه الشيء بالشيء من شأنه أن ينظر إلى الوصف الذي يجمع بين الشئين وينتفي عن نفسه الفكر فيأسواه جملة ، فإذا شبه بالأسد التي صرورة الشجاعة بين عبيده ، والتي (١) ماعداها فلم ينظر إليه ، فإن هو قال : زيد كالأسد كان قد أثبت له حظاً ظاهراً في الشجاعة ولم يخرج عن الاقتصاد ، وإذا قال هو الأسد ، تناهى في الدعوى إما قريباً من الحق لفرط بسالة الرجل ، وإما متجاوزاً في القول لجعله بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يعدم منها شيئاً ، وإذا كان بحكم التشبيه وبأنه مقصوده من ذكر الأسد في حكم من يعتقد أن الاسم لم يوضع على ذلك السبع إلا للشجاعة التي فيه . وأن ماعداها من صورته وسائر صفاته عيال .

(١) أي طرح .

عليها وتبع لها في استحقاقه هذا الاسم ، ثم أثبت لهذا الذي يشبهه به تلك الشجاعة بعينها حتى لا اختلاف ولا تفاوت فقد جعل الأسد له لا محالة لأن قولنا « هو هو » على معنيين :

أحدهما : أن يكون للشيء اسمان يعرفه المخاطب بأحدهما دون الآخر فإذا ذكر باسمه الآخر توهم أن معك شيئين ، فإذا قلت : زيد هو أبو عبد الله عرفت أن هذا الذي تذكر الآن هو الذي عرفه أبي عبد الله .

والثاني : أن يراد بتحقيق التشابه بين الشيئين وتكليفه لهما ونفي الاختلاف والتفاوت عنهما ، فيقال « هو هو » أى لا يمكن الفرق بينهما لأن الفرق يقع إذا اختلفت أحدهما بصفة لا تكون في الآخر .

وهذا المعنى الثاني فرع على الأول . وذلك أن التشابه بين التشابه التام لما كان يجب أحدهما الآخر ويتوهم الزاقي لهما في حالين أنه رأى شيئاً واحداً صاروا إذا حققوا التشابه بين الشيئين يقولون « هو هو » والمشبه إذا وقف وهمه كما عرفت على الشجاعة دون سائر الأمور ثم لم يثبت بين شجاعة صاحبه وشجاعة الأسد فرقا فقد صار إلى معنى قولنا « هو هو » بلا شبهة .

وإذا تقررت هذه الجملة فقولنا :

٣١٤ - فإنك كالليل الذي هو مدركي

إن حاولت فيه طريقة المبالغة فقلت : فإنك الليل الذي هو مدركي — لزمك لا محالة أن تعتمد على صفة من أجلا تجعله الليل كالشجاعة التي من أجلا جعلت الرجل الأسد ، فإن قلت تلك الصفة الظلمة وأنه قصد شدة منغظه وزاعى حال المستخوط عليه ، وتوهم أن الدنيا تظلم في عينيه حسب الحال في المستوحش الشديد الوحشة ، كما قال (١) :

(١) أى المتنبي .

٣١٥ - أعيدوا صباحى فهو عند الكواعب (١)

قيل لك : هذا التقدير إن استجزناه وعملنا عليه فإننا نحتمله والكلام على ظاهره ، وحرف التشبيه مذكور داخل على الليل كما تراه فى البيت ، فأما وأنت تريد المبالغة فلا يحى لك ذلك ، لأن الصفات المذكورة لا يواجه بها الممدوحون ، ولا تستعار الأسماء الدالة عليها لهم إلا بعد أن تتدارك وتقرن إليها أضدادها من الأوصاف المحبوبة كقوله :

٣١٦ - أنت الصاب والعسل

ولا تقول وأنت ماذح : أنت الصاب وتسكت . وحتى إن الماذق لا يرضى بهذا الاحتراز وحده حتى يزيد ويختار فى دفع ما يفشى النفس من الكراهة بإطلاق الصفة التى ليست من الصفات المحبوبة فيصل بالكلام ما يخرج به إلى نوع من المدح ، كقول المتنبي :

٣١٧ - حسن فى وجوه أعدائه أقبح من ضيفه وأنه السوام (٢)

بدأ فجعله حسناً على الإطلاق ثم أراد أن يجعله قبيحاً فى عيون أعدائه على العادة فى مدح الرجل بأن عدوه يكرهه فلم يقنع ما سبق من تمهيدته وتقدم من احترازه فى تلافى ما يجنيه إطلاق صفة القبح حتى وصل به هذه الزيادة من المدح وهى كراهة سوامه لرؤية أضيفه وحتى حصل ذكر القبح مغموراً بين حسنين ، فصار كما يقول المنجمون : يقع النحس مضبوطاً بين سعدين فيبطل فعله وينمحق أثره .

وقد عرفت ما جناه التهاون بهذا النحو من الاحتراز على أى تمام ، حتى صار ما ينمى عليه منه أبلغ شئ فى بسط لسان القادح فيه والمنكر لفضله

(١) عجزه : وردوا رقادى فهو لحظ الحياتب .

(٢) قد مضى هذا الشاهد من قبل - الشاهد ١١٦ .

وأخصر حجة المتعصب عليه ، وذلك أنه لم يبال في كثير من مخاطبات الممدوح بتحسين ظاهر اللفظ ، واقتصر على صميم التشبيه ، وأطلق اسم الجنس الحسيس ، كإطلاق الشريف التبيه كقوله (١) :

٣١٨ - فإذا ما أردت كنت رشاء وإذا ما أردت كنت قليبا
فصك وجه الممدوح كما ترى بأنه رشاء وقليب ولم يحتشم أن قال (١) :

٣١٩ - مازال يهذى بالمكارم والعلى حتى ظننا أنه محموم
لجملة يهذى وجعل عليه الحمى ، وظن أنه إذا حصل له المبالغة في إثبات المكارم له وجعلها مستبعدة بأفكاره وخواطره حتى لا يصدر عنه غيرها ، فلاضير أن يتلفاه بمثل هذا الخطاب الجاف ، والمدح المتنافى ، فكذلك أنت هذه قصتك ، وهذه قضيتك ، في اقتراحك علينا أن نسلك بالليل في البيت طريق المبالغة على تأويل السخط .

فإن قلت : أفترى أن تأتي هذا التقدير في البيت أيضاً حتى يقتصر التشبيه على ما تفيد الجملة الجارية في صلة الذي ؟

قلت : فإن ذلك الوجه فيما أظنه ، فقد جاء في الخبر عن النبي ﷺ :
« ليدخلن هذا الدين ما دخل عليه الليل » ، فكما تجرد المعنى للحكم الذي هو الليل من الوصول إلى كل مكان ، ولم يكن لاعتبار ما اعتبروه من شبه ظلمته وجه ، كذلك يجوز أن يتجرد في البيت له ويكون ما ادعوه من الإشارة بظلمة الليل إلى إدراكه له ساخطاً ضرباً من التعمق والتطلب لما لعل الشاعر لم يقصده ، وأحسن ما يمكن أن يقتصر به لهذا التقدير أن يقال : إن النهار بمنزلة الليل في وصوله إلى كل مكان فسا من موضع من الأرض إلا ويدركه كل واحد منهما ، فكما أن الكائن في النهار لا يمكنه أن يصير إلى

مكان لا يكون به ليل كذلك الكائن في الليل لا يجد موضعاً لا يباحقه فيه نهار (١)، فاختصاصه الليل دليل على أنه قد روى في نفسه فلما علم أن حالة إدراكه وقد هرب منه حالة مسخط رأى التمثيل بالليل أولى، ويمكن أن يزداد في تصرفه بقوله (٢) :

٣٢٠ - نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراق في كل بلد وذلك أنه قصد ههنا نفس ما قصد النابتة في تعميم الاقطار والوصول إلى كل مكان . إلا أن النعمة لما كانت تمر وتؤنس أخذ المثل لها من الشمس، ولو أنه ضرب المثل لوصول النعمة إلى أقاصي البلاد، وانتشارها في العباد : بالليل ووصوله إلى كل بلد، وبلوغه كل أحد لكان قد أخطأ خطأ فاحشاً، إلا أن هذا وإن كان يحى مستوياً في الموازنة ففرق بين ما بكره من التشبيه وما يجب، لأن الصفة المحبوبة إذا اتصلت بالفرض من التشبيه نالت من العناية بها والمحافظة عليها قريباً مما يناله الفرض نفسه . وأما ما ليس بمحبوب فيحسن أن يعرض عنها صفةً ويدع الفكر فيها جانباً . وأما تركه (٣) أن يمثل بالنهار وإن كان بمنزلة الليل فيما أراده فيمكن أن يجاب عنه بأن هذا الخطاب من النابتة كان بالنهار لا محالة، وإذا كان يكلمه وهو في النهار بعد أن يضرب المثل بإدراك النهار له، وكان الظاهر أن يمثل بإدراك الليل الذي إقباله منتظر، وطريقه على النهار متوقع، فكأنه قال وهو في صدر النهار أو آخره : لو سرت عنك، لم أجد مكاناً يقينى الطلب منك، ولكان إدراكك لي وإن بعدت واجباً كإدراك هذا الليل المقبل في

(١) وذلك نقد الأصمعي للبيت (راجع لغزلة الشعراء للأصمعي) .

(٢) هو العباس بن الأحنف المتوفى عام ١٩٢ هـ وراجع البيت في الوصاية ص ٢٠٥ .

(٣) هذا رد لنقد الأصمعي .

عقب نهاري هذا إياي ، ووصوله إلى أى موضع بلغت من الأرض .
وهنا شيء آخر وهو أن تشبيه النعمة فى البيت بالشمس وإن كان من
حيث الغرض الخاص وهو الدلالة على العموم فكان الشبه الآخر من
كونها مؤنسة للقلوب وملبسة العالم بهجة والبهاء كما تفعل الشمس حاصلًا
على سبيل العرض ويضرب من النطف ، فإن تجريد التشبيه لهذا الوجه
الذى هو الآن تابع وجعله أصلاً ومقصوداً على الانفراد مألوف معروف
كقولنا : نعمتك شمس طالعة ، وليس كذلك الحكيم فى الليل ، لأن تجريده
لوصف الممدوح بالسخط مستكره حتى لو قلت : أنت فى حال السخط
ليل وفى الرضى نهار فطفت هكذا تجعله ليلاً بسخطه ، لم يحسن ، وإنما
الواجب أن يقول : النهار ليل على من تغضب عليه ، والليل نهار لمن ترضى
عنه ، وزمان عدوك ليل كله ، وأوقات وليك نهار كلها ، كما قال :

٣٢١ - أيامنا مقصولة أطرافها بك والليالي كلها أسحار (١)

وقد يقول الرجل لمحبوبه : أنت ليل ونهاري . أى بك تضئ الدنيا
وتظلم ، فإذا رضيت فدهرى نهار ، وإذا غضبت فليل ، كما تقول : أنت
دائى ودوائى وبرئى وسقامى ، ولا تنكاد تجد أحداً يقول : أنت ليل ، على
معنى أن سخطك تظلم به الدنيا ، لأن هذه العبارة بالذم وبالوصف بالظلمة
وسواد الجلد وتجهيم الوجه أخص ، وبأن يراد بها أخلق ، وهذا المعنى منها
إلى القلب أسبق .. فاعرفه .

(١) هو لآبى تمام يمدح أيا سعيد الثغرى وقد قيل لرجل : كيف ليلىك ؟
قال سحر كله (٣ : ٣٧ البيان) .

فصل

اعلم أنك تجد الاسم وقد وقع من نظم الكلام الموقع الذي يقتضى كونه مستعاراً ثم لا يكون مستعاراً ، وذلك لأن التشبيه المقصود منوط به مع غيره ، وليس له شبه ينفرد به ، على ما قدمت لك أن الشبه يحى منتزعا من مجموع جملة من الكلام .

فمن ذلك قول داود بن علي حين خطب فقال :

« شكراً شكرياً إنا والله ما خرجنا لنحقر فيكم نهراً ، ولا لنبنى فيكم قصراً ، أظن عدو الله أن لن نظفر به ؟ أرخى له في زمانه ، حتى عثر في فضل خطابه (١) فالآن عاد الأمر في نصابه ، وطلعت الشمس من مظلمها ، والآن قد أخذ القوس باريها ، وعاد النبل إلى النزعة ، ورجع الأمر إلى مستقره في أهل بيت نبينا ، أهل بيت الزامة والرحمة . »

فقل له : « الآن أخذ القوس باريها ، - وإن كان القوس يقع كناية عن الخلافة والباري عن المستحق لها - فإنه لا يجوز أن يقال : إن القوس مستعار للخلافة على حد استعارة النور والشمس ، لأجل أنه لا يتصور أن يخرج للخلافة شبه من القوس على الانفراد ، وأن يقال « هي قوس » كما يقال « هي نور وشمس » وإنما الشبه مؤلف بحال (٢) الخلافة مع القائم بها من حال القوس مع الذي براها ، وهو أن الباري للقوس أعرف بخيرها وشرها وأهدى إلى توفيرها وتصريفها إذ كان العامل لها ، فكذلك السكائن على الأوصاف المنتبذة في الإمامة والجامع لها ، يكون أهدى إلى توفية الخلافة حقها

(١) الخطام ككتاب حبل يوضع في عنق البعير ويشنى في خطمه أى أنه ليقناده به ، والنزعة بالتحريك : الرماة بالنبل جمع نازع ، وفي المثل صار الأمر إلى النزعة أى قام بإصلاحه أهل الأمانة والسياسة .

(٢) أى من حال .

وأعترف بما يحفظ مصادرها عن الخلل ، وأن يراعى في سياسة الخلق بالامر والنهي التي هي المقصود منها ترتيباً ووزناً تقع به الأفعال مواقعها من الصواب كما أن المعارف بالقوس يراعى في تسوية جوانبها ، وإقامة وترها ، وكيفية نزعتها (١) ووضع السهم الموضع الخاص منها ما يوجب في سهامه أن تصيب الأغراض وتقرطس (٢) في الأهداف ، وتقع في المقاتل ، وتصيب شاكلة الرمي (٣) .

وهكذا قول القائل وقد سمع كلامنا حسناً من رجل دميم : « غسل طيب في ظرف (٤) سوء » ليس (غسل) ههنا على حدة في قولك : ألفاظه غسل ، لأجل أنه لم يقصد إلى بيان حال اللفظ وتشبيهه بالغسل ، في هذا الكلام الحسن من المتكلم المشنوء في منظره ، وإنما قصد إلى قياس اجتماع فضل المخبر ، مع نقص النظر بالشبه المؤلف من الغسل والظرف ، ألا ترى أن الذي يقابل الرجل هو ظرف سوء ، وظرف سوء لا يصلح تشبيه الرجل به على الانفراد ، لأن الدعامة لا تعطيه صفة الظرف من حيث هي دعامة ، ما لم يتقدم شيء يشبه في الظرف من الكلام الحسن أو الخلق الجليل ، أو سائر المعاني التي تجعل الأشخاص أوعية لها (٥) .

(١) الأولى : نزعها .

(٢) قرطس : أصاب القرطاس وهو الهدف .

(٣) الشاكلة : الخاصرة . والرمي : المرمى .

(٤) راجع ١ : ١٦٨ البيان والتبيين للجاحظ :

(٥) الأدب بطبيعته للمأخظة والوجدان والخيال المقام الأول فيه ، كما أن العلم بطبيعته للعقل والتفكير والتجربة المقام الأول فيه ، وأساليب الأدب بالبيان صور عامة يشكلها الخيال وتلونها العاطفة بألوانها الخاصة المتميزة =

== عن حقائق الحياة ، ومقررات الوجود ، والادب عمله الاول خدمة الحياة ومثلها العليا ، وتوجيه الفكر الإنسانى والمواطن البشرى وجهة الخير والساد ، وقلبا تخضع الجماعات لسلطان العقل والتفكير كما تخضع لاحكام العاطفة وتصورات الخيال ، ولذلك كان مقامه الاول فى توجيه الجماعات يدخل عليها من الباب الذى تدعن له وتسير فى تياره وأساليب الادب البيانية قسبان :

أسلوب يصور صورا ليس لها وجود فى حقائقها العامة ويحاول أن يفرضها كأمر ثابت مقرر يأخذ سيره مع حقائق الحياة .
وأسلوب يدخل على العقل والوجدان من باب الحقائق المقررة الثابتة التى أقرتها طبيعة الحياة ونواميس الوجود .

وهذان الأسلوبان يسيران معاً إلى هدف واحد وغاية واحدة ، ويعملان على الوصول إليها من وراء السبيل الذى يسلكه كل أسلوب .

والتشبيه حقيقته الأولى قياس حقيقة بمنازة فى بعض صفاتها بحقيقة أخرى ثبت للعقل والناس امتيازها فى هذه الصفة ، وتقريب الشقة البعيدة بين الحقيقتين .. وذلك أسلوب بعيد عن التخيل وإن كان فيه بعض المبالغة .

وهناك أسلوب التشبيه البليغ الذى تجعل فيه الحقيقة حقيقة أخرى على سبيل المبالغة والتخييل لاعلى سبيل الاقتصاد والتحقيق ، فمثل محمد حاتم وزيد أسد وهند بدر وشمس وظي ، كل ذلك على سبيل التخيل الذى تجعل فيه الحقيقة هى نفس حقيقة أخرى ، وقد مهد القرآن الكريم لهذا الأسلوب تمهيداً رائعاً بنى حقيقة التى أولا ثم أثبت له الحقيقة الأخرى المرادة ==

.....

فقاله : « ما هذا بشر إن هذا إله ملك كريم » .
وأما أسلوب الاستعارة من مثل رأيت أسدا فبره تخييل في الإدعاء والمبالغة أقوى من التخييل الأول ، وجعل الحقيقة حقيقة أخرى على أحد أمرين : إما ادعاء اتحادهما على سبيل التخييل ، وإما ادعاء تقاربهما على سبيل التشبيه ، والأول هو المفهوم من أسلوب الاستعارة ، ولأمر ما ادعى عبد القاهر عكس ذلك وذهب إلى الاحتمال الثاني ، وقد أثبت سابقا ما أبطل دعوى التشبيه في الاستعارة ، فلم يبق مفر من التسليم بأنها من قبيل التخييل ، ولنعرض رأي عبد القاهر أولا لنرى مدى ما فيه من تحقيق علمي ، ثم أثبت ما يؤيد وجهة نظري في هذا الموضوع البلاغي .

قال عبد القاهر : إن الاستعارة لا تدخل في باب التخييل :

١ - لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة بل إلى إثبات شبه هناك .. وذلك عندي منقوض بما يأتي :

(أ) أن أسلوب الاستعارة المقصود منه كما يفهم الذوق إثبات معنى اللفظة المستعارة لا إثبات الشبه .

(ب) أن كثير من علماء البيان صرحوا بأن المراد منه إثبات معنى اللفظة المستعارة ، كدولف فقد النثر والآمدى وسراهما من علماء البيان .

(ج) أن عبد القاهر نفسه صرح بأن الاستعارة إنما هي في ادعاء معنى الاسم لشيء لا في نقل الاسم من شيء إلى شيء (٢٩٠ وما بعدها من الدلائل - رشيد رضا) .

والدليل الثاني لعبد القاهر : وجود الاستعارة في القرآن الكريم والحديث الشريف .

وردى على ذلك أن استعارات القرآن والحديث تخط خاص فذ من أنماط الاستعارة ، قد تحرى فيها خدمة الخيال للواقع وللحقائق وسيره مع العقل وتمثليه مع حاجة البيان إلى سحر الأداء وروعة التأثير وقوة الإقناع ، وهو خيال يثبت حقائق صادقة لا غلو فيها ولا إغراق . ثم إن الذكر الحكيم لم يجعل الرجل الشجاع أسداً ، إنما جعل الأرض في ازدهارها بأنوار الله مشرقة مضيئة ، وجعل إزالة الليل من مكانه محو له ، وهكذا .

والدليل الثالث لعبد القاهر : أن الاستعارة سبيلها سبيل الكلام المحذوف الذى يثبت به قائله أمراً عقلياً صحيحاً .

وأقول نعم إنها سبيلها سبيل الكلام المحذوف ، فالقائل رأى أسداً أصل الكلام رأى رجلاً هو الأسد عينه ، وهو يثبت به أمراً عقلياً صحيحاً وهو الشجاعة للرجل ولكنه يثبتها بعد إثبات أمر تخييل صرف وهو ادعاء أن هذا الرجل هو الأسد نفسه على طريق التخييل الذى يوهمك أن هذا الرجل فى قوته هو هذا الأسد فى شجاعته ، ويخدعك بهذا اللون البيانى خديعة من يريد المبالغة فى التصوير ويحملك على الاقتناع بما يقول .

ويقول عبد القاهر : إن الاستعارة تعتمد على التشبيه والتشبيه قياس والقياس يجرى فى المعقولات .

وقد ناقشت هذا الدليل سابقاً مناقشة طويلة فيها غنى عن بيان جديد ، وأزبد رأي هذا إثباتاً وقوة بما يأتى :

١ - كثير من علماء البيان القدامى لم يصرح بأنها تعتمد التشبيه حين صرح آخرون بأنها من قبيل التخييل كابن رشيق (١ : ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤١ العدد) .

ويقول ابن جني : لا تكون الاستعارة إلالة بالغة وإلا فهي حقيقة
(١ : ٢٤٠ العمدة) .

٢ - كثير من أقسام الاستعارة مبنى على التخيل كالتخييلة ، وهي كلما
كان الاسم المستعار فيها أنهت في مكانه وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى
الظاهر وتصرح بالتشبيه ، كان أمر التخيل فيها أقوى ، كما يقول عبد القاهر
نفسه .

وهناك استعارات أخرى يرى عبد القاهر فيها أنها شديدة التخيل وقد
تنوسى فيها التشبيه ، مثل :

ويصعد حتى نظرت الجهور بأرب له حاجة في السماء
وفي الاستعارة أيضاً ما لا يحسن دخول أدوات التشبيه فيها .
٣ - على أن في تقدير التشبيه تكلفاً لا يقبله عقل أو ذوق .

وأما القرب والوضوح في الاستعارة فأساسه وضوح المراد المقصود من
الاستعارة ، بوضوح المناسبة بين المستعار له والمستعار منه ، سواء بوضوحها
في نفس الأمر أو بوجود قرائن واضحة ترشد إلى المناسبة وتدل على المراد .
وذلك مذهب العرب الجاهليين في استعاراتهم وإن كان كثير من
المحدثين دفعهم الحضارة وسعة الثقافة إلى الإغراب فيها وإبعاد منزعها عما
كان حافزاً لكثير من النقاد على إعلان الخصومة لهم .

وهذه النظرية أول من أشار إليها أرسطو ، واهتدى إليها علماء البيان العرب .
ولم يشذ أحد عن الإيمان بهذه الفكرة إلا ابن وكيع المصري م ٣٩٣
الذي ذهب إلى إثبات الاستعارة البعيدة مادام لا يدخلها ليس ولا إيهام
(١ : ٢٤٠ العمدة) .

== والتطور العقلي والأدبي في أسلوب الاستعارة ، وإنتقالها من سداجة البداوة في العصر الجاهلي إلى دقة التفكير في القرن الرابع والخامس الهجري ، ثم إلى عمق الثقافة في عصرنا الحديث ؛ بانتقال الفكر الإنساني من بداوة العصور القديمة إلى حضارة القرن العشرين ؛ أكبر مقيد لرأى ابن وكيع . وأرى أن أسلوب « يد الشمال » ، من أساليب التمثيل والاستعارة التمثيلية وهو من أقوى درجات التمثيل بلاغة وبيانا ، فالشاعر يخيل إليك أن مثل الشمال في تصريف الغداة على حكم طبيعتها مثل المدبر المصرف لما زمامه بيده ومقادته في كفه ، ثم رأى الشاعر أن محور الكلام في الممثل به هو اليد وهو الزمام فأثبت اليد في الأسلوب كما أثبت الزمام وحذف ما سواهما لأنهما وحدهما يغنيان عن كل بيان وكلام . وكذلك قول الشاعر :

ولإذا المنية أُنشبت أظفارها

مثل المنية في اغتيالها للنفوس بالأسد يفترس فريسته ، ثم حذف أجزاء الممثل به مكتفيا بأهمها خطرا في أداء المعنى وتصوير المراد ، وهو الظفر ينشبه الأسد في فريسته ، فأبقاه في الكلام واكتفى به في الدلالة على غرضه والإشعار بمراده . . وكذلك قوله تعالى « واحفض لها جناح الذل من الرحمة » ، مثل الذكر الحكيم البار بأبيه وأمه بطير يحنو على صغاره ويسدل عليهم جناحا من الحنان والعطف والشفقة ثم حذف أجزاء الممثل به مكتفيا بكلمة جناح ، لأن مظهر الجناح وقد غطى به الطير صغاره هو أبلغ شيء في الطير وفيه أبلغ تصوير لمعاني الحنان والعطف ، وبذلك أجرى الكلام على صورة رائعة من التمثيل الذي يدل بعضه على بعض ، ومن المجدير بالذكر أن أساليب الترشيح التخيلي في أساليب التشبيه والتمثيل والاستعارة الواردة في الذكر الحكيم قليلة ، ولا يلجأ إليها القرآن الكريم في تصوير المعاني ==

(٩٢ - أسرار البلاغة - ج ٢)

== إلا قليلاً ونادراً ، وهنا جاءت كلمة الجناح غنيات للسامع صورة الطير بأبلغ مظاهر الحنان فيه ، ثم أعقبت بكلمة الرحمة لتعيد السامع من جو الخيال المتأمل إلى مجال الحقيقة المرادة ، من بر الابن بوالديه والتفاني في الرحمة بهما والحنان والشفقة عليهما ، فكان في ذلك أبلغ تصوير للغرض وأبين أداء للمراد ... ودليلنا على ما نذهب إليه هو :

١ - أن في رد هذا الأسلوب إلى الاستعارة الممكنية تكلفاً كثيراً مما وقع فيه عبد القاهر ومن تبعه .

٢ - أن المشبه وهو الشبال مثلاً في بيت لبيد موجود في الكلام ، وكذلك المشبه به ، أو قل أهم جزء يشعر بالغرض منه كاليد والزمام في البيت ، والاستعارة لا بد فيها من حذف أحد الطرفين ، وقد دفع ذلك السكاكي إلى تكلف آخر في فهم هذا الأسلوب فزعم أن المنية في قول أبي ذؤيب مثلاً أريد بها السبع المختال الخ .

٣ - يظهر بوضوح أسلوب المثل في كثير من أمثلة هذا الأسلوب ، مثل هو مرعى العنان وملق الزمام ، مما هو أسلوب عادي من أساليب هذا اللون الذي يرتقى في بلاغته إلى منزلة الأساليب الخاصة كما في بيت لبيد وأبي ذؤيب ، ثم يرتقى إلى حد الإعجاز في القرآن الكريم .

٤ - هذا الأسلوب - وهو يد الشبال وزمام الغداة وأظفار المنية وجناح الذل مثلاً - صورة تخيلية للأسلوب : ذهب الأصيل ، ولجين الماء ، التحقيق .

ويؤكد عبد القاهر نظرية ابتناء الاستعارة على التشبيه ، وهي نظرية موجودة في خطابة أرسطو ، وذكرها قدامة وأشار إليها صاحب الوساطة ==

== وصاحب الموازنة وابن رشيق في العمدة ، ودافع عنها عبد القاهر ومن بعده من علماء البيان .

وقد طبقت هذه الفكرة على أدبنا تطبيقاً ، وفرضت عليه فرضاً ، ودافع عنها كثير من البيانين ، ثم رأى بعضهم كميد القاهر أن هذا الرأي قد يقابل بإنكار ، فزعم أن التشبيه الذي تعتمد الاستعارة تشبيه خاص وهو التشبيه على وجه المبالغة ؛ وحاول في كثير من التعسف إثبات هذا التشبيه في الاستعارة التخيلية وفي العنادية ، ورأى بعض آخر كابن رشيق أن الاستعارة من التشبيه إلا أنها بغير أدواته وعلى غير أسلوبه (١ : ٢٤٩ العمدة) ، والتشبيه عنده تخييل وإيهام لا تحقيق وإثبات واقع ، وبذلك نجأ من النقد إلى حد محدود .

ولعل الباعث الأول الذي دفع علماء البيان إلى هذا الرأي هو رغبتهم في إخراج الاستعارة من باب التخييل حتى لا تكون معانيها من كذب الخيال وعمل الوهم وصنع التأويل الذي ينزه عنه القرآن الكريم والحديث الشريف .

وقد نفي البيانون من قديم أن يكون المجاز كذباً ، وأشفق ابن قتيبة من هذا الرأي ونفاه فقال : لو كان المجاز كذباً لكان أكثر كلامنا محالاً الخ (١ : ٢٣٦ العمدة) .

ومن قديم ترددت هذه الشبهة في أذهان كثير ، فقد قال رجل اشاعر :
أقول :

ولانت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الذعر
أيكون الرجل أشجع من أسامة ؟ فقال الشاعر : نعم إن الأمير فتح
مدينة لا يفتحها الأسد .

وفي نظري أنه يجب أن يفرق بين أمرين : ابتداء الخيال في مجاله الواقعي أو الوهمي ، وكذب الحقائق في محيط الحياة الاجتماعي ، والخيال ما هو إلا وسيلة لتأييد حقائق الحياة ، وإن خرج به كثير من الشعراء إلى مجال الغلو والإغراق .

وقد بالغ عبد القاهر في الرد على من يصف المجاز بغير الصدق وأقام الاستعارة على أساس التشبيه على وجه المبالغة حذراً من ذلك الرأي ، كما فرق بين الاستعارة والكذب ، لبناء الدعوى في الاستعارة على التأويل ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف الظاهر فإن الكاذب يبرأ من التأويل ولا ينصب قرينة دالة على خلاف زعمه .

ورأي الذي أومن به أن الاستعارة لا تعتمد التشبيه مطلقاً في أي لون من ألوانها ، وأن العربي الأول حين نطق بالأساليب البيانية التي يعبر بها عن مقصوده ، من مثل : زيد كالأسد ورأيت به أسداً وزيد أسد ورأيت الأسد ، إنما كان يقصد في الأسلوب الأول التشبيه ويلوح في الثاني به ، ويعتبر ذلك في الأسلوب الرابع على وجه المبالغة في الادعاء والتخييل حتى ليدعوك إلى أن لا تجعل للتردد على عقلك سبيلاً في الوثوق بأن هذا الشجاع المبرز في بسالته هو فرد من أفراد الأسد المشهور في شجاعته ، وأي مجال للتشبيه في هذا الأسلوب وأي أثر لوجوده فيه ؟

ومن العيب أن نفسر الاستعارة على ضوء بعض المخاوف بتفسير يخالف حقيقتها وما يمليه الذوق في فهمها ، فكون الاستعارة لا تعتمد التشبيه أمر لا يضر لإيماننا الثابت الذي لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه ، والتنزيل الكريم كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ولم يخرج الالفاظ عن دلالتها ، كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها ولم ينقلهم عن =

فن حقل أن تحافظ على هذا الأصل وهو أن الشبه إذا كان موجوداً
فى الشيء على الانفراد من غير أن يكون نتيجة بينه وبين شيء آخر -
مثلاً (١) مستعار لما أخذ الشبه منه كالنور للعلم ، والظلمة للجهل ،
والشمس للوجه الجليل أو الرجل النبيه الجليل ، وإذا لم تمكن نسبة الشبه
إلى الشيء على الانفراد وكان مركباً من حاله مع غيره فليس الاسم مستعار
ولكن مجموع الكلام مثل .

== أساليبهم وطرقهم ولم يتمتعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتخييل والحذف
والاستعارة كما يقول عبد القاهر .

وأزيد على ذلك أنه لم يفسر أذواقهم الأدبية ولا فطرتهم العربية
الحساسة بمعاني الجمال فى الأساليب والأداء ، ثم أى ضمير على الكتاب
الكريم إذا استعمل الأساليب العربية الأولى التى تعتمد على التخييل فى
فى أسلوبها وطريق أدائها مع تحويره لغاياتها ومراميها وأهدافها البيانية
والفكرية ، بعد أن بذ العرب فى هذه الأساليب وبلاغتها ؟ وفى القرآن
الكريم من الاستعارات التخيلية التى لا تدانى بلاغة ، وهل طاب له جناح
الذئب ، أو تنقص ما فيه من حق وما أشعره من صدق لباس الجوع
والخوف ، واشتعال الرأس شيئا .

ولعلنا نفرق بين شيئين : الخيال فى الحقائق والخيال فى أساليب
الحقائق وطرق تصويرها ، ثم أى دليل عرضه عبد القاهر فى تأييد هذا
المذهب ؟ لا شيء إلا الدعوى جعلها دليلاً والرأى فرضه فرضاً وألقاه
جزافاً ، فإن كان يرمى إلى الطبع والدوق ويجعلهما الحكم فى ذلك فإن
أذواقنا لا تقر ما يدعى بحال .

(١) أى اللفظ .

واعلم أن هذه الأمور التي قصدت البحث عنها أمور كأنها معروفة
بمجهولة (١) ، وذلك أنها معروفة على الجلالة لا ينسكربيانها في نفر من العارفين
ذوق الكلام والمتمهرين (٢) في فصل جديده من رديته ، ومجهولة من حيث
لم تتفق فيها أوضاع تجري مجرى القوانين التي يرجع إليها فنستخرج منها
العلل في حسن ما استحسنت . وقبح ما استهجن ، حتى تعلم علم اليقين غير
الموهوم ، وتضبط ضبط المزموم (٣) المختوم .

ولعل اللال إن عرض لك ، أو النشاط إن فتر عنك ، قلت :
ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة وإنما يكفي أن يقال : الاستعارة مثل كذا
ثم تعقد كلمات وتشد آيات ، وهكذا يكفينا المتونة في التشبيه والتمثيل
يسير من القول .

(١) في الدلائل (ص ١٠٥ وما بعدها تحقيق خفاجي) شرح موجز
للفروق بين أنواع البيان وفي (ص ١٠٧ و ١٠٩) يرى عبد القاهر أن مثل
« أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » تمثيل يكون مجازاً ليجيبك به على حد
الاستعارة ، وقد يقال إنه تمثيل لحالة الرجل المعنوية في تردده في الرأي
بحالته الحسية في تردده في السير ، وأيس من الضروري أن يكون التمثيل
بين حالة الرجل المعنوية والحالة الحسية لرجل آخر ، ورأي أن أساليب
الاستعارة التمثيلية في رأي البلاغيين إنما هي تمثيل وإيدت من الاستعارة
في شيء .

(٢) تهر الرجل : حذق مثل مهر .

(٣) المزموم : ما شد بالزمام أي المفرد . والمختوم : ما وضع على
خطمه أي أنفه الخطام ليقناده .

فإنك (١) تعلم أن قابلاً لوقال، الخبر مثل قولنا : زيد منطلق، ورضى به وقنع ولم تطالبه نفسه بأن يعرف حداً للخبر إذا عرفه تميز في نفسه من سائر الكلام حتى يمكنه أن يعلم أن هـ تارة كلاً ما لفظه لفظ الخبر وليس هو بخبر ولكنه دعاء كقولنا : رحمه الله عليه، وغفر الله له، ولم يجد في نفسه طلباً لأن يعرف أن الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم، وأن أول أمره في القسمة أنه ينقسم إلى جملة من الفعل والفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر، وأن ما عداه هذا من الكلام لا يأتلف، نعم، ولم يجب أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها يؤكد كونها خبراً وبعضها يحدث فيها معاني تخرج بها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وهكذا يقول إذا قيل له : الاسم مثل زيد وعمر، : اكتفيت ولا أحتاج إلى وصف أو حد يميزه من الفعل والحرف أو حد لهما إذا عرفتهما عرفت أن ما عاينهما هو الاسم على طريقة الكتاب، ويقول : لا أحتاج إلى أن أعرف أن الاسم ينقسم فيكون متمكناً أو غير متمكن، والمتمكن يكون منصرفاً وغير منصرف، ولا إلى أن أعلم شرح غير المنصرف والأسباب التسعة التي يقف هذا الحكم على اجتماع سببين منها أو تكرر سبب في الاسم ولا أنه ينقسم إلى المعرفة والاشكارة، وأن النكرة ما عم شيئين فأكثر. وما أريد به واحد من الجنس لا بعينه، والمعرفة ما أريد به واحد بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق، ولا إلى أن أعلم شيئاً من الانقسامات التي تجيء في الاسم — كان قد أساء الاختيار وأسرف في دعوى الاستغناء عما هو محتاج إليه إن أراد هذا النوع من العلم (٢) .

(١) رد لمقول القول السابق وهو قلت .

(٢) كرر عبد القاهر ذلك في دلائل الإيجاز، وذلك مقتبس من مناقشة السيرا في أمي بن يونس (التي رواها التوحيدى في الجزء الأول من الإمتاع والمؤانسة) .

ولئن كان الذى يتكلف شرحه لا يزيد على مؤدى ثلاثة أسماء ، وهى :
التشيل والتشبيه والاستعارة ، فإن ذلك يستدعى جملاً من القول يصعب
استقصاؤها ، وشعباً من الكلام لا تستبين لأول النظر أعماؤها ، إذ قولنا
« شئ » يحتوى على ثلاثة أحرف ، ولكنك إذا مددت يداً إلى القسمة ،
وأخذت فى بيان ما تحويه هذه اللفظة ، احتجت إلى أن تقرأ أوراقاً
لا تحصى ، وتنجش من المشقة والنظر والتفكير ما ليس بالقليل النزر
« والجزء الذى لا يتجرأ » يفوت العين ، ويدق عن البصر ، والكلام عليه
بملا أجلاً عظيمة الحجم .

فهذا مثلك إن أنكرت ما عنيته به من هذا التتبع ، ورأيت من البحث ،
وآثرته من تحميم الفكرة ، وسومها أن تدخل فى جوانب هذه المسائل
وزواياها ، وتستثير كوامنها وخفاياها ، فإن كنت ممن رضى لنفسه أن
يسكون هذا مثله ، وهما محله ، فعب كيف شئت ، وقل ما هويت ، وثق
بأن الزمان عورك على ما ابتغيته ، وشاهدك فيما ادعيت ، وأنتك واجد
من يصوب رأيك ، ويحسن مذهبك ، ويخاصم عنك ، ويعادى المخالف لك .

فصل

« في الأخذ والسرقة وما في ذلك من التعليل، وضروب الحقيقة والتخييل (١) ».

١ - القسم العقلي

اعلم أن الحكم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسرق ، واقتدى بمن تقدم وسبق . لا يخلو من أن يكون في المعنى صريحاً أو في صيغة تتعلق بالعبارة ، ويجب أن تتكلم أولاً على المعاني ، وهي تنقسم أولاً قسمين عقلي وتخييلي ، وكل واحد منهما يتنوع .

فالذي هو العقلي على أنواع :

أولها عقلي صحيح ، يجره في الشعر والكتابة ، والبيان والخطابة ، يجري الأدلة التي تستنبطها العقلاء ، والفوائد التي تثيرها الحكماء ، ولذلك تجد الأكثر من هذا الجنس منتزعا من أحاديث النبي ﷺ وكلام الصحابة رضي الله عنهم ، ومنقولا من آثار السلف الذين شأنهم الصدق ، وقصدهم الحق ، أو ترى له أصلا في الأمثال القديمة والحكم المأثورة عن القدماء فقولته (٢) :

٣٢٢- وما الحسب الموروث لا در دره بمحتسب إلا بآخر مكتسب ونظائره كقولته (٣) :

٣٢٣- وراي وراي كنت ابن سيد عار وفي السر منها والصرح المهذب
فما سودتي عامر عن ورائه أبي الله أن أسمر بأم ولا أب

(١) هذا ليس في الأصل . (٢) ابن الرومي (ص ١١٥ ديوانه)

(٣) هو لعامر بن الطفيل من المخضرمين توفي عام ٩٠ هـ (راجع ١١٨

الشعر والشعراء طبعة محمود صديق) والبيت في (١ : ١١٨ السكامل للبرد).

معنى صريح محض يشهد له العقل بالصحة ، ويعطيه من نفسه أكرم النسبة ، وتتفق العقلاء على الأخذ به ، والحكم بموجبه ، في كل جيل وأمة ، ويوجد له أصل في كل لسان ولغة ، وأعلى مناسبة وأنورها ، وأجلها وأغرها ، قول الله تعالى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ، وقول النبي ﷺ : « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » ، وقوله عليه السلام « يا بني هاشم لا تحببني الناس بالأعمال وتجيئوني (١) ، بالأنساب » ، وذلك أنه لو كانت القضية على ظاهر يفتقر به الجاهل ويعتمده المنقوص ، لآدى ذلك إلى إبطال النسب أيضاً وإحالة التكرار به ، والرجوع إلى شرفه ، فإن الأول لو عدم الفضائل المكتسبة ، والمساعى (٢) ، الشريفة ، ولم يبين من أهل زمانه بأفعال تؤثر ، ومناقب تدون وتسطر ، لما كان أولاً ، ولما كان العلم من أمره بجهلاً ، ولما تصور افتخار الثاني بالانتماء إليه ، وتعويله في المفاضلة عليه ، ولما كان لا يتصور فرق بين أن يقول : هذا أبي ، ومنه نسي ، وبين أن ينسب إلى الطائفة الذي هو أصل الخلق أجمعين ، ولذلك قال ﷺ : « كلكم لأدم وآدم من التراب » ، وقال محمد بن الربيع الموصلي (٣) :

٣٣٤- الناس في صورة التشبيه أكفاء أبوهم آدم والأم حواء
فلن يكن لهم في أصلهم شرف يفاخرون به فالطين والماء
ما الفضل إلا لأهل العلم لأنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء
ووزن كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

(١) يجوز أن تكون الواو واو المعية نصب الفعل بعدها وأن تكون للعطف ونون الرفع محذوفة .

(٢) جمع مسعاة وهي المسائرة والشرف .

(٣) من الشعراء المقلين في صدر العصر العباسي ، وتنسب للإمام علي .

فهذا كما ترى باب من المعاني التي تجمع فيها النظائر وتذكر الآيات الدالة عليها ، فإنها تتلاقى وتتناظر ، وتتشابه وتتشاكل ، ومكانه من العقل ما ظهر لك واستبان ووضح واستنار ، وكذلك قوله (١) :

٢٢٥ - وكل أمره يولى الجميل محب

صريح معنى ليس للشعر في جوهره وذاته نصيب ، وإنما ما يليه من اللفظ ويكسوه من العبارة وكيفية التأدية ، من الاختصار وخلافه ، والكشف أوضده ، وأصله قول النبي ﷺ : « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها (٢) » ، بل قول الله عز وجل « ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » . وكذا قوله (٣) :

٢٢٦ - لا يلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم
معنى معقول لم يزل العقلاء يقضون بصحته ، ويرى المعارفون بالسياسة الأخذ بسنته ، وبه جاءت أوامره سبحانه ، وعليه جرت الأحكام الشرعية ، والسنن النبوية ، وبه استقام لأهل الدين دينهم ، وانتفى عنهم أذى من يفتنهم ويضرهم ، إذ كان موضوع الجبلة على ألا تخلو الدنيا من الطاعة الماردين ، والغواية المعاندين الذين لا يعون الحكمة فتدعهم ، ولا يتصورون الرشد فيسكفهم النصيح ويمنعهم ، ولا يحسون بنقائص الغي والضلال .

(١) أى المتنبى ، وعجز للبيت : وكل مكان ينبت العز طيب .

(٢) يقول البيهقي الشاعر (٢٣٠ - ٤٠٠ هـ) :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم فظالما استعبد الإنسان إحسان

والذي نسبته عبد القاهر هنا إلى الرسول وهو (جبلت) الصحيح أنه حكمة وليس حديثاً .

(٣) هو المتنبى .

وما في الجور والظلم من الضعة والخبال ، فيجدوا لذلك من ألم يحبسهم على الأمر ويوقف بهم عند الزجر ، بل كانوا كالبهايم والسباع لا يوجعهم إلا ما يخرق الأيشار ، من حد الحديد ، وسطور البأس الشديد ، فلولا لم تطيع لأمثالهم السيوف ، ولم تطلق فيهم الختوف ، لما استقام دين ولا دنيا ، ولا نال أهل الشرف ما نالوه من الرتبة العليا ، فلا يطيب الشرب من منهل لم تنف عنه الأقداء ، ولا تقر الروح في بدن لم ترفع عنه الأدوية .
وكذلك قوله (١) :

٢٢٧ — إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
وإنت أنت أكرمت اللئيم تمردا
ووضع الندى في موضع السيف بالعلی
مضر كوضع السيف في موضع الندى

٢ — القسم التخيلي (٢)

وأما القسم التخيلي : فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق وإن ما أثبتته ثابت ، وما نفاه منفي ، وهو مقتن المذاهب ، كثير المسالك ، لا يكاد يحصر إلا تقريبا ، ولا يحاط به تقريبا وتبويبا .
ثم إنه يحى . طيقات ، ويأتى على درجات :
فنه ما يحى . مصنوعا قد تلطف فيه واستمعن عليه يالرفق والحق ، حتى أعطى شيئا من الحق ، وغنى رونقا من الصدق ، باحتجاج تحمل ، وقياس تصنع فيه وتعمل ، ومثاله قول أبي تمام :
٢٢٨ — لا تنكرى عطل الكريم من الغنى فالسيل حرب للمكان العالى

(١) أى المتنبي من قصيدة في مدح سيف الدولة .

(٢) هو ما يعنيه المتأخرون من البلاغيين بحسن التعليل .

فهذا قد خيل إلى السامع أن الكريم إذا كان موصوفاً بالعلو والرفعة في قدره ، وكان الغنى كالغيث في حاجة الخلق إليه وعظم نفعه ، وجب بالقياس أن يزول عن الكريم ، زليل ذلك السيل عن الطود العظيم ، ومعلوم أنه قياس تخييل وإيهام ، لا تحصيل وإحكام ، فالعلة في السيل لا يستقر على الأمكنة العالية أن الماء سيال لا يثبت إلا إذا حصل في موضع له جوانب تدفعه عن الانصباب ، وتمنعه عن الانسياب ، وليس في الكريم والمال شيء من هذه الخلال .

وأقوى من هذا في أن يظن حقاً وصدقاً وهو على التخييل قوله (١) : ٢٢٩ - الشيب كرهه وكره أن يفارقني أعجب بشيء على البغضاء مودود هو من حيث الظاهر صدق وحقيقة لأن الإنسان لا يعجبه أن يدرك الشيب فإذا هو أدركه كرهه أن يفارقه فتراه لذلك ينكره ويكرهه ، على إرادته أن يدوم له ، إلا أنك إذا رجعت إلى التحقيق كانت الكراهة والبغضاء لاحقة للشيب على الحقيقة ، فأما كونه مراداً ومودوداً فتخييل فيه وليس بالحق والصدق ، بل للمودود الحياة والبقاء ، إلا أنه لما كانت العادة جارية بأن في زوال رؤية الإنسان للشيب زواله عن الدنيا وخروجه منها وكان العيش فيها محبباً إلى النفوس صارت محبته لما لا يبقى له حتى يبقى الشيب كأنها محبة للشيب .

ومن ذلك صنيعهم إذا أرادوا تفضيل شيء أو نقصه . ومدحه أو ذمه ، فتعلقوا ببعض ما يشاركه في أوصاف ليست هي سبب الفضيلة والنقيصة ، وظواهر أمور لا تصحح ما قصدوه من التمجيد والتزيين على الحقيقة ، كما تراه في باب الشيب والشباب كقول البحتري :

(١) هو مسلم بن الوليد ونسب إلى بشار خطأ .

٣٣٠ - وبياض البازى (١) أصدق حسناً

لأن تأملت من سواد الغراب
وليس إذا كان البياض فى البازى آتق فى الدين وأخلق بالحسن من
السواد فى الغراب ، وجب لذلك ألا يدوم الشيب ولا تنفر منه طباع ذوى
الألباب ، لأنه ليس الذنب كله لتحول الصبغ وتبدل اللون ، ولا أنت
الغوائى ما أنت من الصد والإعراض ليجرد البياض . فإنهم يرينه فى قباطى (٢)
مصر فيانسن ، وفى أنوار الروض وأوراق الترجس الغض فلا يعبس ، فما
أنكرن ابيضاض شعر الفقى لنفس اللون وذاته ، بل لذهاب هجائه . وإدباره
فى حياته ، وانك ل ترى الصفرة الخالصة فى أوراق الأشجار المنتشرة عند
الخريف وأقبال الشتاء وهبوب الشمال فتكرها وتنفر منها ، وترأها بعينها
فى أقبال الربيع فى الزهر المتفتق ، وفيما ينشئه ويشيه (٣) ، من الديباج
الموافق ، فتجد نفسك على خلاف تلك القضية وتمتلى من الأريحية ، ذاك
لأنك رأيت اللون حيث النماء والزيادة ، والحياة المستفادة ، وحيث أبشرت
أرواح الرياحين وبشرت أنواع التحاسين (٤) ورأيت فى الوقت الآخر حين
ولت السعود ، وأقشعر العود ، وذهبت البشاشة والبشر ، وجاء العبوس
والسر - هذا ولو عدم البازى فضيلة أنه جارح وأنه من عتيق الطير لم تجد
ابيضاضه الحسن الذى تراه ، ولم يكن للبحر به على من ينكر الشيب ويذمه
ما تراه من الاستظهار ، كما أنه لولا ما يهدى اليك المسك من رياه التى

(١) تشديد الياء هنا إنما هو لضرورة الوزن لا غير ولا بن المعنى:

قالت : كبرت وشيت : قلت لها هذا غبار وقائع الدهر

(٢) القباطى بالضم جمع قبطية وهى ثياب رفاق يبيض من كثرة تنسج

بمصر وهى منسوبة نسبة غير قياسية إلى القبط بالسكسر كالدهرى ، وقد تسكر
القافى على القياس .

(٣) من الوشى أى ما يزينه .

(٤) جمع تحسين .

تنتطلع إليها الأرواح ، وتهش لها النفوس وترتاح . لضعفت حجة المتعلق
به في تفضيل الشباب ، وكما لم تكن العلة في كراهة الشيب بياضه ولم يكن هو
الذي غرض عنه الأَبصار ، ومنحه العيب والإنكار ، كذلك لم يحسن سواد
الشعر في العيون لكونه سواداً فقط ، بل لأنك رأيت روث الشباب
ونضارته ، وبهجته وطلاوته ، ورأيت بريقه وبصيصه بعدانك الإقبال ،
وبريانك الإقبال (١) : ويحضرنك الثقة بالبقاء ، ويمعدان عنك الخوف
من الفناء . وإنك لترى الرجل وقد طعن في السن وشعره لم يبيض ولكنه
على ذلك قد عدم لهجته الذي كان ، وعاد لا يزين كازان ، وظهر فيه من
السكود (٢) وانمود ما يريكه غير محمود .
وهكذا قوله (٣) :

٣٣١ - والصارم المصقول أحسن حالة

يوم الوغى من صارم لم يصقل
لاحتجاج على فضيلة الشيب وأنه أحسن منظراً من حجة التعاق بالالون
ولإشارة إلى أن السواد كالصدأ على صفحة السيف ، فكما أن السيف إذا صقل
وجلى وأزيل عنه الصدأ ونقى كان أبهى وأحسن وأعجب إلى لرائى وفي عينه
أزهر ، كذلك يجب أن يكون حكم الشعر في الجملاء صدأ السواد عنه ،
وظهور بياض الصقال فيه ، وقد ترك أن يفكر فيما عدا ذلك من المعاني التي
يكره لها الشيب ، ويناط بها العيب .
وعلى هذا موضوع (٤) : الشعر والخطابة بأن يجعلوا اجتماع الشيبين في وصف

(١) اقتبل الرجل : كاس بعد حق .

(٢) هو تغير اللون وذهاب صفاته .

(٣) لخالد الكاتب كما في زهر الآداب أو أبي دلف العجلي كما في الأمازي .

(٤) مصدر ميمى أى موضع أو وضع .

علة لحكم يريدونه وإن لم يكن كذلك في المعقول ومقتضيات المعقول ، ولا يؤخذ الشاعر بأن يصح كون ما جعله أصلاً وعلة كما ادعاه فيما يبرم أو ينقض من قضية ، وأن يأتي على ما صيره قاعدة وأساساً بينة عقلية ، بل تسلم مقدمته التي اعتمدها (بلا) بينة ، كتسليمنا أن عائب الشيب لم ينكر منه إلا لونه ، وتناسينا سائر المعاني التي لها كره ومن أجلها عيب .
وكذلك قول البحترى :

٣٣٢ - كلفتمونا حدود منطقكم

في الشعر يكفى عن صدقه كذبه (١)

أراد كلفتمونا أن نجرى مقاييس الشعر على حدود المنطق ، ونأخذ نفوسنا فيه بالقول المحقق ، حتى لا ندعى إلا ما يقوم عليه من العقل برهان يقطع به ، ويلجئ إلى موجه ، مع أن الشعر يكفى فيه التخيل ، والذئاب بالنفس إلى ما تراتح إليه من التعليل ، ولا شك أنه إلى هذا النحو قصد ، وإياه عمد ، إذ يريد أن يريده بالكذب إعطاء الممدوح حظاً من الفضل والسودد ليس له ، وبيانه بالصفة حظاً من التعظيم ليس هو أهله ، وأن يجاوز به من الإكثار محله ، لأن هذا الكذب لا يبين بالحجج المنطقية ، والقوانين العقلية ، وإنما يكذب فيه القائل بالرجوع إلى حال المذكور واختباره فيما وصف به ، والكشف عن قدرة وخسته ، ورفعته أو وضعته ، ومعرفة محله ومرتبته ،
وكذلك قول من قال : « خير الشعر أكذبه » (٢) ، فهذا مراده ، لأن الشعر لا يكتسب من حيث هو شعر فضلاً ونقصاً وأخطأ وأرتقاعاً بأن

(١) عائب حجر أبو امرئ القيس ابنه على قول الشعر وقال له : يا بني ان أعيب الشعر أكذبه فكيف تستسيغ الكذب ؟
(٢) راجع في ذلك « نقد الشعر » ص ٣٧ - ٤٠ .

ينحل الرضيع من الرقة ما هو منه طار ، أو يصف الشريف بنقص وطار ، فكم جواد بخله الشعر وبخيل سخاه ، وشجاع وسمه بالجبن وجبان ساوى به اللبث ، وذى ضمة أوطأه قة العيوق (١) وغبي قضى له بالفهم ، وطائش ادعى له طبيعة الحكيم (٢) ، ثم لم يعتبر ذلك فى الشعر نفسه حيث تنتقد دنائره ، وتنفرد دبايجه ، ويفتق (٣) مسكة فيضوع أريجيه .

وأما من قال فى معارضة هذا القول ، خير الشعر أصدقه ، كما قال :

٣٣٣ - وإن أحسن بيت أنت قائله

بيت يقال إذا أنشدته صدقا (١)

فقد يجوز أن يراد به أن خير الشعر ما دل على حكمة يقبلها العقل ، وأدب يجب به الفضل ، وموعظة تروض جماع الهوى ، وتبعث على التقوى وتبين موضع القبح والحسن فى الأفعال ، وتفصل بين المممود والمذموم من الخصال ، وقد ينحى بها نحو الصدق فى مدح الرجال ، كما قيل : كان زهير لا يمدح الرجل إلا بما فيه ، والاول أولى ، لأنهما قولان يتعارضان فى اختيار نوعى الشعر ، فن قال ، خيريه أصدقه ، كان ترك الإغراق والمبالغة والمبالغة والتجوز إلى التحقيق والتصحيح ، واعتاد ما يجرى من العقل على أصل صحيح ، أحب إليه وأثر عنده ، إذ كان ثمره أحلى ، وأثره أبقى ،

(١) نجم أحمر مضى فى طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا لا يتقدمها .

(٢) أى الحكمة ،

(٣) فتق المسك : أدخل عليه شيئاً مما يستخرج به رائحته .

(٤) ينسب لزهير (٣ : ٢٨٠ العقد الفريد) ، ولحسان كما فى ديوانه وفى المطول ، وهو لبقيلة الأكبر صاحب الخيل يوم أحد (٦٢) لمؤتلف والمختلف للأمدى .

(١٠٢ - أسرار البلاغة - ج ٢)

وقائده أظهر ، وحاصله أكثر ، ومن قال « أكذبه » ذهب إلى أن الصنعة إنما يمد باعها ويفرش شعاعها ، ويتسع ميدانها ، وتتفرع أفنانها ، حيث يعتمد الاتساع والتخييل ، ويدعى الحقيقة فيما أصله التقريب والتخيل ، وحيث يقصد التلطف والتأويل ، ويذهب بالقول مذهب المبالغة والإغراق في المدح والذم والوصف والبث (١) والفخر والمباهاة وسائر المقاصد والأغراض ، وهناك يجد الشاعر سبيلاً إلى أن يدع وي زيد ، ويدي في اختراع الصور ويعيد . ويصادف مضطرباً كيف شاء واسعاً ، ومدداً من المعاني متتابعاً ، ويكون كالغترف من غدير لا ينقطع ، والمستخرج من معدن لا ينتهى .

وأما القبيل الأول فهو فيه كالمقصود المدانى قيده (٢) والذي لا تتسع كيف شاء يده وأيده ، ثم هو في الأكثر يورد على السامعين معاني معروفة وصوراً مشهورة ، ويتصرف في أصولها وإن كانت شريفة فإنها كالجواهر تحفظ أعدادها ، ولا يرجى ازديادها ، وكالأعيان الجامدة التي لا تنمى ولا تزيد ، ولا تربع ولا تفيد ، كالحسناء العقيم ، والشجرة الرائمة لا تمتنع بحنى كريم .

هذا ونحوه يمكن أن يتعلق في نصرة التخييل وتفضيله ، والعقل بعد على تفضيل القبيل الأول وتقديمه ، وتفخيم قدره وتعظيمه ، وما كان العقل ناصره ، والتحقيق شاهده ، فهو المميز جانبيه ، المنيع منأكبه ، وقد قيل : الباطل مخسوم وإن قضى له ، والحق مفالج (٣) وإن قضى عليه ، هذا ومن سلم

(١) هو أشد الحزن . (٢) أى المضيق عليه القيد .

(٣) الأيد : القوة .

(٤) المفالج الفائر الظاهر يقال فلج وأملج على خصمه إذا انتصر واستظهر عليه ،

أن المعاني المخرقة في الصدق ، المستخرجة من معدن الحق ، في حكم الجامد الذي لا ينمى ، والمحصور الذي لا يزيد ؟

وإن أردت أن تعرف بطلان هذه الدعوى فانظر إلى قول أبي فراس :
٣٣٤ - وكنا كالمهام إذا أصابت مرامها فرامها أصابا (١)
ألمست تراه عقلياً عريقاً في نسبه ، معترفاً بقوة سبيه ، وهو على ذلك من فرائد أبي فراس التي هو أبو عذرها والسابق إلى إثارة سرها .

واعلم أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخويل لأن المستعير لا يقصد إثبات معنى اللفظة المستعارة وإنما يعتمد على إثبات (٢) شبه هناك ، فلا يكون مخبره على خلاف خبره . وكيف يعرض الشك في أن لا مدخل للاستعارة في هذا الفن وهي كثيرة في التنزيل على ما لا يخفى : كقوله عز وجل « واشتعل الرأس شيباً » ثم لا شبهة في أن ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهراً ، وإنما المراد إثبات شبهه .

وكذلك قول النبي ﷺ : « المؤمن مرآة المؤمن » ليس على إثبات المرأة من حيث الجسم الصقيل ، : لكن من حيث الشبه المعقول ، وهو كونها سبباً للعلم بما لولاها لم يعلم ، لأن ذلك العلم طريقه الرؤية ، ولا سبيل إلى أن يرى الإنسان وجهه إلا بالمرآة وما جرى مجراها من الأجسام الصقيلة فقد جمع بين المؤمن والمرآة في صفة معقولة ، وهي أن المؤمن ينصح أخاه ويريه الحسن من القبح كما ترى المرأة الناظر فيها ما يسكون بوجهه من الحسن وخلافه .

وكذا قوله ﷺ : « إياكم وخضراء الدمن » معلوم أن ليس القصد

(١) أي نصرتنا في الحرب بسبب شجاعة وكفاية قائدنا .

(٢) الشبه وإثباته تحقيق لا تخيل .

لإثبات معنى ظاهر اللفظين ، ولكن الشبه الحاصل من مجموعها ، وذلك حسن الظاهر ، مع خبيث الأصل .

وإذا كان هذا كذلك بان منه أيضاً أن لك مع لزوم الصدق والثبوت على محض الحق الميدان الفسيح ، والمجال الواسع ، وأن ليس الأمر على ما ظنه ناصر الإغراق والتخييل الخارج على أن يكون الخبر على خلاف الخبر من أنه إنما يتسع المجال ويفتن ، وتكثر موارد الصنعة ويفزر ينبوعها ، وتكثر أغصانها وتنشعب فروعها ، إذا بسط من عنان الدعوى قادعى ما لا يصح دعواه ، وأثبت ما ينفيه العقل وبأباه .

وجملة الحديث الذى أريده بالتخييل ههنا : ما ثبت فيه الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً ، ويدعى دعوى لا طريق إل تحصيلها ، ويقول قولاً يتدع فيه نفسه ويربها ما لا ترى . أما الاستعارة فإن سبيلها سبيل الكلام المحذوف في أنك إذا رجعت إلى أصله وجدت قائله وهو يثبت أمراً عقلياً صحيحاً ويدعى دعوى لها شبح في العقل . وستمر بك دروب من التخييل هي أظلم أمراً في البعد عن الحقيقة تكشف عن وجهه في أنه خداع للعقل وضرب من التزييق ، فتزداد استبانة الغرض بهذا الفصل ، وأريدك حينئذ إن شاء الله كلاماً في الفرق بين ما يدخل في حيز قولهم : خير الشعر أكذبه وبين ما لا يدخل فيه مما يشارك في أنه اتساع ويجوز فاعرفه .

وكيف دار الأمر فإنهم لم يقولوا : خير الشعر أكذبه وهم يريدون كلاماً غفلاً ساذجاً يكذب فيه صاحبه ويفرط ، نحو أن يصف الحارس بأوصاف الخليفة ، ويقول للبائس المسكين : إنك أمير المراقين ، ولكن ما فيه صنعة يتعمل لها ، وتدقيق في المعاني يحتاج .هـ إلى فطنة لطيفة ، وفهم ثاقب ، وغوص شديد ، والله الموفق للصواب .

وأعود إلى ما كنت فيه من الفصل بين المعنى الحقيقي وغير الحقيقي .

واعلم أن ما شأنه التخييل أمره في عظم شجرته . إذا توكل نسبه ، وعرفت شعوبه وشعبه ، - على ما أشرت إليه قبل - لا يسكاد نجمه فيه قسمة تستوعبه ، وتفصيل يستغرقه ، وإنما الطريق فيه أن يتبع الشيء بعد الشيء ويجمع ما يحصره الاستقراء . فالذي بدأت به من دعوى أصل وعلة في حكم من الأحكام هما كذلك ما تركت المضائق ، وأخذت بالمساحة ، ونظر إلى الظاهر ، ولم ينقر عن الرأى : وهو النقط العدل والفرقة الوسطى ، وهو شيء تراه كثيراً بالأدب والحكم البريئة من الكذب . ومن الأمثلة فيه قول أبي تمام :

٣٣٥ - إن ريب الزمان يحسن أن يـ

دى الزايبا إلى ذوى الأحساب

فلماذا يحف بعد أهتزاز قبل روض الوهاد روض الروابي

وكذا قوله (١) يذكر أن الممدوح قد زاده مع بعده عنه وغيبته في

المطايا على الحاضرين عنده اللازمين خدمته :

٣٣٦ - لزموا مركز الندى وذراه وعدتنا عن مثل ذاك العوادي

غير أن الربى إلى سبل الانوار أدنى والحظ حظ الوهاد

لم يقصد من الربى إلى العلو ولكن إلى الدنو فقط ، وكذلك لم يرد

بذكر الوهاد البضعة والتسفل والهبوط ، كما أشار إليه في قوله (٢) :

٣٣٧ - والسيل حرب للسكان العالي

وإنما أراد أن الوهاد ليس لها قرب الربى من فيض الأنوار ثم لأنها تتجاوز

(١) أى أبو تمام في مدح أحمد بن أبي دؤاد .

(٢) أى أبي تمام .

الربى التى هى دائية قريبة إليها إلى الوهاد التى ليس لها ذلك القرب .
ومن هذا الخط فى أنه تخيل شبيه بالحقيقة لا اعتدال أمره وأن ما تعلق
به من العلة موجود على ظاهر ما إدعى قوله (١) :

٣٣٨ - ليس الحجاب بمقص عنك لى أملا

إن السماء ترجى حين تحتجب (١)
فاستار السماء بالغيم هو سبب رجاء الغيث الذى يمد فى مجرى العادة
جوداً منها ، ونعمة صادرة عنها ، كما قال ابن المعتز :

٣٣٩ - ما ترى نعمة السماء على الار

ض وشكر الرياض للأمطار (٢)

وهذا نوع آخر وهو دعواهم فى الوصف هو خلقة فى الشئ وطبيعة
أو واجب على الجملة ، من حيث هو أن ذلك الوصف حصل له من
الممدوح ومنه استفادته ، وأصل هذا التشبيه ثم يتزايد فيبلغ هذا الحد ولهم
فيه عبارات منها قولهم . إن الشمس تستعير منه النور وتستفيد منه ، أو تتعلم
منه الإشراق وتكتسب منه الإضاءة . والطف من ذلك أن يقال : تسرق
وإن نورها مسروق من الممدوح وكذلك يقال المسك يسرق من عرقه ،
وإن طيبه مسروق منه ومن أخلاقه ، قال ابن بابك :

(١) أى أبى تمام يعاتب أبا داف أو عبد الله بن طاهر وفى البيت تشبيه
ضمنى وحسن تعليل .

(٢) وأنشد الجاحظ : تضعك الأرض من بكاء السماء - وبيت ابن
المعتز فى ديوانه ٢ : ٤٣ .

٣٤٠ - ألا يارياض الحزن من أبرق الحمى
نسيمك مسروق ووصفك منتحل
حكيت أبا سعد (١) ففشرك نشره
والكن له صدق الهوى ولك المال
ونوع آخر : وهو أن يدعى في الصفة الثابتة للشيء أنه إنما كان لعله
يضعها الشاعر ويختلفها : إما الأمر يرجع إلى تعظيم الممدوح أو تعظيم أمر
من الأمور .

فن الغريب في ذلك معنى بيت فارسي ترجمته :
٣٤١ - لو لم تكن نية الجوزاء خدمته
لما رأيت عليها عقد منتطق
فهذا ليس من جنس ما مضى ، أعني ما أصله التشبيه ثم أريد التناهي
في المبالغة والإغراق والإغراب .
ويدخل في هذا الفن قول المتنبي :

٣٤٢ - لم تحك نائلك السحاب وإنما
حمت به فصيدها الرحضاء (٢)
لأنه وإن وإن كان أصله التشبيه من حيث يشبه الجواد بالغيث فإنه
وضع المعنى وضعاً وصوره في صورة خرج معها إلى ما لا أصل له في
التشبيه فهو كالواقع بين الضربين .

(١) يعني به علي بن محمد بن خلف الهمداني من أعلام القرن الرابع
ومدحه البديع الهمداني وغيره .
(٢) الرحضاء : العرق المتصيب .

وقريب منه في أن أصله التشبيه ثم باعده بالصنعة في تشبيهه وخلع صورته خلعاً قوله :

٣٤٣ - وما ربح الرياض لها ولكن

كساها دفنهم في التراب طيباً (١)

ومن لطيف هذا النوع قول أبي العباس الضبي :

٣٤٤ - لا تركن إلى الفرا ق وإن سكنت إلى المناق
فالشمس عند غروبها تصفر من فرق الفراق

ادعى لتعظيم الفراق أن ما يرى من الصفرة في الشمس حين يرق نورها بدورها من الأرض إنما هو لأنها تفارق الأفق الذي كانت فيه أو الناس الذين طلعت عليهم ، وأنست بهم وأنسوا بها وسرتمهم رؤيتها .

ونوع آخر منه : قول الآخر :

٣٤٥ - قضيب الكرم نقطله فتبكي

ولا تبكي وقد قطع الحبيب (٢)

وهو منسوب إلى إفضاد الشيلي (٣) ويقال أيضاً إن أبا العباس أخذ معناه في بيته من قول بعض الصوفية ، وقيل له : لم تصفر الشمس عند الغروب ؟ فقال : من حذر الفراق .

(١) للتبني يمدح على بن مكرم التميمي .

(٢) الصفة الثابتة سيلان الماء من العود المعبر عنه بالبكاء ، والعلة هي النظيمة بمعنى الحجر .

(٣) هو أبو بكر دلف بن جحدر من أئمة الصوفية وتلميذ الجنيد (توفي سنة ٣٣٤ هـ) وهو منسوب إلى شيلة قرية بالقرب من سمرقند .

ومن لطيف هذا الجنس قول الصولي :

٣٤٦ - الريح تحسدني عليه لم ولم أخلمها في العدا
لما هممت بقبلة ردت على الوجه الردا(١)
وذلك أن الريح إذا كان وجهها نحو الوجه فواجب في طباعها أن ترد
الرداء عليه ، وأن تلف من طرفيه ، وقد ادعى أن ذلك منها لحسدها وغيره
لمحبوبه . وهي من أجل ما في نفسها : تحول بينه وبين أن ينال من وجهها .
وفي هذه الطريقة قوله (٢) :

٣٤٧ - وحاربنى فيه ريب الزمان

كان الزمان له عاشق

إلا أنه لم يضع علة ومعلولا من طريق النص على شيء بل أثبت محاربة
من الزمان في معنى الحبيب ثم جعل دليلا على علتها جواز أن يكون شريكا
في عشقه . وإذا حققنا لم يجب لأجل أن جعل العشق علة للمحاربة وجمع
بين الزمان والريح في ادعاء العدواة لهما أن يتناسب البهتان من طريق
الخصوص والتفصيل ، وذلك أن الكلام في وضع الشاعر للأمر الواجب
علة غير معقول كونها علة لذلك الأمر ، وكون العشق علة للمعاداة في
المحبيب ، معقول معروف غير بدع ولا منكر . فإذا بدأ فادعى أن الزمان
يماديه ويحاربه فيه فقد أعطاك أن ذلك لمثل هذه العلة . وليس إذا ردت
الريح الرداء فقد وجب أن يكون ذلك لعله الحسد أو لغيرها ، لأن رد الرداء
شأنها فاعرفه ، فإن من حكم المحصل ألا ينظر في تلاق المعاني وتناظرها إلى
جعل الأمور ، وإلى الاطلاق والعموم ، بل ينبغي أن يدقق النظر في ذلك

(١) هما في القيمة منسوبان إلى أبي القاسم المرندي نسبة إلى مرند قرية
بالقرب من أصفهان .

(٢) هو محمد بن وهيب الجيزي .

ويراعى التناسب من طريق الخصوص والتفاصيل فأنت في نحو بيت
ابن وهيب - وحاربنى الخ - تدعى صفة خير ثابتة إذا هي ثبتت اقتضت
مثل العلة التي ذكرها . وفي نحو بيت الريح تذكر صفة ثابتة حاصلة على
الحقيقة ثم تدعى لها علة من عند نفسك وضعاً واختراعاً ، فافهمه .

٣٤٨ - ملأى النوى في ظلمها غاية الظلم

لعل بها مثل الذى في من السقم
فلو لم تغر لم تزو عنى لقاكم ولو لم تردكم لم تكن فيكم خصمى

الدعوى في إثبات الخصومة وجعل النوى كالنوى الذى يعقل ويميز
ويريد ويختار ، وحديث الغيرة والمشاركة في هوى الحبيب يثبت بثبوت
ذلك من غير أن يقتدر منك إلى وضع اختراع .

وعما يلحق بالفن الذى بدأت به قوله :

٢٤٩ - بنفسى ما يشكوه من راح طرفه

وترجسته عما دها حسنه ورد

أراقت دى عمداً بحاسن وجهه

فأضحى وفي عينيه آثاره تبدو (٧)

لأنه قد أتى بحمرة العين وهي تعرض لها من حيث هي عين بعلة ،
وأتى بإراقة الدم في صورة العلة ، وهو يعلم أنها مختزعة موضوعة فابس ثم
إراقة دم .

(١) راجع ص ١٩٠ الوساطة طبعة العرفان .

(٢) هما لآبي الفرج البقاء عيد الواحد بن نصر الخزومى من شعراء
سيف الدولة ومن أهل نصيبين (توفى نحو سنة ٥٣٩٠هـ) .

وأصل هذا قول ابن المعتز :

٢٥٠ - قالوا اشتكت عينه فقلت لهم
من كثرة القتل نالها الوصب
حسرتها من دماء من قتلت والدم في النصل شاهد عجب
وبين هذا الجنس وبين نحو الريح تحسني، فرق ، وذلك أن لك هناك
فعلا هو ثابت واجب في الريح ، وهو رد الرداء على الوجه ، ثم أحبت أن
تتطرق فادعيت لذلك الفعل علة من عند نفسك ، وأما ههنا فنظرت إلى
صفة موجودة فتأولت فيها أنها صارت إلى العين من غيرها ، وليست هي
من شأنها أن تكون في العين ، فليس معك هنا إلا معنى واحد . وأما هناك
فعتبك معنيين أحدهما موجود معلوم ، والآخر مدعى موهوم ، فأعرفه .
وما يشبه هذا الفن الذي هو تأول في الصفة فقط من غير أن يكون
معلول وعلة : ما تراه من تأولهم في الأمراض والحيات أنها ليست بأمراض
ولكنها فطن ثاقبة وأذهان متوقدة وعزمات كقول له (١) :

٢٥١ - وحوشيت أن تضرى بجسمك علة
ألا أنها تلك العزوم الثواقب
وقال ابن بابك :

٢٥٢ - فترت وما وجدت (٢) أبا العلاء .
سرى فرط التوقد والذكاء

(١) هو أبو إبراهيم بن أحمد الشاشي من شعراء الصاحب .
(٢) يخاطب أبا العلاء السروى : وكان ابن بابك قديم الصحبة
للساحب شديد الاختصاص به .

ولكن شاجم يقوله في علي بن سليمان الأخفش (١) :

٣٥٣ - ولقد أخطأ قوم زعموا أنها من فضل يرد في العصب
هو ذلك الذهن أذكي ناره والمزاج المفرط الحر التهاب
ولا يكون قول المتنبي :

٣٥٤ - ومنازل الحى الجسوم فقل لنا

ما عندها في تركها خيراتها ؟

أعجبتنا شرفاً فطال وقوقها لتأمل الأعضاء لا لأدائها

من هذا في شيء بأكثر من أن كلا القولين في ذكر الحى وفي تطبيق
النفس عنها ، فهو اشتراك في الغرض والجنس ، فأما في عمود المعنى وصورته
الخاصة فلا ، لأن المتنبي لم ينكر أن ما يحده الممدوح حى كما أنكره الآخر
ولكنه كأنه سأل نفسه كيف اجتزأت الحى على الممدوح مع جلالاته
وهيئة ؟ أم كيف جاز أن يقصد شيء إلى أذاه مع كرمه ونبله ؟ وأن المحبة
من النفوس مقصورة عليه ؟ فتحمل لذلك جواباً ، ووضع للحمى فيما فعلته
من الأذى عذراً ، وهو تصريح ما اقتصر فيه على التعجب في قوله (٢) :

٣٥٥ - أيدرى ما أراك من يريب

وهل ترقى إلى الفلك الخطوب

وجسمك فوق همهمة كل داء

فقرب أقلها منه عجيب

إلا أن ذلك الإيهام ، أحسن من هذا البيان ، وذلك التعجب موقوفاً غير
مجاب . أولى بالإعجاب ، وليس كل زيادة تفلح ، وكل استقصاء يملح .

(١) هو الأخفش الأصغر توفى سنة ٣١٥ .

(٢) أى المتنبي يخاطب سيف الدولة .

ومن واضح هذا النوع وجيده قول ابن المعتز (١) :

٣٥٦ - صلت شرير وأزمت هجرى
وصفت ضائرها إلى الغدر

قالت كبرت وشبت قلت لها هذا غبار وقائع الدهر

ألا تراه أنكر أن يكون الذى بدأ به شيئاً ، ورأى الاعتصام بالجمد
أخصر طريقاً إلى نقي العيب وقطع الخصومة ، ولم يسلك الطريقة العامة
فيثبت المشيب ، ثم يمنع العائب أن يعيب ، ويريه الخطأ في غيبه ، به ،
ويلزمه المناقضة في مذهبه ، كنحو ماضى أعنى كقول البيهقي : «وبيض
البازي ، وهكذا إذا تأولوا في الشيب أنه ليس ببيضاض الشعر السكائن
في مجرى العادة وموضوع الخلقة ، ولكنته نور العقل والأدب قد انتشر،
وبان من وجهه وظهر ، كقول الطائي الكبير (٢) :

٣٥٧ - ولا يروك إيماض القتير به فإن ذاك ابتسام الرأى والأدب

وينبغي أن (٣) باب التشبيهات قد حظى من هذه الطريقة بضرب من
السحر لا تاتي الصفة على غرابته ، ولا يبلغ البيان كنهه ما ناله من اللطف
والظرف ، فإنه قد بلغ حداً يذاع المعروف في طباع الغزل ، ويلهى الشكلا
وينفث في عقد الوحشة ، وينشد ماضل عنك من المسرة ، ويشهد للشعر بما

(١) شرير : اسم محبوبته .

(٢) هو أبو تمام . القتير : هو أصول مسامير حلق الدرع تلوح فيها
لامعة .. يشبه بها الشيب إذا نقب في سواد الشعر .

(٣) لعل الأصل : وينبغي أن تعلم أن .

يطيل لسانه في الفخر ، ويبين جملة ما للبيان من القدرة والقدر ، فمن ذلك قول ابن الرومي :

٣٥٨ — خجلت حدود الورد من تفضيله

لم يخجل الورد المورد لونه	خجلا توردها عليه شاهد
للأرجس الفضل المبين وإن أقي	إلا وناحله الفضيلة عائد (١)
فصل القضية أن هذا قائد	آب وحاد عن الطريقة حائد
شتان بين اثنين هذا موعد	زهر الرياض وأن هذا طارد
ينهى التديم عن القبيح بلحظه	بتسلب (٢) الدنيا وهذا واعد
اطلب بعقلك في الملاح سميه	وعلى المدامة والجماع مساعد
والورد إن فكرت فرد في اسمه	أبدأ فإنك لا محالة واجد
هذي النجوم هي التي ربتهم	ما في الملاح له سمى واحد
فانظر إلى الأخوين من أديهما	بحيا السحاب كما يرى الوالد
أين الحدود من العيون نفاسة	شها بوالده فذاك المساجد
	ورياسة لولا القياس الفاسد

وترتيب الصنعة في القطعة أنه حمل أولا على قلب طرفي التشبيه كما مضى في فصل التشبيهات ، فشبه حمرة الورد بحمرة الخجل ، ثم تناسى ذلك وخدع عنه نفسه وحملها على أن تعتقد أنه خجل على الحقيقة ، ثم لما اطمأن ذلك في قلبه واستحكمت صورته ، طلب لذلك الخجل علة فجعل علة أن فضل على الأرجس ووضع في منزلة ليس يرى نفسه أهلا لها ، فصار يتشور من ذلك ويتخوف عيب العائب وغميزة المستهزئ . ويجد ما يجد من مدح مدحة يظهر الكذب فيها ، ويفرط حتى تصير كالهزء بمن قصد بها ، ثم زادته الفطنة

(١) من عند إذا مال عن طريق الحق أو عالف الحق وأنكره .

(٢) السلاب : ثياب الحداد السود ، وتسلب إذا لبس السلاب .

الثاقبة والطبع المتمر في سحر البيان ، ما رأيت من وضع حجاج في شأن
الترجس وجهة استحقاقه الفضل على الورد لجاء بحسن واحسان لا تكاد
تجد مثله إلا له .

وما هو خليق أن يوضع في منزلة هذه القطعة ، ويلحق بها في لطف
الصنعة ، قول أبي هلال العسكري :

٣٥٩ - زعم البنفسج أنه كمداره حسناً فسلوا من قفاه لسانه
لم يظللوا في الحكم إذ مثلوا به فلتشد ما رفع البنفسج شأنه

وقد اتفق للتأخرين من المحدثين في هذا الفن نكت ولطف وبدع
وغرائب لا يستكثر لها الكثير من الثناء ، ولا يضيق مكانها من الفضل
عن سعة الإطراء .

فن ذلك قول ابن نباتة في صفة الفرس :

٣٦٠ - وأدم يستمد الليل منه وتطلع بين عينيه الثريا (١)
سرى خلف الصباح يطير مشياً ويملأ خلفه الأفلاك طياً
فلما غاف وشك القوت منه تشبث بالقوائم والمخيا

وأحسن من هذا وأحكم صنعة قوله (٢) في قناعة أخرى :

٣٦١ - فسكأنما لطم الصباح جبينه فاقصص منه وعاض في أحشائه
وأول القطعة :

(١) هي الفرة أو يكون فوق الرأس من الحية .

(٢) أي ابن نباتة أيضاً .

٣٦٢- قد جاءنا الطرف (١) الذي أهديته

هاديه يعقد (٢) أرضه بسائه

أولاية وليتنا فيعته زحما سيب العرف عقد لوائه (٣)
نختال منه على أغر محجل ماء الدياجي قطرة من مائه
فكأنما لطم الصباح جبينه فانتص منه وغاض في أحشائه
متهملا والبرق من أسماؤه متبرقعا (٤) والحسن من أكفائه
ما كانت النيران تسكن حرها لو كان للنيران بعض ذكائه (٥)
لا تعلق الألفاظ في أعطائه إلا إذا كففت من غلوائه
لا يسكل الطرف المحاسن كلها حتى يكون الطرف من أسرائه
وماله في هذا التفضيل الفضل الظاهر لحسن الإبداع مع السلامة من
التكاف قوله (٦):

٣٦٣- وماء على الرضراض (٧) يجري كأنه

صفائح تبر قد سكين جداول

(١) هو الفرس الكريم .

(٢) أى يصل .

(٣) السيب : الخصلة من الشعر ، والعرف : شعر رقبة الفرس ، جعل

شعره على العنق كأنه راية على ربح .

(٤) أى يسواده .

(٥) أى حدته ونشاعله .

(٦) هو أبو سعيد الرستمي ، وكان الصاحب يقدمه على أكثر ندمائه ،

وقالها في وصف دار بناها الصاحب بأصفهان وقد عرض كثير من الشعراء

لوصفها وتهنته بسكنائها (راجع اليتيمة) .

(٧) الرضراض : ما دق من الحصى .

كان بها من شدة الجرى جنة وقد ألستين الرياح سلاسل

ولما ساعده التوفيق ، من حيث وطى له من قبل الطريق ، فسبق
العرف بتشبيه الحيك على صفحات الغدران بخلق الدروع ، فتدرج من
ذلك إلى أن جعلها سلاسل كما فعل ابن المعتز في قوله :

٣٦٤- وأنهار ماء كالسلاسل لجرت لترضع أولاد الرياحين والزهر

ثم أتم الخلق بأن جعل للباء صفة تقتضى أن يسلسل ، وقرب مأخذ
ما حاول عليه ، فإن شدة الحركة وفرط سرعتها من صفات الجنون ، كما أن
التمهل فيها والتأني من أوصاف العقل .

٣٦٥- ومن هذا الجنس قول ابن المعتز في السيف في أبيات قالها في
الموفق (١) وهي :

وفارس أغمد في جنة تقطع السيف إذا ما ورد
كأنه ماء عليه جرى حتى إذا ما غاب فيه جمد
في كفه غضب إذا هزه حبيته من خوفه يرتعد

فقد أراد أن يخترع لمزة السيف علة ، لجعلها رعدة تناله من خوف
المدح وهيته .

ويشبه أن يكون ابن بابك نظر إلى هذا البيت وعلق (٢) منه الرعدة
في قوله :

(١) هو طلحة بن المتوكل أخو الخليفة أحمد بن المعتمد بالله كان ولي
المهد لأخيه المعتمد من سنة ٢٦١ هـ . لكن المنية عاجلته قبل وفاة المعتمد .
(٢) أى أخذ واقتبس .

(١١٢ - أسرار البلاغة - ج ٢)

٣٦٦ - لأن مجتمعي ليوب الخطوب

وأوهي الزمان قوي متي (١)
فما اضطرب السيف من خيفة ولا أردد (٢) الريح من قوة
إلا أنه ذهب بها في أسلوب آخر وقصد إلى أن يقول : إن كون
حركات الريح في ظاهرها حركة المرتد لا يوجب أن يكون ذلك من ألم
خارض، وكأنه عكس القضية فأي أن تكون ضفة المرتد في الريح لعمل
التي مثلها تتكون في الحيوان ، وإنما لم يمتز لحق كونه في السيف على
حقيقة العلة التي لها تكون في الحيوان فاعرفه ، وقد أعاد هذا الارتداد على
الجملة التي وصفت لك فقال :

٣٦٧ - قالوا طواه جزئه فاجتني فقلت والشك عدي اليقين
ماهيف (٣) الرجس من صبوة

ولا الضني في صفة الياسمين
ولا ارتعاد السيف من قوة ولا انعطاف الريح من غرط لين
وبما حقه أن يكون طرازاً (٤) في هذا النوع قول البيهقي :

٣٦٨ - يتمرن في النجور وفي الأو

جه سكرأ لما شربن النعما
جعل فعل الطاعن بالرماح تفرأ منها ، كما جعل ابن المعتز تحريكه للسيف
وهزه له ارتعاداً ، ثم طلب للتمتر علة كما طلب هو الارتعاد فاعرفه .

(١) المنة : بضم الميم . القوة .

(٢) أي أخذته الرعدة .

(٣) أي ضبور . وهو في الأصل دقة الخاصرة وفعله هيف كقبح .

(٤) الطراز : الجيد من كل شيء .

وعن هذا الباب قول جليلة (١) :

٣٦٩ - وكان السماء صاهرت إلا رضى فصار النشار (٢) من كافور

وقول أبي تمام :

٣٧٠ - كان السحاب الفرغين تحتها حبيباً فما ترقى لمن مدايح

وقال السرى يصف الهلال :

٣٧١ - جاءك شهر السرور شوال وغال شهر الصيام معتال

ثم قال :

٣٧٢ - كأنه قيد فضة خرج فض من الصائمين فاختالوا

كل واحد من هؤلاء خدع نفسه عن التشبيه وغالطها وأوم أن الذى جرى العرف بأن يؤخذ منه الشبه قد حضر وحصل بمحضرتهم على الحقيقة ولم يقتصر على دعوى حصوله حتى يصيب له علة وأقام عليه شاهداً . فأنبت جليلة زخافاً بين السماء والأرض ، وجعل أبو تمام للسحاب حبيباً قد غيب في التراب وادعى السرى أن الصائمين كانوا في قيد وأنه كان خرجاً فلما فض عنهم أنكر بنصفين أو اتسع فصار على شكل الهلال . والفرق بين بيت السرى وبيت الطائمين أن تشبيه الثلج بالكافور معتاد عام جار على الألسن وجعل القطر الذى يزل من السحاب دموعاً ووصف السحاب والسماء بأنها تبكى كذلك ، فأما تشبيه الهلال بالقيد فغير معتاد نفسه إلا أن نظيره معتاد

(١) هي منسوبة للصاحب الوزير .

(٢) النشار : الثلج .

ومعناه من حيث الصورة موجود . وأغنى بالنظائر مامضى من تشبيه الهلال
بالسوار المتفصم كما قال :

٣٧٣ - حاكيا نصف سوار من فضاء يتوقد (١)
وكما قال السرى (٢) نفسه :

٣٧٤ - ولاح لنا الهلال كسطر طوق

على لبات زرقاء اللباس

إلا أنه ساذج لا تعليل فيه يجب من أجله أن يكون سواراً أو طوقاً
فأعرفه .

ورأيت بعضهم ذكر بيت السرى الذى هو : « كأنه قيد فضة حرج »
مع أبيات شمر جمه إليها ، وأنشد قطعة ابن الحجاج :

٣٧٥ - يا صاحب البيت الذى قد مات فيه الضيف جوعا

مالى أرى فلك الرغي ف لديك مشتقاً رقيقاً (٣)

كالبدر لا نرجو لى وقت المساء له طلوعا

قال : إنه شبه الرغيف بالبدر لعنتين : إحداهما الاستدارة والثانى

طلوعه مساء ، قال : وخير التشبيه ما جمع معنيين كقول ابن الرومى :

٣٧٦ - يا شبيه البدر فى الحس ن وقى بعد المنال

(١) البيت لابن المعتز العباسى (- ٢٩٦ هـ) .

(٢) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحجاج البغدادى المتوفى طم .

٨٣٩١ .

(٣) الفلك : المستدير من كل شىء ، والمشتق : من اشتق إذا

انتصب وارتفع .

جند فقد تنفجر الصخرة بالماء الزلال
وأشدد أيضاً لإبراهيم بن المهدي (١) :

٣٧٧ - ورحمت أفرأخا كأفراخ القطا
وحنين والهة كقوس النازع

ثم قال : ومثله قول السري :

٣٧٨ ، ٣٧٧ - كأنه قيد فضة حرج

وهو لا يشبه ما ذكره إلا أن يذهب إلى حديث أنه أفاد شكل الهلال
بالقيد المفروض ولونه بالفضة ، فأما إن قصد النكتة التي هي موضع
الإغراب فلا يستقيم الجمع بينه وبين ما أشدد ، لأن شيئاً من تلك الآيات
لا يتضمن تعليلاً ، وليس فيها أكثر من ضم شبه إلى شبه كالحنين والاحتناء
من القوس والاستدارة والطلوع مساء من البدر ، وليس أحد المعنيين بعلة
للآخر ، كيف ولا حاجة بواحد من الشبهين المذكورين إلى تصحيح غيره له .

ومما هو نظير لبيب السري وعلى طريقة قول ابن المعتز :

٣٧٩ - سقاني وقد سل سيف الصبا

ح والليل من خوفه قد هرب

لم يفتح هنا بالتشبيه الظاهر والقول المرسل كما اقتصر في قوله (٢) :

٣٨٠ - حتى بدا الصباح من نقاب كا بدا المنصل من قراب
وقوله (٢) :

(١) من أمراء البيت العباسي توفي عام ٢٢٤ هـ .

(٢) أي ابن المعتز العباسي (- ٢٩٦ هـ) .

٣٨١ - أما الظلام فحين رقب قصه

وأتى بياض الصبح كالسيف الصدى

ولكنه أحب أن يحقق دعواه أن هناك سيفاً مسلولاً ، ويجعل نفسه كأنها لا تعلم أن هناك تشويهاً ، وأن القصد إلى لون البياض في الشكل المستطيل فتوصل إلى ذلك بأن جعل الظلام كالعدو المنهزم الذي سل السيف في قتاله فهو يهرب مخافة أن يضرب به .

ومثل هذا في أن جعل الليل يخاف الصبح لا في الصنعة التي أنا في سياقها قوله (١) :

٣٨٢ - سبقنا إليها الصبح وهو مقنع

ككمين وقلب الليل منه على حذر

وقد أخذ الخالدي (٢) بيته الأول أخذاً فقال :

٣٨٣ - والصبح قد جردت صوارمه

والليل قد هم منه بالحرب

وهذه قطعة لابن المعتز ، منها هو المقصود :

٣٨٤ - وانظر إلى دنيا ربيع أقبلت

مثل البغي تتوجت لزناة (٣)

(١) أي ابن المعتز .

(٢) هو أبو عثمان سعيد بن هاشم الموصلى من شعراء سيف الدولة منسوب إلى خالد بلد بالموصل .

(٣) وفي رواية : تبرجت (٢ : ٣٤ ديوان ابن المعتز) .

— ٦٦٧ —

جاءتك زائرة كمام أول وتلبست وتمطرت بنبات
ولذا تعزى الصبح من كافوره
نطقت صنوف طيورها بلغات
والورد يضحك من نواظر نرجس
قذبت وآذانت حيا بمات

هذا البيت الأخير هو المراد، وذلك أن الضحك في الورد وكل ريحان
ونور يتفتح مشهور معروف، وقد قاله في هذا البيت، وجعل الورد كأنه
يعقل ويخبر، فهو يشمت بالنرجس لانقضاء مدته، وإدبار دولته، وبدو
أمارات الفناء فيه.

وأعاد هذا الضحك من الورد فقال (١) :

٣٨٥ — ضحك الورد في قفا المتور (٢)

واسترحنا من رعدة المقرور

أراد إقبال الصيف وحر الهواء، ألا تراه قال بعده :

٣٨٦ — واستطينا المقييل في برد ظل

وشمنا الرياح بالكاפור

فالرحيل الرحيل يا عسكر الله

هذات عن كل روضة وغدير

فهذا من شأن الورد الذي عابه به ابن الرومي في قوله :

(١) أن ابن المعتز (٢ : ٤٦ ديوانه).

(٢) نوع يسمى بالخيري.

٣٨٧ - فصل القضية أن هذا قائم
زهر الرياض وأن هذا طارد

وقد جعله ابن المعتز لهذا الطرد ضاحكا ضحك من استولى وظفر ،
وابتر غيره ولاية الزمان واستبد بها .

وبما يشوب الضحك فيه شيء من التعليل قوله (١) أيضاً :

٣٨٨ - مات الموى منى وضاع شبابي
وقضيت من لذاته آرابي

ولذا أردت تصايا في مجلس
فالشيب يضحك في مع الأحباب

لا شك لهذا الضحك زيادة معنى على الضحك في نحو قول دعبل :

٣٨٩ - (لا تعجب يا سلم من رجل
ضحك المشيب برأسه فيكي

وما تلك الزيادة إلا أنه جعل المشيب يضحك ضحك المتعجب من
تعاظم الرجل مالا يليق به ، وتكلفة الشيء ليس هو من أهله ، وفي ذلك
ما ذكرت من إخفاء صورة التشبيه ، وأخذ النفس بتناسيه ، وهكذا
قوله (٢) :

٣٩٠ - لما رأونا في خميس يلتهب في شارق (٣) يضحك من غير عجب

(١) أي ابن المعتز (٢ : ١٣٥ ديوانه) .

(٢) ابن المعتز (١ : ١١ ديوانه) .

(٣) الشارق : الشمس .

كانه صب على الأرض ذهب وقد بدت أسيافتنا من القرب
حتى تكون لنا يام سب نرقل في الحديد والأرض نجيب (١)
وحن شريان (٢) ونبع فاصطخب تترسوا من القتال بالحرب

المقصود قوله : « يضحك من غير عجب » ، وذلك أن نفيه العلة إشارة
إلى أنه من جنس ما يعمل ، وأنه ضحك قطعاً وحقيقة . ألا ترى أنك
لو رجعت إلى صريح التشبيه فقلت : هيئته في تلاقؤه كهيئة الضاحك ثم
قلت : « من غير عجب » قلت قولاً غير مقبول .

واعلم أنك إن عددت قول بعض العرب :

٣٩١ - ونثرة (٣) تهرأ بالنصال كان فيها حدق الهلال (٤)

الهلال الحية ههنا ، واللام للجنس - في هذا القبيل ، لم يكن لك ذلك .

(١) تضطرب .

(٢) هما نوعان من الشجر يصنع منهما القسي والسهام وينبتان في أعلى
الجبال .

(٣) هي الدرع الواسعة .

(٤) الحية .

فصل

وهذا نوع آخر في التعليل

وهو أن يكون للمعنى من المعاني والفعل من الأفعال علة مشهورة من طريق العادات والطباع ، ثم يحى الشاعر فيمنع أن يكون لتلك العلة المعروفة ويضع له علة أخرى ، مثاله قول المتنبي :

٣٩٢ - ما به قتل أعاديه ولكن يتقى لإخلاف ما ترجو الذئاب

الذى يتعارفه الناس أن الرجل إذا قتل أعاديه فلازادته هلاكهم وأن يدفع مضارهم عن نفسه ، وليسلم ملكه ويصفو من منازعاتهم ، وقد ادعى المتنبي كما ترى أن العلة في قتل هذا الممدوح لأعدائه غير ذلك .

واعلم أن هذا لا يكون حتى يكون في استئناف هذه العلة المدعاة فائدة شريفة فيما يتصل بالممدوح أو يكون لها تأثير في الذم كقصد المتنبي ههنا في أن يبالغ في وصفه بالسخاء والجود وأن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبتة أن يصدق رجاء الراجين وأن يحنبهم الخيبة في آمالهم قد بلغت به هذا الحد ، فلما علم أنه إذا غدا للحرب غدت الذئاب تتوقع أن يتسع عليها الرزق ويخصب لها الوقت من قتلى عداه كره أن يخلفها ، وأن يخيب رجاءها ولا يسمعها ، وفيه نوع آخر من المدح وهو أنه يهزم العدا ويكسرهم كسراً لا يطمعون بعده في المعاودة فيستغنى بذلك عن قتلهم وإراقة دماهم وأنه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للفيظ والحنق ، ولا يعفو إذا قدر ، وما يشبه هذه الأوصاف الحميدة فاعرفه .

ومن الغريب في هذا الجنس على تعمق فيه قول أبي طالب الماموني (١) في قصيدة يمدح بها بعض الوزراء يخارى :

(١) من أدباء القرن الرابع توفي عام ٨٣٨٣ .

٣٩٣ - مغرم بالبيتاء طيب بكيب الم

جد يستر للبحاج ارتياحا
لا يذوق الإغشاء إلا رجاء أن يرى طيف مستبح روا (١)
وكأنه شرط الرواح على معنى أن العفاة والراجين إنما يحضرونه في صدر
النهار على عادة السلاطين فإذا كان الرواح ونحوه في الأوقات التي ليست
من أوقات الإذن قلوا فهو يشتاق إليهم فينام ليأنس برؤية طيفهم، والإفراط
في التمتع ربما أدخل بالمعنى من حيث يراد تأكيد به، ألا ترى أن هذا
الكلام قد يؤم أنه يحتاج له وأنه ممن لا يرغب كل واحد في أخذ عطائه
وأنه ليس في طبقة من قيل فيه :

٣٩٤ - عطاؤك زين لامرى لأن أصبته

بخير وما كل العطاء زين (٢)

وما يدفع عنه الاعتراض ويوجب قلة الاحتفال به - أى بالاعتراض -
أن الشاعر يمهأ ببدأ إثبات بمدوحه جواداً أو توافاً إلى السوء الفرحانهم،
وأن يبرمه من عبوس البخل، وقطوب المتكلف في البذل، بذى يقاتل
نفسه عن ماله حتى يقال جواد ومن يهوى الثناء والثراء معاً ولا يتمكن في
نفسه معنى قول أبي تمام:

٣٩٥ - ولم يجتمع شرق وغرب لقاصد

ولا الحمد في كف امرى، والدرهم (٣)

(١) الممدوح بذلك هو أبو نصر بن أبي زيد وكان وزيراً وولة السامانية
بيخارى وكان قد بنى داراً عظيمة وانتقل إليها عند تقلد الوزارة سنة
٣٨٠ هـ .

(٢) هو لامية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جنان .

(٣) في مدح أحمد بن أبي دؤاد .

فهر يسرع إلى استماع المدائح، ولا يبطله عن صلاة المادح، نعم فإذا سلم للشاعر هذا الغرض لم يفكر في خطرات الظنون، وقد يجوز بشيء من الوهم الذي ذكرته على قول المتنبي (١) :

٣٩٦- يعطى المبشر بالقصاد قبلهم كمن يبشره بالماء عطشاناً
وهذا شيء عرض، ولاستقصائه موضع آخر، إن وفق الله .
وأصم بيت الطيف المستميع من نحو قوله (٢) :

٣٩٧- (أني لاستغنى وما في نعمة
لعمل خيالاً منك يلقى خيالاً

وهذا الأصل غير بعيد أن يكون أيضاً من باب ما استوفى له علة غير معروفة لا أنه لا يبلغ في القوة ذلك المبلغ في الغرابة والبعده من العادة وذلك أنه قد تصور أن يريد المغموم المتم إذا بعد عهده بحبيبه أن يراه في المنام وإذا أراد ذلك جاز أن يريد النوم له خاصة فأعرفه .

ومما يلحق هذا الفصل قوله :

٣٩٨- رحل أراه برحلتى فكأنتى أتبعته الأنفاس للتشيع (٣)
وذلك أنه علم تصعد الأنفاس من صدره بهذه العلة الغريبة وترك ما هو

(١) في مدح سهل بن عبد الله الشريف الحسيني .

(٢) أي مجنون ليلى، واستغنى ثوبه وبشوبه : إذا تغطى به ، أي أنه يطلب النوم .

(٣) من أبيات أبيي قالها في صباه .

المعلوم المشهور من السبب والعلة فيه وهو التحسر والتأسف .

والمعنى : رحل عني المزاء بارتحالي عنكم أي عنده ومعه أوبه أو بسببه ،
فكأنه لما كان محل الصبر الصدر وكانت الأنفاس تصعد منه أيضاً صار المزاء
وتنفس الصعداء كأنهما نزيلان ورفيقان ، قلنا رحل ذاك كان حق هذا أن
يشيمه قضاء لحق الصحبة .

وبما يلاحظ هذا النوع ويجرى في مسلكه وينتظم في مسلكه قول
ابن المعتز :

٣٩٩ - عاقبت عيني بالدمع والسنهر إذ غار قلبي عليك من بصرى
واحتملت ذاك وهى رابضة فيك وفرت ببلدة النظر
وذلك أن العادة في دمع العين وسهرها أن يكون السبب فيه إغراض
الحبيب . أو اعتراض الرقيب ، ونحو ذلك من الأسباب الموجبة للاكتئاب ،
وقد ترك ذلك كله كما ترى ، وادعى أن العلة ما ذكره من غيرة القلب منها
على الحبيب وإشارته أن ينفرد برؤيته ، وأنه بطاعة القلب وامتنال رسمه
رام للعين عقوبة ، فجعل ذاك أن أبكها ، ومنعها النوم وحماها .

وله (١) أيضاً في عقوبة العين بالدمع والسنهر من قصيدة أولها :

٤٠٠ - قل لأحلى العباد شكلاً وقدأ أبجد ذا الحجر أم ليس جدا
ما بقا كانت المنى حدثتني لحف نفسي أراك قد خنت ودا
ما ترى في متم بك صعب عاضع لا يرى من الذل بدا

(١) أي لابن المعتز .

إن زنت حيثه تغيرك فاعزج بها بطول السهاد والدمع حدا
قد جعل البكاء والدمع عقوبة على ذنب أنته للمين كما فعل في البيت
الأول إلا أن صورة الذنب ههنا غير جدورته ، إنما هناك فالذنب ههنا نظرها
إلى غير الحبيب واستجارتها من ذلك ما هو محرم محظور ، والذنب هناك
نظرها إلى الحبيب نفسه ، ومزاحمتها القلب في رؤيته ، وغيره القلب من
المين سبب العقوبة هناك ، فأما ههنا فالغيرة كائنة بين الحبيب وبين شخص
آخر كاعزجه .

ولا شبهة في قصور البيت الثاني عن الأول وأن الأول عليه فضلا
كبيراً ، وذلك بأن جعل بعضه يغار من بعض ، وجعل الخصومة في الحبيب
بين عيفيه وقلبه ، وهو تمام الظرف واللفظ ، فأما الغيرة في البيت الآخر
فعل ما يكون أبداً .

هذا ولفظ « زنت » ، وإن كان مأثلاً من إحكام الصنعة بحسبها ،
وورودها في الخبر « المين ترى » ، فليس تدع ما هو حكمها ،
من إفعال نفرة على النفس .

وإن أردت أن ترى هذا المعنى بهذه الصنعة في أعجب صورة وأطرفها
فانظر إلى قول القائل (١) :

٤٠١ - أثنتي تزني بالبكاء فأهلا بها وتأييها
تقول وفي قولها حشمة أتبيكي بعين تراني بها
فقلت إذا استحسنت غيركم أمرت الدموع بتأديها

(١) من الغريب أن هذه الأبيات نسبت لأبي بكر بن العربي (- ٥٤٣هـ)
- ٣ : ٨٨ أنهار الرياض للقاضي عياض - وطبعاً ورودها عند عبد القاهر
بجعلها متقدمة عن ذلك .. وهي لسم الحامر .

أعطاك بلقطة التأديب ، حسن الليب ، في صيانة اللفظ عما يحوج إلى الاعتذار ، ويؤدي إلى النفار ، إلا أن الاستاذية تمد ظاهرة في بيت ابن المعتز ، وليس كل فضيلة تدوم مع البديهة ، بل تعقب النظر والروية ، وبأن يفكر في أول الحديث وآخره ، وأنت تعلم أنه لا يكون أبلغ في الذي أراد — من تعظيم شأن الذنب — من ذكر الحسد وأن ذلك لا يتم إلا بلقطة « زنت » .

ومن هذه الجهة (١) يلحق الضم كثرأ من شأنه وطريقته طريق أبي تمام فلم يكن من المظهرين ، وموضع الوسط في ذلك غير هذا ، ففرضي الآن أن أريك أنواعاً من التخييل . وأضع شبه القوانين ليستعان بها على ما أراد من التفصيل والتبيين .

(١) أي إدخال أحكام الصنعة والنقد إلى أول الكلام وآخره حتى يقع الشاعر فيها يستوجب الاعتذار .

فصل

في تخييل بغير تعليل

وهذا نوع آخر من التخييل وهو يرجع إلى ما معنى من تناسى التشبيه
وصرف النفس عن تومعه، إلا أن ما معنى معلل .

بيان ذلك أنهم يستعمرون الصفة المحسوسة من صفات الأشخاص
للأوصاف للمعقولة، تراهم كأنهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها، وأدركوها
بأعينهم على حقيقتها، وكأن حديث الاستعارة والقياس لم يجر منهم على
يال، ولم يروه ولا طيف خيال .

ومثاله : استعارتهم العلو لزيادة الرجل على غيره من الفضل والقدر
والسلطان، ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر علواً من طريق المكان،
ألا ترى إلى قول أبي تمام :

٤٠٢ - ويصعد حتى يظن الجبول بأت له حاجة في السماء
فلولا قصده أن ينسى التشبيه ويرفعه بجهده، ويصمم على إنكاره
وجرده، فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية، لما كان
لهذا الكلام وجه .

ومن أبلغ ما يكون في هذا المعنى قول ابن الرومي :

٤٠٣ - أعلم الناس بالنجوم بنونو بخت علماً لم يأتهم بالحساب
بل بأن شاهدوا السماء (١) سموا بترق في المكرمات الصعاب
مبلغ لم يكن ليبلغه الطاء لب إلا بتلك الأسباب

(١) هذا موضع الشاهد .

وأعاده في موضع آخر فزاد الدعوى قوة وصر فيها مرور من يقول صدقا، ويذكر حقاً :

٤٠٤ - يا آل نوبخت (١) لا عدمتكم ولا تبدلت بعدكم بدلا
إن صح علم النجوم كان لكم حقاً إذا ما سواكم انتحلا
كم عالم فيكم وليس بأن قاس ولكن بأن رقى فعلا
أعلاكم في السماء مجدكم فليستم تجهلون ما جهلا
شافتم البدر بالسؤال عن الآ مر إلى أن بلقتم زحلا
وهكذا الحكم إذا استعاروا اسم الشيء بعينه من نحو شمس أو بدر
أو بحر أو أسد يلغون به هذا الحد ويصوغون الكلام صياغات تقضى بأن
لا تشبيه هناك ولا استعارة .

ومثال قوله (٢) :

٤٠٥ - قامت تظللني من الشمس نفس أعز على من نفس
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
فلولا أنه أنسى نفسه أن هنا استعارة ومجاز آمن القول ، وعمل على دعوى
شمس على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى ، فليس يبدع ولا منكر أن يظلل
إنسان حسن الوجه إنساناً وبقية وهجاً بشخصه ؛ وهكذا قول البحترى :

(١) هم أسرة فارسية كان أفرادها من الحكماء والأدباء . في عهد المنصور
وما بعده .

(٢) هو ابن العميد ، قالها وقد قام على رأسه غلام جميل يظله من
الشمس ، أو هي لرزق الله بن عبد الوهاب التميمي الواعظ في ولده أبي العباس ،
وفي معجم الأدباء لياقوت : كان أبو إسحق الصابي واقفاً بين يدي عضد
الدولة وعلى رأسه غلام تركي جميل فكان يظله من الشمس ، فقال للصابي :
هل قلت شيئاً يا إبراهيم ؟ فقال هذا الشعر .

(م ١٢ - أسرار البلاغة - ج ٢)

٤٠٦ — طلعت لهم وقت الشروق فعاينوا (١)

سنا الشمس من أفق ووجهك من أفق
وما عاينوا شمسين قبلهما التقى ضياؤهما وفقاً من الغرب والشرق
معلوم أن القصد أن يخرج السامعين إلى التعجب لرؤية ما يرووه قط ولم
تجر المادة به ، ولم يتم للتعجب معناه الذي عناه ولا تظهر صورته على
وضوحها الخاص حتى يجترىء على الدعوى جراءة من لا يتوقف ولا يخشى
إنكار منكر ولا يحفل بتكذيب الظاهر له ، ويسوم النفس — شادت
أم أبت — تصور شمس ثابتة طلعت من حيث تغرب الشمس فالتقتا
وفقاً . وصار غرب تلك القديمة لهذه المتجددة شرقاً ، ومدار هذا النوع (٢)
الغالب على التعجب وهو والى أمره ، وصانع بحره ، وصاحب سره ، وترام
أبدأ وقد أفضى بك إلى خلاصة لم تكن عندك ، وبرز لك في صورة ما حسبتها
نظام لك ، ألا ترى أن صورة قوله « شمس تظللني من الشمس » غير صورة
قوله « وما عاينوا شمسين » وإن اتفق الشعرا في أنهما يتعجبان من وجود
الشيء على خلاف ما يعقل ويعرف .

وهكذا قول المتنبي :

٤٠٧ — كبرت حرل ديارهم لما بدت منها الشموس وليس فيها المشرق
له صورة غير صورة الأولين . وكذا قوله (٣) :

٤٠٨ — ولم أر قبلي من مشى البئر نحوه

ولا رجلاً قامت تعانقه الأسد

تعرض صورة غير تلك الصور كلها ، والاشتراك بينها عاى لا يدخل في
الدرقة ، إذ لا اتفاق بأكثر من أن أثبت الشيء في جميع ذلك على خلاف ما يعرفه

(١) أى فأبصروا .

(٢) أى البناء على تنامى التشبيه .

(٣) أى المتنبي ،

الناس، فاما إذا جئت إلى خصوص ما يخرج به عن المعارف فلا اتفاق ولا تناسب، لأن مكان الإعجوبة مرة أن تظلل شمس من الشمس، وأخرى أن يرى للشمس مثل لها يطلع من الغرب عند طلوعها من الشرق، وثالثة أن ترى الشمس طالعة من ديارهم .
وعلى هذا الحد قوله (١) :

٤٠٩ - ولم أر قبلي من مشى البدر نحوه
ولا رجلا قامت تعانقه الأسد

العجب من أن يمشى البدر إلى آدمى وتعانق الأسد رجلا .
واعلم أن في هذا النوع مذهبا هو كأنه عكس مذهب التعجب وتقيضه ، وهو لطيف جداً . وذلك أن تنظر إلى خاصية ومعنى دقيق يكون في التشبيه ثم تثبت تلك الخاصية وذلك المعنى للتشبيه . وتتوصل بذلك إلى إيهام أن التشبيه قد خرج من البين ، وزال عن الوجود والعين ، أحسن توصل والطفه ، ويقام منه شبه الحجة على أن لا تشبيه ولا مجاز .
ومثاله قوله :

٤١٠ - لا تعجبوا من بلى غلالته قد زَرَ أزراره على القمر
قد عمد كما ترى إلى شيء هو خاصية في طبيعة القمر ، وأمر غريب من تأثيره . ثم جعل يرى أن قوماً أنكروا بلى الكتان بمرعة ، وأنه قد أخذ بنهام عن التعجب من ذلك ، ويقول : أما ترونه قد زَرَ أزراره على القمر ، والقمر من شأنه أن يسرع بلى الكتان ، وغرضه هذا كله أن يعلم أن لا شك ولا مرية في أن المعاملة مع القمر نفسه ، وأن الحديث عنه بعينه وليس في البين شيء غيره ، وأن التشبيه قد فنى وأنسى ، وصار - كما يقول الشيخ أبو علي - فيما يتعلق به الظرف - إنه شريعة منسوخة .

وهذا موضع في غاية اللطافة ، لا يبين إلا إذا كان المتصفح للكلام

(١) أى المتنبي أيضاً فى المدح .

حساساً يعبرى وحى طبع الشعر، وخفى حركته التى هى كالحلس، وكبرى النفس فى النفس، وإن أردت أن تظهر لك صحة عريتهم فى هذا النحو على إخفاء التشبيه، وهو صورته من الوهم، فأبرز صفحة التشبيه، واكشف عن وجهه، وقل: لا تمجروا من بلى غلالته، فقد زار أزاره على من حسنه حسنُ القمر، ثم انظر هل ترى إلا كلاماً فائراً، ومعنى نازلاً، وأخبر عن نفسك: هل تجد ما كنت تجده من الأريحية، وانظر فى أعين السامعين: هل ترى ما كنت تراه من ترجمة عن المسرة، ودلالة على الإعجاب ومن أين ذلك وأنى؟ وأنت ياظهار التشبيه تطل على نفسك ماله وضع البيت، من الإحتجاج على وجوب البلى فى الغلالة، والمنع من المعجب فيه بتقرير الدلالة. وقد قال آخر فى هذا المعنى بعينه، إلا أن لفظه لا ينبىء عن القوة التى لهذا البيت فى دعوى القمر، وهو قوله (١):

٤١١ — ترى الشباب من السكتان يلحها نور من البدر أحياناً فيليها
فكيف تشك أن تبلى معاجرها والبدر فى كل وقت طالع فيها
وما ينظر إلى قوله (٢):

٤١٢ و ٤١٠ — قد زار أزاره على القمر

فى أنه بلغ فى دعواه فى المحاز حقيقة (٣) مبلغ الاحتجاج به كما يحتج بالحقيقة قول العباس بن الأحنف:

(١) هو وجيه الدولة أبو المطاع ذو القرنين بن أبى المظفر بن ناصر الدولة بن حمدان التغلبى وكان شاعراً طريفاً جيد الابتكار حسن السبك، هاجر إلى مصر فى أيام الظاهر بن الحاكم العبيدى الفاطمى فولده ولاية الاسكندرية وأعمالها فأقام بها ثم رجع إلى دمشق وتوفى سنة ٤٢٨ هـ. والمعاجر جمع معجر كنز: ثوب تمتجر به المرأة أى تشده على رأسها.

(٢) لابن مابامبا العلوى الاصفهاني (٣٢٢ هـ)

(٣) مفعول دعواه.

٤١٣- هي الشمس مسكنها في السماء فمز الفؤاد عزاء جريلا
فأرب تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا
صورة هذا الكلام ونصته (١)، والقالب الذي فيه أفرع، يقتضى أن
التشبيه لم يجر في خلقه وأنه معه كما يقال «لست منه وليس منى» وأن
الامر في ذلك قد بلغ مبلغاً لا حاجة معه إلى إقامة دليل وتصحيح دعوى،
بل هو في الصحة والصدق بحيث تصحح به دعوى ثانية، ألا تراه كأنه
يقول النفس ما وجه الطمع في الوصول وقد علمت أن حديثك مع الشمس
ومسكن الشمس السماء! أفلا تراه قد جعل كونها الشمس حجة على نفسه
يصرفها بها عن أن ترجو الوصول إليها ويلجئها إلى العزاء، وردها في
ذلك إلى ما لا تشك فيه وهو مستقر ثابت كما تقول «أو علمت ذلك»
و «أليس قد علمت»؟ ويبين لك هذا التفسير والتقرير فضل بيان بأن
تقابل هذا البيت بقول الآخر (٢):

٤١٤- فقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها
قريب ولكن في تناولها بعد

وتأمل أمر التشبيه فيه فإنك تجد على خلاف ما وصفت لك، وذلك
أنه لم يجعل كونها الشمس حجة على ما ذكر بعد من قرب شخصها ومثالها
في العين مع بعد مثالها، بل قال «هي الشمس» كذا (٣) قولاً مرسلًا يوحى
فيه بل يفصح بالتشبيه، ولم يرد أن يقول: لا تعجبوا أن تقرب وتبعد

- (١) النصبة: السارية والعمود الذي يبنى عليه البيت.
(٢) هو محمد بن أبي عبيدة بن المهلب بن أبي صفرة، ونسبه الأختي
لمجنون ليلى ص ٤ - ٢، والبيت في الوساطة ص ٢٠٤.
(٣) مفعول مطلق، وقولاً بدل منه. أو كذا: حال أي قال هي
الشمس كأننا كذا أي على هذا الحال.

بعد أن علمتم أنها الشمس ، حتى كانه يقول : ما وجه شككم في ذلك ، ولم يشك عاقل في أن الشمس كذلك ؟ كما أراد العباس (١) أن يقول : كيف الطمع في الوصول إليها مع عليك بأنها الشمس وأن الشمس مسكنها السماء ! فبيت ابن أبي عبيدة في أن لم ينصرف عن التشبيه جملة ولم يبرز في صورة الجاحد له والمتبرئ منه كبيت بشار الذي صرح فيه بالتشبيه ، وهو :

٤١٥ - أو كبد السماء غير قريب حين يوفى والضوء فيه اقتراب (٢)

وكبيت المتنبي :

٤١٦ - كأنها الشمس يعني كف قابضه شعاعها وبراء الطرف مقتربا فإن قلت : فهذا من قولك يؤدي إلى أن يكون الغرض من ذكر الشمس بيان حال المرأة في القرب من وجه والبعد من وجه آخر دون المبالغة في وصفها بالحسن وإشراق الوجه وهو خلاف المعتاد لأن الذي يسبق إلى القلوب أن يقصد من نحو قولنا : هي كالشمس أو هي شمس - الجلال والحسن والبهاء . فالجواب : أن الأمر وإن كان على ما قلت فإنه في نحو هذه الأحوال التي يقصد فيها إلى بيان أمر غير الحسن يصير كالشيء الذي يعقل من طريق العرف وعلى سبيل التبع ، فأما يكون الغرض الذي له وضع الكلام فلا وإذا تأملت قوله :

٤١٧ و ٤١٤ - فقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها

وقول بشار : « أو كبد السماء » وقول المتنبي « كأنها الشمس » ، علمت أنهم جعلوا جل غرضهم أن يصيخوا لها شيئا في كونها قريبة بقيدة . فأما حديث الحسن فدخل في القصد على الحد الذي مضى ، وهو للعباس أيضا ، في قوله :

(١) أي ابن الأحنف .

(٢) لبشار بن برد .

٤١٨ - نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراق في كل بلد (١)
 فكما أن هذا لم يضع كلامه لجعل النعمة كالشمس في الضياء والإشراق
 ولكنها عمت كما تعم الشمس بإشراقها ، كذلك لم يضع هؤلاء أبياتهم على
 أن يجعلوا المرأة كالشمس والبدر في الحسن ونور الوجه بل أموا نحو
 المعنى الآخر ، ثم حصل هذا لهم من غير أن احتاجوا فيه إلى تجشم ، وإذا
 كان الأمر كذلك فلم يقل إن النعمة إنما عمت لأنها شمس ولكن أراك
 لعمومها وشمولها قياساً ، وتحري أن يكون ذلك القياس من شيء شريف
 له بالنعمة شبه من جهة أوصافه الخاصة فاخترت الشمس .
 وكذلك لم يرد ابن أبي عيينة أن يقول إنما إنما دنت ونأت لأنها شمس
 أو لأنها الشمس بل قاس أمرها في ذلك كما عرفتك : وأما العباس (٢) فإنه
 قال : إنما إنما كانت بحيث لا تنال ووجب اليأس من الوصول إليها لأجل
 أنها الشمس ، فاعرفه فرقاً واضحاً .
 وما هو على طريقة بيت العباس في الاحتجاج وإن عالفه فيما أذكر
 لك قول الصابي في بعض الوزراء يهينه بالتخلص من الاستئثار (٣) :
 ٤١٩ - صح أن الوزير بدر منير إذ توارى كما توارى البدور
 غاب لا غاب ثم عاد كما كان على الأفق طالما يستنير
 لا تسلى عن الوزير فقد بدنت بالوصف أنه سابور (٤)

- (١) هو العباس بن الأحنف (٢٠٢ الوساطة) .
 (٢) أي ابن الأحنف . (٣) أي الاختفاء بعد العزل من الوزارة .
 (٤) هو سابور بن أردشير بن بابك وزير أبي نصر بهاء الدولة بن عضد
 الدولة بن بويه الديلمي ، وكان قد عزل من الوزارة ثم عاد لها ، وتوفي
 عام ٤١٦ هـ .

لا خلا منه صدر دست إذا ما قر فيه تقرر منه الصدور
فهو كما تراه يحتج أن لا يجاز في البين وأن ذكر البدر وتسمية الممدوح به
حقيقة واحتجاجة صريح لقوله صح أنه كذلك ، وأما احتجاج العباس
وصاحبه (١) في قوله :

٤٢٠ و ٤١٢ و ٤١٠ قد زور أزراره على القمر
فعلى طريق الفحوى . فهذا وجه الموافقة ، وأما وجه المخالفة فهو أنهما
ادعيا الشمس والقمر بأنهما وادعى الصابي بدرأ لا البدر على الإطلاق ،
ومن ادعاء الشمس على الإطلاق قول يشار :

٤٢١ — بعث بذكرها شعري وقدمت الهوى شركا
فلسا شاقها قسوى وشب الحب فاحتكا (٢)
أتقنى الشمس زائرة ولم تك تبرح الفلسا
وجدت العيش في سعدى وكان العيش قسد هلكا

فقوله : « ولم تك تبرح الفلسا » يريدك أنه ادعى الشمس نفسها .
وقال أئيجع (السلي (٣)) يرى الرشيد فيبدأ بالتعريف ، ثم نكر نخلط
لأحدى الطريقتين بالأخرى ، وذلك قوله :

٤٢٢ — غربت بالمشرق الشمس س فقل للعين تدمع
ما رأينا قط شمساً غربت من حيث تطلع (٤)

(١) هو ابن طباطبا .

(٢) معناه : استولى عليه .

(٣) توفى عام ١١٩٣ هـ في العام الذى توفى فيه الرشيد .

(٤) نسبهما الطبرى إلى أبي الشيص محمد بن سليمان بن رزين الخزاعي .

فقله : « غربت بالشرق الشمس » على حد قول يشار :

٤٢٣ و ٤٢١ — « أتتني الشمس زائرة »

في أنه خيل إليك شمس السماء . وقوله بعد : « مارأينا قط شمساً » يفتر
أمر هذا التخيل ويميل بك إلى أن تكون الشمس في قوله : « غربت
بالشرق الشمس » غير شمس السماء أعني غير مدعى أنها هي ، وذلك مما
يضطرب عليه المعنى ويقلق ، لأنه إذا لم يدع الشمس نفسها لم يجب أن تكون
جهة خراسان مشرقاً لها وإذا لم يجب ذلك لم يحصل ما أراده من الغرابة في
غروبها من حيث تطلع . وأظن الوجه فيه أن يتأول التنكير للشمس في
الثاني على قولهم : خرجنا في شمس حارة . يريدون في يوم كان للشمس فيه
حرارة وفصل توقد ، فيصير كأنه قال : ما عهدنا يوماً غربت فيه الشمس
من حيث تطلع ، وهوت في جانب المشرق ، وكثيراً ما يتفق في كلام الناس
ما يوم ضرباً من التنكير في الشمس كقولهم : « شمس صيفية » وكقوله :

٤٢٤ — « والله لا طلعت شمس ولا غربت (١) »

ولا فرق بين هذا وبين قول المتنبي (٢) :

٤٢٥ — لم ير قرن الشمس في شرقه فشكت الأنفس في غربه (٣)
ويجىء التنكير في القمر والهلل على هذا الحد ، فنه قول يشار :

-
- (١) قال عليه السلام لأبي الدرداء : « والله ما طلعت شمس ولا غربت
بعد النبيين والمرسلين على رجل أفضل من أبي بكر » .
(٢) يمزى أبا شجاع عضد الدولة بعمته .
(٣) المعنى لم ير الشروق مقروناً بالشك في الغروب ، بل من رأى
الشمس شارقة أيقن بغروبها .

٤٢٦ - أملى لا تأت في قرر بمسديث وائق الدرعا (١)
وتوق الطيب ليلتنا إنه واث إذا سطعا

فهذا بمعنى : لا تأت في وقت قد طلع فيه القمر .

وهكذا قول عمر بن أبي ربيعة :

٤٢٧ - وغاب قدير كنت أرجو غيوبة

وروح رعيان ونوم سمر (٢)

ظاهره يوم أنه كقولك : جاني رجل ، وليس كذلك في الحقيقة لأن
الإسم لا يكون نكرة حتى يعم شيئين أو أكثر وليس هنا شيان يعمهما
إسم القمر .

وهكذا قول أبي العتاهية :

٤٢٨ - قرر إذا نظرت إلى هلال ونقصك إذ نظرت إلى المسلال

ليس المنكر غير الماعرف ، على أن للهلال في هذا التنكير فضل تمكن
ليس للقمر ، ألا تراه قد جمع في قوله تعالى : (يسألونك عن الأهلة (٣))
ولم يجمع القمر على هذا الحد .

ومن لطيف هذا التنكير قول البحتري :

(١) أملى : أى يا أملى : الدرع كعمل هي ثلاث ليال تلى البيض ، سميت
بذلك لاسوداد أوائها وايضا ض سائر ها . ويقال : ليلة درعا : أى يطلع
قمرها عند الصبح .

(٢) روح الرعيان : ردوا إبلهم إلى المراح . السمر : جمع سامر وهو
المحادث ليلا . وقير تصغير قر .

(٣) جمع هلال ، جمع لأنهم سألوا عن الأوضاع المختلفة للهلال .

٤٢٩ - وبدرين أفضيناهما بعد ثالث أكلناه (١) بالإيجاف حتى تمحقا
وبما أتى مستكرها نايباً يتظلم منه المعنى ويشكره قول أبي تمام :

٤٣٠ - قريب الندى نأى المحل كأنه هلال قريب النور ناء منازل

سبب الاستكراه وأن المعنى يذو عنه أنه يوم بظاهره أن ههنا أهلة
ليس لها هذا الحكم أعنى أنه يتناهى مكانه ويدنو نوره وذلك محال ، فالذى
يستقيم عليه الكلام أن يؤتى به معرفاً على حده في بيت البحري :

٤٣١ و ٩٠ - كاليد أفرط في العلو وضوءه

للعصبة السارين جدد قريب

فلن قلت : أقطع وأستأف فأقول « كأنه هلال » ، وأسكت ، ثم
أبتدى وأخذ في الحديث عن شأن الهلال بقولي « قريب النور ناء منازل »
أمكنك ، ولكنك تعلم ما يشكوه إليه المعنى من نبو اللفظ وسوء ملائمة
العبارة . واستقصاء هذا الموضع يقطع عن الفرض وحقه أن يقرده فصل :
وأعود إلى حديث المجاز وإخفائه ودعوى الحقيقة وحمل النفس على
تخيّلها . فما يدخل في هذا الفن ويجب أن يوازن بينه وبين ما مضى قول
سعيد بن حميد :

٣٢ - وعد البدر بالزيارة ليلاً فإذا ما وفي قضيت نذوري
قلت سيدي ولم تؤثر الاله يل على بهجة النهار المنير ؟

(١) عبر بالآكل لأن النهر الأول شهر ذهاب ومن شأن أيام الذهاب
أن تمضي بسرعة .

قال لى لأحب تغيير رسمى هكذا الرسم فى طلوع البدر
وقالوا : وله (١) فى ضده :

٤٣٣- قلت زورى فأرسلت أنا آتيك بحره (١)
قلت فالليل كان أخنى وأدنى مسره
فأجابت بحجة زادت القلب حسره
أنا شمس وإنما تطلع الشمس بكره

وينبغى أن تعلم أن هذه القطعة ضد الأولى من حيث اختار النهار وقتا
للزيارة فى تلك الليل فى هذه فأما من حيث يختلف جوهر الشعر ويتفق
وخصوصا من حيث ينظر الآن فثل وشبهه : وليس بضد ولا تقيض .

ثم اعلم أنا إن وازنا بين هاتين القطعتين وبين ما تقدم من بيت العباس
د هى الشمس مكنتها فى السماء ، وما هو فى صورته (٢) وجدتاها أمراً بين
أمرين — بين ادعاء البدر والشمس أنفسهما ، وبين إثبات بدر ثان وشمس
ثانية ، ورأينا الشاعر قد شاب فى ذلك الإنكار بالاعتراف ، وصادفت
صورة المجاز تعرض عنك مرة وتعرض لك أخرى . فقوله « البدر »
بالتعريف مع قوله « لأحب تغيير رسمى » وتركه أن يقول (رسم مثلى)
يخيل إليك البدر نفسه ، وقوله « فى طلوع البدر » بالجمع دون أن يفرد
فيقول « هكذا الرسم فى طلوع البدر » يلتفت بك إلى بدر ثان ويعطيك
الاعتراف بالمجاز على وجه . وهكذا القول فى القطعة الثانية لأن قولك
« أنا شمس » بالتنكير اعتراف بشمس ثانية أو كالأعتراف .

(١) أى لسعيد بن حميد .
(٢) أى التعريف .

(٣) أى السحر الأعلى .

وعما يدل دلالة واضحة على دعوى الحقيقة ولا يستقيم إلا عليها قول:
المتنبي :

٤٣٤ - واستقبلت قر السماء بوجهها
فأرتنى القمرين في وقت معاً

أراد فأرتنى الشمس والقمر ثم غلب اسم القمر كقول الفرزدق :
٤٣٥ - أخذنا بأفاق السماء عليكم
لنا قراها والنجوم الطوالع

لولا أنه تخيل الشمس نفسها لم يكن لتغليب اسم القمر والتعريف
بالآلف واللام معنى ، وكذلك لولا ضبطه نفسه حتى لا يجري المجاز والتشبيه
في وهمه لكان قوله « في وقت معاً » لغواً من القول فليس بهجيب أن
يتراءى لك وجه عادة حسناء في وقت طلوع القمر وتوسطه السماء ،
وهذا أظهر من أن يخفى . وأما تشبيه أبي الفتح (١) لهذا البيت بقول القائل (٢) :

٤٣٦ - وإذا الغزالة في السماء ترفعت
أبدت لوجه الشمس وجهاً مثله تلقى السماء بمنزل ما تستقبل

فتشبيه على الجملة ومن حيث أصل المعنى وصورته في المعقول ، فأما
الصورة الخاصة التي تحدث له بالصنعة فلم يعرض لها .

وعما له طبقة عالية في هذا القليل وشكل يدل على شدة الشكيمة وعلو
المأخذ قول الفرزدق :

(١) أي ابن جني شارح ديوان المتنبي .

(٢) أبي نواس .

٤٣٧ - أبي أحمد الغيثين^(١) صمصعة الذي

متى تخلف الجوزاء والدلو يحطر
أجار بنات الوائدين ومن يحمر
على الموت تعلم أنه غير مخفر

أفلا تراه كيف ادعى لأبيه اسم الغيث ادعاء من سلم له ذلك ومن
لا يحطر بياله أنه مجاز فيه ومتناول له من طريق التشبيه وحتى كأن الأمر
في هذه الشبهة بحيث يقال : أي الغيثين أجود ؟ فيقال : صمصعة ، وحتى
بلغ تمكن ذلك في العرف إلى أن يتوقف السامع عند إطلاق الاسم ، فإذا
قيل أنك الغيث لم يعلم أيراد صمصعة أم المطر ؟ .

وإن أردت أن تعرف مقدار ماله من القوة في هذا التخيل وأنت
مصدره مصدر الشيء المتعارف الذي لا حاجة به إلى مقدمة يبنى عليها نحو
أن تبدأ فتقول : أي نظير الغيث وثان له وغيث ثان ، ثم تقول : وهو خير
الغيثين لأنه لا يخلف إذا أخلفت الأنواء ، فانظر إلى موقع الاسم فإنك
تراه واقعاً موقعاً لا سبيل لك فيه إلى حل عقد التثنية وتفريق المذكورين
بالاسم ، وذلك أن « أفعل » لا تصح إضافته إلى اسمين معطوف أحدهما
على الآخر فلا يقال جاءني أفضل زيد وعمرو ، ولا أتى أعلم بكر وبخالد
عندي . بل ليس إلا أن تضيف إلى اسم مثنى أو مجرّع في نفسه نحو أفضل
الرجلين وأفضل الرجال وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه

(١) تثنية غيث وهو المطر . والمخفر مزيل الحفارة من خفره إذ حماه
ومنته ، وكان جده مشهوراً في الجاهلية بشراء البنات اللاتي يراد وأدهن
تخليصهن من الموت .

أبدأ بحقه أن يضاف إلى اسم يحويه وغيره ، وإذا كان الأمر كذلك علمت أن اللفظ بالتشبيه والخروج عن صريح جمل اللفظ للحقيقة متعذر عليك إذ لا يمكنك أن تقول : أرى أحمد الغيث والثاني له والتشبيه به ، ولا شيئاً من هذا النحو ، لأنك تقع بذلك في إضافة أقول إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر .

وإذ قد عرفت هذا فانظر إلى قول الآخر (١) :

٤٣٨ - قد قحط الناس في زمانهم حتى إذا جئت جئت بالدرر
غيثان في ساعة لنا اتفاقاً فرحياً بالأمير والمطر

فإنك تراه لا يبلغ هذه المزية وذلك أنه كلام من يشبه الآن غيثاً ولا يدعى فيه عرفاً جارياً وأمر مشهوراً متعارفاً يعلم كل واحد منه ما يعمل به وليس بمتعذر أن تقول : غيث وغان للغيث اتفاقاً . أو تقول : الأمير ثاني الغيث والغيث اتفاقاً ... فقد حصل من هذا الباب أن الاسم المستعار كلما كان قدمه أثبت في مكانه وكان موضعه من الكلام أضرب به وأشد محاماة عليه وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى الظاهر وتصرح بالتشبيه فأمر التخييل فيه أقوى ، ودعوى المتكلم له أظهر وأتم .

وأعلم أن قول البحتري :

٣٤٩ - غيثان إن جدد تنابع أقبالاً
وهما ربيع مؤمل وخريفه

لا يكون مما نحن بصدده في شيء . لأن كل واحد من الغيثين في هذا

(١) هو العكوك بن دعبل الخزاعي .

البيت مجاز لأنه أراد أن يشبه كل واحد من المدوحين بالغيث : والذي نحن بصدده هو أن يضم المجاز إلى الحقيقة في عقد التشبيه ولكن إن ضمنت إليه قوله (١) :

٤٤٠ - فلم أر ضرغامين أصمدق منكما
عراكا إذا الهيابة النكس كذبا (٢)

كان لك ذلك لأن أحد الضرغامين حقيقة والآخر مجاز .

فإن قلت : فهنا شيء يردك إلى ما أبيته من بقاء حكم التشبيه في جملة إياه الغيث وذلك أن تقدير الحقيقة في المجاز إنما يتصور في نحو بيت البحري : « فلم أر ضرغامين » من حيث عهد إلى واحد من الأسود ثم جعل المدوح أسداً على الحقيقة قد قارنه وضمه ولا سبيل للفرزدق إلى ذلك لأن الذي يقرنه إلى أبيه هو الغيث على الإطلاق . وإذا كان الغيث على الإطلاق لم يبق شيء يستحق هذا الاسم إلا ويدخل تحته وإذا كان كذلك حصل منه ألا يكون أبو الفرزدق غيثاً على الحقيقة .

فالجواب : أن مذهب ذلك ليس على ما تتوهمه ولكن على أصل في التشبيه وهو أن يقصد إلى المعنى الذي من أجله يشبه الفرع بالأصل كالشجاعة في الأسد والمضاء في السيف وينحى سائر الأوصاف جانباً وذلك المعنى في الغيث هو النفع العام . وإذا قدر هذا التقدير صار جنس الغيث كأنه عين واحدة وشيء واحد وإذا عاد بك الأمر إلى أن تتصوره

(١) أى البحري أيضاً .

(٢) الهيابة : كثير الخوف . النكس : الضعيف . كذب : جبن .

تصور العين الواحدة دون الجنس كان ضم أبي الفرزدق إليه بمنزلة ضمك إلى الشمس رجلا أو امرأة تريد أن تبلغ في وصفها بأوصاف الشمس وتنزيهاها منزلتها، كما تجده في نحو قوله :

٤٤١ — فليت طالعة الشمس غائبة

وليت غائبة الشمس لم تغب (١)

(١) هو من شعر المتنبي يرثي أخت سيف الدولة .

(١٣ م — أمداد البلاغة — ج ٢)

فصل

(في الفرق بين التشبيه والاستعارة)

اعلم أن الاسم إذا قصد لإجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما كان ذلك على ما مضى من الوجهين :

أحدهما : أن يسقط ذكر المشبه من البين حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنك أردته وذلك أن تقول « عنت (١) لنا ظبية » وأنت تريد امرأة « ووردنا بجراً » وأنت تريد الممدوح ، فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة بدليل الحال أو إفصاح المقال بعد السؤال أو بفحوى الكلام (٢) ، وما يتلوه من الأوصاف ، مثال ذلك أنك إذا سمعت قوله :

٤٤٢ - ترنج الشرب واغتالت حلومهم

شمس ترجل فبهم شم ترجل

استدللت بذكر الشرب واغتتال الحلوم والارتحال أنه أراد قينة (٣) ، ولو قال ترجلت شمس ولم يذكر شيئاً غيره من أحوال الأدميين لم يعقل قط أنه أراد امرأة إلا بإخبار مستأنف أو شاهد آخر من الشواهد .

ولذلك تجد النسيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة كما روى أن عدى ابن حاتم اشتباه عليه المراد باللفظ الخيط في قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) وحمله على ظاهره فقد روى أنه قال : لما نزلت

(١) أى ظهرت .

(٢) أى بقرينة مقالية .

(٣) أى مغنية .

هذه الآية أخذت عقالا أسود وعقالا أبيض فوضعتهما تحت وسادتي
فنظرت فلم أتيين ، فذكرت ذلك النبي ﷺ فقال : « إن وسادتك لطويل
عريض إنما هو الليل والنهار » .

وثانيهما : أن يذكر كل واحد من المشبه والمشبه به فتقول : زيد أسد
وهند بدر ، وهذا الرجل الذي تراه سيف صارم على أعدائك : وقد كنت
ذكرت فيما تقدم أن في إطلاق الاستعارة على هذا الضرب الثاني بعض
الشبهة (١) ، ووعدتك بكلام يحى في ذلك وهذا موضعه .

اعلم أن الوجه الذي يقتضيه القياس وعليه يدل كلام القاضي (٢) في
الوساطة ألا تطلق الاستعارة على نحو قولنا « زيد أسد وهند بدر » ولكن
تقول هو تشبيه (٣) فإذا قال : هو أسد ، لم تقل استعار له اسم الأسد
ولكن تقول شبهه بالأسد ، وتقول في الأول إنه استعارة لا تتوقف فيه
ولا تحتاج إلى البينة ، وإن قلت في القسم الأول إنه تشبيه كنت مصيباً ، من
حيث تخبر عما في نفس المتكلم وعن أصل الغرض ، ولأن أردت تمام البيان
قلت : أراد أن يشبه المرأة بالظبية فاستعار لها اسمها مبالغة .

(١) راجع بما مضى في هذا الكتاب ، ١٠٥ - ١٠٨ دلائل الإعجاز
(خفاجي) .

(٢) الجرجاني المتوفى عام ٣٩٢ هـ .

(٣) يقول صاحب الوساطة : وقد تقرب العرب التشبيه بأن تجعل أحد
الشئيين هو الآخر فتقول : زيد الأسد عاديا ، والسيف مسلولا (٣٣٤
و ٣٣٥ الوساطة) وقال في صفحة ٤٣ : الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم
المستعار عن الأصل ونقلت العبارة لجعلت في مكان غيرها .

فإن قلت : فكذلك فقل في قولك « زيد أسد » إنه أراد تشبيهه بالأسد فأجرى اسمه عليه ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التنكير فقلت : زيد أسد ، كما تقول زيد واحد من الأسود ، فما الفرق بين الحالين وقد جرى الاسم في كل واحد منهما على المشبه ؟

فالجواب أن الفرق بين ، وهو أنك عزلت في القسم الأول الاسم الأصلي عنه واطرحته وجعلته كأن ليس باسم له وجعلت الثاني هو الواقع عليه والمتناول له فصار قصدك التشبيه أمراً بطويأ في نفسك مكتوناً في ضميرك ، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيته كأنه الشيء الذي وضع له الاسم في اللغة وتصور إن تعلقه الوهم كذلك ، وليس كذلك القسم الثاني لأنك قد صرحته فيه بالمشبه وذكرك له صريحاً يأتى أن تتوهم كونه من جنس المشبه به . وإذا سمع السامع قولك « زيد أسد » وهذا الرجل سيف صارم على الأعداء استحال أن يظن - وقد صرحته له بذكر زيد - أنك قصدت أسداً وسيفاً ، وأكثر ما يمكن أن يدعى تخيله في هذا أن يقع في نفسه من قولك : زيد أسد ، حال الأسد في جراته وإقدامه وبطشه ، فأما أن يقع في وهمه أنه رجل وأسد معاً بالصورة والشخص فحال .

ولما كان كذلك كان قصد التشبيه من هذا النحو بيناً لا محالة وكائناً من مقتضى الكلام وواجباً من حيث موضوعه حتى إن لم يحمل عليه كان محالاً فالشيء الواحد لا يكون رجلاً وأسداً وإنما يكون رجلاً ويوصف الأسد فيما يرجع إلى غرائز النفوس والأخلاق أو خصوص في الهيئة كالسكرامة في الوجه ، وليس كذلك الأول لأنه يحتمل الحمل على الظاهر على الصحة ، فليست بممنوع من أن تقول : عنت لنا ظلية وأنت تريد الحيوان ، وطلعت شمس وأنت تريد الشمس ، كقولك طلعت اليوم شمس حارة .

وكذلك تقول هزئت على الأعداء سيفاً ، وأنت تريد السيف ، كما تقوله
وأنت تريد رجلاً باسلاً استعنت به ، أو رأياً ماضياً وفقت فيه ، وأصبحت
به من العدو فأرهبته وأثرت فيه .

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يفصل بين القسمين ، فيسمى الأول
استعارة على الإطلاق ويقال في الثاني إنه تشبيه ، فأما تسمية الأول تشبيهاً
خفيئاً ممنوع ولا غريب إلا أنه على أنك تخبر عن الغرض وتنتهي عن مضمون
الحال ، فأما أن يكون موضوع الكلام وظاهره موجهاً له صريحاً فلا .

فإن قلت : فكذلك قولك « هو أسد » ليس في ظاهره تشبيه لأن
التشبيه يحصل بذكر الكاف أو « مثل » أو نحوهما .

فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك فإن موضوعه من حيث الصورة
يوجب قصدك التشبيه لاستحالة أن يكون له معنى وهو على ظاهره ، وله مثال
من طريق العادة وهو أن مثل الاسم مثل الهيئة التي يستدل بها على الأجناس
كزى الملوكة وزى السوق ، فكما أنك لو خلعت من الرجل أثواب السوق ،
ونفقت عنه كل شيء يختص بالسوق ، وألبسته زى الملوكة ، فأبديته للناس
في صورة الملوكة ، حتى يتوهموه ملكاً ، وحتى لا يصلوا إلى معرفة حاله
إلا بإخبار أو اختبار واستدلال من غير الظاهر ، كنت قد أعرته هيئة الملك
وزيه على الحقيقة ، ولو أنك ألقيت عليه بعض ما يلبسه الملك من غير أن
تعريه من المعاني التي تدل على كونه سوقاً لم تكن قد أعرته بالحقيقة هيئة
الملك لأن المقصود من هيئة الملك أن يحصل به المماثلة في النفس وأن
يتوهم العظمة ، ولا يحصل ذلك مع وجود الأوصاف الدالة على أن
الرجل سوقة .

افترض هذه الموازنة في الشيء الواحد كالثوب الواحد يعاره الرجل فيلبسه على ثوبه أو منفرداً ، وإنما اعتبر الهيئة وهي تحصل بمجموع أشياء وذلك أن الهيئة هي التي يشبه حالها حال الاسم لأن الهيئة تخص جنساً كما أن الاسم كذلك ، والثوب على الإحلاق لا يفعل ذلك إلا بخصائص تقترب به وتراضى معه ، فإذا كان السامع قولك «زيد أسد» لا يتوهم أنك قصدت أسداً على الحقيقة لم يكن الاسم قد لحقه ولم تكن قد أعترته إلباء إعاره صحيحة ، كما أنك لم تمر الرجل هيئة الملك حين لم تزل عنه ما يعلم به أنه ليس بملك .

هذا - وإذا تأملنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة كان في ذلك أيضاً بيان لصحة هذه الطريقة ووجوب الفرق بين القسمين ، وذلك أن من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منفعة على الحد الذي يحصل لذلك ؛ فإن كان ثوباً لبسه ، وإن كان أداة استعمالها في الشيء تصلح له ، حتى إن الرائي إذا رآه معه لم تنفصل حاله عنده من حال ما هو ملك يد ليس بعارية وإنما يفضل المالك في أن يتلف الشيء بجملة أو يدخل التلف على بعض أجزائه قصداً وليس للمستعير ذلك ، ومعلوم أن ما هو كالمنفعة من الاسم أن يوجب ذكره القصد إلى الشيء في نفسه : فإذا قلت : «زيد» ، علم أنك أردت أن تخبر عن الشخص المعلوم ، وإذا قلت : «لقيت أسداً» ، علم أنك علققت اللقاء بواحد من هذا الجنس ، وإذا كان الأمر كذلك ثم وجدنا الاسم في قولك : «عنت ظبية» ، يعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم ولا يعلم أنك قصدت امرأة ، فقد وقع من المرأة في هذا الكلام موقعه من ذلك الحيوان على الصحة ، فكان ذلك بمنزلة أن المستعير ينتفع بالمستعار انتفاع ماله فيلبسه لبسه ، ويتجمل به تجمله ، ويكون مكانه عنده مكان الشيء المملوك حتى يعتقد من ينظر إلى الظاهر أنه له .

ولما وجدنا الاسم في قولك «زيد أسد» لا يقع من زيد ذلك الموقع

من حيث إن ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم مطلقا عليه ومتناولا له على حد تناوله ما وضع له ، وزان ذلك : وزان أن يضع الرجل عند الرجل ثوبا ويمنعه أن يلبسه أو بمنزلة أن تطرح عليه طرف ثوب كان عليه فلا يكون ذلك عارية صحيحة لأنك لم تدخله في جملته ، ولم تعطه صورة ما يختص به ويصير إليه ويخفى كونه لك دونه ، فأعرفه (١) .

وهنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام يبين وجوب الفرق بين القسمين ، وهو أن الحالة التي يختلف في الاسم إذا وقع فيها : أيسمى استعارة أم لا يسمى ؟ - هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو منزلا منزلة أعنى أن يكون خبر كان أو مفعولا ثانيا ليا بعلت ، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر ، أو يكون حالا لأن الحال عندهم زيادة في الخبر لحكمها حكم الخبر فيما قصدته هنا ، خصوصا ، والاسم إذا وقع في هذه المواضع فأنت واضع كلامك لإثبات معناه وإن أدخلت النفي على كلامك تعلق النفي بمعناه .

تفسير هذه الجملة : أنك إذا قلت « زيد منطلق » فقد وضعت كلامك لإثبات الانطلاق لزيد ، ولو نفيت فقلت « ما زيد منطلقا » كنت نفيت الانطلاق عن زيد ، وكذلك « كان منطلقا » وعلبت زيدا منطلقا ، ورأيت زيدا منطلقا ، أنت في ذلك كله واضع كلامك ومزج له لثبوت الانطلاق لزيد ، ولو خولفت فيه انصرف الخلاف إلى ثبوته ، وإذا كان الأمر كذلك فأنت إذا قلت : زيد أسد : ورأيت أسدا ، فقد جعلت اسم المشبه به خبرا عن المشبه ، والاسم إذا كان خبرا عن الشيء كان خبرا عنه إما لإثبات وصف هو مشتق منه لذلك الشيء كالانطلاق في قولك « زيد منطلق » أو لإثبات جنسية هو موضوع لما كقولك : هذا رجل ، فإذا امتنع في قولنا « زيد أسد » أن

(١) هذا فرق غير واضح ولا مسلم .

تثبت الجنسية لزيد على الحقيقة (١) كان لإثبات شبه من الجنس له ، وإذا كنا إنما ثبت شبه الجنس فقد اجتلبنا الاسم لنحدث به التشبيه الآن ونقرره وندخله في حيز الحصول والثبوت ، وإذا كان كذلك كان خليقا بأن نسميه تشبيها إذ كان إنما جاء ليفيده ويوجبه .

وأما الحالة الأخرى التي قلنا أن الاسم فيها يكون استعارة من غير خلاف فهي حالة إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم مجتلبا لإثبات معناه للشيء . ولا الكلام موضوعا لذلك لأن هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الإسم في منزلة الخبر من المبتدأ ، فأما إذا لم يكن وكان مبتدأ بنفسه أفعالا أو مفعولا أو مضافا إليه فأنت واضع كلامك لإثبات أمر آخر غير ما هو معنى الإسم . بيان ذلك أنك إذا قلت : جاءني أسد ورأيت أسدا ومررت بأسد ، فقد وضعت الكلام لإثبات المجيء واقعا من الأسد ، والرؤية والمرور واقعين منك عليه ، وكذلك إن قلت : الأسد مقبل ، فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد ، لا لإثبات معنى الأسد .

وإذا كان الأمر كذلك ثم قلت : عنت لنا طيبة وهزرت سيفا صارما على الأعداء — وأنت تعنى بالطيبة امرأة وبالسيف رجلا ، لم يكن ذكرك للإسمين في كلامك هذا لإثبات التشبيه المقصود الآن ، وكيف يتصور أن يقصد إلى إثبات التشبيه منهما شيء . وأنت لم تذكر قبلهما شيئا ينصرف لإثبات التشبيه إليه ، وإنما يثبت إليه من طريق الرجوع إلى الحال والبحث عن خي . في نفس المتكلم . وإذا كان كذلك بان أن الإسم في قولك : زيد أسد — مقصود به إيقاع التشبيه في الحال وإيجابه .

وأما في قولك : عنت لنا طيبة ، وسللت سيفا على العدو ، فوضع

(١) أى أنه لا على الحقيقة والتشبيه ، بل على المبالغة والتخييل .

الإسم هكذا انتهزاً واقتضاباً على المقصود وادعاء أنه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة ، وإذا افترقا هذا الاتفاق وجب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة ، كما أبا نفصل بين الخبر والصفة في العبارة لاختلاف الحكم فيهما بأن الخبر لإثبات في الوقت للمعنى ، والصفة تبيين وتوضيح وتخصيص بأمر قد ثبت واستقر وعرف ، فكما لم نرض لاتفاق الغرض في الخبر والصفة على الجملة واشتراكهما إذا قلت : زيد طريف وجاءني زيد الطريف ، في التباس زيد في الظرف واكتسامة له أن نجعلهما في الوضع الاصطلاحي شيئاً واحداً ولا نفرق بتسميتنا هذا خبر وذلك صفة ، كذلك ينبغي ألا يدعونا اتفاق قولنا (١) : جاءني أسد : وهزئت سيفاً صارماً ، وقولنا : زيد أسد وسيف صارم — في مطلق التشبيه — إلى التسوية بينهما وترك الفرق من طريق العبارة ، بل وجب أن نفرق فنسمى ذلك استعارة وهذا تشبيهاً (٢) .

فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم (٣) الثاني ، فينبغي أن يعلم أن إطلاقها لا يجوز في كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة (٤) ، وذلك نحو قولك : هو الأسد وهو شمس النهار ، وهو البدر

(١) في دلائل الإعجاز ٣٩٢ و ٣٩٣ تحقيق خفاجي ، ، يشير إلى ذلك أيضاً .

(٢) راجع ص ١١٠ من الدلائل في هذا أيضاً (تحقيق خفاجي) .

(٣) وهو مثل زيد أسد .

(٤) راجع في هذا المثل السائر ، لابن الأثير ص ١٣٩ ، حيث فرق بين الاستعارة والتشبيه والمضمر الأداة ، بأن التشبيه يحسن فيه تقدير أداة التشبيه والاستعارة لا يحسن .

حسناً وبهجة ، والقضيب (١) عطفاً ، وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف .

فإن قلت : هو بحر وهو ليث ووجدته بحراً ، وأردت أن تقول إنه استعارة كنت أعذر (٢) وأشبهه بأن تكون على جانب من القياس ، ومتشبيهاً بطرف من الصواب ، وذلك أن الإسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه ، فلو قلت : هو كأسد وهو كبحر ، كان كلاماً نازلاً غير مقبول كما يكون قولك هو كالأسد ، إلا أنه وإن كان لا تحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه : « كان » ، كقولك : كأنه أسد ، أو ما يجري مجرى « كان » ، في نحو : تحسبه أسداً وتخاله سيفاً ، فإن غرض مكان الكاف وكان بأن يوصف الإسم الذي فيه التشبيه بصفة لا تكون في ذلك الجنس وأمر خاص غريب ، فقيل : هو بحر من البلاغة ، وهو بدر يسكن الأرض ، وهو شمس لا تغيب ، وكقوله (٣) :

٤٤٣ - شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه

فهو أقرب إلى أن نسميه استعارة لأنه قد غرض تقدير حرف التشبيه فيه إذ لا فصل إلى الكاف حتى تبطل بنية الكلام وتبدل صورته فتقول : هو كالشمس المتألقة إلا أن فراقها هو الغروب وكالبدر إلا أن صدوده الكسوف .

وقد يكون في الصفات التي تحيى في هذا النحو والصلوات التي توصل بها

(١) أى الغصن . عطفاً : أى تشبيهاً .

(٢) راجع ما مضى من هذا الكتاب .

(٣) البيت للبحتري .

ما يختل به تقدير التشبيه فيقرب حيثئذ من القليل الذي تطلق عليه الاستعارة من بعض الوجوه ، وذلك مثل قوله (١) :

٤٤٤ - أسد دم الأسد المهربر خضابه موت فريص الموت منه (٢) ترعد
لا سبيل لك إلى أن تقول هو كالأسد وهو كالموت لما يكون في ذلك
من التناقض لأنك إذا قلت هو كالأسد فقد شبهته بجنس السبع المعروف ،
ومحال أن تجعله محمولا في الشبه على هذا الجنس أولا ثم تجعل دم المهربر الذي
هو أقوى الجنس خضاب يده ، لأن جملك له عليه في الشبه دليل على أنه
دونه ، وقولك بعده دم المهربر من الأسود خضابه ، دليل على أنه فوقها .
وكذلك محال أن تشبهه بالموت المعروف ثم تجعله يخافه ، وترتعد منه أكتافه .
وكذا قوله (٣) :

٤٤٥ - محاب عداني سيله وهو مسيل وبحر عداني فيضنه وهو مقعم
وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه أسود مظلم
إن رجعت فيه إلى التشبيه الساذج فقلت هو كالبحر ثم جئت تقول :
أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلي مظلم لم يضيء به ، كنت كأنك
تجعل البدر المعروف يلبس الأرض الضياء ويمتعه رحلك وذلك محال ،
ولما أردت أن تثبت من الممدوح بدرأ مفردا له هذه الخاصة العجيبة التي لم
تعرف للبدر ، وهذا إنما يأتي بكلام بعيد من هذا النظم ، وهو أن يقال
هل سمعت بأن البدر يطلع في أفق ثم يمنع ضوءه موضعا من المواضع التي

(٢) أي المتنبي في مدح شجاع بن محمد الطائي المنبجي .

(٢) الفريص : جمع فريصة وهي لمة بين البدي والكف ترعد عند الفرع .

(٣) أي البحترى في مدح الفتح بن خاقان ، ونسبه أبو هلال العسكري

في الصناعتين ، ص ٢٩١ إلى أبي تمام .

هي معرضة له وكانت في مقابلة حتى ترى الأرض الفضاء. قد أضأت بنوره
وفيها يبينها قدر رجل مظلم يتجاف عنه ضروقه ؟ ومعلوم بعد هذا من طريقة
البيت فهذا النحو موضوع على تخيل أنه زاد في جنس البدر واحدا له حكم
وخاصة لم تعرف .

ولذا كان الأمر كذلك صار كلامك موضوعا لا لإثبات الشبه بينه وبين
البدر ولكن لإثبات الصفة في واحد متجدد حادث من جنس البدر لم تعرف
تلك الصفة للبدر فيصير بمنزلة قولك : زيد رجل يقرى الضيوف ويقبل
كيت وكيت . فلا يكون قصدك إثبات الصفة التي ذكرتها له فإذا خرج الاسم
الذي يتعلق به التشبيه من أن يكون مقصودا بالإثبات تبين أنه خارج عن
الأصل الذي تقدم من كون الاسم لإثبات الشبه . فالبحتري في قوله : « بدر
أضأ الأرض » قد بنى كلامه على أن كون الممدوح بدرأ أمر قد استقر
وثبت وإنما يعمل في إثبات الصفة الغريبة والحالة التي هي موضع التعجب .
وكما يمتنع دخول الدكاف في هذا النحو كذلك يمتنع دخول « كان
وتحسب وتحال » فلو قلت : كأنه بدر أضأ الأرض شرقا ومغربا وموضع
رجل منه مظلم ، كان خلفا (١) من القول : وكذلك إن قلت « تحسبه بدرأ
أضأ الأرض ورجل منه مظلم ، كان كالأول في الضعف . ووجه بعده من
القبول بين ، وهو أن « كان وحسبت وخلت وظللت » تدخل إذا كان الخبر
والمفعول الثاني أمرا معقولا ثابتا في الجلة إلا أنه في كونه متعلقا بما هو
اسم كان أو المفعول الأول من حسبت مشكوك فيه كقولنا « كان زيدا
منطلقا » أو مجاز (٢) يقصد به خلافاً لظاهره نحو « كان زيدا أسدا » فالأول

(١) أي باطلا ، والخلف : الردي .

(٢) هل يرى عبد القاهر أن التشبيه مجاز ؟ قد يتوهم ذلك ولكن ينبغي
أن التجوز في « زيد أسدا » فقد بدخل « كان » .

على الجملة ثابت معروف والغريب هو كون زيد إياه ومن جنسه ، والتكررة في نحو هذه الآيات موصوفة بأوصاف تدل على أنك تخبر بظهور شيء لا يعرف ولا يتصور . وإذا كان كذلك كان إدخال « كان » وحسب ، عليه كالقياس على المجهول :

وتأمل هذه النكتة فإنه يضعف ثانياً (١) إطلاق الاستعارة على هذا النحو أيضاً ، لأن موضوع الاستعارة كيف دارت القضية على التشبيه ، وإذا بان بما ذكرت أن هذا الجنس — إذا فليت عن مره ، ونفرت عن خبيثه — فحصوله أنك تدعى حديث شيء هو من الجنس المذكور ، إلا أنه اختص بصفة غريبة ، وغاصية ، بعيدة ، لم يكن يتوهم تجاوزها على ذلك الجنس ، كأنك تقول : ما كنا نعلم أن ههنا بدران هذه صفته ، كان تقدير التشبيه فيه نقصاً لهذا الغرض لأنه لا معنى لقولك : أشبهه بيدر حدث خلاف الدور ما كان يعرف .

وهذا موضع لطيف جداً لا تتصف منه إلا باستعانة الطبع عليه ، ولا يمكن توفية الكشف فيه حقه بالبيان لدقة مسلكه ، ويتصل به أن في الاستعارة الصحيحة ما لا يحسن دخول كلم التشبيه عليه وذلك إذا قوى الشبه بين الأصل والفرع حتى يتمكن الفرع في النفس بـداخلة ذلك الأصل والاتحاد به وكونه إياه وذلك في نحو النور إذا استعير للعلم والإيمان ، والظلمة للكفر والجمل .

فهذا النحو لنكتته وقوة شبيهه ومثاله سببه قد صار كأنه حقيقة ولا يحسن لذلك أن تقول في العلم : كأنه نور ، وفي الجمل كأنه ظلمة ، ولا تكاد تقول

(١) أي كما ضعف إطلاق التشبيه عليه كما سبق أولاً فكذلك يضعف إطلاق الاستعارة عليه .

للرجل في هذا الجنس « كأنك قد أوقعتني في ظلمة » بل تقول : أوقعتني في ظلمة ، وكذلك الأكثر على الأسن والأسبق إلى القلوب أن تقول : فهمت المسئلة فأنشرح صدرى وحصل في قلبي نور ، ولا تقول : كأن نوراً حصل في قلبي ، ولكن إذا تجاوزت هذا النوع إلى نحو قولك : سللت منه سيفاً على الأعداء (١) ، وجدت « كأن » حسنة هناك كثيرة كقولك : بعثته إلى العدو فسكأنى سللت سيفاً ، وكذلك في نحو : زيد أسد « كأن زيدا أسد ، وهكذا يتدرج الحكم فيه حتى كلما كان مكان المشبه بين الشئين أخفى وأغمض وأبعد من العرف كان الإتيان بكلمة التشبيه أبين وأحسن وأكثر في الاستعمال .

ومما يجب أن نجعله على ذكر منك أبداً وفيه البيان الشافي أن بين القسمين تبايناً شديداً أعنى بين قولك : زيد أسد ، وقولك : رأيت أسداً . وهو ما قدمته لك من أنك قد تجد الشئ يصلح في نحو : زيد أسد ، حيث يذكر المشبه باسمه أولاً ثم يجرى اسم المشبه به عليه ولا يصلح في القسم الآخر الذي لا يذكر فيه المشبه أصلاً وتطرحه .

ومن الأمثلة البينة في ذلك قول أبي تمام :

٤٤٦ — وكان المظل في بده وعود دغاناً للصنعة وهي نار (١)

قد شبه المظل بالدخان والصنعة بالنار ولكنه صرح بذكر المشبه وأوقع المشبه به خبراً عنه وهو كلام مستقيم ، ولو سلكت به طريقة ما يسقط فيه ذكر المشبه فقلت مثلاً : وأقيستني نارا لها دخان ، كان ساقطاً . ولو قلت وأقيستني نوراً أضاء ألقى به تريد علماً ، كان حسناً حسنة إذا قلت : وعليه

(١) هذا من أساليب التجريد ، ويعتبره عبد القاهر هنا استعارة .

(٢) الدخان يمنع النار من الصفاء ويعبد الناس عنها لما فيه من الإيذاء .

نور في أمي ، والسبب في ذلك أن اطراح ذكر المشبه والافتصار على اسم المشبه به وتنزيله منزله وإعطاءه الخلافة على المقصود ، إنما يصح إذا تقرر الشبه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له وتستنبطه في الدلالة ، وقد تقرر في العرف الشبه بين النور والعلم وظهر واشتهر ، كما تقرر الشبه بين المرأة والظلية ، وبينها وبين الشمس ، ولم يتقرر في العرف شبه بين الصنعة والنار ، وإنما هوشى يضمنه الآن أبو تمام ، ويحمله ، ويعمل في تصويره ، فلا بد له من ذكر المشبه والمشبه به جميعاً حتى يعقل عنه ما يريد ، وبين الغرض الذي يقصده ، وإلا كان بمنزلة من يريد إعلام السامع أن عنده رجلاً هو مثل زيد في العلم مثلاً ، فيقول له « عندي زيد » ويسومه أن يعقل من كلامه أنه أراد أن يقول عندي رجل مثل زيد أو غيره من المعاني وذلك تكليف علم الغيب : فاعرف هذا الأصل وتبينه ، فإنك تزداد به بصيرة في وجوب الفرق بين الضريين وذلك أنهما لو كانا يجران مجرى واحداً في حقيقة الاستعارة لوجب أن يستويا في القضية حتى إذا استقام وضع الاسم في أحدهما استقام وضعه في الآخر فاعرفه .

فإن قلت : فما تقول في نحو قولهم لقيت به أسداً ، ورأيت به لبيئاً ؟ فإنه (١) بما لا وجه لتسميته استعارة ، ألا تراهم قالوا : لئن لقيت فلاناً ليلقيتك منه الأسد ، فأتوا به معرفة على حده إذا قالوا : احذر الأسد .

وقد جاء على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه ، فيظن (٢) ، أنه استعارة ، وهو قوله عز وجل (لهم فيها دار الخلد) ، والمعنى والله أعلم : أن النار هي دار الخلد ، وأنت تعلم أن لا معنى همنا لأن يقال : إن النار

(١) هذا هو الجواب لقوله « فإن قلت » .

(٢) هذا تفريع على المتن .

شبهت بدار الخلد ، إذ ليس المعنى على تشبيه النار بشئ . يسمى دار الخلد كما تقول في زيد : إنه مثل الأسد ، ثم تقول : هو الأسد وإنما هو كقولك : النار منزلهم ومسكنهم ، نعوذ بالله منها .

وكذا قوله (١) :

٤٤٧ - يأتي الظلامة منه النوفل الزفر (٢)

المعنى على أنه النوفل الزفر ، وليس النوفل الزفر باسم لجنس غير جنس الممدوح كالأسد فيقال إنه شبه الممدوح ، به وإنما هو صفة كقولك هو الشجاع وهو السيد وهو الناهض بأعباء السيادة .

وكذا قوله (٢) :

٤٤٨ - ياخير من يركب المطى ولا يشرب كأساً يكف من بخلا

(١) لأعشى بأهله من قصيدة يرثى بها أخاه المنتشر (راجع ١ : ٣٠ : الكامل للبرد) .

(٢) البيت كله نصه هو :

أخو رغباب يعطيها ويسألها يأتي الظلامة منه النوفل الزفر
والزفر : الجمل ويضرب مثلاً للرجل فيقال : إنه زفر : أى حمال للأثقال
والنوفل من قولهم : إنه لذو فضل ونوافل ، وفي اللسان : الزفر السيد
وأشدد البيت ثم قال : لأنه يزفر بالأموال في الحالات مطيقاً لها . وقوله
« منه » مؤكدة للكلام ، والمعنى يأتي الظلامة لأنه النوفل والزفر ، ومن
معاني النوفل الشجاع ، ومن معاني الزفر الأسد ، وقال المبرد : إنما يريد
يعينه كقولك : لئن لقيت فلاناً لياقبتك منه الأسد (١ : ٣٠ : الكامل) .
(٣) هو أعشى قيس يمدح سلامة ذا فائش .

لا يتصور فيه التشبيه وإنما المعنى أنه ليس يبخيل (١) :

هذا وإنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له ، والاسم - في قولك : لقيت به أسداً ، ولقيتني منه الأسد - لا يتصور جريه على المذكور بوجه لأنه ليس بخبر عنه ولا صفة له ولا حال ، وإنما هو بنفسه مفعول لقيت وفاعل لقيتني ، ولو جاز أن يجرى الاسم هاهنا مجرى الاستعارة المتناولة المستعار له لوجب أن تقول في قوله :

٤٤٩ - حتى إذا جرت الظلام واختلط

جاموا بمنق هل رأيت الذئب قط (٢)

« إنه استعار اسم الذئب للبدق ، وذلك بين الفساد . وكذا نحو قوله (٣) :

٤٥٠ - نبئت أن أبا قابوس أوعدني

ولا قرار على زار من الأسد

(١) يقول : إن كل شارب يشرب بكفه ، وهذا ليس يبخيل فيشرب بكفه من بخل وهو معنى لطيف (١١ الشعر والشعراء لابن قتيبة طبعة المحمودية القاهرة) .

(٢) لأحد الرجاز ولعله المعجاج . المذق : من مذاق اللبن والشراب : أى مزجه . ومثل قوله : هل رأيت الذئب يسمى الإيمان إلى التشبيه .

(٣) هو النابغة الذبياني في اعتذارياته للنعمان .
وزار الأسد : من بابي فتح وعثر ، وقد شبه وعيده بزئير الأسد .
والتشبيه هنا ضمني .

(م ١٤ - أسرار البلاغة - ج ٢)

لا يكون استعارة وإن كنت تجد من يفهم البيت. قد يقول : أراد بالأسد النعمان أو شبهه بالأسد. لأن ذلك بيان للغرض ، فأما القضية الصحيحة وما يقع في نفس المعارف ، ويوحيه نقد الصيرف ، فإن الأسد واقع على حقيقته ، حتى كأنه قال : ولا قرار على زار هذا الأسد ، وأشار إلى الأسد خارجاً من عرينه ، مهدداً موعداً بزييره .

وأى وجه للشك في ذلك وهو يؤدي إلى أن يكون الكلام على حد قولك : ولا قرار على زار من هو كالأسد ؟ وفيه من العنى والفجاجة شئ . غير قليل .

هذا — ومن حق غلط غلط في نحو ما ذكرت على قلة عذره ألا يغلط في قول الفرزدق :

٤٥١ — قياما ينظرون إلى سعيد كأنهم يرون به هلالاً (١)

ولا يتوهم أن هلالاً استعارة لسعيد لأن الحكم على الاسم بالاستعارة مع وجود التشبيه الصريح محال جار مجرى أن يكون كل اسم دخل عليه كاف التشبيه مستعاراً . وإذا لم يغلط في هذا فالباقي بمنزلة فاعرفه (٢) .

(١) يمدح الشاعر سعيد بن العاص وإلى المدينة .

(٢) كلام عبد القاهر في الدلائل ص ١٠٧ نحوه أن التجريد تشبيه .

وكلامه هنا في الأسرار ضعيف ، قابل للنقد الكثير .

فصل

في الاتفاق في الأخذ والسرقة والاستعداد والاستعانة (١)

اعلم أن الشاعرين إذا انفقا لم يخل ذلك من أن يكون في الغرض على الجملة والعموم أو في وجه الدلالة على الغرض... والاشتراك في الغرض على العموم أن يقصد كل واحد منهما وصف بمدوحه بالشجاعة والسخاء ، أو حسن الوجه والبهاء ، أو وصف فرسه بالسرعة أو ما جرى هذا المجرى . وأما وجه الدلالة على الغرض فهو أن يذكر ما يستدل به على إثباته له الشجاعة والسخاء مثلاً ، وذلك ينقسم أقساماً :

منها التشبيه بما يوجد هذا الوصف فيه على الوجه البليغ والغاية البعيدة كالتشبيه بالأسد وبالبحر في البأس والجود والهدى والشمس في الحسن والبهاء والإنارة والإشراق .

ومنما ذكر هيات تدل على الصفة من حيث كانت لا تكون إلا فيمن له الصفة كوصف الرجل في حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلة الفكر كقوله :

٤٥٢ - كأن دنائراً على قسباتهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء (٢)
وكذلك الجواد يوصف بالتهلل عند ورود العفاة والارتياح لرؤية

(١) راجع في هذا أيضاً ٤٣١ وما بعدها من « دلائل الإعجاز » - تحقيق خفاجي .

(٢) لمحرز بن المكبر الضبي الشاعر الجاهلي ، وقيل هي لآبيه المكبر والقسمات : الوجوه ، يريد أنها تشرق عند الحرب ، وشفه الهم والمرض : أوهنه - والبيت في الحماسة .

المجتدين (١) والبخيل بالعبوس والقطوب وقلة البشر مع سعة ذات اليد (٢) ومساعدة الدهر .

* * *

فأما الاتفاق في عموم الغرض فسيلا يكون الاشتراك فيه داخلا في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة ، لا ترى من به حس يدعى ذلك ويأبى الحكم بأنه لا يدخل في باب الأخذ ، وإنما يقع الغلط من بعض من لا يحس التحصيل، ولا يتمتع التأمل فيما يؤدي إلى ذلك حتى يدعى عليه في الحاجة أنه بما قاله قد دخل في حكم من يجعل أحد الشعراء عيالا على الآخر في تصور معنى الشجاعة وأنها بما يمدح به ، وأن الجهل بما يذم به ، فأما أن يقوله صريحا ويرتكبه فصداً فلا .

* * *

وأما الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض فيجب أن ينظر فيه: فإن كان مما اشترك الناس في معرفته وكان مستقراً في العقول والعادات فإن حكم ذلك وإن كان خصوصاً في المعنى حكم العموم الذي تقدم ذكره :

من ذلك التشبيه بالأسد في الشجاعة ، وبالبحر في السخاء ، وبالبدر في النور والبهاء ، وبالصبح في الظهور والجلال ، ونفي الالتباس عنه والخفاء .

(١) أى العفاة وطلاب الخير .

(٢) ذات اليد : المال والثروة لأن المال في اليد وصاحب اليد يقبضها ويبسطها كما يشاء .

وكذلك قياس الواحد في خصلة من الخصال على المذكور بذلك (١) ،
والمشهور به والمشار إليه . سواء كان ذلك عن حضرك في زمانك أو كان
عن سبق في الأزمنة الماضية والقرون الخالية ، لأن هذا مما لا يختص
بمعرفة قوم دون قوم . ولا يحتاج في العلم به إلى روية واستنباط وتدبر
وتأمل ، وإنما هو في حكم الغرائز المركوزة في النفوس ، والقضايا التي
وضع العلم بها في القلوب .

وإن كان مما ينتهي إليه المتكلم بنظر وتدبر ، ويناله بطلب واجتهاد ،
ولم يكن كالأول في حضوره وإياه وكونه في حكم ما يقابله ، الذي لا معاناة
عليه فيه ولا حاجة به إلى المحاولة والمزاولة والقياس والمباحثة والاستنباط
والاستثارة ، بل كان من دونه حجاب يحتاج إلى خرقه بالنظر ، وعليه
كم (٢) يفتقر إلى شقه بالتفكير ، وكان درأ في قعر بحر لا بد له من تكلف
الفوص عليه ، ومنتعاً في شاق لا يناله إلا بتجسم الصعود إليه ، وكامناً
كالنار في الزيت لا يظهر حتى يقتدحه ، ومشابكاً لغيره كمرووق الذهب التي
لا تبدى صفحتها بالهوي بل تنال بالحفر عنها ، وبعرق الجبين في طلب
التمسك منها :

نعم إذا كان هذا شأنه ، وهمنا مكانه ، وهذا الشرط ، يكون إمكانه ،
فهو الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق والتقدم والأولية ، وأن
يجعل فيه سلف وخلف ، ومفيد ومستفيد ، وأن يقضى بين القائمين فيه
بالتفاضل والتباين ، وأن أحدهما فيه أكل من الآخر ، وأن الثاني زاد على

(١) كالقياس على الأحنف في الحلم وإياس في الذكاء مثلاً .

(٢) هو - بكسر أوله - الغلاف الذي يحيط بالثمر والزهر .

الأول ونقص عنه ، وترقى إلى غاية أبعد ، من غايته ، أو انحط إلى منزلة
هي دون منزلته .

واعلم أن ذلك الأول — وهو المشترك العامى ، والظاهر الجلى ، والذي
قلت ؛ إن التفاضل لا يدخله ، والتفاوت لا يصح فيه ، إنما يكون كذلك
إذا ما كان صريحاً ظاهراً لم تلحقه صنعة ، وساذجاً لم يعمل فيه نقش ، فأما
إذا ركب عليه معنى ووصل به لطيفة ، ودخل إليه من باب الكناية
والتهريض ، والرمز والتلويح ، فقد صار بما غير من طريقته ، واستؤنف
من صورته ، واستجد له من الممرض (١) ، وكسى من دلّ التعرض ،
داخلاً في قبيل الخاص الذى يلك بالفسكرة والتعمل ، ويتوصل إليه بالتدبر
والتأمل ، وذلك كقولهم وهم يريدون التشبيه « سلبن الأطباء العميون »
كقول بعض العرب (٢) :

٤٥٣ - سلبن ظباء ذى نفر طلاما ونجمل الأعين البقر الصوارا (٣)
وكقوله :

٤٥٤ - أن الحجاب لتستحي إذا نظرت
إلى نذاك فقاسته بما فيها (٤)

(١) الممرض كنبر ثوب تجلى به العروس .

(٢) هو عبيد الراعى .

(٣) الطالا بالضم جمع طالية وهي الأعناق . نجمل الأعين ، من إضاءة
الصفة إلى الموصوف ، والصوار بالضم والكسر : القطيع من يقر الوحش .
ذى نفر : موضع بالحجاز .

(٤) هو لآبى نواس من قصيدة يمدح بها العباس بن الفضل بن الربيع .

وكقوله (١) :

٤٥٥ - لم تلق هذا الوجه شمس نهارها
إلا بوجه ليس فيه حياة .

وكقوله (٢) :

٤٥٦ - واهتز في ورق الندى فتحيّرت
حركات غصن البانة المتأود

وكقوله (٣) :

٤٥٧ - فأفضيت من قرب إلى ذى مهابة
أقابل بسدر الأفق حين أقابله
إلى مسرف في الجود لو أن حاتمًا
لديه لأمسى حاتم وهو عاذله
فهذا كله في أصله ومعناه حقيقة معناه تشبيه ولكن كنى لك عنه
وخودعت فيه وأتيت به من طريق الخلافة في مسلك السحر ومذهب
التخييل ، فصار لذلك غريب الشكل بديع الفن منيع الجانب ، لا يدين
لكل أحد ، وأي العطف لا يدين به إلا للروى المجتهد .
وإذا حققت النظر : فالخصوص الذي تراه ، والحالة التي تراها ، تنفي
الاشتراك وتأباه ، إنما هما من أجل أنهم جعلوا التشبيه مدلولاً عليه بأمر
آخر ليس هو من قبيل الظاهر المعروف ، بل هو في حد لحن القول (٤) »

(١) هو المتنبي ويروى : نهارنا .

(٢) البحترى يمدح يوسف بن محمد الثغرى .

(٣) هو البحترى من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان ، وفي كل من
البيتين شاهد .

(٤) مصدر لحن له يلحن لحننا : إذا قال قولاً لا يفهم عنه ويخفى على
غيره ، لأنه يحيله بالتورية عن المفهوم .

والتعمية ، اللذين يعتمد فيهما إلى إخفاء المقصود ، حتى يصير المعلوم اضطراراً يعرف امتحانا واختبارا ، كقوله :

٤٥٨ - مررب يباب هند فكل (١) متنى

فسلا والله ما نطقت بحسرى

فكما يوهمك باتفاق اللفظ أنه أراد الكلام . وأن الميم موصولة باللام كذلك المشبه إذا قال : « سرقن الظباء العيون ، فقد أوهم أن ثم سرقة وأن العيون منقولة إليها من الظباء ، وإن كنت تعلم إذا نظرت أنه يريد أن يقول : إن عيونها كعيون الظباء في الحسن والهيئة وفترة النظر .

وكذلك يوهمك بقوله « إن السحاب لتستحي » أن السحاب حتى يعرف ويعقل ، وأنه يقيس فيضنه بفيض كسف الممدوح فيخرى ويخجل ، فالاحتفال والصنعة في التصويرات التي تروق السامعين وتروعمهم ، والتخييلات التي تهن الممدوحين وتحركهم ، وتفعل فعلا شبيها بما يقع في نفس الناظر إلى التصاوير التي يشكلها الخدائق بالتخطيط والنقش ، أو بالنحت والنقر . فكما أن تلك تعجب وتغلب ، وتروق وتوتق ، وتدخل النفس من مشاهدتها حالة غريبة لم تكن قبل رؤيتها ، ويغشاها حجب من الفتنة لا ينكر مكانه ، ولا يغنى شأنه . فقد عرفت قضية الأصنام وما عليه لأصحابها من الاقتنان بها والإعظام لها .

كذلك حكم الشعر فيها يصنعه من الصور ، ويشكله من البدع ، ويوقعه في النفوس من المعاني التي يتوهم بها الجامد الصامت ، في صورة الحى الناطق ، والموات الآخرس ، في قضية الفصيح المعرب ، والمبين المميز والمعدوم المفقود في حكم الموجود المشاهد ، كما قدمت القول عليه في باب التمثيل حتى يكسب الدنى رفعة ، والغامض القدر نباهة .

(١) كل : ضعف .. والمتن : الظهر .

وعلى العكس يقض من شرف الشريف ، ويظلم (١) قدر ذى العزة
المنيف (٢) ، ويظلم الفضل ويتمضمه ، ويخدش وجه الجمل ويتخونه (٣)
ويعطى الشبهة سلطان الحججة ، ويرد الحججة إلى صيغة الشبهة ، ويصنع من
المادة الخسيسة بدعا تملو في القيمة وتعلو ، ويفعل من قلب الجواهر وتبدل
الطبايع ، ما ترى به الكيمياء ، وقد صحت ، ودعوى الإكبر وقد وضحت ،
إلا أنها روحانية تتلبس بالأوهام والأفهام ، دون الأجسام والأجرام ،
ولذلك قال :

٤٥٩ — يرى حكمة ما فيه وهو فكاهة
ويقضى بما يقضى به وهو ظالم (٤)

وقال :

٤٦٠ — عليم بإبدال الحروف وقامع
لكل خطيب يجمع الحق باطله (٥)

وقال ابن سكرة فأحسن :

٤٦١ — والشعر نار بلادغاث وللقوافي رقي لطيفة
لوهجي المسك وهو أهل لكل مدح لصار جيفه
كم من ثقل المحمل سام هوت به أحرف خفيفة

(١) أى يهبط وينزل .

(٢) المرتفع .

(٣) يتنقصه .

(٤) هو لابي تمام من قصيدة في مدح ابن أبي دؤاد .

(٥) هو لابي الطروق الضبي وهو شاعر من المعتزلة يمدح وأصل بن عطاء .

بإطالته الختل وإجاده فيها (راجع ١ : ٣١ البيان للجاحظ) .

وقد عرفت ما كان من أمر القبيلة (١) الذين كانوا يعبرون بأنف الناقة حين قال الخطيئة (٢) :

٤٦٢ - قوم هم الأنف والأذنان غيرهم

ومن يسوى بأنف الناقة الدنيا ؟

فتنى العار ، وصحح الاختيار ، وجعل ما كان نقصاً وشيئاً ، فضلاً وزيناً ، وما كان لقباً ونبراً يسوء السمع شرقاً وغرباً يرفع الطرف ، وما ذلك إلا بحسن الانزعاج ، ولطف القرينة الصانع . والذهن الناقد في دقائق الإحسان والإبداع ، كما كسائم الجبال من حيث كانوا عرواً مئة ، وأنبتهم في نصاب الفضل من حيث نفوا عنه ، فترب أنف سليم قد وضع الشعر عليه حده فجذعه ، واسم رفيع قلب معناه حتى حظ به صاحبه ووضع ، كما قال (٣) :

٤٦٣ - يا حاجب الوزراء إنك عندهم

سعد ولكن أنت سعد الذابح (٤)

ومن العجيب في ذلك قول القائل في كثير بن أحمد (٥) :

٤٦٤ - لو علم الله فيه خيراً ما قال « لاخير في كثير »

(١) هم بنو قريع بن جعفر .

(٢) من قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر .

(٣) هو ابن الرومي أو جحظة أو ابن بسام في سعد النوشري الحاجب .

(٤) سعد الذابح كوكبان متقاربان غير تيرين بينهما في رأى العين قيد

ذراع سمى أحدهما ذابحاً لأن معه كوكبا صغيراً غامضاً يكاد يلصق به وكأنه مكب عليه يذبجه ، والعرب تزعم أن هذا الكوكب الصغير هو شاته التي يذبجها ، وهو من منازل القمر .

(٥) من وزراء آل بويه ومن قضائهم وعلماهم ..

فانظر من أى مدخل دخل عليه ، وكيف بالمهوينى أهدى البلاد إليه ،
وكثير هذا هو الذى يقول فيه صاحب (١) :

٤٦٥ — ومثل كثير فى الزمان قليل
فقد صار الاسم الواحد إلى الهدم والبناء والمدح والمجاء ، وذريعة
إلى التزيين والتهمجين .

ومن عجيب ما اتفق فى هذا الباب قول ابن المعتز فى ذم القمر ، واجترأوه
بقدره البيان على تقييده وهو الأصل والمثل ، وعليه الاعتماد والمعول فى
تحسين كل حسن ، وتزيين كل مزين ، وأول ما يقع فى النفوس ، إذا أريد
المبالغة فى الوصف بالجمال ، والبلوغ فيه غاية السكال ، فيقال وجه كأنه
القمر وكأنه فلقة قر (٢) . ذلك لثقتة بأن هذا القول إذا شاء سحر ، وقلب
الصور ، وأنه لا يهاب أن يفرق الاجماع ، ويسحر العقول ويقترس
الطباع ، وهو (٣) :

٤٦٦ — يا سارق الأنوار من شمس الضحى
يا مشكلى طيب الكرى (٤) ومنقصى
أماضيء الشمس فيك مناقص وأرى حرارة نارها لم تنقص
لم يظفر التشبيه منك بظائل متسلخ بهما كلون الأبرص

(١) ابن عباد الوزير ، يقوله فى رثاء كثير :
يقولون لى أودى كثير بن أحمد وذلك رزم فى الأنام قليل
فقلت دعوتى والعلائبك معا ومثل كثير فى الزمان قليل
(٢) الفلقة بالفتح نصف الشيء المغلوق كالنواة ، وبالكسر القطعة
من الشيء . (٣) راجعها فى ديوان ابن المعتز طبع بيروت ٢ : ٢١٣ .
(٤) النوم فى القمر مؤرق وباعث على الاسترخاء .

وقد علم أنه ليس في الدنيا مثله أخزى وأشنع ، ونسكال أبلغ وأفظع ،
ومنظر أحق بأن يسلل النفوس إنكاراً ، ويرجع القلوب استغظاء له
واستنكاراً ، ويفرى الآلسنة بالاستعاذة من سوء القضاء ، ودرك الشقاء ،
من أن يصلب المقتول ويشبه في الجذع (١) ثم قد ترى مريثة أبي الحسن
الانباري (٢) لابن بقية (٣) حين صلب ، وما صنع فيها من السحر حتى قلب
جملة ما يستنكر من أحوال المصلوب إلى خلافها ، وتأول فيها تأويلات
أراك فيها وبها ما يقضى (٤) منه العجب :

٤٦٧ — علو في الحياة وفي الممات بحق أنت إحدى المعجزات
كأن الناس حولك حين قاموا وفود تذاك أيام الصلوات (٥)
كأنك قائم فيهم خطيباً وكلمهم قيام للصلاة
مددت يديك نحوهم احتفاء كدهما إليهم بالمحبات
ولما ضاق بطن الأرض عن أن يضم علاك من بعد الممات
أصاروا الجو قبرك واستنابوا عن الأكفان ثوب السافيات (٦)
لعظمك في النفوس تبيت ترعى بحراس وحفاظ ثقات
وتشعل عندك النيران ليلاً كذلك كنت أيام الحياة

- (١) أى يثبت عليه حدود الدين .
(٢) محمد بن عمران الانباري أحد المدول ببغداد ومن الشعراء المقلين .
(٣) هو أبو الطاهر محمد بن بقية الملقب نصير الدولة وزير عز الدولة
ابن معز الدولة بن بويه المقتول سنة ٣٦٧ هـ في عهد عضد الدولة .
(٤) أى لا يبقى بعده عجب .
(٥) العطاء .
(٦) الريح المملوءة غباراً .

ركبت مطية من قبل زيد(١) علاها في السنين الماضية
وتلك فضيلة فيها تأس تباعد عنك تعبير العداة
أسأت إلى الحوادث فاستثارت فأنت قتيل ثار الثائبات
ولو أني قدرت على قيامي بفرضك والحقوق الواجبات
ملأت الأرض من نظم القوافي ونحت بها خلال الثائحات
ولكنني أصبر عنك نفسي مخافة أن أعد من الجناة
وما لك تربة فأقول تسقى لأنك نصب هطل الهاطلات
عليك تحية الرحمن تترى برحمت غواد زائحات

وما هو من هذا الباب إلا أنه مع ذلك احتجاج عقلي صحيح قول المتنبي :

٤٦٨ - وما التأنيت لاسم الشمس عيب

ولا التذكير نحر للهِلال

لحق هذا أن يكون عنوان هذا الجنس وفي صدر صحيفته ، وطرأ
لديبايته ، لأنه دفع للنقص وإبطال له ، من حيث يشهد العقل للحجة التي
تطلق بها بالصحة ، وذلك أن الصفات الشريفة شريفة بأنفسها وليس شرفها
من حيث الموصوف ، وكيف والأوصاف سبب التفاضل بين الموصوفات ،
فكان الموصوف شريفاً أو غير شريف من حيث الصفة ولم تكن الصفة
شريفة أو خسيسة من حيث الموصوف .

وإذا كان الأمر كذلك وجب ألا يعترض على الصفات الشريفة بشيء .
إن كان نقصاً فهو في خارج منها ، وفيها لا يرجع إليها أنفسها ولا حقيقتها ،

(١) زيد بن علي زين العابدين - قتله الأمويون .

وذلك الخارج هنا هو كون الشخص على صورة دون صورة ، وإذا كان كذلك كان الأمر مقدار ضرر التأنيث إذا وجد في الخلقة على الأوصاف الشريفة مقداره إذا وجد في الاسم الموضوع للشيء الشريف ، لأنه في أن لا تأثير له من طريق العقل في تلك الأوصاف في الحالين على صورة واحدة ؛ لأن الفضائل التي بها فضل الرجل على المرأة لم تكن فضائل لأنها قارنت صورة الذكر وخلقته ولا أوجبت ما أوجبت من التعظيم لاقترانها بهذه الخلقة دون تلك ، بل وإنما أوجبت لأنفسها ومن حث هي ، كما أن الشيء لم يسكن شريفاً أو غير شريف من حيث أنه اسم أو ذكر ، بل يثبت الشرف وغير الشرف للسميات من حيث أنفسها وأوصافها ، لا من حيث أسماءها ، لاستحالة أن يتعدى من لفظ هو صوت مسموع نقص أو فضل إلى ما جعل علامة له فاعرفه .

واعلم أن هذا هو الصحيح في تفسير هذا البيت والطريقة المستقيمة في الموازنة بين تأنيث الخلقة وتأنيث الاسم ، لا أن يقال : إن المعنى أن المرأة إذا كانت في كال الرجل من حيث العقل والفضل وسائر الخلال الممدوحة كانت من حيث المعنى رجلاً وإن عدت في الظاهر امرأة ، لأجل أنه يفسد من وجهين :

أحدهما أنه قال : ولا التذكير نخر للهِلال . ومعلوم أنه لا يريد أن يقول : إن الهلال وإن ذكر في لفظه فهو مؤنث في المعنى ، لفساد ذلك .

ولأجل أنه إن كان يريد أن يضرب تأنيث اسم الشمس مثلاً لتأنيث المرأة على معنى أنها في المعنى رجل ، وأن يثبت لها تذكيراً ، فأى معنى لأن يعود فينحى على التذكير ويغض منه ويقول : إنه ليس بفخر للهلال ؟ هذا بين التناقض .

فصل

(في حد الحقيقة والمجاز)

واعلم أن حد كل واحد من وصفي المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد غير حده إذا كان موصوفاً به الجملة (١) وأنا أبدأ بحدهما في المفرد:

(١) المجاز عقلي ولغوي ، واللغوي استعارة ومرسل ، والاستعارة ضروب : تحقيقية وممكنية وتخيلية وإفرادية وتمثيلية . هذا هو تحديد البيانين لأنواع المجاز وشق ألوانه ، ولكن لن تقتنع بذلك التحديد ففيه القصور ، وهو بعيد عن إشباع حاجة البحث والدق .

والاستعارة يدخل فيها عندي التشبيه البليغ ؛ والحقيقة إما قياس أو غير قياس ، والقياس تشبيه وتمثيل على غير حد المبالغة . والتمثيل ألوان عدة ، وهو عندي ينتظم ما كان مثل يد الشبال بما يجعلونه استعارة ممكنية . وما كان مثل أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، وأخذ القوس بارها ، بما يسمونه استعارة تمثيلية ، وما وضعت فيه صورة التمثيل مثل : « مثلهم كثر الذي استوقد ناراً » ، وغير القياس يشمل الأمثلة المتنوعة والألوان المتعددة لأساليب الحقيقة ، كما يشمل الكناية بشق ألوانها بما يذكر فيها التابع والرادف ويراد منه المتبوع والمردوف . ثم الكلام إما تحقيق وسم يسم العقل والحق ، وإما تخييل ألبسه الوهم والخيال صوراً لا يؤيدها الواقع المحسوس ولا المعقول . والاستعارة التخيلية إنما هي تخييل ولمهام لا استعارة ومجاز ، والتخييل لا يستلزم المجاز ولا الاستعارة ، فلدينا من صور المجاز الأساليب الآتية :

أسلوب المجاز العقلي — أسلوب المجاز المرسل — أسلوب الاستعارة المفردة ومنها التشبيه البليغ . . . وهذه الأنواع هي التي يشملها بحثنا . =

== وزيد أن تعرف : هل جاءت ألوان المجاز هذه في كلام العرب على المبالغة أو على تقدير محذوف ؟ فأمثال هذه الأساليب : نام ليلى ، وشاعت يدك النبيلة في الآفاق ، وجاء الأسد ظافراً من ميدان الحرب ، أهي على تقدير محذوف حتى كأن تقدير الكلام : تمت في ليلى ، وشاعت آثار يدك النبيلة ، وجاء شبيه الأسد ، أم هي لا تجرى هذا المجرى ولا تشير على ذلك النهج ، بل جئ بها على حد المبالغة ، ليريك المتكلم الليل نائماً ، واليد تفيض بالنعم ، والأسد مقبلاً ظافراً .

لا تشك ولا يشك معنا كل ذى ذوق سليم أن ليس إلى تقدير محذوف في شتى ألوان المجاز من سبيل ، وأي بليغ وأية بلاغة أراد وتريد من نام ليلى تمت في ليلى ، ومن أسلوب ذاعت يدك النبيلة ، ذاعت نعمة يدك ؟ ومن أسلوب : جاء الأسد ظافراً جاء شبيه الأسد ، ثم أى فرق حيثئذ بين بلاغة أساليب المجاز هذه وأساليب الحقيقة المجددة ، وأي فضل لأسلوبه على أسلوبها ؟ ومبنى المجاز وشتى ألوانه على المبالغة في التصوير أو التشبيه ، وأي مبالغة تبقى حينذاك إذا ما ذهبنا هذا المذهب السطحي في فهم بلاغة أساليب المجاز ؟ لا يمكننا على أى حال أن نسير في هذا النهج ولا أن نذهب هذا المذهب ، فإنما المجاز مبالغة والمبالغة لا تعرف طريق هذا التأويل ، فإنما تريد ويريد كل بليغ إذا قال : نام ليلى ، أن يصور لك الليل نائماً لتحس من وراء ذلك ما يريد ذوقه من مثل هذا الأسلوب ، وإذا قال : برت بعهد الإنسانية الكريمة يده النبيلة فإنما أراد أن يصور اليد نفسها وقد فاضت بالجود وكريم السخاء في صورة رائحة تشير إلى أنها هي نفسها الجود وأنها مطبوعة عليه وأن آثارها لا بد أن تنطلق منها انطلاق الخير من الغريزة الكريمة والفطرة الطاهرة الطيبة ، كما تشير إلى اليد وقد امتدت بالخير وتصورها في صورتها الصادقة حين خرجت إلى ميدان الفعل والتنفيذ وكأنها مفكر يعمل وإنسان .

== يريد ، وإذا قال قائل : جاء الأسد الظافر فقد أراد أن يدعى لهذا القائد في شجاعته معاني الأسد في قوته . وكل ذلك محال أن يكون على سبيل تقدير محذوف .

لكن من أين أخذ العقل والفكر أصول هذه الأساليب المجازية ، ومن أين استمدتها : أمن طريق الحقيقة أم من طريق التمثيل والادعاء ؟ فالأسد الظافر حضر : كيف تناول عقل أجدادنا العرب هذا الأسلوب المجازي ، أذهبوا إلى الدعوى والمبالغة فجعلوا القائد الظافر أسداً ، وصار اسم الأسد ، وهو العلم في الشجاعة ، أولى به من هذا الحيوان المفترس ، وكأن خيالهم خلق في آفاق الوهم فتخيّلوه أسداً ، أم أنهم ذهبوا إلى معنى المشابهة والحقيقة والقياس والتقدير ، فقالوا : زيد شجاع كالأسد ثم قالوا جاء الأسد ، وقالوا : زيد أسد ، ثم قالوا : جاء الأسد ، وهم في صعودهم في سلم التدرج البياني في الأداء يلاحظون معنى الحقيقة ويعملون الأصل الأول — وهو زيد شجاع شبيه بالأسد في شجاعته — أمامهم ونصب أعينهم في كل تدرج بياني تدرجت إليه أساليبهم في الأداء ؟

أما أنا فأذهب إلى أن العقل الأدبي والعربي والبياني الأول وإنما استعمل هذه الأساليب الجديدة على سبيل التخييل والوهم والادعاء ، لا على طريق الحقيقة الأولى المجردة ، ونحن في استعمالنا لهذه الأساليب نسير معهم في هذه السبيل ، ورأي أن ذلك أسلم من التكلف الذي تكثر فيه بعض البيانيين ، كما أنه آت للذوق وأكثر ملاءمة لمشاعر الإنسان الأولى التي تزعج إلى التخييلات قبل الحقائق ، وتجد في تخليق الخيال في الآفاق سبيلاً إلى التعبير عما يجيش في صدرها من عواطف يصعب على الحقيقة كثيراً أو أحياناً التعبير عنها .

أما جمهور البيانيين من أصحاب الذوق البلاغي فيرون عكس ذلك ، ==

(م ١٥ — أسرار البلاغة — ج ٢)

== ويحملون الكلام على أنه فرع أصله الحقيقة، وبناء أسه الواقع، وأن جميع أساليب المجاز إنما هي على تقدير محذوف .. ووقف عبد القاهر موقفا وسطا، فذهب إلى أن المجاز من أسلوب التحقيق لا التخيل، وإلى أن المجاز على تقدير المبالغة لا على تقدير محذوف، فإن تقدير المحذوف في رأيه أصل تنويسي، وصار شريعة منسوخة لا ينظر إليها الذوق، ولا يعتبرها بليغ، وأول كلام من ذهب إلى أن الكلام على تقدير محذوف بأنهم أرادوا أنه كذلك في أصله الأول وفي شريعته المنسوخة، أما الآن وما فهمه من هذا السحر وذلك البيان فلا.

وعبد القاهر في إنكاره لهذا الرأي الساذج ساحر متذوق لسحر الكلام وبلاغة الأساليب، صاعد في ذلك إلى الذروة العليا، ولكنه في تكلفه رد تأويل من أول أسلوب المجاز على تقدير محذوف إلى أصل سليم لا يحافي الذوق ولا يعرضهم للنقد متكلف، يحاول لما يجب أن لا نسلك فيه سبيله، ولم لا نذهب إلى خطأ رأي أمثال هؤلاء اللغويين الذين حاولوا أن يقيسوا اللغة وأساليبها بحدود الأوضاع لا بمقاييس الذوق والفطرة؟ ولم لا نسلك سبيل البياتيين الناقدين المتذوقين لسحر الكلام وبلاغة الأساليب كاللحاحظ وقد رأيناه حين مر بالبيت:

وظفقت سحابة تغشاها تبيكي على عراصها عينها

حلله وأسار إلى ما أملاه ذوقه عليه، فقال: «جعل المطر بكاء من السماء على سبيل الاستعارة»، أو نجعل المطر بكاء من السماء إلا ونحن قد نهجنا منهج التخيل، وصدفنا عن سبيل الحقيقة والتقدير المتكلف؟ هذا رأي في هذه الناحية الخطيرة في البيان وحقيقة نشأة أساليبه المجازية.

ولكن ما هو قص رأى عبد القاهر الذى يحدد فكرته ، ويوضح مذهبه فى ذلك ؟

أقول إن كلام عبد القاهر فى ذلك هو غاية الغايات فى الدقة والدق والبيان ، وهو صريح لا لبس فيه ولا التواء ، ويفهنا كل الفنى عن أن نتجشم جمع آراء البانين سواء من أولى الذوق اللغوى للرد عليها ونقدها .
١ - قال عبد القاهر عن المجاز العقلى ونفى أن يكون على تقدير مضاف محذوفى وتعرض للاستعارة ، ما فسه :

« اعلم أن ليس الوجه أن يعد هذا على الإطلاق بما حذى منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله : وأسأل القرية ، ومثل قول النابغة : وكيف توأصل من أصبحت حللته كآبى مرحب وقول الأعرابي :

حسبت بفام راحلى عشاقا فما هو ويب غيرك بالعناق
وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذى المضاف ويقولون : فإنه فى تقدير : « فإما هى ذات إقبال وإدبار ، ذاك لأن المضاف المحذوف من الآية والبيتين فى سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد من المعنى ، كمثل أن يحذف الخبر أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه ، إلى سائر ما إذا حذف كان فى حكم المنطوق به ، وليس الأمر كذلك فى بيت الحنساء ، لأنها إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : « فإما هى ذات إقبال وإدبار ، أفسدنا الشعر ، وخرجنا إلى شوء معسول ، وإلى شوء معسول ، وإلى كلام عامى مرذول ، وكان سبيلة سبيل من يزعم مثلاً فى بيت المتنبي : « بدت قرأ ومالت خوط بان ، أنه فى تقدير محذوف ، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : بدت مثل قر ومثل خوط بان ، فى أنا نخرج إلى اللثافة ، وإلى شوء

يعزل البلاغة عن سلطانها ، ويسد باب المعرفة بها وبلطانها علينا ، فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ، ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع وأن يجعل الناقصة كأنها صارت بمحملتها إقبالا وإدباراً حتى كأنها تجسمت منهما ، لكان حقه حيث أن يحاط فيه بلفظ الذات فيقال : « إنما هي ذات إقبال وإدبار » ، فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك وعلى تنزيله منزلة المنطوق به ، حتى يكون الحال فيه كالحال في « حسبت بنام راحلتى هنا » ، فما لا مسامح له عند من كان صحيح النطق ، صحيح المعرفة ، فسابقة للمعاني (دلائل الإعجاز ص ٣٩٢) .

٢ — وقال عن المجاز المرسل ونفى أن يكون على تقدير محذوف ما فنه : ويشبه هذا في أن عبر عن أثر اليد والأصبع باسمهما وضعهم الخاتم موضع الختم كقولهم : عليه خاتم الملك ، وعليه طابع من الكرم ، والمحصل أثر الخاتم وأثر الطابع : قال : « وتترك أموال عليها الخواتم ، وكذا قال الآخر : « إذا فضت خواتمها وفسكت » ، وأما تقدير الشيخ أبي علي في هذين البيتين حذف المضاف وتأويله على معنى : وتترك أموال عليها نقش الخواتم ، وإذا فض خواتمها ، فبيان لما يقتضيه الكلام في أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرته من جعل أثر الخاتم خاتماً ، وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهته الخاصة به ، ودقته بالحاسة المهيأة لمعرفة طعمه ، لم تشك في أن الأمر على ما أشرت لك إليه ، ويدل على أن المضاف وقع في المنسأة وصار كالشريعة المنسوخة تأنيث الفعل في قوله : وفضت خواتمها ، ولو كان حكمه باقياً لذكرت الفعل كما تذكره مع الإظهار وينظر إلى هذا قولهم ضربته سوطاً ، عبروا عن الضربه الواقعة بالهوط =

باسمه وجعلوا أثر السوط سوطاً ، وتفسيرهم له بقوله إن المعنى ضربته
ضربة سوط بيان لما كان عليه الكلام في أصله وأن ذلك قد نسي ونسخ
وجعل كأن لم يكن .

٣ - وقال أيضاً عن التشبيه البليغ : إذا قلت : زيد الأسد ، فالتقصّد
أن تبالغ في التشبيه . فتجعل المذكور كأنه الأسد ، وتشير إلى ما يحصل
لك من المعنى إذا حذف ذكر المشبه أصلاً فقلت : رأيت أسداً ، فأما نحو
فإنك كالليل الذي هو مدركي ، فلا يجوز أن تقصد جعل الممدوح الليل ،
ولكنك تنوي أنك أردت أن تقول إنه مثل الليل ، ثم حذف المضاف
من اللفظ ، وأبقيت المعنى على حاله إذا لم تحذف .

وأما هناك فإنه وإن كان يقال أيضاً : إن الأصل زيد مثل الأسد ، ثم
تحذف ، فليس الحذف فيه على هذا الحد ، بل على أنه جعل كأنه لم يكن
ليقصد المبالغة ، ألا تراهم يقولون جعله الأسد ونميد أن تقول جعله الليل .

هذا هو رأى عبد القاهر في وضوحه وقوته ودقته ، ولا يلتبس علينا
بعد ذلك فهم رأى عبد القاهر في رد الاستعارة إلى التشبيه ، فإنما يعنى بذلك
الرد أن أصل الاستعارة التشبيه ، ولكن هذا الأصل نسي وصار شريعة
منسوخة كما قال سابقاً ، ولا بأس أن ننقل أهم فقرة لعبد القاهر في رد الاستعارة
إلى التشبيه ، لنرى أن ما ذكرناه في تأويلها وفهمها صحيح لا يتعارض معه
نص ، لأنه هو الذي صرح به عبد القاهر سابقاً . . . قال : أما المجاز فالاسم
والشبهة فيه لشئين : الاستعارة ، والتمثيل على حد الاستعارة ، فالاستعارة
أن تريد تشبيه الشئ بالشئ فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى
اسم المشبه به فتستعيره للمشبه وتجره عليه ، تريد أن تقول رأيت رجلاً

كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح - وإن شئت قلت : في مواضع - وقورا لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة ، وهذه عبارة منتظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلمة تحدث في قبيلة من العرب أو في جميع العرب أو في جميع الناس مثلا أو تحدث اليوم ، ويدخل فيها الأعلام منقولة كانت كريد وعمر أو مرتجلة كمنطفان . وكل كلمة استوفت بها على الجملة مواضع أو ادعى الاستثنائي فيها .

ولما اشترطت هذا كله لأن وصف اللفظة بأنها حقيقة أو مجاز حكم

== هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء فتدع ذلك وتقول رأيت أسداً (دلائل الإيجاز ص ١٠٦) .

وكذلك إلى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، الأصل فيه أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى ثم اختصر الكلام وجعل كأنه يقدم رجلا ويؤخرها على الحقيقة ، كما كان الأصل في قولك رأيت أسدا رأيت رجلا كالأسد ثم جعل كأنه الأسد على الحقيقة .

فالخلاصة في ذلك : أن المجاز كله مبني على المبالغة والادعاء لاعلى تقدير محذوف ، لا الآن كما يسلم به عبد القاهر ، ولا في الأصل كما يذهب إليه اللغويون من البيايين ، وأن أساليب المجاز تحلق في أفق التخيل بجناح من الوهم ، وليس سيرها إلى المبالغة في طريق الحقيقة المعبدة ، فذلك ما لم يلاحظه ذوق أجدادنا العرب ولا ذوق من ينطق بهذه الأساليب المجازية الآن ، وأن تقدير اعتماد الاستعارة على التشبيه إنما هو تقدير من عبد القاهر لأصلها الأول المنسوخ ، وإن كنا لا نوافق في هذه الدعوى ، ولا نسلم له ابتناء الاستعارة على التشبيه لا الآن ولا في الأصل الأول المنسوخ المتروك فيها من حيث إن لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربية أو فارسية

أوسابقة في الوضع أو محدثة مولدة ، فمن حق الحد أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالة . ونظير هذا نظير أن تضع حدا للاسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير العرب وجدته يجري فيها جريانه العربية ، لأنك تحد من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة . ألا ترى أن حدك الخبر بأنه « ما احتمل الصدق والكذب » ، مما لا يخص لساناً دون لسان . ونظائر ذلك كثيرة ، وهو أحد ما غفل عنه الناس ودخل عليهم اللبس فيه ، حتى ظنوا أنه ليس لهذا العلم (١) ، قوانين عقلية ، وأن مسائله كلها مشبهة باللغة في كونها اصطلاحاً يتوهم عليها النقل (٢) ، والتبديل ، ولقد غش غلطهم فيه ، وليس هذا موضع القول في ذلك .

وإن أردت أن تمتحن هذا الحد فانظر إلى قولك «الاسم» تريد به السبع ، فإنك تراه يؤدي جميع شرائطه لأنك قد أردت به ما تعلم أنه وقع له في وضع واضح اللغة ، وكذلك تعلم أنه غير مستند في هذا الوقوع إلى شيء غير السبع أي لا يحتاج أن يتصور له أصل أداه إلى السبع من أجل التباس بينهما وملاحظة . وهذا الحكم إذا كانت الكلمة حادثة ولو وضعت اليوم متى كان وضعها كذلك . وكذلك الإعلام . وذلك أي قلت : « ما وقعت له في وضع واضح أو مواضع » ، على التشكيك ولم أقل في وضع الواضع الذي ابتداء اللغة أو في المواضع اللغوية ، فيتوهم أن الإعلام أو غيرها (٣) ، مما تأخر وضعه عن أصل اللغة يخرج عنه ، ومعلوم أن الرجل يواضع قومه في اسم ابنه ، فإذا سماه زيداً لحالة الآن فيه كحال واضح اللغة حين جعله مصدراً لزاد يزيد ، وسبق واضح اللغة له في وضعه للمصدر المعلوم لا يقدح في اعتبارنا .

(١) أي البلاغة والبيان .
(٢) أي الاختلاف في الأمم .
(٣) كالحقائق الاصطلاحية :

لأنه يقع عند تسميته به ابنته وقوعاً باتناً ولا تستند حاله هذه إلى السابق من حاله بوجه من الوجوه .

وأما المجاز (١) . فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها للملاحظة (٢) ، بين الثاني والأول ، فهي مجاز : وإن شئت قلت : كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً للملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز ، ومعنى الملاحظة هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن إلا أن هذا الاستناد يقوى ويضعف ، بيانه مامضى من أنك إذا قلت : رأيت أسداً ، تريد رجلاً شبيهاً بالأسد ، لم يشتهيه عليك الأمر في حاجة الثاني إلى الأول إذ لا يتصور أن يقع الأسد للرجل على هذا المعنى الذي أردته على التشبيه على حد المبالغة ولربما أن معنى من الأسد حصل فيه إلا بعد أن تجعل كونه اسماً للسبع لئلا عيبك ، فهذا استناد تعلمه ضرورة ، ولو حاولت دفعه عن وهمك حاولت محالاً ، فتي عقل فرع من غير أصل ، ومشبه من غير مشبه به ؟ وكل ما طريقه التشبيه فهذا سبيله ، أعنى كل اسم جرى على الشيء للاستعارة فالاستناد فيه قائم ضرورة .

وأما ما عدا ذلك فلا يقوى استناده هذه القوة حتى لو حاول محاول أن ينكره أمكنه في ظاهر الخيال ، ولم يلزمه به خروج إلى المحال ، وذلك كاليد للنعمة ، لو تكلف متكلف فزعم أنه وضع مستأنف أو في حكم لغة مفردة لم يمكن دفعه إلا برفق وباعتبار خفي وهو ما قدمت من أنا رأيناهم لا يوقعون هذا اللفظ على ما ليس بينه وبين هذه الجارحة التباس واختصاص .

(١) راجع باب سنن العرب في الحقيقة والمجاز في «الصاحي» ، ص ١٦٧ وما بعدها .

(٢) أخرج هذا مثل الأعلام المنقولة والكذب والغلط .

ودليل آخر وهو أن اليد لا تكاد تقع للنعمة إلا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة وإلى المولى لها ، ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى المنعم أو تلويح به .

بيان ذلك أنك تقول : اتسعت النعمة في البلد ، ولا تقول اتسعت اليد في البلد ، وتقول : اقتنى نعمة ، ولا تقول اقتنى يداً . وأمثال ذلك تكثر إذا تأملت ، وإنما يقال : جلت يده عندي ، وكثرت أيادي له ، فتعلم أن الأصل صنائع يده وفوائده الصادرة عن يده وآثار يده ، ومحال أن تكون اليد اسماً للنعمة هكذا على الإطلاق ثم لا يقع موقع النعمة ، لوجاز ذلك لجواز أن يكون المترجم للنعمة باسم لها في لغة أخرى واضعاً اسمها من تلك اللغة في مواضع لا تقع النعمة فيها من لغة العرب وذلك محال .

ونظير هذا قولهم في صفة راعي الإبل : إن له عليها إصبعا ، أى أثرأ حسناً ، وأنشدوا (١) :

٤٦٩ - ضعيف العصا يادى العروق ترى له

عليها إذا ما أجذب الناس إصبعا (٢)

وأنشد شيخنا (٣) رحمه الله مع هذا البيت قول الآخر :

٤٧٠ - صلب العصا بالضرب قد دماها (٤)

أى جعلها كالدمى في الحسن .

(١) للراعى عبيد بن حصين بن معاوية النخعي ، وهو من أشهر شعراء بني أمية .

(٢) كناية عن الخبرة بأماكن الرعى .

(٣) هو ابن أخت أبي علي الفارسي .

(٤) في اللسان : دعى الراعى الماشية جعلها كالدمى ، وأنشد لأبي العلاء :

وكان قوله « صلب العصا » وإن كان ضد قول الآخر « ضعيف العصا » ، فإنهما يرجعان إلى غرض واحد وهو حسن الرعية والعمل بما يصلحها ويحسن أثره عليها ، فأراد الأول بجمله ضعيف العصا أنه رقيق بها مشفق عليها لا يقصد من حمل العصا أن يوجعها بالضرب من غير فائدة ، فهو يتخير ما لان من العصي ، وأراد الثاني أنه جيد الضبط لها عارف بسياستها في الرعي ، يزجرها عن المراعى التي لا تحمد ، ويتوخى بها ما تسمن عليه ويتضمن أيضاً أنه بمنعها عن التشرذ والتبدد ، وأنها لما عرفت من شدة شكيمته وقوة عزيمته تنساق وتستوثق في الجهة التي يريدونها من غير أن يجد لها في كل حال ضرباً .

وقال آخر (١) :

٤٧١ - صلب العصا جاني عن التفرزل

فهذا لم يبين ما بينه الآخر .

وأعود إلى الغرض :

فأنت الآن لا تشك أن الإصبع مشار بها إلى إصبع اليد وأن وقوعها بمعنى الأثر الحسن ليس على أنه وضع مستأنف في إحدى اللغتين ، ألا ترى لا يقولون : رأيت أصابع الدار بمعنى آثار الدار ، وله إصبع حنة وإصبع

= ابن سليان في الإبل من رجز أوله :

صلب العصا برعيه دماها - يود أن الله قد أفناها

إذا أرادت رشداً أغواها

وبالضرب قد دماها : تورية لطيفة وقوله « بالضرب » أى بالسير في الأرض . وصلب العصا كناية عن صلابة الرجل وجفاته وإن لم يكن ثم عصا ..

(١) هو أبو النجم الراجز .

قيمة . على معنى أثر حسن وأثر قبيح ، ونحو ذلك . وإنما أرادوا أن يقولوا :
له عليها أثر حذق ، فدلوا عليه بالإصبع لأن الأعمال الدقيقة لها اختصاص
بالأصابع وما من حذق في عمل يد إلا وهو مستفاد من حسن تصرف
الأصابع واللفظ في رفعها ووضعها كما يعلم في الخط والنقش وكل عمل دقيق .
وعلى ذلك قالوا في تفسير قوله عز وجل : «بلى قادرين على أن نسوي بنانه» ،
أي نجعلها كنخف البعير فلا تتمكن من الأعمال اللطيفة . فكما علت ملاحظة
الإصبع لأصلها وامتناع أن تكون مستأنفة بأنك رأيته لا يصح استعمالها
حيث يراد الأثر على الإطلاق ولا يقصد الإشارة إلى حذق في الصنعة وأن
يجعل أثر الإصبع أصعباً ، كذلك ينبغي أن تعلم ذلك في اليد لقيام هذه العلة
فيها ، أعني إن لم تجعل أثر اليد يداً لم تقع للنعمة مجردة من هذه الإشارات
وحيث لا يتصور ذلك كقولنا : اقتنى نعمة .. فأعرفه .

ويشبه هذا في أن عبر عن أثر اليد والإصبع باسمهما وضعهم الخاتم
موضع الختم كقولهم : عليه خاتم الملك وعليه طابع من الكرم ، والمحصل
أثر الخاتم والطابع ، قال :

٤٧٢ - وقلن حرام قد أجل ربنا
وتترك أموال عليها الخواتم

وكذا قول الآخر (١) :

٤٩٣ - إذا قضت خواتمها وفصكت

يقال لها دم الودج الذبيح

وأما تقدير الشيخ أبي (٢) على هذين البيتين حذف المضاف وتأويله على

(١) أي في وصف الخمر . والودج عرق في الحلقوم تتوقف عليه
الحياة . (٢) أي الفارسي .

معنى : وتترك أموال عليها نقش الخواتم ، وإذا فض ختم خواتمها ، فبيان لما يقتضيه الكلام في أصله ، دون أن يكون الأمر على خلاف ما ذكرت من جعل أثر الخاتم عاملاً .

وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهة الخاصة به وذقته بالحاسة الميأة لمعرفة طعمه لم تشك في أن الأمر على ما أشرت لك إليه ويدل على أن المضاف قد وقع في المنسأة وصار كالشريعة المنسوخة تأنيث الفعل في قوله « إذا قضت خواتمها ، ولو كان حكمه باقياً لذكرت الفعل كما تذكره مع الإظهار ، ولاستقصاء هذا موضع آخر .

وينظر إلى هذا المكان قولهم « ضربته سوطاً » لأنهم عبروا عن الضربة التي هي واقعة بالسوط باسمه وجعلوا أثر السوط سوطاً ، وتعلم على ذلك أن تفسيرهم له بقولهم : إن المعنى ضربته ضربة بسوط بيان لما كان عليه الكلام في أصله ، وأن ذلك قد نسي ونسخ وجعل كأن لم يكن فاعرفه . وأما إذا أريد باليد القدرة فهي إذن أحن إلى موضعها الذي بدت منه وأضبط بأصلها لأنك لا تكاد تجددها تراد معها القدرة إلا والكلام مثل صريح ، ومعنى القدرة منتزع من اليد مع غيرها ، أو هناك تلويح بالمثل ، فن الصريح (١) ، قولهم : فلان طويل اليد يراد فضل القدرة (٢) ، فأنت لو وضعت القدرة هنا في موضع اليد أحلت كما أنك لو حارلت في قول النبي ﷺ - وقد قالت له نساؤه ﷺ : أيتنا أسرع لحاقاً بك يا رسول الله؟ فقال : « أطولكن يداً » - يريد السخاء والجود وبسط اليد باليدل - أن تضع موضع اليد شيئاً مما أريد بهذا الكلام خرجت عن المعقول ، وذلك

(١) هذا صريح في التثليل لأنه يمتنع فيه جعل اليد على حقيقتها ولأنك لو وضعت القدرة هنا في موضع اليد أحلت . (٢) أي عظمها .

أن الشبه مأخوذ من مجموع الطول واليد مضافاً ذلك إلى هذه . فطلبه من اليد وحدها طلب الشيء على غير وجهه ،

ومن الظاهر في كون الشبه مأخوذاً بما بين اليد وغيرها قوله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) المعنى على أنهم أمروا
بالتباعد الأمر ، فلما كان المتقدم بين يدي الرجل خارجاً عن صفة المتابع له
ضرب جملة هذا الكلام مثلاً للتباعد في الأمر ، فصارت اليد عن التقدم متعلقة
باليد نبياً عن ترك التباعد ، فهذا مما لا يخفى على ذي عقل أنه لا تكون فيه
اليد بانفرادها عبارة عن شيء كما يتوهم أنها عبارة عن النعمة ومتناولة لها
كالوضع المستأنف حتى كان لو لم تكن قط اسم جارحة ، وهكذا قول
النبي ﷺ « المؤمنون تنكأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على
من سواهم » المعنى وإن كان على قولك وهم عون على من سواهم . فلا تقول
إن اليد بمعنى العون حقيقة ، بل المعنى : إن مثلهم مع كثرتهم في وجوب
الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة كما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد
بعضاً وأن تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم
على المشركين ، لأن كلمة التوحيد جامعة لهم ، فلذلك كانوا كنفس واحدة ،
فهذا كله مما يعترف لك كل أحد فيه بأن اليد على انفرادها لا تقع على شيء ،
فيتوهم لها نقل من معنى إلى معنى على حد وضع الاسم واستثنائه .

فأما ما تكون اليد فيه للقدرة على سبيل التلويح بالمشردون التصريح (١) ،
حتى ترى كثيراً من الناس يطلق القول أنها بمعنى القدرة ويجريها مجرى اللفظ
يقع لمعنيين ، فسك قوله تعالى « والسمويات مطويات بيمينه » تراهم يطلقون

(١) هذا تلويح بالذليل لأن البين واليد وضعتا هنا في موضع ليس فيه
قربة ظاهرة للوضوح مانعة من حملها على معناها الحقيقي .

اليمين بمعنى القدرة ويصلون إليه قول الشياخ (١) .
٤٧٤ - إذا ما راية رفعت لمجد تلقاهم عرابة باليمين
كما فعل أبو العباس في «الكامل» فإنه أشد البيت ثم قال : قال أصحاب
المعاني معناه بالقوة ، وقالوا مثل ذلك في قوله تعالى « والسموات مطويات
بيمينه » ، وهذا منهم تفسير على الجمل ، وقصد إلى نفي الجارحة بسرعة ، خوفاً
على السامع من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه ، جل الله وتعالى عن شبه
المخلوقين : ولم يقصدوا إلى بيان الطريقة والمجبة التي منها يحصل على القدرة
والقوة . وإذا تأملت هلكت أنه على طريقه المثل .

وكما أنا تعلم في صدر هذه الآية وهو قوله عز وجل : « والأرض جميعاً
قبضته يوم القيامة » ، أن محصول المعنى على القدرة ثم لا نستجير أن نجعل
القبضة اسماً للقدرة بل نصير إلى القدرة من طريق التأويل والمثل ، فنقول
إن المعنى والله أعلم : أن مثل الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته وأنه
لا يشذ شيء مما فيها عن سلطانه عز وجل ، مثل الشيء يكون في قبضة الآخذ
له منا والجامع يده عليه .

كذلك حقنا أن نسلك بقوله « مطويات بيمينه » هذا المسلك ، فكان
المعنى والله أعلم أنه عز وجل يخلق فيها صفة الطي حتى ترى كالكتاب
المطوى بيمين الواحد منكم ، وخص اليمين لتشكون أغلى وأغنى للدلل (٢) وإذا
كنت تقول « الأمر كله لله (٣) » ، فتعلم أنه على سبيل أن لاسلطان لأحد دونه
ولا استبداد ، وكذلك إذا قلت للمخلوق « الأمر بيدك » أردت المثل وأن
الأمر كالشيء يحصل في يده من حيث لا يمتنع عليه . فما معنى التوقف في

(١) شاعر أموي مشهور .

(٢) في الكشف : ولأن عادة طوارئ السجل أن يطويه بيمينه .

(٣) الأصح : بيد الله .

أن اليمين مثل وليست باسم القدرة ، وكاللغة المستأنفة؟ ومن أين يتصور ذلك وأنت لا تراها تصلح حيث لا وجه للمثل والتشبيه ؟ فلا يقال : هو عظيم اليمين بمعنى عظيم القدرة ، وقد عرفت يمينك على هذا ، كما تقول عرفت قدرتك ، وهكذا شأن البيت ، إذا أحسنت النظر وجدته إذا لم تأخذه من طريق المثل ولم تأخذ المعنى من مجموع التلق واليمين على حد قولهم « تلقينه بكلتا اليدين » وكقوله (١) :

٤٧٥ - ولكن تلقى باليدين ضمانتي

وحل بفالج والقنافة عودي (٢)

وقبل هذا البيت :

٤٧٦ - لعمرك ماملت ثواء ثوبها حليلة إذ ألقى مراسي مقعد (٣)

وهو يشكوك إلى طبع الشعر ورأيت المعنى يتألم ويتنظم ، وإن أردت أن تختبر ذلك فقل :

٤٧٧ و ٤٦٢ - إذا ما راية رفعت لمجد

تناولها (٤) عراة باليمين

(١) هو أوس بن حجر الشاعر الجاهلي المشهور .

(٢) الضمانة كالإمانة : المرض . وفالج والقنافة : موضعان .

(٣) الثواء الإقامة والثوى (زنة فعيل) الضيق ، والمراسي : جمع مرسة وهو (هلب) السفينة ، وألقى مراسيه أقام ، والمقعد بالضم من يصاب بداء القنافة يقعد من يصاب به .

(٤) تناول أخذ يحتاج إلى قوة ، والبيت للشياخ وراجعه في ١٠٩ الشعر والشعراء و ١ : ٦٢ و ٦٣ السكامل للبرد .

ثم انظر هل تجد ما كنت تجد إن كنت عن يعرف طبع الشعر ،
ويفرق بين التفه الذى لا يكون له طعم ، وبين الحلوى اللذيذ (١) ، وما
يبين ذلك من جهة العبارة : أن الشعر كما تعلم لدح الرجل بالجود والسخاء
لأنه سأل الشياخ عما أقدمه فقال : جئت لأمتار ، فأوقر رواحله تمراً وبراً
وأتحفه بنير ذلك .

وإذا كان كذلك كان المجد الذى تطاول له ومد إليه يده من المجد الذى
أراد أبو تمام بقوله :

٤٧٨ - توجع أن رأيت جسمي نحيفاً

كان المجد يدرك بالصراع

ولو كان في ذكر البأس والبطش وحيث تراد القوة والشدة لكان
حمل اليمين على صريح القوة أشبه ، وبأن يقع منه في القلب معنى يتناسب
أجدر .

فإن قال : أراد تلقاها بمجد وقوة رغبة .

قيل : فيلغى أن يضع اليمين في مثل هذه المواضع ومن التزم ذلك
فالسكوت عنه أحسن ، وما زال الناس يقولون للرجل إذا أرادوا حته على
على الأمر وأن يأخذ فيه بالمجد . أخرج يدك اليمى ، وذلك أنها أشرف
اليدين وأقوامها والتي لاغناء للأخرى دونها ، فلا عنى إنسان بشئ . إلا بدأ
بيمينه فيها لتيله ، ومتى ما قصدوا جعل الشئ في جهة العناية جعلوه في
اليد اليمى ، وعلى ذلك قول البحترى :

(١) لأن اليمين هنا جاءت على حقيقتها ، فليست في بلاغتها والمراد
بها المجاز ومعنى القوة .

٤٧٩ - ولئن يدي وقد أسندت أمرى
إليه اليوم في يدك اليمين
«إليه» يعنى إلى يونس بن بفا وكان حظيا عند الممدوح وهو المعز بالله،
ولو أن قائلا قال :

٤٨٠ - إذا ماراية رفعت لمجد ومكرمة مددت لها اليمين
لم تره عادلا باليمين عن الموضع الذى وضعها الشياخ (١) فيه ، ولو أن
هذا التأويل منهم كان في قول سليمان بن قتة العدوى (٢) :

٤٨١ - بنى تيم بن مرة إن ربي كفاني أمركم وكفا كوني
غفيرا ما بد لكم فاني شديد الفرس للضغن الحرون (٣)
يعانى فقدكم أسد مدل شديد الأسر يضيت باليمين (٤)
لكانوا أعذر فيه ، لأن المدح مدح بالقوة والشدة ، وعلى ذلك فإن
اعتبار الأصل الذى قدمت ، وهو أنك لا ترى اليمين حيث لا معنى لليد ،
يقف بنا على الظاهر كأنه قال : إذا ضبت ضبت باليمين .

(١) وهو معنى القوة على المجاز .
(٢) هو شاعر إسلامي من شعراء الشيعة في عصر التابعين ومن بنى تيم
ابن كعب .
(٣) من خبت الدابة إذا أمرعت والفرس مصدر فرس الأسد فريسته
كضرب إذا دق عنقها ثم استعمل في القتل مطلقا ، والضغن : الممتلئ ضغنا ،
والفرس الذى لا يعطى ما عنده من الجرى . والحرون : الصعب الذى لا ينقاد
(٤) المدل المجترى . والأسر شدة ربط أعضائه بالأعصاب . يضيت :
يقبض بكفه بشدة .

(١٦ م - أمراء البلاغة - ج ٢)

ومما يبين موضع بيت الشياخ إذا اعتبرت به قول الخنساء :

٤٨٢ - إذا القوم مدوا بأيديهم إلى المجد مد إليه يداً
فقال الذي فوق أيديهم من المجد ثم مضى مصعداً

إذا رجعت إلى نفسك لم تجد فرقاً بين أن يمد إلى المجد يداً وبين أن يتلقى رايته باليمين ، وهذا لأن أردت الحق أي من أن تحتاج فيه إلى فضل قول ، إلا أن هذا الضرب من الغلط كاللاداء الدوى حقه أن يستقصى في السكى عليه والعلاج منه ، لجنايته على معاني ما شرف من الكلام عظيمة ، وهو مادة للتسكفين في التأويلات البعيدة والأقوال الشنيعة .

ومثل من توقف (١) في التفات هذه الأسماء إلى معانيها الأول وظن أنها مقطوعة عنها قطعاً يرفع الصلة بينها وبين ما جازت إليه ، مثل من إذا نظر في قوله تعالى « إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب » ، فرأى المعنى على الفهم والعقل ، أخذه ساذجاً وقبلة غفلاً ، « وقال : القلب ههنا : بمعنى العقل ، وترك أن يأخذه من جهته ، ويدخل إلى المعنى من طريق المثل ، فيقول لأنه حين لم ينتفع بقلبه ، ولم يفهم بعد أن كان القلب للفهم ، جعل كأنه قد عدم القلب جملة وخلع من صدره خلماً ، كما جعل الذي لا يسمي الحكمة ولا يعمل الفكر فيما تدركه عينه وتسمعه أذنه كأنه عادم للسمع والبصر ، وداخل في العمى والصمم ، ويذهب عن أن الرجل إذا قال : قد غاب عني قلبى ، وليس يحضرني قلبى ، فإنه يريد أن يخيل إلى السامع أنه قد فقد قلبه دون أن يقول غاب عني قلبى وعزب عني ، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك كما أنه إذا قال : لم أكن ههنا ، يريد شدة غفله عن الشيء ، فهو يضع كلامه

(١) الظاهر أنه يعرض بالفراء في تفسيره حيث قال : يطلق القلب ويراد به العقل وقد كرر ذلك في (دلائل الإعجاز ص ٢٩٤ - خفاجى) .

على تخييل أنه كان غاب هكذا بجملة وبذاته ؛ دون أن يريد الرجل الإخبار بأن عليه (١) لم يكن هناك .

وغرضي بهذا أن أعلبك أن من عدل عن الطريقة في الحق ، أفضى به الأمر إلى أن ينكر الجلي ، وصار من دقيق الخطأ إلى الجليل ، ومن بعض الانحراف إلى ترك السيل ، والذي جلب التخليط والخط الذي تراه في هذا الفن ، أن الفرق بين أن يكون التشبيه مأخوذاً من الشيء وحده ، وبين أن يؤخذ ما بين شيئين ، وينتزع من مجموع كلام ، هو كما عرفت في الفرق بين الاستعارة والتخييل والتخييل باب من القول تدخل فيه الشبهة على الإنسان من حيث لا يعلم . وهو من السهل الممتنع ، يريك أن قد انقاد وبه إياه ، ويوهبك أن قد أثرت فيه رياضتك وبه بقية شماس .

ومن خاصيته أنك لا تفرق فيه بين الموافق والمخالف ، والمعترف به والمنكر له فإنك ترى الرجل يوافقك في الشيء منه ويقر بأنه مثل ، حتى إذا صار إلى نظير له خلط إما في أصل المعنى ولما في العبارة .

فالتخليط في المعنى كما مضى من تأول العين على القوة ، وكذكروهم أن القلب في الآية بمعنى العقل ، ثم عدم ذلك وجهاً ثانياً .

والتخليط في العبارة كنحو ما ذكره بعضهم في قوله (٢) :

(١) أي عقله .

(٢) هو الأعور الشيء كان مع علي بن أبي طالب يوم الجمل ، وهو من الشعراء المحسنين وله مدائح في صعصعة بن صوحان العبدى ، وفي العمدة لابن رشيقي ، نسبة إلى عمر بن الخطاب ، وكان من أنقذ أهل زمانه للشعر وأنقذهم معرفة له .

٤٨٣ - هون عليك فإن الأمور ر بكف الإله مقاديرها

فإنه استشهد به في تأويل خبر جاء في عظم الثواب على الزكاة إذا كانت من الطيب ثم قال : الكف هنا بمعنى السلطان والملك والقدرة ، قال : وقيل : الكف هنا بمعنى النعمة ، والخبر هو ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ : « إن أحكم إذا تصدق بالتمرة من الطيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، جعل الله ذلك في كفه فيريها كما يرى أحكم فلو (١) حتى يبلغ بالتمرة مثل أحد ، ما يظن بمن تظفر في العريية يوما أن يتوهم أن الكف تكون على هذا الإطلاق وعلى الانفراد بمعنى السلطان والقدرة والنعمة ، ولكنه أراد المثل فأساء العبارة : إلا أن من سوء العبارة ما أثر التقصير فيه أظهر ، وضرره على الكلام أبين .

فاستقصا هذا الباب لا يتم حتى يفرد بكلام ، والوجه الرجوع إلى الفرض ، ويجب أن يعلم قبل ذلك أن خلاف من خالف في اليد واليمين وسائر ما هو مجاز لا من طريق التشبيه الصريح أو التمثيل لا يقدح فيما قدمت من حد الحقيقة والمجاز ، لأنه لا يخرج في خلافه عن واحد من الاعتبارين ، فتى جعل اليمين على انفرادها تفيد القوة فقد جعلها حقيقة ، وأغناها عن أن تستند في دلالتها إلى شيء ، وإن اعترف بضرب من الحاجة إلى المجازة والنظر إليها فقد وافق في أنها مجاز ؟ وكذا القياس في الباب كله فاعرفه .

(١) الفلو : بالفتح وتشديد الواو كعدو وبالكسر : المهر إذا فصل عن أمه ، وجمعه أفلاء كأعداء ، ومعنى بلوغ الثمرة مثل أحد : نواحيها يكون في عظمه كمعظم أحد .

فصل

(في المجاز العقلي والمجاز اللغوي والفرق بينهما)

والذي ينبغي أن يذكر الآن حد الكلمة في الحقيقة والمجاز ، إلا أنك تحتاج أن تعرف في صدر القول عليها ومقدمته أصلاً ، وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ، ولم تنجز حصولها بالكلمة الواحدة ، كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يضم إليه .

والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والمنى ، ألا ترى أن الخبر أول معاني الكلام وأقدمها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه ، وهو ينقسم إلى هذين الحسنيين ، وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له نحو أنك إذا قلت : ضرب زيد أو زيد ضارب فقد أثبت الضرب فعلاً أو وصفاً ، وكذلك المنى يقتضى منقياً ومنقياً عنه ، فإذا قلت : ما ضرب زيد ، وما زيد ضارب ، فقد نفيت الضرب عن زيد وأخرجته عن أن يكون فعلاً له ، فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والمنى بهما ، فيكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له ، وكذلك يكون أحدهما منقياً والآخر منقياً عنه ، فكان ذلك الشيطان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . وقيل للثبت وللنفي مسند وحديث وللثبت له والمنى عنه مسند إليه ومحدث عنه ، وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له ومنقياً عنه وذلك بحال (١) .

(١) يقول عبد القاهر في أسرار البلاغة :

لأن الجملة هي التي اختصت بها الفائدة ، فلم يحسن حصولها بالكلمة الواحدة : كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يضم إليه ، والعلة في ذلك أن مدار

== الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي ، ألا ترى أن الخبر أول معاني الكلام وأقدمها ، وهو ينقسم إلى هذين الحسنيين ، وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له وكذلك النفي يقتضى منفيّاً ومنفيّاً عنه ، فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق بهما الإثبات والنفي ، فكان ذلك الشئان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . وقيل للثبت والمنفى مستند وحديث ، والثبت له والمنفى عنه مستند إليه ومحدث عنه .

فكل واحد من حكى الإثبات والنفي في حاجة إلى تقييده مرتين : فحضر زيد . فيه إثبات الضرب لزيد ، فقولنا إثبات الضرب تقييد أول ، للإثبات بإضافته إلى الضرب ، وقولنا إثبات الضرب لزيد تقييد ثان وفي حكم إضافة ثانية ، فليس ههنا إثبات مطلق غير مقيد بقيد : من مثبت ولا مثبت له ، وكذلك لا يتصور ههنا إثبات مقيد بقيد واحد ؛ وكذلك أمر النفي . ثم تارة تثبت الشيء للشيء من جهة كونه فعلاً له ، كضرب زيد ، أثبتنا الضرب لزيد من جهة كونه فعلاً له ، وتارة تثبته من جهة كونه وصفاً له ، كمرض زيد ، أثبتنا المرض وصفاً له ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع ، مما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه ، ككرم وظرف وحسن وطال وقصر ، وتارة تثبت الشيء من الجهتين جميعاً ؛ وذلك في كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان في نفسه نحو قام وقعد ، ففي قام زيد إثبات للقيام من جهة كونه فعلاً له ومن جهة كونه وصفاً له أيضاً .

وإذا ثبت كل ذلك فهمنا أصل آخر : هو أن الأفعال على ضربين : متعدد وغير متعدد ؛ والمتعدى على ضربين : ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به كضربت زيدا ، وضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق ، وهو كفعل وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص كصنع ==

== وعمل وأوجد وأنشأ ، لا سواء مما اشتق من معنى خاص ، كضرب المشتق من الضرب وأعلم المأخوذ من العلم ؛ وهذا الضرب الثاني إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق وليس بمفعول به مثل فعل زيد القيام وخلق الله الإنسان وأنشأ العالم .. والإثبات في هذا الضرب الثاني — الذى منصوبه مفعول وليس مفعولاً به — يتعلق بنفس المفعول ، نخلق الله العالم أثبت العالم فعلاً (أى خلقاً) لله ، ولا يصح فى شيء من هذا الضرب أن تثبت المفعول وصفاً ، أما الضرب الأول — الذى منصوبه مفعول به — فإنك تثبت فيه المعنى الذى اشتق منه فعل فعلاً للشيء : كإثبات الضرب لنفسك فى ضربت زيدا ، ولا يتصور أن يلحق بالإثبات مفعوله ، لأنه إذا كان مفعولاً به ولم يكن فعلاً لك استحال أن تثبته فعلاً وإثباته وصفاً أبعد فى الإحالة ، ففى أحيا الله زيدا أثبت الحياة فعلاً لله فى زيد ، فأما ذات زيد فلم تثبتها فعلاً لله بهذا الكلام وإنما ذلك بكلام آخر كخلق الله زيدا وما شا كله .

وإذا تقرررت هذه المسائل فاعلم أنك إذا أردت أن تحكم على الجملة بمجاز أو حقيقة لا بد لك أن تنظر إليها من جهتين : أحدهما أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات : هل هو فى موضعه أم قد زال عن الموضع الذى يجب أن يكون فيه ؟ والثانية أن تنظر إلى المعنى المثبت — ما وقع عليه الإثبات — أهو ثابت على الحقيقة أم قد عدل به عنها ؟ كالحياة فى أحيا الله زيدا ، والشيب فى أشاب الله رأسى . وإذا مثل لك دخول المجاز فى الجملة من الطريقتين عرفت إثباتها على الحقيقة منهما .

فقال ما دخل المجاز من جهة الإثبات دون المثبت : وشيب أيام الفراق مفارقة — المبيت ، وكإثبات الشيب فعلا للأيام فهو مزال عن موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه ، لأن من حق هذا الإثبات — أعنى إثبات الشيب فعلا — أن لا يثبت إلا أنه فلا وجود للشيب فعلا لغير أنه سبحانه ، ولكنه وجه إلى الأيام ، وذلك ما لا يثبت له فعل ما ، وأما المثبت فلم يقع فيه مجاز لأنه الشيب وهو موجود كما ترى ، فالجواز في الإثبات دون المثبت .

ومثال ما دخل المجاز في مثبته دون إثباته قوله تعالى : أو من كان ميتاً فأحييناه ، فالجواز في المثبت وهو الحياة : أما الإثبات فوقع على حقيقته .

وقد يدخل المجاز على الجملة من الطريقتين — وذلك بأن يشبه معنى بمعنى وصفة بصفة فيستعار لهذه اسم تلك ثم تثبت فعلا لما لا يصح الفعل منه أو فعل تلك الصفة ، مثل : أحييتني رؤيتك ، وقول المتنبي :

وتحبي له المال الصوارم والقنا

ويقتل ما تحبي التيسم والجدا

ومثل الحديث : أهلك الناس الدرهم والدينار .

ثم يثبت عبد القاهر أن المجاز عقل في الإثبات ولغوي في المثبت ، فيقول : وإذا تقرر ذلك فاعلم أن المجاز الواقع في الإثبات متعلق بالعقل ، وفي المثبت متعلق باللغة ؛ فالأول عقل والثاني لغوي ، وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيد مرتين ، ولزم من ذلك ألا يحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومحدث عنه (أو مستند ومستند إليه) علمت أن مأخذه العقل وأنه القاضى فيه دون اللغة ، لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم =

أو لتثبت وتنفي ، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس فعلاً له ، وأن المرض صفة له أو ليس بصفة ، شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعيها ، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب فهو اعتراض على المتكلم ، وليس اللغة في ذلك بسبيل ، ولا منها في قليل ولا كثير ، فالوصف الذي يستحقه هذا الحكم من صحة وفساد وحقيقة وبجاز وصدق وكذب ، المرجع فيه إلى العقل لا إلى اللغة ، وهو في جميع اللغات لأن قضايا العقل هي الأصول التي يرد إليها ما سواها .

أما إذا كان المجاز في المثبت مثل فأحيينا به الأرض ، فأخذه اللغة ، لأجل أن طريقة المجاز بأن أجرى اسم على ما ليس بحياة تشبيهاً وتمثيلاً ثم اشتق منها - وهي في هذا التقدير - الفعل الذي أحيأ ، واللغة التي اقتضت أن تكون الحياة اسماً للصفة التي هي ضد الموت ، فالتجاوز في الإسم ، بإجرائه على غيرها ، حديث مع اللغة لا مع العقل . وبفيض عبد القاهر إضافة باللغة في إثبات رأيه الذي بسطناه .

فالمجاز عنده على ضربين : لغوي - مجاز عن طريق اللغة - وعقلي - أي من جهة العقل والمعنى - فالمجاز إذا وصفت به الكلمة المفردة : كاليد في النعمة والأسد في الشجاع فذلك حكم أجريته على ما جرى عليه من طريق اللغة ، لأن المتكلم جاز باللفظة أصلها اللغوي وأوقعها على غيره ، تشبيهاً أو صلة وملازمة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه ، أما إذا وصف به الجملة فذلك مجاز من طريق العقل لا اللغة ، لأن الأوصاف اللاحقة للجميل من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة ، ولا وجه لنسبتها إلى واضع اللغة ، لأن التأليف - وهو إسناد فعل أو اسم إلى اسم - شيء يحصل بقصد المتكلم فليس من خبر أ عن زيد بوضع اللغة ، بل بمن قصد لإثبات الضرب فعلاً له ، وليس ليضرب زيد =

== أمراً لزيد باللغة ، ولا : واضرب ، أمراً للذي تخاطبه دون سواه باللغة ، بل بك أيها المتكلم ، قالذي يعود إلى اللغة أن «ضرب» لإثبات الضرب ، وأنه لإثباته في الماضي ، فأما تعين من يثبت له فيتعلق بالمتكلم ، فمثلاً قولك : «خط أحسن عما وشاه الربيع» فيه دعوى في ظاهر اللفظ للربيع فعلاً ، وأنه شارك الحى القادر في صحة الفعل منه ، وذلك تجوز به من حيث المعقول لامن حيث اللغة ، وإلا لصرنا كأننا نقول : إن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجاد ، وأنها لو حكمت بصحة الفعل من الجاد لكان ما هو مجاز الآن حقيقة ، وذلك محال ، وإنما يتصور هذا في الكلام المفردة كاليد للنعمة ، إذ يصح أن يقال : إن واضح اللغة لو كان قد وضع اليد أولاً للنعمة ثم عداها إلى الجارحة لكان حقيقة فيها هو الآن مجاز ، ومجازاً فيها هو حقيقة ، فلم يكن يوجب من حيث المعقول أن يكون اليد أسماً للجارحة دون النعمة ولا في العقل أن شيئاً بلفظ أن يكون دليلاً عليه أولى منه بلفظ آخر ، ووزان ذلك وزان أشكال الخط التي جعلت أمانة على أجراس الحروف المسموعة ، في أنه لا يتصور أن يكون العقل هو الذي اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به دون أن يكون ذلك لإصطلاح سابق ، ولو كاق كذلك لم تختلف المواضع في الألفاظ والخطوط ، ولكانت اللغات واحدة ، كما وجب في عقل كل عاقل أن لا يثبت الفعل على الحقيقة إلا للحى القادر .

أما معنى المجاز فيفيض عبد القاهر في تحديده ، ويقسمه إلى لغوى في المفرد (استمارة ، ومجاز مرسل) ، وإلى مجاز في الجملة أو في الإثبات وهو المجاز العقلي ، تحديداً واضحاً وتقسيماً لا ليس فيه .

ويفيض في شرح القرينة وأقسامها ، ويرد على من يصف المجاز بغير الصدق رداً مقتناً .

==

== ويسبب في الفرق بين المجاز في الكلمة والمجاز في الإثبات .

وهو لا ينسئ أن يتكلم على بلاغة المجاز العقلي في فهم أدبي سليم وذوق عربي مطبوع ، وفهم لأسرار بلاغة العرب فيما تعاطوه من أسلوب المجاز العقلي .

ويشرح رأيه في أنه ليس بواجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة ، شرحاً واسعاً بليغاً .

كما يؤكد نظريته من أن المجاز العقلي ليس على حذف مضاف تأكيداً جازماً قوياً .

وبعد فإن جملة ما ذكره عبد القاهر في المجاز العقلي هو :

١ - إثبات وجود المجاز العقلي وبيان سر الفرق بينه وبين المجاز في الكلمة .

٢ - بيان أن المجاز في الإثبات عقلي وفي الكلمة المثبتة لغوي .

٣ - بيان حد هذين النوعين في المجاز (المجاز الحكيم والمجاز في المفرد) .

٤ - بيان القرينة على التجوز في المجاز العقلي ، والفرق بينه وبين الأحاديث الكاذبة .

٥ - الكلام على بلاغة المجاز العقلي ودرجاته في البلاغة من العامة والخاصة ، وأن تقدير الحقيقة في الإسناد المجازي قد لا يتأق في الأسلوب ، =

فقد حصل من هذا أن لكل واحد من حكمي الإثبات والنفي حاجة إلى تقييده مرتين ، وتعلقه بشيئين ، تفسير ذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد ، فقد قصدت إثبات الضرب لزيد فقولك « إثبات الضرب » تقييد للإثبات بإضافته إلى الضرب ثم لا يكفيك هذا التقييد حتى تقيده مرة أخرى فتقول إثبات الضرب لزيد . فقولك « لزيد » تقييد ثان وفي حكم إضافة ثانية . وكما لا يتصور أن يكون ههنا إثبات مطلق غير مقيد بوجه ، أعني أن يكون إثبات ولا مثبت له ولا شيء . يقصد بذلك الإثبات إليه لا صفة ولا حكم ولا موهوم بوجه من الوجوه . كذلك لا يتصور أن يكون ههنا إثبات مقيد تقييداً واحداً نحو إثبات شيء فقط دون أن تقول : إثبات شيء لشيء . كما مضى من إثبات الضرب لزيد ، والنفي بهذه المنزلة فلا يتصور نفي مطلق ولا نفي شيء فقط ، بل يحتاج إلى قيدين كقولك نفي شيء عن شيء . فهذه هي القضية المبرمة الثابتة التي تزول الراسيات ولا تزول (١) .

== وتوضح سر دقة الأساليب الخاصة في المجاز العقلي ، وتأويل نظرية علماء النحو التي يذهبون فيها إلى أن أسلوب المجاز الحكمي على تقدير مضاف . والدفاع عن بلاغة المجاز الحكمي ، التي يتضمنها مثل هذا التقدير والتأويل البعيد .

ويلاحظ أن عبد القاهر ليس هو أول من تكلم على أسلوب المجاز العقلي بل تقدمه كثير من علماء العربية ، كسيبويه والمبرد والآمدى وابن فارس ، فليس صحيحاً ما ذكره الدكتور طه حسين من أن المجاز العقلي هو من ابتدعه عبد القاهر وحده ، وبلاغة المجاز العقلي كما فهمها عبد القاهر سبق إلى بيانها باختصار وفي خفية المبرد والآمدى .

(١) تحقيق ذلك أن النسبة بين المنسوب والمنسوب إليه لها تعلق بهما معاً ، فلما بسبب كل واحد منهما تقييد على حدة .

ولا تنظر إلى قولهم : فلان يثبت كذا أى يدعى أنه موجود وينفى
كذا أى يقضى بعدمه كقولنا : أبو الحسن (١) يثبت مثال جحدب (٢)
(بفتح الدال) ، وصاحب الكتاب (٣) ينفيه . لأن الذى قصده هو
الإثبات والنفي فى الكلام .

ثم اعلم أن فى الإثبات والنفي بعد هذين التقييدين حكما آخر هو كتنقييد
ثالث وذلك أن للإثبات جهة وكذلك النفي ، ومعنى ذلك أنك تثبت الشيء
لشيء مرة من جهة وأخرى من جهة غير تلك الأولى ، وتفسيره أنك تقول
ضرب زيد فثبت الضرب فعلا لزيد ، وتقول مرض زيد فثبت للمرض
وصفاً له ، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع ، وذلك فى الجملة
على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه نحو كرم وظرف وحسن وقبح
وطال وقصر . وقد يتصور فى الشيء الواحد أن تثبته من الجهتين جميعاً
وذلك فى كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان فى نفسه نحو قام وقعد ،
إذا قلت قام زيد ، فقد أثبت القيام فعلاً له من حيث تقول فعل القيام وأمرته
بأن يفعل القيام ، وأثبتته أيضاً وصفاً له من حيث إن تلك الهيئة موجودة فيه
وهو فى اكتسابه لها كالشخص المنتصب والشجرة القائمة على ساقها التى توصف
بالقيام لا من حيث كانت فاعلة له بل من حيث كان وصفاً موجوداً فيها .
وإذا قد عرفت هذا الأصل فهنا أصل آخر يدخل فى غرضنا وهو أن
الأفعال على ضربين : متعد وغير متعد ، فالمتعدى على ضربين ضرب يتعدى
إلى شيء هو مفعول به كقولك : ضربت زيدا ، زيدا مفعول به لأنك

(١) هو أبو الحسن الأخفش الصغير غلام المبرد .

(٢) هو الأسد .

(٣) وهو سيبويه . والمختار أنه فرع من مضموم الأول والثالث لأنه

لم يسمع فى شيء إلا وسمع فيه الضم .

فعلت به الضرب ولم يفعل به بنفسه (١)؛ و «ضرب» يتعدى إلى شيء وهو مفعول على الإطلاق وهو في الحقيقة كفعل وكل ما كان مثله في كونه تاماً غير مشتق من معنى خاص كصنع وعمل وأوجد وأنشأ، ومعنى قوله «من معنى خاص» أنه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب أو أعلم الذي هو مأخوذ من العلم، وهكذا كل ما كان له مصدر ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني.

فهذا الضرب (٢) إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق كقولك فعل زيد القيام. فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به، وأحق من ذلك أن تقول: خلق الله الأناسي، وأنشأ العالم، وخلق الموت والحياة. المنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه إذ من المحال أن يكون معنى «خلق العالم» فعل الخالق به كما تقول في «ضربت زيداً» فعلت الضرب زيد، لأن الخالق من خلق كالفعل من فعل، فلو جاز أن يكون المخلوق كالضروب لجاز أن يكون المفعول نفسه كذلك حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئاً بالقيام وذلك من شنيع المحال (٣).

وإذا قد عرفت هذا فاعلم أن الإثبات في جميع هذا الضرب أعنى فيما «منصوبه مفعول وليس مفعولاً به يتعلق بنفس المفعول، فإذا قلت: فعل زيد الضرب، كنت أثبت الضرب فعلاً لزيد، وكذلك تثبت العالم في قولك «خلق الله العالم» خلقاً لله تعالى، ولا يصح في شيء من هذا الباب أن تثبت المفعول وصفاً ألبتة وتوهم ذلك خطأ عظيم وجهل نعوذ بالله منه.

وأما الضرب الآخر وهو الذي منصوبه مفعول به فإنك تثبت فيه المعنى الذي اشتق منه فعل فعلاً للشيء. كإثباتك الضرب لنفسك في قولك: ضربت

(١) أى في نفس زيد.

(٢) وهو نحو فعل وصنع.

(٣) لما يلزم عليه من التناقض.

زيداً ، فلا يتصور أن يلحق الإثبات مفعوله لأنه إذا كان مفعولاً به ولم يكن فعلاً لك استحالة أن تثبته فعلاً وإثباته وصفاً أبعد في الإحالة ، فأما قولنا في نحو : ضربت زيداً ، أثبت زيداً مضروباً فإن ذلك يرجع إلى أنك تثبت الضرب واقعاً به منك ، فأما أن تثبت ذات زيد لك فلا يتصور ، لأن الإثبات معنى لا يدل له من جهة ولا جهة ههنا . وهكذا إذا قلت أحيأ الله زيداً كنت في هذا الكلام مثبتاً الحياة فعلاً لله تعالى في زيد . فأما ذات زيد فلم تثبتها فعلاً لله بهذا الكلام وإنما يتأتى لك ذلك بكلام آخر نحو أن تقول : خالق الله زيداً وأوجده وما شا كله بما لا يشتق من معنى خاص كالحياة والموت ونحوهما من المعاني .

وإذا قد تقرررت هذه المسائل فينبغي أن تعلم أن من حقه إذا أردت أن تقضى في الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر إليها من جهتين : إحداهما : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات أهو في حقه وموضعه أم قد زال عن الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه ؟

ثانيتهما : أن تنظر إلى المعنى المثبت أعنى ما وقع عليه الإثبات كالحياة في قولك أحيأ الله زيداً ، والشيب في قولك أشاب الله رأسى ، أثابت هو على الحقيقة أم قد عدل به عنها ، وإذا مثل لك دخول المجاز على الجملة من الطريقتين عرفت إثباتها على الحقيقة منها .

فتأمل ما دخله المجاز من جهة الإثبات دون المثبت قوله (١) :

٤٨٤ - وشيب أيام الفراق مفارق

وأنشزن نفسى فوق حيث تكون (٢)

(١) البيت لجبل بن معمر العنبرى الشاعر الأموى المشهور المتوفى عام

٨٠ هـ وهو في الخاسة ٢ : ١٢٣ .

(٢) أى رفعت نفسى فوق مكان تكون فيه عند الاحتضار وحيث هنا =

وقوله (١) :

٤٨٥ - أشاب الصغير وأنى الكبير

سكر الغداة ومر العشى

المجاز واقع في إثبات الشيب للأيام ولكر الليالي وهو الذى أزيل عن موضعه الذى ينبغي أن يكون فيه لأن من حق هذا الإثبات أعنى إثبات الشيب فعلاً ألا يكون إلا مع أسماء الله تعالى فلا يصح وجود الشيب فعلاً لغير القديم سبحانه ، وقد وجه في البيتين كما ترى إلى الأيام والليالي ، وذلك مالا يثبت له فعل بوجه لا الشيب ولا غير الشيب ، وأما المثبت فلم يقع فيه مجاز لأنه الشيب وهو موجود كما ترى ، وهكذا إذا قلت : سرق الخبير وسرق لقاؤك ، فالمجاز في الإثبات دون المثبت لأن المثبت هو السرور وهو حاصل على حقيقته .

ومثال مادخل المجاز في مثبته دون إثباته قوله عز وجل : « أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس ، وذلك أن المعنى - والله أعلم - على أن جعل العلم والهدى والحكمة حياة للقلوب على حد قوله : وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، فالمجاز في المثبت وهو الحياة ، فأما الإثبات فواقع على حقيقته لأنه ينصرف إلى أن الهدى والعلم والحكمة فضل من الله وكائن من عنده : ومن الواضح في ذلك قوله عز وجل : « فأحيينا به الأرض بعد موتها ، وقوله : « لمن الذى أحيانا لحى الموتى ، جعل خضرة الأرض ونضرتها وهبتها بما يظهره الله تعالى فيها من النبات والأنوار والأزهار وبجانب الصنع حياة لها فكان ذلك مجازاً في المثبت

= اسم بمعنى مكان وقد خرجت عن الظرفية وخروجها نادر .

(١) هو الصلتان لعبدى وفى الحيوان للجاحظ : السعدى الشاعر

الأموى ، والبيت فى الحماسة (٢ : ٥١) وفى معجم الشعراء ٢٣٠ .

من حيث جعل ما ليس بحياة على التشبيه : فأما نفس الإثبات فحضر الحقيقة لانه إثبات لما ضرب الحياة مثلا له فعلا لله تعالى ولا حقيقة أحق من ذلك .

وقد يتصور أن يدخل المجاز للجملة من الطريقتين جميعاً وذلك أن يشبه معنى بمعنى وصفة بصفة فيستعار لهذه اسم تلك ثم تثبت فعلا لما لا يصح (١) الفعل منه (٢) أو فعل تلك الصفة (٣) فيكون أيضاً في كل واحد من الإثبات والمنسب مجاز كقول الرجل لصاحبه : أحييتي رؤيتك يريد أفتتقي وسرتقي ونحوه ، فقد جعل الأنس والمسرّة الحاصلة بالرؤية حياة أولاً ثم جعل الرؤية فاعلة لتلك الحياة . وشييه به قول المتنبي :

٤٨٦ - ونحيي له المال الصوارم والقنا

ويقتل ما نحيي التيسر والجدا

جعل الزيادة والوفور حياة في المال وتفريقه في العطاء قتل ثم أثبت الحياة فعلا للصوارم والقتل فعلا للتيسر مع العلم بأن الفعل لا يصح منهما . ونوع منه «أهلك الناس الدينار والدرهم» جعل الفتنة هلاكاً على المجاز ثم أثبت الهلاك فعلا للدينار والدرهم وإيساء ما يفعلان فاعرفه .

وإذا قد تبين لك المنهاج في الفرق بين دخول المجاز في الإثبات وبين دخوله في المنسب وبين أن ينتظمهما وعرفت الصورة في الجميع فاعلم أنه إذا

(١) وذلك أن الفاعل قد يصح له فعل كل شيء . وقد يصح له بعض

دون بعض .

(٢) أي مطلقاً .

(٣) أي على الخصوص .

(١٧م - أمرار البلاغة - ج ٢)

وقع في الإثبات فهو متلقى من العقل فإذا عرض في المثبت فهو متلقى من اللغة ؛ فإن طلبت الحجة على صحة هذه الدعوى ، فإن فيما قدمت من القول ما يبينها لك ويختصر لك الطريق إلى معرفتها ، وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيد مرتين كقولك إثبات شيء لشيء ، ولزم من ذلك ألا يحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومحدث عنه ومسند ومسند إليه ، علمت أن مأخذ العقل وأنه القاطن فيه دون اللغة لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت وتنتفى وتنقض وتبرم ، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس بفعل له وأن المرض صفة له أو ليس بصفة له شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعيها ، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب واعتراض أو إنكار وتصحيح أو إفساد فهو اعتراض على المتكلم ، وليس اللغة في ذلك بسبيل ولا منه في قليل ولا كثير .

وإذا كان كذلك كان كل وصف يستحقه هذا الحكم من صحة وفساد وحقيقة ومجاز واحتمال واستحالة ، فالمرجع فيه والوجه إلى العقل المحض ، وليس للغة فيه حظ ، فلا تحلى ولا تمر ، والعربي فيه كالمعجم والمعجم كالتركي ، لأن قضايا العقول هي القواعد والأسس التي يبنى غيرها عليها ، والأصول التي يرد ما سواها إليها .

فأما إذا كان المجاز في المثبت كقوله تعالى : (ماحيينا به الأرض) فإنما كان مأخذ اللغة ، لأجل أن طريقه المجاز بأن أجرى اسم الحياة على ما ليس بحياة تشبيهاً وتمثيلاً ثم اشتق منها وهي في هذا التقدير الفعل الذي هو «أحيا» واللغة هي التي اقتضت أن تكون الحياة اسماً للصفة التي هي ضد الموت ، فإذا تجاوز في الاسم فأجرى على غيرها فالحديث مع اللغة فاعرفه . إن قال قائل - في أصل الكلام الذي وضعته على أن المجاز يقع تارة في الإثبات وتارة في المثبت وأنه إذا وقع في الإثبات فهو طالع عليك من جهة العقل ، وبإدراك من أفقه ، وإذا عرض في المثبت فهو آتيك من ناحية

اللغة - : ما قولكم إن سويت بين المسثلين وادعيت أن المجاز بينهما جميعاً في المثبت وأنزل هكذا فأقول (١) : الفعل الذي هو مصدر فعل قد وضع في اللغة للتأثير في وجود الحادث كما أن الحياة موضوعة للصفة المعلومة، فإذا قيل : فعل الربيع النور ، جعل تعالى النور في الوجود بالربيع من طريق السبب والعادة فعلاً ، كما تجعل خضرة الأرض وبهجتها حياة والعلم في قلب المؤمن نوراً وحياة ، وإذا كان كذلك كان المجاز في أن جعل ما ليس بفعل فعلاً وأطلق اسم الفعل على غير ما وضع له في اللغة كما جعل ما ليس بحياة حياة وأجرى اسمها عليه ، فإذا كان ذلك مجازاً لغوياً فينبغي أن يكون هذا كذلك .

فالجواب : أن الذي يدفع هذه الشبهة أن ننظر إلى مدخل المجاز في المسثلين ، فإذا كان يدخلهما من جانب واحد فالأمر كما ظننت ولن لم يكن كذلك استبان لك الخطأ في ظنك والذي يبين اختلاف دخوله فيهما أنك تحصل على المجاز في مسألة الفعل بالإضافة لا بنفس الاسم فالقول أثبت النور فعلاً لم تقع في مجاز لأنه فعل لله تعالى وإنما تصير إلى المجاز إذا قلت أثبت النور فعلاً للربيع ، وأما في مسألة الحياة فإنك تحصل على المجاز بإطلاق الاسم لحسب من غير إضافة وذلك قولك : أثبت بهجة الأرض حياة أو جعلها حياة ، أفلا ترى المجاز قد ظهر لك في الحياة من غير أن أضفتها إلى شيء ، أي من غير أن قلت لكذا ، وهكذا إذا عبرت بالنبي تقول في مسألة الفعل جعل ما ليس بفعل للربيع فعلاً له ، وتقول في هذه : جعل ما ليس بحياة حياة وتسكت ، ولا تحتاج أن تقول : جعلت ما ليس بحياة للأرض حياة للأرض ، بل لا معنى لهذا الكلام لأنه يقتضي أنك أضفت حياة حقيقة إلى الأرض وجعلتها مثلاً نحياً بحياة غيرها وذلك بين الإحالة .

ومن حق المسائل الدقيقة أن تتأمل فيها العبارات التي تجرى بين السائل

(١) عطف على « سويت » .

والجيب وتحقق ، فإن ذلك يكشف عن الغرض ويبين جهة الغلط ، وقولك
« جعل ما ليس بفعل فعلا » — احتذاء لقولنا : جعل ما ليس بحياء حياة —
لا يصح لأن معنى هذه العبارة أن يراد بالاسم غير معناه لشبهه يدعى أوشى .
كالشبه ، لا أن يعطل الاسم من العائدة فيراد بها ما ليس بمعقول فنحن إذا
تجاوزنا في الحياة فأردنا بها العلم فقد أودعنا الاسم معنى وأردنا به صفة
معقولة كالحياة نفسها ولا يمكنك أن تشير في قولك « فعل الربيع النور »
إلى معنى تزعم أن لفظ الفعل ينقل عن معناه إليه فيراد به حتى يكون
ذلك المعنى معقولا منه كما عقل التأثير في الوجود وحتى تقول : لم أرد به
التأثير في الوجود ولكن أردت المعنى الفلاني الذي هو شبيه به أو كالشبه
أوليس بشبيه مثلا ، إلا أنه معنى خالف معنى آخر على الاسم إذ ليس وجود
النور بعقب المطر أو في زمان دون زمان ، مما يعطيك معنى في المطر أو في
الزمان فتؤديه بلفظ الفعل ، فليس إلا أن تقول : لما كان النور لا يوجد إلا
بوجود الربيع توهم للربيع تأثير في وجوده فأثبت له ذلك . وإثبات الحكم
أو الوصف لما ليس له قضية عقلية لاتعلق لها في صحة وفساد باللغة فاعرفه .

ومما يجب ضبطه في هذا الباب أن كل حكم يجب في العقل وجوباً حتى
لا يحوز خلافه فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطاً فيها محال ، لأن اللغة
تجرى مجرى العلامات والسمات ، ولا معنى للعلامة والسمعة حتى يشمل الشيء .
ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه ، وإنما كانت « ما » مثلاً علماً للشيء لأن
هنا نقيضاً له وهو الإثبات ، وهكذا إنما كانت « من » لمن يعقل لأن ههنا
ما لا يعقل ، فنذهب يدعى أن في قولنا « فعل وصنع » ونحوه دلالة من
جهة اللغة على القادر فقد أساء من حيث قصد الإحسان لأنه والعياذ بالله
يقتضى جواز أن يكون ههنا تأثير وجود الحادث لغير القادر حتى يحتاج
إلى تضمين اللفظ الدلالة على اختصاصه بالقادر ، وذلك خطأ عظيم .

فالواجب أن يقال : الفعل موضوع للتأثير في وجوب الحادث في اللغة، والعقل قد قضى وبه الحكم بأن لا حظ في هذا التأثير لغير القادر . وما يقوله أهل النظر - من أن من لم يعلم الحادث موجوداً من جهة القادر عليه فهو لم يعلمه فعلاً - لا يخالف هذه الجملة بل لا يصح حق صحتها إلا مع اعتبارها ، وذلك أن الفعل إذا كان موضوعاً للتأثير في وجود الحادث وكان العقل قد بين بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة استحالة أن يكون لغير القادر تأثير في وجود الحادث وأن يقع شيء مما ليس له صفة القادر ، فن ظن الشيء واقعاً من غير القادر فهو لم يعلمه فعلاً لأنه لا يكون مستحقاً هذا الاسم حتى يكون واقعاً من غيره ، ومن نسب وقوعه إلى ما لا يصح وقوعه منه ولا يتصور أن يكون له تأثير في وجوده وخروجه من العدم فلم يعلمه واقعاً من شيء ألبتة ، وإذا لم يعلمه واقعاً من شيء لم يعلمه فعلاً كما أنه إذا لم يعلمه كائناً بعد أن لم يكن لم يعلمه واقعاً ولا حادثاً فأعرفه .

واعلم أنك إن أردت أن ترى المجاز وقد وقع في نفس الفعل والخلق ، ولحقهما من حيث هما ، لا إثباتهما وإضافتهما ، فالمثال في ذلك قولهم في الرجل يشقى علىهلكة ثم يتأخر منها : هو إنما خلق الآن ، وإنما أنشئ اليوم ، وقد عدم ثم أنشئ . ثم تأخر ، وذلك أنك تثبت ههنا خلقاً وإنشاء من غير أن يعقل ثابتاً على الحقيقة بل على تأويل وتزويل وهو أن جعلت حالة إشفائه على المهلكة عدماً وفناء وخروجاً من الوجود حتى أنتج هذا التقدير أن يكون خلاصه منها ابتداء وجود وخلقاً وإنشاء ، أفيمكنك أن تقول في نحو : فعل الربيع النور ، يمثل هذا التأويل ، فزعم أنك أثبت فعلاً وقع على النور من غير أن كان ثم فعل ومن غير أن يكون النور مفعولاً ؟ أو هو مما يتفوذ بالله منه (١) . . . وتقول : الفعل واقع على النور حقيقة وهو مفعول مجبور (١) لأنه يؤدي إلى أن يكون النور قد حدث بنفسه ، وذلك يؤدي إلى عدم الصانع .

على الصحة إلا أن حق الفعل فيه أن يثبت لله تعالى وقد تجوز بإثباته للربيع ؟ أفليس قد بان أن التجوز ههنا في إثبات الفعل للربيع لا في الفعل نفسه فإن التجوز في مسألة المتخلص من الحاشية حيث قلت إنه خلاق مرة ثانية ، في الفعل نفسه لا في إثباته ، فلك كيف نظرت فرق بين المجاز في الإثبات وبينه في المثبت .. وينبغي أن تعلم أن قول في المثبت مجاز ليس مرادى أن فيه مجازاً من حيث هو مثبت ولكن المعنى أن المجاز في نفس الشيء الذي تناوله الإثبات نحو أنك أثبت الحياة صفة للأرض في قوله تعالى (يحيى الأرض بعد موتها) والمراد غيرها فكان المجاز في نفس الحياة لا في إثباتها .. هذا وإذا كان لا يتصور إثبات شيء لا شيء استحال أن يوصف المثبت من حيث هو مثبت بأنه مجاز أو حقيقة .

* * *

وبما ينهن في البيان إلى الغاية أن يقال للسائل : هيك تغالطنا بأن مصدر فعل نقل أولاً عن موضوعه (١) في اللغة ثم اشتق منه ، فقل لنا : ما نصنع بالأفعال المشتقة من معان خاصة كنسج وصاغ ووشى ونقش ؟ أقول - إذا قيل نسج الربيع وصاغ الربيع ووشى - إن المجاز في مصادر هذه الأفعال إلى هي النسج والوشى والصوغ أم تعرف أنه في إثباتها فعلاً للربيع ؟ وكيف تقول إن في أنفسها مجازاً وهي موجودة بحقيقتها ؟ بل ماذا يغنى عنك دعوى المجاز فيها لو أمكنك ولا يمكنك أن تقتصر عليها في كون الكلام مجازاً ، أعنى لا تملك أن تقول إن الكلام مجاز من حيث لم يكن امتلاك تلك الأنوار نسجاً ووشياً وتدع حديث نسبها إلى الربيع جانباً .. هذا وهادنا مالا وجه لك لدعوى المجاز في مصدر الفعل منه كقولك « سرق الخبز » فإن

(١) أى الذى زعمت أنه يدل على القادر المختار .

السرور بحقيقته موجود والكلام مع ذلك مجاز ، وإذا كان كذلك علينا ضرورة أن ليس المجاز إلا في إثبات السرور فعلا للخبر وإيهام أنه أثر في حدوثه وحصوله ويعلم كل عاقل أن المجاز لو كان من طريق اللغة لجعل ما ليس بالسرور سرورا . فأما الحكم بأنه فعل للخبر فلا يجرى في وهم أنه يكون من اللغة بسبيل فاعرفه .

فإن قال : النسخ فعل معنى وهو المضامة بين أشياء وكذلك الصوغ فعل الصورة في الفضة ونحوها ، وإذا كان كذلك قدرت أن لفظ الصوغ مجاز من حيث دل على الفعل والتأثير في الوجود ، حقيقة من حيث دل على الصورة كما قدرت أنت في « أحيا الله الأرض » أن أحيا من حيث دل على معنى فعل حقيقة ، ومن حيث دل على الحياة مجاز .

قيل : ليس لك أن تجيء إلى لفظ ذي أمرين فتفرق دلالاته وتجعله منقولاً عن أصله في أحدهما دون الآخر . لو جاز هذا لجاز أن تقول في اللطم الذي هو ضرب باليد أن يجعل مجازاً من حيث هو ضرب ، وحقيقة من حيث هو باليد ، وذلك محال لأن كون الضرب باليد لا ينفصل عن الضرب فكذلك كون الفعل فعلاً للصورة لا ينفصل عن الصورة ، وليس الأمر كذلك في قولنا : « أحيا الله الأرض » ، لأن معنا هناك لفظين أحدهما مشتق وهو « أحيا » والآخر مشتق منه وهو « الحياة » فنحن نقدر في المشتق منه أنه نقل عن معناه الأصلي في اللغة إلى معنى آخر ثم اشتق منه « أحيا » بعد هذا التقدير ومعناه ، وهو مثل لفظ اليد ينقل إلى النعمة ثم يشتق منه « يدب » (١) ، فاعرفه .

(١) أي أنعمت ، وهذا يدل على أن هناك مجازاً مرسلًا تبعياً .

وما يجب أن يعلم في هذا الباب أن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل
فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد
الفعل ، فانظر الآن إلى قولك : أعجبنى وشى الربيع الرياض وصوغه تبرها
وحركة ديباجها . هل تعلم لك سبيلا في هذه الإضافات إلى التعلق باللغة
وأخذ الحكم عليها منها ؟ أم تعلم امتناع ذلك عليك ؟ وكيف والإضافة
لا تكون حتى تستقر اللغة ويستحيل أن يكون للغة حكم في الإضافة
ورسم حتى يعلم بها أن حق الاسم أن يضاف إلى هذا دون ذلك .

وإذا عرفت ذلك في هذه المصادر التي هي الصوغ والوشى والمحوك
فضع مصدر فعل — الذى هو عهدتك في سؤالك وأصل شيهتك —
موضعها ، وقل : أما ترى (١) إلى فعل الربيع لهذه المحاسن ؟ ثم تأمل هل
تجد فسلا بين إضافته وإضافة تلك ؟ وإذا لم تجد الفسل ألبتة ، فاعلم صحة
قضيتنا وانفض يدك بمسئلتك ودع الزاع عنك ، وإلى الله تعالى الرغبة
في التوفيق .

(١) في الأصل بدون استفهام ، فتكون ما استفهامية هنا .

فصل

قال أبو القاسم الأمدى فى قول البحرى :

٤٨٧ - فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق

وحاك ما حاك من وشى وديباج^(١)

صوغ الغيث وحوكة النبات ليس باستعارة بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : هو صائغ^(٢) ولا كأنه صائغ ، وكذلك لا يقال : حائك . وكأنه حائك ، على أن لفظة حائك خاصة فى غاية الركاكة إذا أخرج على ما أخرجه عليه أبو تمام^(٣) فى قوله :

٤٨٨ - إذا الغيث غادى نسجه خلّت أنه

خلّت حقب حرس له وهو حائك^(٤)

وهذا قبيح جداً ، والذي قاله البحرى « وحاك ما حاك » حسن مستعمل ، فانظر ما بين الكلامين لتعلم ما بين الرجلين^(٥) .

(١) لآبى خمة المجنون كما فى العقد الفريد (٤ : ٢١٠) :

حاك الربيع لها ثيابا وشيت بيد الندى وأنامل الأدواح

(٢) أى هو كصائغ ، والمنقى هو التشبيه ، لا صيغة اسم فاعل .

(٣) وهو التشبيه .

(٤) الحرس جمع حرساء أى قديمة وهى التى أتى عليها الحرس وهو الدهر ، وله متعلق بحائك والحقب جمع حقبة وهى المدة من الزمن والضمير فى نسجه يعود إلى الروض ، وغاداه : باكره .

(٥) ذكر عبد القاهر ذلك أيضاً فى الدلائل ص ٤٨٢ وخطأ الأمدى

فى استقبحه ليبت أبى تمام .

قد كتبت هذا الفصل على وجهه ، والمقصود منه منعه أن تطلق الاستعارة على الصوغ والحوك — وقد جعلنا فعلا للربيع — واستدلنا على ذلك بامتناع أن يقال : وكأنه صانغ وكأنه حائك .

اعلم أن هذا الاستدلال كأحسن ما يكون إلا أن الفائدة تتم بأن نبين جهته ومن أين كان كذلك .

والقول فيه : أن التشبيه كما لا يخفى يقتضى شيئين مشبها ومشبها به ، ثم ينقسم إلى الصريح وغير الصريح . فالصريح أن تقول : كان زيدا الأسد ، فتذكر كل واحد من المشبه والمشبه به باسمه ، وغير الصريح أن تسقط المشبه من الذكر وتجري اسمه المشبه به على المشبه كقولك : رأيت أسدا . تريد رجلا شبيها بالأسد إلا أنك تغير اسمه مباينة وليها ما أن لا فصل بينه وبين الأسد وأنه قد استحال إلى الأسدية . فإذا كان الأمر كذلك وأنت تشبه شخصا بخص فإليك إذا شئت فعلا يفعل كان هذا حكمه فانت تقول مرة : كان تزيينه الكلام نظم در فتصرح بالمشبه والمشبه به وتقول أخرى : إنما ينظم درأ ؛ تجعله كأنه ناظم درأ على الحقيقة . وتقول في وصف الفرس : كان سيره سباحة وكان جريه طيران طائر ، هذا إذا صرحت ، وإذا أخفيت واستعرت قلت : يسبح براكية ، ويطير بفارسه ، فتجعل حركته سباحة وطيرانا .

ومن لطيف ذلك ما كان كقول أبي دلالة يصف بقلته :

٤٨٩ — أرى الشهباء تعجن اذ غمدونا

برجليها وتخبز باليدين

شبه حركة رجليها حين لم تثبتا على موضع تعتمد بهما عليه وهوتا ذاهبتين نحو يديها بحركة يدي العاجن فإنه لا يثبت اليد في موضع بل يزلهما إلى قدام وتزول من عند نفسها لرغوة العجين ، وشبه حركة يديها بحركة يد الخابز

من حيث كان الخاطر يثنى يده نحو بطنه ويحدث فيها ضرباً من التقويس ، كما تجد في يد الدابة إذا اضطربت في سيرها ولم تقف على ضبط يديها ، وأن ترى بها إلى قدام ، وأن تشد أعتابها حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه فلا تزول عنه ولا تنثنى ، وأعود إلى المقصود .

فإذا كان التشبيه حتى يكون معك شيئان ، وكان معنى الاستعارة أن تميز لفظ المشبه لفظ المشبه به ولم يكن معنا في « صاغ الربيع » أو « حاك الربيع » إلا شيء واحد وهو الصوغ أو الحرك كان تقدير الاستعارة فيه محالاً جارياً مجزى أن يشبه الشيء بنفسه وتجعل اسمه عارية فيه وذلك بين الفساد (١) .

فإن قلت : أليس الكلام على الجملة معقوداً على تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الصوغ والنسج به ، فكيف لم يجز دخول « كان » في الكلام من هذه الجهة ؟

فإن (٢) هذا التشبيه ليس هو التشبيه الذي يعقد في الكلام ويفاد بكأن والكاف ونحوهما ، وإنما هو عبارة عن الجملة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه (٣) . ووزانه وزان قولنا لأنهم يشبهون « ما » بليس فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر فيقولون : ما زيد منطلقاً ، فنخبر عن تقدير قدره في نفوسهم وجهة راعوها في إعطاء « ما » حكم « ليس » في العمل ، فكما لا يتصور أن يكون قولنا « ما زيد منطلقاً » تشبيهاً على حد « كان زيداً الأسد » ، كذلك لا يكون .

(١) فالصياغة عند عبد القاهر والآمدى بمعناها الأعم افة فلا تجوز فيها .

(٢) هذا هو جواب الشرط .

(٣) فالبالغة في التشبيه مقصودة بالإفادة بخلافه هنا فإنه تشبيه وحمل معنوي يترتب عليه المقصود بالإفادة وهو الإسناد .

« صاغ الربيع » من التشبيه (١) فكلما لنا إذن في تشبيه معقول منطوق به وأنت في تشبيه معقول غير داخل في النطق .. هذا — وإن يكن ههنا تشبيه فهو في الربيع لا في الفعل المستند إليه واختلافنا في صاغ وحاك هل يكون تشبيها واستعارة أم لا فلا يلتقي التشبهان أو يلتقي المشتم والمعرق . وهذا هو القول على الجملة إذا كانت حقيقة أو مجازا وكيف وجه الحد فيها .

* * *

فكل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل (٢) وواقع موقعه فهي حقيقة ، وإن تكون كذلك حتى تمرى من التأول ، ولا فصل بين أن تكون مصيبا فيها أفدت بها من الحكم أو مخطئا ، وصادقا أو غير صادق ، فثال وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع قولنا : خلق الله تعالى الخلق وأنشأ العالم وأوجد كل موجود سواه ، فهذه من أحق الحقائق وأرسخها في العقول ، وأقدها نسبا في المعقول ، والتي إن رمت أن تغيب عنها غبت عن عقلك . ومتى هممت بالتوقيف في ثبوتها استولى النقي على معقولك ، ووجدتك كالمرى به من حالق إلى حيث لا مقر لقدم ، ولا مساغ لتأخر وتقدم ، كما قال أصدق القائلين جلّت أسماؤه ، وعظمت كبريائه ، (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق) .

وأما مثال أن توضع الجملة على أن الحكم المفاد بها واقع موقعه من العقل وليس كذلك إلا أنه صادر عن اعتقاد فاسد وظن كاذب ، فثل ما يجي في التنزيل من الحكاية عن السكفار نحوه وما يهلكنا إلا الدهر ، فهذا ونحوه

(١) الفرق بين الأمرين واضح .. فكلام عبد القاهر ههنا عليه مؤاخذات وكأنه ينفي التشبيه في أسلوب « أثبت الربيع النبات » .
(٢) أى عقل المتكلم .

من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول بل أطلقه بجهله وعماه لإطلاق من يضع الصفة في موضعها، لا يوصف بالمجاز ولكن يقال: عند قائله إنه حقيقة، وهو كذب وباطل، وإثبات لما ليس بثابت، أو نفي لما ليس بمتنتف، وحكم لا يصححه العقل في الجملة بل يرده ويدفعه، إلا أن قائله جهل مكان الكذب والبطلان فيه أو جحد وباهت.

ولا يتخلص لك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتى تعرف حد المجاز، وحده أن كل جملة أخرجت الحكم المقاديرها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول فهي مجاز، ومثاله ما معنى من قولهم « فعل الربيع » وكما جاء في الخبر « إن ما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم » قد أثبت الإثبات للربيع وذلك خارج عن موضعه من العقل لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح وفضاياه العقول إلا أن ذلك على سبيل التأول وعلى العرف الجاري بين الناس أن يجعلوا الشيء إذا كان سبباً أو كالسبب في وجود الفعل من فاعله كأنه فاعل، فلما أجرى الله سبحانه العادة وأنفذ النفضية أن تورق الأشجار وتظهر الأنوار وتليس الأرض ثوب شباها في زمان الربيع صار يتوهم في ظاهر الأمر ويجرى العادة كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع فأسند الفعل إليه على هذا التأويل والتنزيل.

وهذا الضرب من المجاز كثير في القرآن فنه قوله تعالى : « توفى أكلها كل حين بإذن ربها » ، وقوله عز اسمه : « وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً » وفي الأخرى « فمنهم من يقول أياكم زادته هذه إيماناً » ، وقوله « وأخرجت الأرض أنفاسها » وقوله عز وجل « حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت » أثبت الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعل إذا رجعنا إلى المعقول على معنى السبب، وإلا فعلوم أن النخلة ليست تحدث الأكل ولا الآيات توجد العلم في قلب السامع لها ، ولا الأرض تخرج السكامن.

في بطلانها من الأفعال ، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدره الله ظهر ما كنز فيها وأودع جوفها .

وإذا ثبت ذلك فالباطل والكاذب لا يتأول في إخراج الحكم عن موضعه وإعطائه غير المستحق ، ولا يشبه كون المقصود سبباً يكون الفاعل فاعلاً ، بل يثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء ، ويرد فرعاً إلى أصل ، وتراه أعمى أكمه يظن مالا يصح صحيفا ، ومالا يثبت ثابتاً ، وماليس في موضعه من الحكم موضوعاً موضعه ، وهكذا المتعمد للكذب يدعى أن الأمر على ما وضعه تليساً وتجوها وليس هو من التأويل (١) . والنكتة أن المجاز لم يكن مجازاً لأنه إثبات الحكم لغير مستحقه بل لأنه أثبت لما لا يستحق تشبيهاً ورداً له إلى ما يستحق ، وأنه ينظر من هذا إلى ذلك وإثباته ما أثبت للفرع الذي ليس يستحق يتضمن الإثبات للأصل الذي هو المستحق ، فلا يتصور الجمع بين شيئين في وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل حتى يبدأ بالأصل في إثبات ذلك الوصف والحكم له .

ألا تراك لا تقدر على أن تشبه الرجل بالأسد في الشجاعة ما لم تجعل كونها من أخص أوصاف الأسد وأغلبها عليه نصب عينيك ، كذلك لا يتصور أن يثبت المثبت للفعل للنسب على أنه سبب ما لم تنظر إلى ما هو راسخ في العقل من أن لا فعل على الحقيقة إلا للقادر ، لأنه لو كان نسب الفعل إلى هذا السبب نسبة مطلقة لا يرجع فيها إلى حكم القادر ، والجمع بينهما من حيث تعلق وجوده بهذا السبب من طريق المادة كما يتعلق بالقادر من طريق الوجوب لما اعترف بأنه سبب ولا دعى أنه أصل بنفسه مؤثر في وجود الحادث كالقادر وإن تجاهل متجاهل فقال بذلك على ظهور الفضيحة وإسراعها إلى مدعيه

(١) راجع كلام عبد القاهر على المجاز العقلي في دلائل الإعجاز ، تحقيق خفاجي ص ٢٧٦ وما بعدها .

كان الكلام عنده حقيقة ولم يكن من مسئلتنا في شيء ، وألحق بنحو قول الكفار ، وما يهلكنا إلا الدهر ، ، وليس ذلك المقصود في مسئلتنا لأن الفرض ههنا ما وضع فيه الحكم واضمه على طريق التأول فاعرفه .

ومن أوضح ما يدل على أن إثبات الفعل للشيء لأنه سبب يتضمن إثباته من حيث لا يتصور دون تصوره أن تنظر إلى الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات كقولك : قطع السكين وقتل السيف ، فإنك تعلم أنه لا يقع في النفس من هذا الإثبات صورة ما لم تنظر إلى إثبات الفعل للمعمل الأداة والفاعل بها ، فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطع بالسكين ومصرف لها أعناك أن تعقل من قولك : قطع السكين ، معنى بوجه من الوجوه ، وهذا من الوضوح بحيث لا يك عاقل فيه ، وهذه الأفعال المسندة إلى من تقع تلك الأفعال بأمره كقولك : ضرب الأمير الدراهم بنى السور ، لا تقوم في نفسك صورة لإثبات الضرب والبناء فعلا للأمير بمعنى الأمر به حتى تنظر إلى ثبوتها للباشر لهما على الحقيقة ، والأمثلة في هذا المعنى كثيرة تتلواك من كل جهة وتجدها أنى شئت .

واعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجاز إلا بأحد أمرين : فإما أن يكون الشيء الذى أثبت له الفعل مما لا يدعى أحد من المحققين والمبطلين أنه مما يصح أن يكون له تأثير في وجود المعنى الذى أثبت له وذلك نحو قول الرجل : محبتك جاءت في إليك . وكقول عمرو بن العاص في ذكر الكلمات التى استحسناها : هن عخرجاتى من الشام ، فهذا ما لا يشتهيه على أحد أنه مجاز وإما أنه يكون قد علم من اعتقادات المتكلم أنه لا يثبت الفعل إلا للقادر ، وأنه ممن لا يعتقد الاعتقادات الفاسدة كنحو ما قاله المشركون وظنوه من ثبوت الهلاك فعلا للدهر فإذا سمعنا نحو قوله (١) :

(١) هو الصلتان العبدى الشاعر الأموى .

٤٩٠- أشاب الصغير وأفنى الكبير ركر الفداة ومر العنى (١)
وقول أبي الأصمعي :

٤٩١- أهلكنا الليل والنهار معا والدهر يفتدو مصمما جذعا (٢)
كان طريق الحكم عليه بالمجاز أن تعلم اعتقاد التوحيد إما بمعرفة
أحوالهم السابقة أو بأن تجد في كلامهم من بعد إطلاق هذا النحو ما يكشف
عن قصد المجاز فيه كنحو ما صنع أبو النجم (٣) فإنه قال أولا :

٤٩٢- قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
من أن رأيت رأسي كراس الأصمعي

مين عنه قزعا عن قزوع (٤)
مر الليالي أبطى أو أسرعى

فهذا على المجاز ، وجعل الفعل لليالي ومرورها إلا أنه خفي غير بادي
الصفحة ، ثم فسر وكشف عن وجه التأويل ، وأفاد أنه بى أول كلامه على
التخيل ، فقال :

٤٩٣- أفناه قيل الله للشمس اطلعي حتى إذا وارك أفق فارجمي (٥)
فيبين أن الفعل لله وأنه المعيد والمبدى والممضى والمفتى ، لأن المعنى
في قيل الله ، أمر الله ، وإذا جعل الفناء بأمره فقد صرح بالحقيقة ، وبين
ما كان عليه من الطريقة .

(١) ومن انجاز في الإسناد قول العباس بن الأحنف أو أبي نواس :

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته فظرا

(٢) مصمما : ماضيا . جذعا : فتيا .

(٣) هو من الرجاز المشهورين في العصر الأموي .

(٤) القزوع : جمع قزعة وهي الشعر حول الرأس .

(٥) هو لأبي النجم أيضاً .

واعلم أنه لا يصح أن يكون قول الكفار « وما يهلكنا إلا الدهر » من باب التأويل والمجاز وأن يكون الإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ وأن فيه إيهاماً للخطأ . كيف وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم : « وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون » ، والمتجوز أو المخطئ . في العبارة لا يوصف بالظن ، إنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله وكما يوجب ظاهر كلامه ، وكيف يجوز أن يكون الإنكار من طريق إطلاق اللفظ دون إثبات الدهر فاعلالاً لهلاك وأنت ترى في قص القرآن ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاك إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلة ؟ وذلك قوله عز وجل « مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فيهبأ صرأصاب حرت قوم ظللوا أنفسهم فأهلكته » ، وأمثال ذلك كثير .

ومن قدح في المجاز (١) ، وهم أن يصفه بغير الصدق ، فقد خبط خبطاً عظيماً واستهدف لما لا يخفى (٢) . ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به حتى تحصل ضروبه وتضبط أقسامه إلا للسلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص مما نحا نحو هذه الشبهة ، لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه ، ويصرف العناية إليه ، فكيف وبطال الذين حاجة ماسة (٣) إليه من جهات يطول عددها ، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها فيسرو دينهم من حيث لا يشعرون ، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يتدنون ؟ وقد اقسمهم البلاء فيه من جانبي الإمراط والتفريط . فمن مغرور مغرئ بنفيه دفعة ؛ والبراءة منه جملة ، يشبه من ذكره ، ويذو عن

(١) وهم الظاهرية .

(٢) من التجسيم مثلاً وإنكار البلاغة .

(٣) أى مهمة .

اسمه ، يرى أن لزوم الظواهر فرض لازم ، وضرب الخيام حولها حتم واجب ، وآخر يغلو فيه ويفرط ، ويتجاوز حده ويخطئ ، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه ، ويسوم نفسه التعمق في التأويل ولا سبب يدعو لإيه :

أما التفريط فأتجد عليه قوما في نحو قوله تعالى « هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله » وقوله « وجاء ربك » ، و « الرحمن على العرش استوى » ، وأشبه ذلك من النبوءات أقوال أهل التحقيق . فإذا قيل لهم إن الإتيان والمجيء انتقال من مكان إلى مكان ، وصفة من صفات الأجسام ، وإن الاستواء إن حل على ظاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيزاً ويأخذ مكاناً ، والله عز وجل خالق الأماكن والأزمنة ، ومثني كل ما تصح عليه الحركة والنقلة والسكن والسكون ، والانفصال والاتصال ، والمماسه والمحاذاة ، وأن المعنى على : إلا أن يأتيهم أمر الله ، وجاء أمر ربك ، وأن حقه أن يعبر بقوله تعالى « فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا » ، وقول الرجل : آتيك من حيث لا تشعرون . يريد أنزل بك المكروه ، وأفعل ما يكون جزاء لسوء صنيعك في حال غفلة منك ، ومن حيث تأمن حلوله بك . وعلى ذلك قوله :

٤٩٤ - أتيناكم من أين الشق عندهم وبأثر الشق الحين من حيث لا يدري

نعم إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيت أنه أعطاك الوافق بلسانه فينبه قلبه بتردد في الحيرة ويتقلب ، ونفسه تفر من الصواب وتهرب ، وفكره واقف لا يجري . ولا يذهب ، يحضره الطبيب بما يبرئ منه داءه ، ويريه المرشد وجه الخلاص من عنائه ، وبأى إلا نفاراً عن العقل ، ورجوعاً إلى الجهل . لا يحضره الترفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجري في قوله تعالى « واستل القرية » على الظاهر لأجل عليه أن الجراد لا يسأل ، مع أنه لو تجاهل متجاهل فادعى أن الله تعالى خالق الحياة في تلك القرية حتى عقلت السؤال وأجابته عنه وتعلقت لم يكن قال قولاً يكفر به ، ولم يزد على شيء .

يدلم كذبه فيه ، فمن حقه أن لا يحتم ههنا على الظاهر ولا يضرب الحجاب
دون سمعه وبصره حتى لا يرمى ولا يراعى مع ما فيه إذا أخذ على طاهره
من التعرض للهلاك والوقوع في الشرك .

فأما الإفراط فإيتعاطاه قوم يحبون الإغراب في التأويل ، ويحرصون
على تكثير الوجوه ، وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به
عن الظاهر ، فهم يستكثرون الألفاظ على الأمثلة (١) من المعاني ، يدعون
السليم من المعنى إلى السقيم ، ويرون الفائدة حاضرة وقد أبدت صفحاتها
وكشفت قناعها فيعرضون عنها حبا للتشويق (٢) ، وقصدأ إلى التزويق
وذهابا في الضلالة .

وليس القصد ههنا بيان ذلك فأذكر أمثلته ، على أن كثيراً من هذا الفن
يرغب عن ذكره لسخفه ، وإنما غرضي بما ذكرت أن أريك عظم الآفة في
الجهل بحقيقة المجاز وتحصيله ، وأن الخطأ فيه مورط صاحبه ، وفاضح له ،
ومسقط قدره . وجاعله ضحكة (٣) يتفك به ، وكاسيه عاراً يبق على وجه الدهر
وقى مثل هذا قال رسول الله ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله
ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » ، وليس
حملة روايته ومرد ألفاظه ، بل العلم بمعانيه ومخارجه وطرقه ومناجيه والفرق
بين الجائز والممتنع ، والانتقاد المصحف (٤) ، والنافع (٥) النافر .

(١) أي الأنواع المختلفة من المعاني .

(٢) التطلع وحب الظهور ، وتنبؤت المرأة : تزينت .

(٣) أي يضحك عليه الناس .

(٤) اسم فاعل من أحصف له الرجل والدابة انتقاد له وذلا .

(٥) أي البعيد المتجاني .

وأقل ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفة الأولى وهم المنكرون للبيان
أن التنزيل : كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها ، ولم يخرج
الألفاظ عن دلالتها ، وأن شيئاً من ذلك إن زيد إليه ، ما لم يكن قبل
الشرع يدل عليه أو ضمن ما لم يتضمنه ، أتبع ببيان من عند النبي ﷺ ،
وذلك كبيان الصلوة والحج والزكاة والصوم ؛ كذلك لم يقض بتعديل
عادات أهلها ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم ، ولم يمنهم ما يتعارفونه من
التشبيه والتخييل والحذف والاتساع ، وكذلك كانت من حق الطائفة
الأخرى أن تعلم أنه عز وجل لم يرش لنظم كتابه الذي سماه هدى وشفاء
ونوراً وضياء ، وحياة تحيا بها القلوب ، وروحاً تنشرح عنه الصدور ،
ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلافاً للبيان ، وفي حد الإغلاق والبعد
من التبيان ، وأنه تعالى لم يكن ليعجز بكتابيه من طريق الإلباس والتعمية
كما يتعاطاه المفسر من الشعراء ، والمهاجى من الناس ، كيف وقد وصفه
بأنه « عربى مبين » .

هذا وليس التعسف الذى يرتكبه بعض من يحمل التأويل من جنس
ما يقصده أصحاب الألفاظ والأحاجى ، بل هو شيء يخرج عن كل طريق
ويبين كل مذهب ، وإنما هو سوء نظر منهم ووضع الشيء في غير موضعه
وإخلال بالشرطة ، وخروج عن القانون وتوهم أن المعنى إذا دار في
نفوسهم وعقل من تفسيرهم فقد فهم من لفظ المفسر ، وحتى كأن الألفاظ
تنقلب عن معيبتها ، وتزول عن موضوعها ، فتحمل ما ليس من شأنها أن
تحملة ، وتؤدى ما لا يوجب حكماً أن تؤديه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كلام في المجاز ، وفي بيان معناه وحقيقته

« وفيه بيان المنقول والمشارك والمجاز المرسل وعلاقاته »

المجاز (١) مفعول من جاز الشيء يحوزه إذا تعداه . وإذا عدل باللفظ

(١) تكلم ابن رشيق في « العمدة » على المجاز فقال : العرب كثير ما تستعمل المجاز ، وتعدده من مفاخر كلامها ، فإنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة . إلى أن قال : والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة ، وأحسن موقفاً في القلوب والاسماع ، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثم لم يكن محالاً محضاً فهو مجاز ، لاحتياله وجوه التأويل ، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز ، إلا أنهم خصوا به - أعنى اسم المجاز - باباً بعينه ، وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه أو كان منه بسبب ، كما قال جرير بن عطية :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا عضابا
أراد المطر لقربه من السماء ، ويحوز أن يريد بالسماء السحاب ، لأن كل ما أظلك فهو سماء ، وقال : سقط ، يريد سقط المطر الذي فيه ، وقال : رعيناه : والمطر لا يرعى ، ولكن أراد الثبت الذي يكون عنه . فهذا كله مجاز ، وكذلك قول العتاني :

يا ليلة لي بحوارين ساهرة حتى تكلم في الصبح العصافير
لجعل الليلة ساهرة على المجاز ، وإنما يسهر فيها ، وجعل للعصافير كلاماً

== ولا كلام لها على الحقيقة ، ومثله قول الله عز وجل لإخباراً عن سليمان عليه السلام : يا أيها الناس علمنا منطق الطير - ولما الحيوان الناطق الإنسان والجن واللائكة ، فأما الطير فلا ، لكنه مجاز مليح واتساع ، فالمجاز بهذا عند ابن رشيق يشمل ما سمي بعد المجاز المرسل والمجاز العقلي ، وقد يشمل الاستعارة أيضاً لولا أنه بعد أن جعلها منه عاد فجعله قسماً خاصاً مقابل له وللتشبيه .

ثم تكلم على الاستعارة فقال : الاستعارة أفضل المجاز ، وأول أبواب البديع ، وليس في حل الشعر أعجب منها ، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها ، والناس مختلفون فيها : منهم من يستدير الشيء ما ليس منه ولا إليه ، كقول لبيد :

وغداة ربح قد كشف وقرة

إذ أصبحت يسد الشمال زمامها

فاستعار للريح الشمال يدا ، وللغداة زماما ، وجعل زمام الغداة يد الشمال إذ كانت الغاية عليها ، وليست اليد من الشمال ، ولا الزمام من الغداة . ومنهم من يخرجها مخرج التشبيه ، كما قال ذو الرمة :

أقامت به حتى ذوى العود والتوى

وساق الشريا في ملأته الفجر

فاستعار للفجر ملأته ، وأخرج لفظه مخرج التشبيه ، وكان أبو عمرو ابن العلاء لا يرى أن لأحد مثل هذه العبارة ، وية قول : ألا ترى كيف صير له ملأته ، ولا ملأته له ، وإنما استعار له هذه اللفظة ، وبعض الكتاب يرى ما كان من نوع بيت ذي الرمة ناقص الاستعارة ، إذ كان محمولا على التشبيه ،

== ويفضل عليه ما كان من نوع بيت لبيد ، وهذا عندي خطأ ، لأنهم إنما يستحسنون الاستعارة القريبة ، وعلى ذلك مضى جلة العلماء ، وبه أتت النصوص عنهم ، وإذا استعير للشيء ما يقرب منه ويليق به كان أولى مما ليس منه في شيء ، ولو كان البعيد أحسن استعارة من القريب لما استهجنوا قول أبي نواس :

يبح صوت المال بما منك يشكو ويصبح

فأي شيء أبعد استعارة من صوت المال ؟ فكيف حتى يبح من الشكوى والسياح . وهذان القسمان اللذان ذكرهما ابن رشيق هما اللذان سميا بعد هذا بالاستعارة التحقيقية والممكنية ، والمعروف الآن أن كلا منهما مبني على التشبيه فالممكنية فيها مشبه ومشبه به أيضاً ، ولكن يثبت فيها للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم ذلك الأمر .

ثم تكلم على التمثيل فقال : ومن ضروب الاستعارة التمثيل ، وهو المماثلة عند بعضهم ، وذلك أن شيئاً يمثّل شيئاً بئىء فيه إشارة ، نحو قول امرئ القيس :

وما ذرفت عينك إلا لتقدحى بسميك فى أعشار قلب مقتل

فقل عينها بسمى الميسر — يعنى المعلى ، وله سبعة أنصاء ، والرقب وله ثلاثة أنصاء — فصار جميع أعشار قلبه للسهمين اللذين مثل بهما عينها ، ومثل قلبه بأعشار الجزور ، فتمت له جهات الاستعارة والتمثيل . وقال حريث بن زيد الخيل :

أبانا بقتلانا من القوم عصبه كراماً ولم نأكل بهم حشف النخل ==

عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصل أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً .

ثم اعلم بعد أن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطاً وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل . ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما نقول إنه مجاز فيه بسبب بينه وبين الذي يجعله حقيقة فيه ، نحو أن اليد تقع للنعمة وأصلها الجارحة لأجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم ، وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجيلة ، ومن شأن النعمة أن تصدر عن اليد ومنها تصل إلى المقصود بها والموهوبة هي منه . وكذلك الحكم إذا أريد باليد القوة والقدرة لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد ، وبها يكون الإمساك والخذ والدفع والشع ، والجذب والضرب والقطع ، وغير ذلك من الأفعال (١) التي تخبر بفضل إختيار عن وجوه القدرة وتنبئ عن مكانها . ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لا ملائمة بينه وبين هذه الجارحة بوجه .

ولو جوب اعتبار هذه النكسة في وصف اللفظ بأنه مجاز لم يحرم استعماله

= فنل خساس الناس بحشف النخل ، ويجوز أن يريد أخذ البية فيكون حيثئذ حذفاً أو إشارة .

وذكر أن معنى التثيل اختصار قولك مثل كذا وكذا وكذا وكذا ، وأن التثيل والاستعارة من التشبيه إلا أنهما بغير آله ، وعلى غير أسلوبه ، وأسارب التشبيه عنده أن يكون مع دخول الكاف وأمثالها أو كان وما شا كلاً .

(١) جمع أفعال وهو جمع لفعل .

في الألفاظ التي يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين
كبعض الأسماء المجموعة في الملاحن (١) ، مثل أن الثور يكون اسماً للقطعة
الكبيرة من الأقط (٢) والنهار اسم لفرخ الجباري (٣) والليل لولد
الكروان (٤) كما قال :

٤٩٣ - أكلت النهار بنصف النهار

وليسلا أكلت بليس بيسم

وذلك أن اسم الثور لم يقع على الأقط لأمر بينه وبين الحيوان المعلوم ،
ولا النهار على الفرخ لأمر بينه وبين ضوء الشمس أداه إليه وساقه نحوه .
والغرض المقصود بهذه العبارة - أعني قولنا المجاز - أن نبين أن اللفظ
أصلاً مبدوءاً به في الوضع ومقصوداً . وأن جـ : به على الثاني إنما هو على
سبيل النقل إلى الشيء من غيره ، كما يعقب الشيء برأيه ما يجاوره ، وينصيح
بلون ما يدانيه ، لذلك لم نرهم يطلقون المجاز في الإعلام وأعلامهم لفظ
النقل فيها ، حيث قالوا : العلم على ضربين منقول ومرتل ، وأن المنقول
منها يكون منقولاً عن اسم جنس كأمد وثور وزيد وعمر ، أو صفة
كمصم وحارث أو فعل كيزيد ويشكر . أو صوت كبيه ، فأثبتوا بهذا كله
النقل من غير العلوية إلى العلوية ، ولم يروا أن يصفوه بالمجاز فيقولوا مثلاً
إن « يشكر » حقيقة في مضارع شكر ومجاز في كونه لاسم رجل ، وإن

(١) جمع لحن على غير قياس ، أو ملحن وهو القول الذي يورى به
عن غيره .

(٢) أي الجبن المصنوع من اللبن الحامض .

(٣) طائر يضرب به المثل في الحق .

(٤) طائر طويل الرجلين أغبر وهو قريب من الحامة وله صوت جميل .

حجراً حقيقة في الجناد ومجاز في اسم الرجل ، وذلك أن الحجر لم يقع اسماً للرجل ، لالتباس كان بيته وبين الصخر على حسب ما كان بين اليد والنعمة وبينها وبين القدرة ، ولا كما كان بين الظهر الحامل وبين المحمول في نحو تسميتهم المزايدة راوية (١) وهي اسم للبعير الذي يحملها في الأصل ، وتسميتهم البعير حفصاً وهو اسم لمتاع البيت الذي يحمل عليه - ولا كنحو ما بين الجزء من الشخص وبين جملة الشخص كتسميتهم الرجل عيناً إذا كان ريثة (٢) ، والناقة نابياً - ولا كما بين الثبت والقيث وبين السماء والمطر حيث قالوا : رعينا القيث ، يريدون البيت الذي القيث سبب في كونه ، وقالوا أصابنا السماء ، يريدون المطر ، وقال (٣) :

٤٩٦ - د تلفه الأواح والسمي ،

وذلك أن في هذا ظه تأولا وهو الذي أفنى بالأمم إلى ما ليس بأصل فيه ، فاعين لما كانت المقصودة في كون الرجل ريثة صارت كأنها الشخص كله ، إذ كان لولا هداها لا يعنى شيئاً مع فقدها ، والقيث لما كان الثبت يكون عنه صار كأنه هو ، والمطر لما كان ينزل من السماء عبروا عنه باسمها .

واعلم أن هذه الأسباب الكائنة بين المنقول والمنقول عنه تختلف في القوة والضعف والظهور وخلافه ، فهذه الأسماء التي ذكرتها إذا نظرت إلى المعاني التي وصلت بين ماهي له وبين ما ردت إليه وجديتها أقوى من نحو ما تراه

(١) من روى الماء : حمله مثل روى الحديث : حفظه .

(٢) من ربا القوم : استطلع حركاتهم .

(٣) هو رؤية وينسب للعجاج وتامه « في دق . أرضاة لها حتى ، الأرضاة جمع أرضى شجر نوره كنور الخلاف ، وثمره كالعنب ، الحنى جمع حنو وحنى وهو : العود المعوج .

والسمي : جمع سماء بمعنى المطر . والأرواح : الرياح .

في تسميتهم الشاة التي تذبح عن الصبي إذا حلفت عقيفته (١) «عقيقة» وتجعد حالها بعد أقوى من حال العقيرة في وقوعها للصوت في قولهم «رفع عقيرته» وذلك أنه شيء جرى اتفاقاً ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة على أن الفياس يقتضى أن لا يسمى مجازاً ، ولكن يجري بجرى الشيء يحكم فيه بعد وقوعه ، كماثر إذا حكى فيه كلام صدر عن قائله من غير قصد إلى قياس وتشبيه ، بل الإخبار عن أمر من قصده بالخطاب كقولهم : « في الصيف ضيعت اللبن » (٢) .

ولهذا الموضع تحقيق لا يتم إلا بأن يوضع له فصل مفرد . والمقصود الآن غير ذلك ، لأن قصدي في هذا الفصل أن أبين أن المجاز أعم من الاستعارة ، وأن الصحيح من القضية في ذلك أن كل استعارة ، مجاز ، وليس كل مجاز استعارة ، وذلك أنا نرى كلام العارفين بهذا الشأن ، أعنى علم الخطابة ونقد الشعر ، والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع ، يجري على أن الاستعارة نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حد المبالغة .

قال القاضي أبو الحسن (٣) في أثناء فصل ذكرها فيه : « وملاك الاستعارة تقريب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار منه » .

ومكنا تراهم يعدونها في أقسام البديع ، حيث يذكر التخييل والتطبيق والتوشيح ورد المعجز على الصدر وغير ذلك ، من غير أن يشترطوا شرطاً . ويعقبوا ذكرها بتقبيد ، فيقولوا : ومن البديع الاستعارة التي من شأنها كذا . فلولا أنها عندهم انقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة إما قطعاً وإما تقريباً

(١) هي شعر كل مولود من الناس والبهائم حين الولادة .

(٢) يضرب لمن ضيع الشيء في وقته وعاد يطلبه بعد فواته .

(٣) هو القاضي الجرجاني صاحب كتاب الوساطة راجع ص ٢٣ الوساطة .

من المقطوع عليه لما استجازوا ذكرها مطلقة غير مقيدة يبين ذلك أنها إن كانت تساوق المجاز وتجرى مجراه حتى تصلح لكل ما يصلح له، فذكرها في أقسام اليدبع يقتضى أن كل موصوف بأنه مجاز فهو يدبع عندهم، حتى يكون لإجراء اليد على النعمة بديعاً وتسمية البعير حفصاً والناقة ناباً والريشة عيناً والشاة عقيقة بديعاً كله، وذلك بين الفساد.

وأما ما تجده في كتب اللغة من إدخال ما ليس طريق نقله التشبيه في الاستعارة، كما صنع أبو بكر بن دريد في الجمرة فإنه ابتداءً باباً فقال: «باب (١) الاستعارات»، ثم ذكر فيه أن الوعى اختلاط الأصوات في الحرب ثم كثرت وصار الحرب وعى، وأنشد:

٤٩٥ - إخمامة (٢) من ذودها الثلاثين لها وعى (٣) مثل وعى الثمانين

يعنى اختلاط أصواتها. وذكر قولهم «رعينا الفيث والسماء»، يعنى المطر، وذكر ما هو أبعد من ذلك فقال: الخرس، ما تطعمه النفساء: ثم صارت الدعوة للولادة خرساً: والإعذار الختان وسمى الطعام للختان إعذاراً، وأن الفلعينة أصابها المرأة في الهودج، ثم صار البعير والهودج طلعينة، والخطر، ضرب البعير بذنبه جاتى وركبه ثم صار ما لصق من البول بالوركين خطراً. وذكر أيضاً الراوية بمعنى المازدة والمقينة، وذكر فيما بين ذكره لهذا الكلام أشياء هي استعارة على الحقيقة على طريقة أهل الخطابة وتقد الشعر، لأنه قال: الظما العطش وشهوة الماء، ثم كثر ذلك حتى قالوا «ظمئت إلى لقائك»، وقال: الوجور ما أوجره الإنسان من دواء أو غيره (٤)، ثم قالوا أوجره الرمح إذا طعنه في فيه.

(١) راجع ٣: ٩٠٠ الجمرة لابن دريد.

(٢) الإخمامة: الجماعة من الرجال.

(٣) صوت وشدة جلبة.

(٤) هو ما يوجر أى يصب في الحلق.

فالوجه في هذا الذي رواه - من اطلاق الاستعارة على ماهو تشبيه كاهن - شرط أهل العلم بالشعر ، وعلى ما ليس من التشبيه في شيء ، ولكنه نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وضرب من الملازمة بينهما وخلط أحدهما بالآخر : أنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس في معنى العارية ، وأنها شيء حول على مالكة ، ونقل عن مقره الذي هو أصل في استحقاقه ، إلى ما ليس بأصل ، ولم يراعوا عرف القوم (١) ، ووزانهم في ذلك وزان من يترك عرف النجويين في التمييز واختصاصهم له بما احتمل أجناساً مختلفة كالمقادير والأعداد وما شاركها في أن الإبهام الذي يراد كشفه منه هو احتماله الاجناس فيسمى الحال مثلاً تمييزاً من حيث إنك إذا قلت «راكباً» ، فقد ميزت المقصود وبينته ، كما فعلت ذلك في قولك : عشرون درهماً ومنوان سماً وقفيزان برأ ولى مثله رجلاً والله دره رجلاً ، وليس هذا المذهب بالمذهب المرضي ، بل الصواب أن تقصر الاستعارة على ما نقله نقل التشبيه للبالغة ، لأن هذا نقل يطرد على حد واحد ، وله فوائد عظيمة وتساخ شريفة ، فالتطفل به على غيره في الذكر وتركه مغموراً فيما بين أشياء ، ليس لها في نقلها مثل نظامه ولا أمثال فوائده ، ضعف من ارأى وتقصير في النظر .

وربما وقع في كلام العلماء بهذا الشأن الاستعارة على تلك الطريقة العامة ، إلا أنه لا يكون عند ذكر القوانين وحيث تقرر الأصول . ومثاله أن أبا القاسم الأمدى (١) ، قال في أثناء فصل يبحث عن شيء اعترض به على الباحث في قوله :

(١) وهم أهل العلم بالشعر البلاغة والخطابة .

(٢) صاحب كتاب الموازنة ، وقد توفي عام ٢٧١ هـ . أما الأمدى الأصولي فاسم سيف الدولة أبو الحسن علي بن محمد وله كتاب الأحكام توفي عام ٢٣١ هـ .

٤٩٦ - فكان مجلسه المحجب محفل

وكان خدائوته الخفية مشهد

إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم ، ثم قال : « ألا ترى إلى قول المهمل :

٤٩٧ - واستب بعدك يا كليب المجلس

على الاستعارة (١) :

فأطاق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون في الأمر وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه بل على وجه وقوع الشيء على ما يتصل به وتكثر ملاسته إياه ، وأى شبه يكون بين القوم ومكانهم الذي يجتمعون فيه ؟ إلا أنه لا يعتد بمثل هذا فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبادة .

وقال الأمدى نفسه : « ثم قد يأتي في الشعر ثلاثة أنواع آخر يكشف المعنى العام بها بها . وحسن حتى يخرج بعد عمومته إلى أن يصير مخصوصاً ، ثم قال : « وهذه الأنواع هي التي وقع عليها اسم البديع وهي الاستعارة والاهياق والتجنيس (٢) » ، فهذا نص في موضع القوانين ، على أن الاستعارة من أقسام البديع ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما بينت لك . وإذا كان كذلك ثم جعل الاستعارة على الإطلاق بديعاً فقد أعليك أنها اسم الضرب المخصوص من النقل دون كل نقل ما عرفت .

واعلم أننا إذا استأنا النظم وجدنا المنقول من أصل التشبيه على المبالغة أحق بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى ، بيان ذلك أن ملك المعير

(١) ص ١٦٩ الموازنة - طبعة صبيح . (٢) الموازنة .

لا يزول عن المستعار ، واستحقاقه إياه لا يرتفع ، فالعارية إنما كانت عارية لأن يد المستعير يد عليها ما دامت يد المعير باقية وملكه غير زائل ، فلا يتصور أن يكون للمستعير تصرف لم يستفده من المالك الذي أعاره ولا أن تستقر يده مع زوال اليد المنقول عنها .

وهذه جملة لا تراها إلا في المنقول نقل التشبيه لأنك لا تستطيع أن تتصور جرى الاسم على الفرع من غير أن تخرجه إلى الأصل : وكيف ولا يعقل تشبيه حتى يكون ههنا مثبته ومشبه به ، وهذا التشبيه ساذج مرسل فكيف إذا كان على معنى المبالغة وعلى أن تجعل الثاني كأنه انقلب مثلاً إلى جنس الأول فصار الرجل أسداً وبحراً وبدراً ، والعلم نوراً ، والجهل ظلمة ، لأنه إذا كان على هذا الوجه كانت حاجتك إلى أن تنظر به إلى الأصل أمس ، لأنه إذا لم يتصور أن يكون ههنا سبع من شأنه الجراءة العظيمة والبطش الشديد كان تقديرك شيئاً آخر يتحول إلى صفته ويصير في حكمه من أبعد المحال .

وأما ما كان منقولاً لأجل التشبيه كاليد في نقلها إلى النعمة فلا يوجد ذلك فيه لأنك لا تثبت للنعمة بإجراء اسم اليد عليها شيئاً من صفات الجارحة المعلومة ولا تروم تشبيهاً بها البتة لا مبالغاً ولا غير مبالغ ، فلو فرضنا أن تكون اليد اسماً وضع النعمة ابتداء ثم نقلت إلى الجارحة لم يكن ذلك مستحيلاً . فكذلك لو ادعى مدعي أن جرى اليد على النعمة أصل ولغة على حديثها وليس عياراً لم يكن مدعياً شيئاً يحيله النقل . ولو حاول محاولة أن يقول في مسألتنا قولاً شبيهاً بهذا أرام تقدير شيء يجري عليه اسم الأسد على المعنى الذي يريده بالاستعارة مع فقد السبع المعلوم ومن غير أن يثبت استحقاقه لهذا الاسم في وضع اللغة أرام شيئاً في غاية البعد .

وعبارة أخرى : العارية من شأنها أن تكون عند المستعير على صفة شبيهة بصفتها — وهي عند المالك — ولسنا نجد هذه الصورة إلا فيما نقل نقل التشبيه للبالغة دون ما سواه ، ألا ترى أن الاسم المستعار يتناول المستعار له ليدل على مشاركته المستعار منه في صفة هي أخص الصفات التي من أجلها وضع الاسم الأول ، أعني أن الشجاعة أقوى المعاني التي من أجلها سمي الأسد أسداً وأنت تستعير الاسم للشيء على معنى إثباتها له على حدها في الأسد ، فأما اليد ونقلها إلى النعمة فليست من هذا في شيء لأنها لم تتناول النعمة لتدل على صفة من أوصاف اليد بحال ، ويحرر ذلك نكتة ، وهي أنك تريد بقولك رأيت أسداً أن تثبت للرجل الأسدية ، وليست تريد بقولك له عندى يد ، أن تثبت للنعمة اليدوية وهذا واضح جداً .

واعلم أن الواجب كان أن لا أعد وضع الشفة موضع الجحفة والجحفة في مكان المشفر ونظائره التي قدمت ذكرها في الاستعارة ، وأضن باسمها أن يقع عليه ، ولكنني رأيتهم قد خلطوه بالاستعارات وعدوه معدداً (١) فكبره التثدد في الخلأ واعتدت به في الجملة ، ونهيت على ضعف أمره بأن سميت استعارة غير مفيدة . وكان وزن ذلك أن يقال المفعول على ضربين : مفعول صحيح ومشبه بالمفعول فيتجاوز باعتداد المشبه بالمفعول في الجملة ثم يفصل بالوصف ، ووجه شبه هذا السجو الذي هو نقل الشفة إلى موضع الجحفة بالاستعارة الحقيقية لأنك تنقل الاسم إلى بجانس له ، ألا ترى أن المراد بالشفة والجحفة عضو واحد وإنما الفرق أن هذا من الفرس وذلك من الإنسان ، والمجانسة والمشابهة من واحد واحد ، فأنت تقول : أعير الشيء اسمه الموضوع له هنالك — أى في الإنسان — ههنا — أى في الفرس — لأن

(١) راجع ٣ : ٤٨٩ الجهرة لابن دريد ، حيث ذكر مثلاً لها تحت باب سماه ، باب ما يستعار فيتكلم به في غير موضعه .

أحدهما مثل صاحبه وشريكه في جنسه كما أعزت للرجل اسم الأسد لأنه شاركه في صفته الخاصة به وهي الشجاعة البايغة ، وليس لليد مع النعمة هنا الشبه إذ لا مجازة بين الجارحة وبين النعمة ، وكذا لا شبه ولا جنسية بين البعير ومتاع البيت وبين المزاودة وبين البعير ، ولا بين العين وبين جملة الشخص ، فأطلق اسم الاستعارة عليه بعيد ، ولو كان اللفظ يستحق الوصف بالاستعارة بمجرد النقل لجاز أن توصف الأسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة فيقال حبر مستعار في اسم الرجل ولزم كذلك في الفعل المنقول نحو يزيد ويشكر وفي الصوت نحو ديه (١) في قوله :

٤٩٧ - لأنكجن بيه جارية خدبه (٢)

مكرمة محبه تجب أهل الكعبة (٣)

وذلك ارتكاب قبيح وفرط تعصب على الصواب .

ويلوح ههنا شيء ، وهو أنا وإن جعلنا الاستعارة من صفة اللفظ فقلنا اسم مستعار وهذا اللفظ استعارة ههنا وحقيقة هناك ، فإننا على ذلك نسير بها إلى المعنى من حيث قصدنا باستعارة الاسم أن نثبت أخص معانيه المستعار له ، يدلك على ذلك قولنا : جعله أسداً وجعله بدرأً وجعل للشمال يداً ، فنؤلف أن استعارة الاسم للشيء تتضمن استعارة معناه له لما كان لهذا الكلام معنى لأن جعل لا يصلح إلا حيث يراد إثبات صفة للشيء كقولنا : جعلته أبيضاً وجعلته

(١) البية : حكاية صوت الطفل ، وهو لقب عبدالله بن الحرث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ولقبته والدته هند بنت أبي سفيان بذلك وهو صغير وكانت ترقصه وتنشد هذا الشعر .

(٢) الخدبة : السمينة .

(٣) تجب : أي تغلب نساء قريش في حسنها .

(١٩٢ - أمرار البلاغة - ج ٢)

لما تريد أنه أثبت له الإمامة والاصوبة ، وحكم جعل إذا تعدى إلى
مفعولين حكم صير ، فكما لا تقول صيرته أميراً إلا على معنى أنك أثبت له صفة
الإمامة كذلك لم تقل : جعله أسداً ، إلا على أنه أثبت له معنى من معاني
الأسود ، ولا يقال : جعلته زيداً ، بمعنى سميته زيداً ، ولا يقال للرجل :
اجعل ابنك زيداً ، بمعنى سمه زيداً ، ولا يقال ولد لفلان ابن فجعله زيداً أى
سماه زيداً ، وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يحصل هذا الشأن .

فأما قوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) فلما جاء على
الحقيقة التي وصفتموها وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث واعتقدوا وجودها
فيهم ، عن وهذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر لثقلها في أذهانهم بصورة الإناث
ومصدر من الاسم أعني إطلاق اسم البنات ، وليس المعنى أنهم وضعوا لها
لفظ الإناث أو لفظ البنات اسماً من غير اعتقاد معنى وإثبات صفة ، هذا
محال لا يقوله عاقل ، أو ما يسمعون قول الله عز وجل (أشهدوا خلقهم ؟
ستكتب شهادتهم ويسئلون) فإن كانوا لم يربدوا على إجراء الإسم على
الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنى فأى معنى لأن يقال : (أشهدوا
خلقهم) — هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفة ولم يفعلوا أكثر من أن
وضعوا اسماً ، نعم استحقوا إلا اليسير من الذم ، ولما كان هذا القول كقرا
منهم ، والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى ، ولكن قد يكون للنبي المستحيل
وجوه في الاستحالة فتذكر كلها ، وإن كان في الواحد منها ما يزيل الشبهة
ويتم الحجة (١) .

(١) ذكر ذلك في دلائل الإعجاز أيضاً ص ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٩٢ ،
وذكره في د في أمرار البلاغة ، في موضع سابق .

فصل

« في تقسيم المجاز إلى اللغوى والعقلى واللغوى إلى الاستعارة وغيرها ،
اعلم أن المجاز على ضربين مجاز من طريق اللغة ومجاز من طريق المعنى
والمعقول ، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا : اليد مجاز في النعمة ،
والأسد مجاز في الإنسان وكل ما ليس بالسبع المعروف ، كان حكماً أجريناه
على ما جرى عليه من طريق اللغة لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة
أصاها الذى وقعت له ابتداء في اللغة وأوقفها على غير ذلك إما تشبيهاً وإما
أصله وملازمة بين ما نقام إليه وما تقام عنه .

ومضى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون
اللغة وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمال من حيث هي جمل لا يصح ردها
إلى اللغة ولا وجه لتسميتها إلى واضعها لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم
أو اسم إلى اسم ، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم فلا يصير ضرب خيراً
عن زيد بوضع اللغة بل من قصد إثبات الضرب فعلاً له .

وهكذا ، ليضرب زيد ، لا يكون أمراً لزيد باللغة ولا (اضرب) أمراً
للرجل الذى تخاطبه وتقبل عليه من كل من يصح مخاطبه باللغة ، بل بك
أيها المتكلم ، فالذى يعود إلى واضع اللغة أن ضرب لإثبات الضرب وليس
لإثبات الخروج ، وإنه لإثباته في زمان ماض ، ليس لإثباته في زمان
مستقبل ، فأما تعيين من يشهد له فيتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين والمخبرين
عن ودائع الصدور ، والكاشفين عن المقاصد والدعوى . صادقة كانت تلك
الدعوى أو كاذبة ، ومجراة على صحتها ، أو من الله عن مكانها من الحقيقة
وجوهرتها ، ومطلقة بحسب ما تأذن فيه المعقول وترسمه ، أو معدولة بها عن
حراسمها نظماً لها في سلك التخيل ، وسلوكها في مذهب التأويل .

فإذا قلنا مثلاً : خط أحسن عما وشاه الربيع أو صنعه الربيع ، كنا قد ادعينا في ظاهر اللفظ أن الربيع فعلاً أو صنماً وأ. شارك الحى القادر في صحة الفعل منه وذلك يجوز به من حيث المعقول لا من حيث اللغة ، لأنه إن قلنا إنه مجاز من حيث اللغة صرفنا كأننا نقول إن اللغة هى التى أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد ، وأنها لو حكمت بأن الجماد يصح منه الفعل والصنع والوشى والتزيين ، والصيغ والتحسين ، لكان ما هو مجاز الآن حقيقة ، ولعاد ما هو الآن بتأول معدوداً فيما هو حق محصل ، وذلك محال ، وإنما يتصور مثل هذا القول فى الكلام المفردة بحواليد للنعمة وذلك أنه يصح أن يقال لو كان واضح اللغة وضع اليد أولاً للنعمة ثم عداها إلى الجارحة لكان حقيقة فيما هو الآن مجاز ومجاز فيما هو حقيقة ، فلم يكن يوجب من حيث المعقول أن يكون لفظ اليد اسماً للجارحة دون النعمة ولا فى العقل أن شيئاً باللفظ أن يكون دليلاً عليه أولى منه باللفظ ، لاسيما فى الاسماء الأولى التى ليست بمشتقة . وإنما وزن ذلك وزان أشكال الخط التى جعلت أمارات لأجرام الحروف المسموعة فى أنه لا يتصور أن يكون العقل اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به دون أن يكون ذلك لاصطلاح وقع وتواضع اتفق . ولو كان كذلك لم تختلف المواضع فى الألفاظ والخطوط ، وكانت اللغات واحدة ، كما وجب فى عقل كل عاقل يحصل ما يقول أن لا يثبت الفعل دلى الحقيقة إلا للحى القادر .

فإن قلت : فإن اللغة رسمت أن يكون فعل ، لإثبات الفعل للشيء كما زعمت ولكننا إذا قلنا : فعل الربيع الوشى أو الوشى الربيع فإننا نريد بذلك معنى معقولا وهو أن الربيع سبب فى كون الأنوار التى تشبه الوشى ، فقد نقلنا الفعل عن حكم معقول وضع له إلى حكم آخر معقول شبيه بذلك الحكم ، فصار ذلك كنقل الأسد عن السبع إلى الرجل الشبيه به فى المشجاعة .

أفتقول : الأسد على الرجل مجاز من حيث المعقول لا من حيث اللغة كما

نقلت في صيغة فعل إذا أسندت إلى ما لا يصح أن يكون له فعل : إنها مجاز
من جهة العقل لا من جهة اللغة ؟

فالجواب : أن بينهما فرقا وإن ظننتهما متساويين :

وذلك أن « فعل » موضوع لإثبات الفعل للشيء على الإطلاق والحكم
في بيان من يستحق هذا الإثبات وتعيينه إلى العقل ، وأما الأسد فموضوع
للسبع قطعاً واللغة هي التي عيئت المستحق بها ، وبرسمها وحكمها ثبت هذا
هذا الاستحقاق والاختصاص ، ولولا نصها لم يتصور أن يكون هذا السبع
بهذا الاسم أولى من غيره ، فأما استحقاق الحى القادر أن يثبت الفعل له
واختصاصه بهذا الإثبات دون كل شيء سواء فبفرض العقل وقصه لا باللغة ،
فقد نقلت الأسد عن شيء هو أصل فيه باللغة لا بالعقل ، وأما فعل فلم تنقله
عن الموضع الذى وضعته اللغة فيه لأنه كما مضى موضوع لإثبات الفعل
للشيء في زمان ماض وهو في قولك « فعل الربيع » باق على هذه الحقيقة
غير زائل عنها ولن يستحق اللفظ الوصف بأنه مجاز حتى يحجر على شيء
لم يوضع له في الأصل . وإثبات الفعل لغير مستحقه ولما ليس بفعل على
الحقيقة لا يخرج فعل عن أصله ولا يجعله جارياً على شيء لم يوضع له ، لأن
الذى وضع له فعل هو إثبات الفعل للشيء فقط ، فأما وصف ذلك الشيء
الذى يقع هذا الإثبات له بخارج عن دلالة وغير داخل في الموضع اللغوى ،
بل لا يجوز دخوله فيه لما قدمت من استحالة أن يقال إن اللغة هي التي
أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد ، وما في ذلك من الفساد
العظيم فاعرفه فرقا واضحاً وبرهاناً قاطعاً .

وهنا نقطة جامعة وهي أن المجاز في مقابلة الحقيقة فما كان طريقاً في
أحدهما من لغة أو عقل فهو طريق في الآخر . ولست تشك في أن طريق
كون الأسد حقيقة في السبع اللغة دون العقل وإذا كانت اللغة طريقاً للحقيقة
فيه وجب أن تكون هي أيضاً الطريق في كونه مجازاً في المشبه بالسبع إذا أتت

أجريت اسم الأسد عليه فقلت : رأيت أسداً ، تريه رجلاً لا تميزه عن الأسد و بساكنه وإقدامه وبطشه . وكذلك إذا علمت أن طريق الحقيقة في إثبات الفعل للشيء هو العقل فينبغي أن تعلم أنه أيضاً الطريق إلى المجاز فيه . فكما أن العقل هو الذى ذلك حين ذلك . فعل الحى النادر ، أنك لم تتجاوز وأنك واضع قدمك على محض الحقيقة ، كذلك ينبغي أن يكون هو الدال والمقتضى إذا قلت وفعل الربيع . أنك قد تجاوزت وزلت عن الحقيقة فأعرفه .

فإن قال قائل : كان سياق هذا الكلام وتقريره يقتضى أن طريق المجاز كله العقل وأن لا حظ للغة فيه . وذلك أنا لا نجري اسم الأسد على المشبه بالأسد حتى ندعى له الأسدية وحتى نوهم أنه حين أعطاك من البسالة واليأس والبطش ما تجده عند الأسد صار كأنه واحد من الأسود قد استبدل بصورة صورة الإنسان ، وقد قدمت أنت فيما مضى ما بين أنك لا تتجاوز في إجراء اسم المشبه به على المشبه حتى تخيل إلى نفسك أنه هو بعينه فإذا كان الأمر كذلك فأنت في قولك : رأيت أسداً ، متجاوز من طريق المعقول ، كما أنك كذلك في فعل الربيع ، وإذا كان كذلك عاد الحديث إلى أن المجاز فهما جميعاً عقلى فكيف قسمته قسمين : لغوى وعقلى ؟

فالجواب : أن هذا الذى زعمت — من أنك لا تجرى اسم المشبه به على المشبه تدعى أنه قد صار من ذلك الجنس نحو أن تجعل الرجل كأنه و حقيقة الأسد — صحيح كما زعمت لا يدفعه أحد ، وكيف السبيل إلى دفعه . وعليه المعول في كون التشبيه على حد المبالغة وهو الفرق بين الاستعارة وبين التشبيه المرسل ، إلا أن هناك نكتة أخرى قد أغفلتها وهي أن تتجاوزك هذا الذى طريقه العقل يفرض بك إلى أن تجرى الاسم على شيء . لم يوضع له في اللغة على كل حال ، فتجاوز بالاسم على الجملة الشيء الذى وضع له فن . وهنا جعلنا اللغة طريقاً فيه .

فإن قلت : لا أسلم أنه جرى على شيء لم يوضع له في اللغة لأنك إذا قلت لا تجريه على الرجل حتى تدعى له أنه في معنى الأسد لم تكن قد أجرته على ما لم يوضع له . وإنما كان يكون جارياً على غير ما وضع له أن لو أجرته على شيء اتفيد به معنى غير الأسدية ، وذلك مالا يعقل ، لأنك لا تفيد بالأسد في التشبيه أنه رجل مثلاً أو عاقل أو على وصف لم يوضع هذا الاسم للدلالة عليه ألبتة .

قيل لك : قصارى حديثك هذا أنا أجرينا اسم الأسد على الرجل المشبه بالأسد على طريق التأويل والتخييل ، أفليس على كل حال قد أجريناه على ما ليس بأسد على الحقيقة ؟ أو اسنأ قد جعلناه له مذهباً لم يكن له في أصل الوضع ، وهنا قد ادعينا للرجل الاسدية حتى استحق بذلك أن تجري عليه اسم الأسد . أترأنا تتجاوز في هذه الدعوى حديث الشجاعة حتى تدعى للرجل صورة الأسد وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وسائر أوصافه الظاهرة البادية للعيون ؟ ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأسكنها فإن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها ، بل لها في مثل تلك الجثة ، وهاتيك الصورة والهيئة ، وتلك الأنياب والمخالب ، إلى سائر ما يعلم من الصور الخاصة في جوارحه كلها ، ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها وحدها لكان صفة لا اسماً ، ولكان كل شيء يفضى شجاعته إلى ذلك الحد مستحقاً للاسم استحقاقاً حقيقياً لا على طريق التشبيه والتأويل .

وإذا كان كذلك ، إنا وإن كنا لم ندع به على معنى لم يتضمنه اسم الأسد في أصل وضعه فقد سلبناه بعض ما وضع له وجعلناه للمعاني التي هي باطنية في الأسد وغمزية وطبيع به وخلق فيه مجردة عن المعاني الظاهرة التي هي جثة وهيئة وخلق ، وفي ذلك كفاية في إزالته عن أصل وضع له في اللغة ونقله عن حد جريه فيه إلى حد آخر مخالف له وليس في فعل إذا تجوز فيه شيء من ذلك ، لأننا لم نسلبه لا بالتأويل ولا غير التأويل شيئاً وضعته اللغة لأنه

كما ذكرت غير مرة لإثبات الفعل للشيء من غير أن يتعرض لذلك الشيء :
ما هو ، وأهو مستحق لأن يثبت له الفعل أو غير مستحق ، وإذا كان
كذلك كان الذي أرادت اللغة به موجوداً فيه ثابتاً له في قولك : فعل
الربيع ، ثبوته إذا قلت : فعل الحى الفادر ، لم تنزير له صورة ولم ينقص
من شيء ، ولم يزل عن حد إلى حد فاعرفه .

فإن قلت : قد علمنا أن طريق المجاز ينقسم إلى ما ذكرت من اللغة
والمعقول ، وأن : فعل ، في نحو فعل الربيع مما طريقه المعقول ، وأن نحو
الأسد إذا قصد به التشبيه واستعير لغير السبع طريق مجازه اللغة ، وبقي
أن فعل : لم خصصت المجاز إذا كان طريقه العقل بأن توصف به الجملة من
الكلام دون الكلمة الواحدة ؟ وهلا جوزت أن يكون فعل على الانفراد
موصوفاً به ؟

فإن (١) سبب ذلك أن المعنى الذى له وضع فعل لا يتصور الحكم عليه
بمجاز أو حقيقة حتى يستند إلى الاسم ، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل
لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء فما لم يبين ذلك الشيء الذى تثبته له
ونذكره لم يعمل أن الإثبات واقع موقعه الذى نجده مرسوماً به في صحف
الدقول أم قد زال عنه وجازه إلى غيره . هذا وقولك : هلا جوزت أن
يسكون فعل على الانفراد موصوفاً به ، محال بعد أن ثبت أن لا مجاز في
دلالة اللفظ وإنما المجاز في أمر خارج عنه .

فإن قلت : أردت : هلا جوزت أن ينسب المجاز إلى معناه وحده وهو
إثبات الفعل فيقال هو إثبات فعل على سبيل المجاز .

فإن (١) ذلك لا يتأتى أيضاً إلا بعد ذكر الفاعل لأن المجاز أو الحقيقة
إنما يظهر ويتصور من المثبت والمثبت له ، وإثبات الفعل من غير أن يقيد

(١) هذا هو جواب الشرط .

بما وقع الإثبات له لا يصح الحكم عليه بمجاز أو حقيقة فلا يمكنك أن تقول : إثبات الفعل مجاز أو حقيقة ، هكذا مرسل ، وإنما تقول : إثبات الفعل للربيع مجاز وإثباته للحى القادر حقيقة .

وإذا كان الأمر كذلك علمت أن لا سبيل إلى الحكم بأن هنا مجازاً وحقيقة من طريق العقل إلا في جملة من الكلام . وكيف يتصور خلاف ذلك ، ووزان الحقيقة والمجاز العقليين وزان الصدق والكذب ، فسكا يستحيل وصف الكلم المفردة بالصدق والكذب وأن يجرى ذلك في معانيها مفرقة غير مؤلفة فيقال « رجل - على الانفراد - كذب أو صدق ، كذلك يستحيل أن يكون هنا حكم بالمجاز أو الحقيقة وأنت تنحو نحو العقل إلا في الجملة المفيدة ، فاعرفه أصلاً كبيراً ، واقع الموفق للصواب ، والمستول أن يعصم من الزلل ، بمنه وفضله .

فصل

في الحذف والزيادة ، وهل هما من المجاز ؟

اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما معني فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها . ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسب إعراب المضاف في نحو (واسأل القرية) (١) والأصل واسأل أهل القرية . فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر ، والنصب فيها مجاز ، وهكذا قولهم : بنو فلان تطوهم الطريق يريدون أهل الطريق ، الرفع في الطريق مجاز لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل والذي يستحقه في أصله هو الجر .

ولا ينبغي أن يقال : إن وجه المجاز في هذا الحذف ، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً . ألا ترى أنك تقول : زيد منطلق وعمره . فتحذف الخبر ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز ، وذلك أنه لم يود إلى تغيير حكم فيها بقي من الكلام . ويزيده تقريراً أن المجاز إذا كان معناه أن تجوز بالشئ موضعه وأصله فالحذف بمجرد لا يستحق الوصف به لأن ترك الذكر وإسقاط الكلمة من الكلام لا يكون نقلاً لها عن أصلها إنما يتصور النقل فيما دخل تحت النطق . وإذا امتنع أن يوصف المحذوف بالمجاز بقي القول فيما لم يحذف ، وما لم يحذف ودخل تحت الذكر لا يزول عن أصله ومكانه حتى يغير حكم من

(١) هو من باب الحذف على أن القرية لم يرد بها أهلها مجازاً مرسلًا لملاقة الحالية أو المحالية ، وإلا فلا حذف . وكذا على ما قاله داود الظاهري من أن اسم القرية مشترك بين المسكان وأهله ٣ : ١٩١ شرح الدسوقي - شروح التلخيص .

أحكامه أو يغير عن معانيه ، فأما وهو على حاله والمخدوف المذكور فتوهم ذلك فيه من أبعد المحال فاعرفه .

وإذا صح امتناع أن يكون مجرد الحذف مجازاً أو تحقق صفة باقى الكلام بالمجاز من أجل حذف كان على الإطلاق دون أن يحدث هناك بسبب ذلك الحذف تغير حكم على وجه من الوجوه ، علمت منه أن الزيادة في هذه القضية كالحذف ، فلا يجوز أن يقال إن زيادة (ما) في نحو : فبا رحمة ، مجاز أو أن جملة الكلام تصير مجازاً من أجل زيادته فيه . وذلك أن حقيقة الزيادة في الكلمة أن تعرى من معناها وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ويكون سقوطها وثبوتها سواء . ومحال أن يكون ذلك مجازاً لأن المجاز أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له في الأصل أو يزداد فيها أو يؤم شيء . ليس من شأنها ، كما يملك بظاهر النصب في القرية أن السؤال واقع عليها . والزائد الذي سقوطه كثبوته لا يتصور فيه ذلك .

فأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذي زيد فيه فيجب أن ينظر فيه ، فإن حدث هناك بسبب ذلك الزائد حكم تزول به الكلمة عن أصلها ، جاز حيثئذ أن يوصف ذلك الحكم أو ما وقع فيه بأنه مجاز . كقولك في نحو قوله تعالى (ليس كمثل شيء) : إن الجرف المثل مجاز لأن أصله النصب والجرف حكم عرض من أجل زيادة السكاف . ولو كانوا إذ جعلوا السكاف مزيده لم يعملوها لما كان لتحديث المجاز سبيل على هذا الكلام . ويزيده وضوحاً أن الزيادة على الإطلاق لو كانت تستحق الوصف بأنها مجاز ينبغي أن يكون كل ما ليس بمزيد من الكلم مستحقاً الوصف بأنه حقيقة حتى يكون الأسد في قولك رأيت أسداً - وأنت تريد رجلاً - حقيقة .

فإن قلت : المجاز على أقسام والزيادة من أحدها .

قيل : هذا لك إذا حددت المجاز بحد تدخل الزيادة فيه ، ولا سبيل .

ذلك إلى ذلك لأن قولنا « المجاز » يفيد أن يجوز بالكلمة موضعها في أصل
الوضع وتنقلها عن دلالة إلى دلالة أو ما قارب ذلك .

وعلى الجملة فإنه لا يعقل من المجاز أن تسلب الكلمة دلالتها ثم لا تعطى لها
دلالة أخرى وأن تخلوها من أن يراد بها شيء على وجه من الوجوه ، ووصف
اللفظ بالزيادة يفيد ألا يراد بها معنى وأن يجعل كأن لم يكن لها دلالة قط .

فإن قلت : أو ليس يقال إن الكلمة لا تعرى من فائدة ما ولا تصير
لفواً على الإطلاق ، حتى قالوا إن نحو (ما) في نحو « فيها رحمة من الله »
تفيد التأكيد « ما أنا أقول : إن كون (ما) تأكيداً نقل لها عن أصلها ومجاز
فيها . وكذلك أقول : إن كون الباء المازيدة في « ليس زيد بخارج » لتأكيد
النفي مجاز في الكلمة لأن أصلها أن تكون للإضافة .

فإن « ذلك » على حده لا يقدح فيها أردت تصحيحه لأنه لا يتصور أن تصف
الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنها مجاز ومتى ادعينا لها شيئاً من المعنى فإننا
نجعلها من تلك الجهة غير مزيّدة ، ولذلك يقول الشيخ أبو علي في الكلمة إذا
كانت تزول من أصلها من وجه ولا تزول من آخره معتد بها من وجه غير
معتد بها من وجه ، كما قال في اللام من قولهم « لا أبا لزيد » جعلها من حيث
منعت أن يتعرف الأب بزيد معتداً بها ومن حيث عارضها لام الفعل من
الأب إلى لا تعود إلا في الإضافة نحو أبو زيد وأبازيد غير معتد بها وفي حكم
المقحمة الزائدة ، وكذلك توصف (لا) في قولنا « مردت برجل لا طويل
ولانهير » بأنها مزيّدة ولكن على هذا الحد فيقال : هي مزيّدة غير معتد بها
من حيث الإعراب ومعتد بها من حيث أوجبت نفي الطول والقصر عن الرجل
ولولاها لكانا ثابتين له . وتطلق الزيادة على (لا) في نحو قوله تعالى : « لئلا
يعلم أهل الكتاب أن لا يتدرون » ، لأنها لا تفيد النفي فيها دخلت عليه ولا يستقيم

(١) هذا هو جواب الشرط .

المعنى إلا على إسقاطها ، ثم إن قلنا إن (لا) هذه المزیدة تفيد تأكيد النفي الذى يحى . من بعد فى قوله « أن لا يقدر » ، وتؤذن به ، فإننا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزیدة وإنما نجعلها مزیدة من حيث لم تقد النفي الصريح فيها دخلت عليه كما أفادته فى المسألة .
وإذا ثبت أن وصف الكلمة بالزیادة تقيض وصفها بالإفادة ، علمت أن الزیادة من حيث هى زیادة لا توجب الوصف بالمجاز .
فإن قلت تكون سبباً لنقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها إلى معنى ليس بأصل .

كنت تقول قولاً يجوز الإصغاء إليه . وذلك - إن صح - نظير ما قدمت من أن الحذف أو الزیادة قد يكون سبباً لحدوث حكم فى الكلمة تدخل من أجله فى المجاز كنصب القرية فى الآية وجبر المثل فى الأخرى فاعرفه .
واعلم أن من أصول هذا الباب أن من حق المحذوف أو المزید أن ينسب إلى جملة الكلام لا إلى الكلمة المجاورة له ، فانت تقول إذا مثلت عن القرية . فى الكلام حذف والأصل أهل القرية ثم حذف الأهل ، يعنى حذف من بين الكلام . وكذا تقول : الكاف زائدة فى الكلام والأصل ليس مثله شئ . ولا تقل هى زائدة فى « مثل » ، إذا لو جاز ذلك لجاز أن يقال إن « ما » فى « فيها رحمة » مزیدة فى الرحمة أو فى الباء ، وإن (لا) مزیدة فى (يعلم) . وذلك بين الفساد ، لأن هذه العبارة إنما تصحح حيث يراد أن حرفاً زید فى صيغة اسم أو فعل ، على أن يكون لذلك الحرف على الانفراد ، معنى ولا تعدده وحده كلمة ، كقولك : زیدت الباء للتصغير فى قولك رجیل والناء للأنثى فى ضاربة ، ولو جاز غير ذلك لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذا حذف فى نحو « زید منطلق وعمر » محذوفاً من المبتدأ نفسه على حذف اللام من يد ودم ؛ وذلك ما لا يقوله عاقل ، فنحن إذا قلنا إن الكاف مزیدة فى (مثل) فإنما نعنى أنها لا زیدت فى الجملة وضعت فى هذا الموضع منها ، والأصح فى

العبارة أن يقال : الكاف في (مثل) مزيدة يعني الكاف الكائنة في مثل مزيدة كما تقول : الكاف التي تراها في مثل مزيدة ، ولذلك تقول : حذف المضاف من الكلام ولا تقول : حذف المضاف من المضاف إليه ، وهذا أوضح من أن يخفى ، ولكفى استقصيته لأن رأيت في بعض العبارات المستعملة في المجال والحقيقة ما يؤم ذلك فأعرفه .

وما يجب ضبطه هنا أيضاً أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور كان على وجهين :

أحدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهره لا يرجع إلى غرض المتكلم ، ومثله الاثنان المتقدم تلاوتهما ، ألا ترى أنك لو رأيت «سل القرية» في غير التنزيل لم تقطع بأن ههنا محذوما ؟ لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظا ومذكرا أول نفسه متعظاً ومعتبراً : سل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا . على حد قولهم : سل الأرض من شق أنهارك : وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فإنها إن لم تحبك حواراً ، أجابتك اعتباراً (١) ، وكذلك إن سمعت الرجل يقول : ليس كمثل زيد أحد ، لم تقطع بزيادة الكاف ، وجوزت أن يريد ليس كالرجل المعروف بمائلة زيد أحد .

وثانيهما : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو بزيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به ، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى : «فصبر جميل» وقوله «متاع قليل» لا يدمن تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه ، سواء كان في التنزيل أو في غيره ، فإذا نظرت إلى «صبر جميل» في قول الشاعر :

(١) هذا ينسب للفضل بن عيسى الرقاشي كما في البيان والتبيين للجاحظ :

٤٩٨- يشكو إلى جلي طول السرى صبر جميل فكلانا ميتلى

وجدته يقتضى تقدير محذوف كما اقتضاه في التنزيل ، وذلك أن الداعى إلى تقدير المحذوف ههنا هو أن الإسم الواحد لا يفيد ، والصفة والموصوف حكمهما حكم الإسم الواحد ، وجميل صفة للصبر ، وتقول للرجل : من هذا ؟ فيقول : زيد يريد هو زيد ، فتجد هذا الإضممار واجباً لأن الإسم الواحد لا يفيد ، وكيف يتصور أن يفيد الإسم الواحد ومدار الفائدة على إثبات أو نفي وكلاهما يقتضى شيئين : مثبت ومثبت له ومنفى ومنفى عنه .

وأما وجوب الحكم بالزيادة لهذه الجهة فكنتحو قولهم : بحسبك أن تفعل ، وكفى بالله . إن لم تقض بزيادة الباء لم تجد للكلام وجهاً تصرفه إليه وتأويله تناوله عليه ألبتة ، فلا بد لك من أن تقول : إن الأصل بحسبك أن تفعل وكفى الله ، وذلك أن الباء إذا كانت غير مزيدة كانت لتعدي الفعل إلى الإسم وليس في « بحسبك أن تفعل » فعل تعدي بالباء إلى حسيك ، ومن أين يتصور أن يتعدى إلى المبتدأ فعل والمبتدأ هو المعرى من العوامل اللفظية ؟ وهكذا الأمر في « كفى » أو أقوى ، وذلك أن الاسم الداخِل عليه الباء في نحو « كفى بزيد » فاعل كفى ، ومحال أن تعدى الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء ، ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متونده وموصل ومعد ، فاعرفه ، والله أعلم بالصواب ...

تم الكتاب ، والحمد لله على توفيقه ،

فهرس الجزء الثانى

الموضوع	الصفحة
تصدير	٣
مقدمة الجزء الثانى	٥
فصل يجمع التشبيه والتخييل	١٧
د فى التشبيه فى هيئات الحركات	٤١
د الفرق بين التشبيه المتعدد والمركب	٥٣
د الاستعارة والتخييل	١٠٠
د الاستعارة التخييلية	١٢٣
د السرقة والأخذ	١٣٧
الصدق والكذب فى الشعر	١٤٣
فصل فى حسن التعليق	١٧٠
د التخييل بغير تعليل	١٧٧
الفرق بين التشبيه والاستعارة	١٩٤
فصل فى الاتفاق فى الأخذ والسرقة	٢١١
د المجاز العقلى والغوى والفرق بينهما	٢٤٥
د أيضاً	٢٦٥
المجاز وبيان معناه	٢٧٧
تقسيم المجاز إلى لغوى وعقلى	٢٩١
المجاز بالحذف	٢٩٨

(انتهى الكتاب)